

د. سليم حداد

# التنظيم القانوني للبحار

## والأمن القومي العربي





جميع الحقوق محفوظة  
الطبعة الأولى

1414 هـ - 1994 م

**مكتبة الجامعة اللبنانية للنشر والتوزيع**

بيروت - الحمراء - شارع اميل اده - بناية سلام

هاتف : 0022396-8024070-0024288

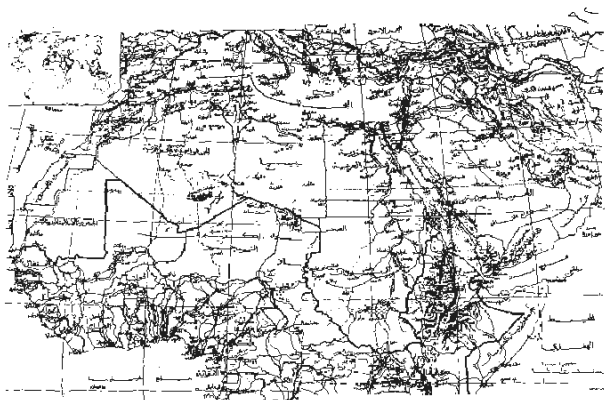
ص. ب. : 113/6318 - بيروت - لبنان

تلكس : 206880-21468 LE M.A.J.D

د . سليم حداد

# **التنظيم القانوني للبحار والأمن القومي العربي**

 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع



## أهم المختصرات المستعملة

Revue général de droit international public .....	R.G.D.I.P
Annuaire français de droit international .....	A.F.D.I
Société française de droit international .....	S.F.D.I
Presses universitaires de France .....	P.U.F.
Edition .....	édité
Nations Unies .....	U.N. ou N.U
Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture ..	F.A.O
Cour internationale de Justice .....	C.I.J
Journal officiel .....	J.O
Nations Unies .....	N.U

## المقدمة

قد يعتبر البعض أن الأمن القومي ظاهرة حديثة في العلاقات الدولية ( سواء على مستوى البحث العلمي أم على مستوى صنع السياسة ) تعود فقط إلى الحرب العالمية الثانية<sup>(1)</sup> . إلا أن الحقائق الموضوعية تبين أن الأمن القومي كان دوماً المحرك الأساسي لسياسة الدول ، كما شكل بالتالي عاملاً مهماً في العلاقات الدولية رغم أن هذه العلاقات تحمل مضموناً مختلفاً تبعاً للأزمة والعصور . فالعلاقات الدولية المعاصرة التي تتميز بنشوء المؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة ووجود القاتون الدولي واحترام الدول لسيادة بعضها البعض والعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية . . . ، لم تعرفها العصور القديمة وإن كانت قد شهدت بعض بوادرها . كانت العلاقات الدولية تنسج في إطار التحالفات المتعارضة والمتناقضة إلا فيما ندر . وهذا المنحى العالمي للعلاقات الدولية المعاصرة هو الذي يميزها في اعتقادنا عن العصور السابقة .

فالأمم القومي ، وإن كان تعبيراً حديثاً بدأ تكريسه عام 1947 عندما وافق الكونغرس الأمريكي على قانون الأمن القومي ، فإنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المصلحة القومية العليا الأكثر غموضاً والتي كان يعتقد أنه أكثر شمولية . فريكوتز ويوك يعتبران أن الأمن القومي يتصل بصورة قوية بالمصلحة القومية ، بل أنه نجم عن هذه الفكرة<sup>(2)</sup> .

---

(1) راجع عبد المعصم الشاط : الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 5 ، 7 ، كانون الثاني ، 1983 ، ص 145 .

(2) M. Berkowitz and P.O. Bock (eds), American National Security: A Reader in Theory and Policy (NEW YORK) the Free Press, 1965, p. 9-13.

ألم تكن المصلحة القومية - وبكلام آخر الأمن القومي - وراء التوسع الروماني برأ ويحراً ، وكذلك الحروب الصليبية وسياسة التوسع الاستعماري الغربي الحديث ؟ ألم تصغر فكرة دار الاسلام ودار الحرب التي عرفها الاسلام عن مفهوم المصلحة القومية ، وكذلك نظرية السيادة والحدود الجمركية المرتبطة بها ، ومن ثم المدى الحيوي الجيو استراتيجي الذي تبنته النازية ؟ ألم تكن نظرية المياه الاقليمية منذ القدم والمنطقة المتلاصقة لها والحملتان التاريخيتان والاجواء التي تعلوها . . . مرتبطة بامتياز بالمصلحة القومية العليا ، لا بل بالأمن القومي تحديداً . وإلا لماذا ارتبط عرض المياه الاقليمية في العصور الحديثة بمدى نيران المدفعية التي لم تكن تتجاوز ثلاثة أميال في القرن الثامن عشر؟<sup>(3)</sup> .

إن كل هذه الحالات السابقة هي في نظرنا مظاهر للأمن القومي ، برزت بفعل تغلب هذا الجانب أو ذاك من المخاطر المهددة للأمن القومي . وقد اختلفت تجلياته وفضاً لنسب العلاقات الدولية السائدة أو وفقاً للترعة السياسية العدوانية أو السلمية لاحدى الدول أو لمجموعة معينة منها .

هذا على الصعيد السياسي أما على صعيد البحث العلمي فثمة كتابات كثيرة منذ عدة قرون كانت تصب كلها في إطار الأمن القومي ، مثل كتابات بنكرشوك وغالياني وغروسوس ومكافييل وكلاوتفيلز ، وغيرهم كثيرين .

إنطلاقاً من ذلك يمكننا القول أن « المصلحة القومية » تعبير قديم ينسجم مع طبيعة العلاقات الدولية التي كانت سائدة فيما مضى ، وهو يتم بالثاني بنزعة أنانية تصل أحياناً إلى حد العدوانية . أما « الأمن القومي » فهو تعبير حديث ينسجم وطبيعة العلاقات الدولية السائدة حالياً ، فهو جزء من المصلحة القومية أو هو يشتمل عليها لكنه يتم بنزعة تضامنية لا تتعدى في أغلب الحالات ، حدود الدفاع ، مع العلم أن المعايير الحالية للسياسات الدولية أسقطت الى حد بعيد حالياً التمايز بين الدفاع والهجوم . وهكذا « فبينما تسم المصلحة القومية بالعنصرية والتقطع وعدم الارتباط بالموقف فإن الأمن القومي يتم بأنه عملية تطور اجتماعية طويلة الأمد تمتد الى جميع مناحي الحياة داخل المجتمع السياسي »<sup>(4)</sup> .

(3) غالياني اقترح عام 1772 مسافة ثلاثة أميال بحرية باعتبارها المدى الذي تصل إليه قذيفة المدفع في ذلك الزمن .

(4) د عبد القوم المشاط : نمو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي . مجلة المستقل العربي ، العدد 54 ، اب 1983 ، ص 11 .



وبالفعل أخذت نظرية الأمن القومي تزداد اتساعاً وشمولاً بسبب ارتباطها بالتطورات الداخلية والإقليمية والدولية . وقد تجل ذلك في قانون الأمن القومي الأميركي بالذات الصادر عام 1947 ، الذي استهدف المساعدة في الوصول الى سياسات متكاملة ، واتخاذ إجراءات خاصة بالوزارات والوكالات والوظائف التي تتصل بالأمن القومي ، وانشئ بناء على هذا القانون مجلس الأمن القومي الذي يتولى تقديم النصح للرئيس فيما يتعلق بتكامل السياسات الداخلية والخارجية العسكرية التي تتصل بالأمن القومي<sup>(5)</sup> . كما طرحت هذه التطورات أبعاداً جديدة للأمن القومي تختلف باختلاف الدول وأوضاعها الداخلية والإقليمية والدولية . وكل ذلك يدفعنا الى تعريف مفهوم الأمن ومن ثم الانتقال الى البحث في الأمن العربي تحديداً وارتباطه بقانون البحار .

### أولاً : مفهوم الأمن

من البديهي أن تكون نظرية الأمن مرتبطة أساساً بالمخاطر التي تهدد مجتمعاً معيناً ، الأمر الذي أضفى عليها طابعاً عسكرياً واستراتيجياً بحثاً باعتبار أن القوة العسكرية هي الدرع الواقي الوحيد ضد المخاطر كافة ، خارجية كانت أم داخلية . لكن هذا المفهوم الضيق لنظرية الأمن بدأ بالتغير والتوسع مع تغير المعطيات الداخلية في الدول بدءاً من طبيعة القوى الاجتماعية وعلاقاتها وانتهاء بدور الدولة على صعيد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك تغير المعطيات الخارجية التي قلبت مقاييس علاقات السلم والحرب في العالم ، بدءاً من التنظيمات العالمية الجديدة وانتهاء بالتطور التكنولوجي الكبير . ومن هنا بدأت نظرية الأمن تتخذ أبعاداً جديدة لتشمل سائر جوانب الحياة الوطنية في عملية تكوّن داخلية أفرزتها طبيعة العلاقات الدولية والاجتماعية المعاصرة ، الأمر الذي أدى الى تجاوز المفهوم العسكري الاستراتيجي المحض نحو مفهوم واسع قادر على الاستجابة لمقتضيات العصر وتحدياته .

#### أ - المفهوم الضيق للأمن

يرتبط هذا المفهوم بالقوة العسكرية للدولة أساساً باعتبارها « الدرع الذي يحميها من كافة الأخطار التي تهددها » . فهي بذلك تحقق الردع ضد أي عدوان وفي الوقت نفسه تكون بمثابة حد السيف الذي يحقق للدولة أهدافها وأغراضها . بمعنى آخر فإن

القوات المسلحة وحدها هي التي تحقق الأمن القومي للدولة<sup>(6)</sup> . وهكذا يبين أن اتباع هذا الاتجاه يعتبرون الأمن مسألة عارضة وطائرة ترتبط بالتهديد القائم أو المحتمل وتتركز على القوة العسكرية كدفع للدفع وعلى الحرب عند نشوبها كعامل محرك للاقتصاد .

وبالتفعل ، عرّفت موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي بأنه قدرة الأمة على حماية نفسها الداخلية من التهديدات الخارجية<sup>(7)</sup> . وفي حين يرى ولترليمان أن الأمة « تعتبر آمنة إذا شعرت أنها ليست في خطر التضييق بالقيم الأساسية إذا اضطرت لتجنب حرب ما ، وهي قادرة إذا تم تحديها على صونها بالانتصار في تلك الحرب »<sup>(8)</sup> ، يرى تريفر وكرونبرغ أن « القيم القومية الحيوية تشكل جوهر سياسة الأمن القومي » الذي يمكن تحديده بأنه « ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية أو توسيع القيم الحيوية ضد الإعداء الحاليين أو المحتملين »<sup>(9)</sup> .

إن معظم المفكرين الغربيين يعتقدون بأن نفقات الدفاع لا تعد عبئاً على الاقتصاد القومي ، بل تحقق مكاسب عديدة سواء على صعيد الاقتصاد أو على صعيد الأمن القومي . لذلك « لا تواجه الدول المتقدمة معضلة اختيار بين الغذاء والدفاع ، لأن الدفاع ينتج الغذاء »<sup>(10)</sup> . ولا بد من الإشارة إلى أن هذا الاتجاه يركز على قضايا الاستقلال والسيادة باعتبارها جوهر سياسة الأمن القومي . وما لا ريب فيه أن هذا المنحى « البوليبي » للأمن القومي ينبثق عن مفهوم « الدولة المدركي » التي كان يقتصر دورها على حماية الأمن والاستقرار في داخل الدولة والدفاع عن الوضع القائم « Statu quo »<sup>(11)</sup> . فكان لا بد أن ينعكس هذا المفهوم السائد داخلياً على الصعيد الخارجي .

(6) لميخويسي : فجوة الأمن القومي المعرفي ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد الأول ، تموز 1981 ، ص 42 .

(7) International Encyclopedia of Social Sciences, ibid. (2)

(8) Walter Lippmann, U.S. Foreign Policy Shield of the Republic Boston, Mass. Little Brown (8) 1943.

نقلاً عن د . عبد المصم للشاط ، تحليل ظاهرة الأمن القومي ، مجلة استراتيجيا عدد حزيران 1986 ، ص 37 .

(9) Trager and Kronenberg, (eds) National security and American Society. Theory, Process (9) and Policy, Lawrence: Kansas Program 1973.

(10) د . عبد المصم للشاط : تحليل ظاهرة الأمن القومي ، مجلة استراتيجيا ، عدد حزيران 1986 ص 38 .

(11) يراجع في هذا المجال :

- Daniel Yergan, Shattered Peace, the Origins of the Cold War and the National security State (Boston, Mass Houghton Mifflin, 1978, p.p. 5- 13).

وكما أدى تطور دور الدولة على الصعيد الداخلي الى تطور مفهومي « الأمن والاستقرار » فقد انعكس ذلك على سياسة الأمن القومي « البوليسية » التي ثبت فشلها للأسباب التالية :

1 - إن سياسة الأمن القومي « البوليسية » تؤدي الى تعاطف القوة العسكرية ، الأمر الذي يؤدي الى نشوء « دولة الأمن » التي يكون شاغلها الاساسي صيانة الاستقرار والنظام في الشؤون الداخلية ، فضلاً عن اعتبار المدنيين عنصر عديد للأمن وليس عنصر تدعيم له .

2 - إنها تؤدي الى تخصيص القدر الأعظم من الموارد الوطنية لمواجهة الصراع ، وتضع الدول المتنافسة في مأزق لا فكاك منه .

3 - إنها تؤدي الى التعاطي مع النظام الدولي من منطلق القوة والسيطرة وتسخير العلاقات الدولية للمصالح الخاصة والآنانية بحيث تتحكم في توازن النظام وتحفظه لمصلحتها وهي تعمل على تغييره إذا كان الوضع القائم لا يخدم مصالحها<sup>(12)</sup> .

ويبقى السؤال مطروحاً : أين تكمن قوة الدولة وأين يكمن جوهر الأمن القومي ؟ فمع تغير مفاهيم استخدام القوة لم تعد القوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة والفضل لتحقيق الأمن القومي ، « إذ لا يمكن أن توجد مؤسسة عسكرية صالحة إلا في ظل نظام سياسي متوازن ونظام اقتصادي عادل وعلاقة اجتماعية مبنية على أسس سليمة . وفي غياب هذه الأساسيات يصبح الأمن القومي في خطر شديد<sup>(13)</sup> » . ويقول روبرت مكنتارا « أن جذور الأمن لا تستمد من السلاح بقدر ما تستقر في العقل<sup>(14)</sup> » .

#### ب - المفهوم الواسع للأمن :

إن أول من بدأ بانتقاد المفهوم الضيق للأمن هو الحيد روبرت مكنتارا ، وزير الدفاع الاميركي السابق ، في كتابه الصادر عام 1968 تحت عنوان « جوهر الأمن » . فهو يقول : « إن أمن هذه الجمهورية ( أي الولايات المتحدة الاميركية ) لا يعتمد على

---

(12) يراجع في هذا المجال ، د . عبد الحليم الشايط : نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي ، المرجع المذكور سابقاً .

(13) امين مويدي : فجوة الأمن القومي العربي ، المرجع المذكور سابقاً .

(14) روبرت مكنتارا : جوهر الأمن ، ترجمة يونس شاهين ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970 ، ص 61 .

القوة العسكرية وحدها ولا حتى عليها أساساً ، ولكنه يعتمد بالقدر نفسه على تطوير نماذج ثابتة للتنمية الاقتصادية والسياسية في الداخل وفي الدول النامية في جميع أنحاء العالم . ويضيف في مكان آخر أن « الفقر والظلم الاجتماعي قد يؤديان في نهاية الأمر إلى تعريض أمننا القومي للخطر ، مثل أي تهديد عسكري »<sup>(15)</sup> . فمن الواضح أن مفهوم الأمن بدأ يتخذ بعداً جديداً بالإضافة إلى بعده التقليدي . وبدأ التركيز على العوامل الداخلية باعتبارها المتصور الحاسم في مسألة الأمن القومي . وهذه النظرة لم تكن أحادية الجانب إذ اعتبرت القوة العسكرية أحد عناصر الأمن ، وهذه القوة لا يمكن أن تشكل ضمانة حقيقية للأمن القومي إلا تبعاً للتوازن والاستقرار الداخليين . وهذا التوازن والاستقرار لا يتحققان إلا عبر التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والبنى السياسية المتطورة ، الأمر الذي يسمح ببناء قوة عسكرية متأسكة وقادرة على التصدي للتهديدات الخارجية عند الاقتضاء . « فالأمن ليس تراكم السلاح وإن كان هذا التراكم جزءاً منه ، والأمن ليس القوة العسكرية وإن كان يشمل عليها ، والأمن ليس نشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه ، إن الأمن هو التنمية ومن دون التنمية لا محل للحديث عن الأمن »<sup>(16)</sup> ، وبخاصة في المجتمعات التي تريد التحول إلى مجتمعات عصرية .

وهذا المفهوم الجديد للأمن يتيح إسكان التمييز بين « الأمن القومي » و « التأمين الذاتي » اللذين كثيراً ما نخلط بينهما في الوطن العربي بصورة خاصة . فالأمن القومي هو « عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيائها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية . . . ويعتمد بنفس القدر على القدرات السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية العسكرية للدولة »<sup>(17)</sup> . ويعتبر باحث آخر أن « أمن الدولة أو منطقة ليس قضية عسكرية وحسب ، إنه مفهوم شامل يدخل في تكوينه اعتبارات مختلفة منها الداخلي ومنها الخارجي ، منها الاقتصادي ومنها الاجتماعي ومنها السلمي ومنها العسكري . وإن الأمن هو تأمين كيان المجتمع ضد الاخطار التي تتهدده والحفاظ على مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافه الوطنية والقومية التي تعكس الاتفاق أو الرضى العام في المجتمع . والأمن الحقيقي هو أمن الإنسان الذي هو أساس الأمن الاجتماعي ، وهو يرتبط بقدره المؤسسات السياسية

(15) المرجع السابق ، ص 8 و 105 .

(16) المرجع السابق ، ص 125 .

(17) أمين حويدي : نهضة الأمن القومي العربي ، المرجع المذكور سابقاً .

على تحقيق التضامن الاجتماعي في الداخل والاستقلال الوطني والقومي في الخارج»<sup>(18)</sup>.

أما التأمين الذاتي فهو « الإجراءات التي تتخذ للحفاظ على بقاء نظام من النظم السياسية أو حاكم ما وتمييز سلطته »<sup>(19)</sup>. ويضيف الكاتب بحث أن الضحية الأولى لهذا الانحياز هو القوات المسلحة ، ذلك أنه يؤثر في كفاءتها ويجعلها تستهلك جزءاً كبيراً من الدخل القومي ويتم فيها تغليب « الولاء » على « الكفاءة ». والضحية الثانية هي « المؤسسات الدستورية » التي يتم تعطيلها . أما الضحية الثالثة فهي « التنمية » بفعل استئثار « القلة » بحقوق و الأغلبية الكادحة « من المواطنين »<sup>(20)</sup>.

وقد أدى هذا المفهوم الواسع للأمن إلى إمكان تغيير التوازن الداخلي والدولي عن طريق التطورات التي تحدث داخل حدود الدولة نفسها . فالانحياز السوفياتي مثلاً تمكن من تغيير ميزان القوى بفعل التطور الذي حصل داخل حدوده دون الحاجة إلى التصادم المباشر مع القوى المنافسة له . وذلك يعني « أن التوازن في ظل العصر النووي يمكن تحقيقه عن طريق « حرب التكنولوجيا » وليس عن طريق « الحرب التكنولوجية » . وهناك فارق كبير بين الاثنين ، فالعرب التكنولوجية هي جزء من حرب التكنولوجيا لأن الأخيرة تسعى إلى فرض إرادة الدولة ، فهي إذن تحقق الأمن القومي بينما تحقق الحرب التكنولوجية الأمن الحربي »<sup>(21)</sup>. وهكذا بات « التفوق التكنولوجي هو السلاح الحاسم لتحقيق الأمن القومي ، فعن طريقه يمكن فرض السلام ، وعن طريقه يمكن فرض الهيمنة ، وعن طريقه يمكن فرض الاستمرار . . . كل ذلك يتحقق دون الحاجة إلى خوض المعركة ، وعلى ذلك فالثغور التكنولوجي هو الدرع الواقعي للدع والعمود الفقري للاستراتيجية الحديثة »<sup>(22)</sup>.

والسؤال الذي نطرحه بعد هذا العرض لمفهوم الأمن القومي هو : هل يمكننا الحديث عن « أمن قومي عربي » وما هي علاقة نظام البحار بهذا الأمن ؟

(18) د . علي الدين هلال : مصر وأمن الخليج ، مشكلة منظور النور المزدوج ، مجلة المستقبل العربي ، العدد

62 ، 1984 ، ص 67 .

(19) أمين هويدي : فكرة الأمن القومي ، المجمع المذكور سابقاً .

(20) المجمع السابق .

(21) أمين هويدي : أحداث في الأمن العربي ، دار الوحدة ، بيروت ، 1980 ، الطبعة الأولى ، ص 15 .

(22) المجمع السابق ، ص 62 .

## ثانياً : الأمن العربي وقانون البحار

لا بد من التقرير أولاً أن الحديث عن الأمن العربي يطرح مشكلة التمييز بين الأمن القطري لكل دولة عربية على حدة وبين الأمن القومي للانظار العربية مجتمعة ، ضمن جدلية التجزئة السياسية القائمة حالياً في الوطن العربي والانتساب الى أمة عربية واحدة ، تبقى مسألة تحقيق وحدتها محور الصراع الاساسي داخلياً وعارجياً رغم ما قد يعترى هذه القضية من ثور أو خفوت في مرحلة معينة بفعل طبيعة المرحلة التاريخية التي تمر بها هذه الأمة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي ، ونتيجة لتضافر العوامل الدولية والاقليمية الساعية ايضاً الى تكريس واقع التجزئة والتخلف العربيين . واستناداً الى ذلك ، كيف يمكن لقانون البحار أن يؤثر في هذا الأمن القومي وكيف يمكن تسخير قانون البحار هذا والبحار نفسها لتحقيق الأمن القومي العربي المنشود ؟

### ١- بين الأمن القطري والأمن القومي

لا نريد أن ندخل هنا في مجال حول طبيعة التجزئة العربية المعاصرة وما يقال عن كيانات «مصطنعة» أو حدود «استعمارية» أو صراعات قبائلية جاهلية أو طائفية . . . لأن ذلك ليس مجال بحثنا ، وما نسعى اليه هو محاولة الوصول الى الحقائق الموضوعية التي تبرر بحثنا هذا وتعطيه جدواه العلمي والمستقبلي . فنحن إزاء إحدى وعشرين دولة ( باستثناء فلسطين المحتلة ) متبعية الى جامعة الدول العربية . وهذه الدول تتمتع على الأقل من الناحية القانونية بالاستقلال التام والمساواة في السيادة . لكنها تعاني جميعاً دون استثناء ، ولكن مع بعض التفاوت ، من الارتباك الداخلي أو الخلل السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الايديولوجي ، فضلاً عن الخطر الصهيوني المتمثل بالكيان الاسرائيلي .

إن الارتباك الداخلي والخطر الصهيوني الحاليين يطرحان بجديّة مسألة الأمن العربي بمفهومه الواسع سواء على الصعيد القطري أو على الصعيد القومي .

١ - لا بد من الاعتراف قبل كل شيء بأن الأمن القائم على القوة لا يمكن أن يؤمن العلاج لقضيتي الارتباك الداخلي والخطر الصهيوني ، خاصة بعدما ثبت باللمس أنه القوة العسكرية وحدها لم تشكل منذ ما يقرب من نصف قرن أي رادع ضد الخطر الصهيوني الذي استمر بتوسعه رغم توسع القوة العسكرية العربية وتضخمها الكبيرين ، كما لم تستطع أن تكون دوماً للانظمة رغم الدور الكبير الذي تلعبه على صعيد استقرار الانظمة السياسية القائمة في أكثر البلدان العربية ، ذلك أن «الصياغة الغربية التقليدية للأمن القومي بمعنى الدفاع والبناء العسكري وازيادة القدرات القتالية» لا تكفي

لتحقيق الأمن القومي العربي ، إنما يتطلب الأمن إعادة الصياغة بما يكسبها مضموناً اجتماعياً أكثر من المضمون العسكري أو الدفاعي . . . . دون إغفال الجانب العسكري»<sup>(23)</sup> .

2 - انطلاقاً من ذلك ، يمكننا التأكيد أن الخطر الذي يهدد الأمن العربي يتمثل من جهة أولى « بالخلل البنيوي » الذي يهدد مصير الأمة من الداخل ، ومن جهة ثانية بالتهديد الخارجي الذي يشكل في حقيقته « اختراقاً بنيوياً » سمح « بالخلل البنيوي » أصلاً بوجوده واستمراره وتفاقمه .

وهذا الاختراق الخطاري الذي لم تستطع القوة العسكرية العربية أن تنصدي له فتحول دونه أو تعيق توسعه على الأقل ، يؤكد أن الأمن القومي مرتبط بالاستراتيجية العليا للدولة « Grand Strategy » أو بالاستراتيجية القومية « National Strategy » أو بالاستراتيجية الشاملة « Total Strategy »<sup>(24)</sup> ، التي تعني في المفهوم الحديث لكل هذه الكليات : « المخططات التي توضع من أجل استخدام كافة مصادر القوة القومية لتنفيذ أهداف السياسة أو أهداف الأمن القومي . . . »<sup>(25)</sup> ، والمهم أن يتم هذا الاستخدام في كل الظروف الحاضرة أو المتوقعة ، ومن ثم فإن الاستراتيجية القومية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الأمن القومي وهي أداة لتحقيق أهدافه . ويقصد بذلك الأهداف الرئيسية للدولة وفي مقدمتها البقاء « Survival » في إطار من الاستقلال والكرامة الوطنية ، والتكامل الإقليمي « Territorial Integrity » وصيانة المؤسسات والقيم الرئيسية للمجتمع »<sup>(26)</sup> . كما يعتبر جون كولنز أن الاستراتيجية العليا هي « استخدام القوة القومية من أجل تلبية أهداف الأمن القومي ضمن كسافة الظروف الممكن تصورها »<sup>(27)</sup> .

3 - وبناء على ما تقدم يتبين لنا أن معالجة معضلي الخلل البنيوي والاختراق

(23) د . عبد الحليم المشاط : الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي ، المصدر المذكور ، ص 145 .

(24) الاستراتيجية الكبرى تعبر غالباً ما يستخدمه البريطانيون . أما تعبير الاستراتيجية القومية فيستخدمه الأميركيون أساساً ، في حين أن بورر يفضل تعبير الاستراتيجية الكلية على تعبير الاستراتيجية العليا .

(25) محمود عزمي : حديث في الاستراتيجية ، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي ، العدد الأول ، تموز 1981 ، ص 7 .

(26) د . علي الدين هلال : مفهوم الاستراتيجية في العلوم الاجتماعية ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، عدد نيسان 1982 ، ص 17 .

(27) John M. Collins, Grand Strategy (Annapolis, Maryland; U.S. Naval Institute press, 1973) p. 19.

البيئي لا يمكن أن تتم إلا في إطار من التكامل الاقليمي الذي يضمن وحده تحقيق الاهداف الرئيسية لهذه الأمة وأهمها البقاء والتقدم . ومن المعترف به أن الوطن العربي بشكل نظاماً إقليمياً متميزاً لأنه ليس مجرد « إقليم جغرافي » يقوم على « عنصر الجوار بما يتضمنه من صلات طبيعية وبشرية وما يورثه من تفاعلات ومصالح اقتصادية وأمنية تنعكس على الاطراف المتجاورة إيجاباً أو سلباً »<sup>(28)</sup> . إنه بالإضافة الى ذلك إقليم يؤمن أهله أنهم متمون الى « أمة عربية واحدة » رغم واقع التجزئة السياسية القائم حالياً ، وقد تكرر ذلك في النصوص الدستورية للعديد من الدول العربية<sup>(29)</sup> . كما أنه يشكل « كتلة استراتيجية حيوية » لاعتبارات عديدة أهمها تحكمه في طرف نقل الطاقة سواء الى الشرق الأقصى أو إلى أوروبا أو الى الولايات المتحدة ، ويمكن أن يكون « كتلة اقتصادية متكاملة »<sup>(30)</sup> بفضل تنوعه المناخي والجغرافي .

وهكذا نشأت قضية « الأمن العربي المشترك » ، إذ أن « استجابة الوطن العربي للمشكلات والتحديات ومصادر الضغط » (Stress Forces) التي تراجعه لا تتحقق في إطار من الدول والوحدات الصغرى التي تكونه . ففي حين يؤدي الاندماج والاعتماد المتبادل الى تضافر القوى القومية لمواجهة تلك الضغوط ، تعد الوحدات الصغرى - بما يصحبها من تنافس وصراع - مصدراً من مصادر زيادة تلك الضغوط<sup>(31)</sup> . كما يصبح التمييز بين الأمن القطري والأمن القومي في النظام الاقليمي العربي مسألة نظرية بحثية ، فالأمن القطري جزء لا يتجزأ من الأمن القومي ، ولا حل للأمن القطري دون الأمن القومي الذي يعتبر الدعامه الحقيقية للأمن القطري . إن الأمن القومي العربي ليس مجرد أمن جماعي يمكن الاتفاق عليه أو عدم الاتفاق عليه ويمكن قبوله وعدم قبوله ، إنه حقبة تفرض نفسها ولا تخضع للخيار، خاصة أن الحلل البيئي والاختراق البيئي خطران يهددان سائر المجتمعات والدول العربية دون استثناء . هذا بالإضافة الى أن كل الاحداث بدءاً من حرب السويس وحرب عام 1967 وأخيراً وليس آخراً الغزوات المتكررة للبنان وسقوط القنابل الامرالية على مشارف بغداد والعاصمة التونسية

(28) د . علي الدين هلال : الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر ، مجلة المشتغل العربي ، العدد 9 ، أيلول 1979 ، ص 99 .

(29) راجع لي هذا المجال ، محمد سيد أحمد ، « حول محاولات مفهوم الأمن العربي » ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد الأول ، تموز 1981 ، ص 16 ، 17 .

(30) أمين مريني : فحوة الأمن العربي العربي ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد الأول 1981 ، ص 57 .

(31) د . عبد المنعم المشاط : الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي ، المرجع المذكور سابقاً ، ص 147 .



والمعدون الاميركي على لبنان وليبيا . . . أكدت استحالة توفير أمن قطري معزل عن الأمن القومي ، فضلاً عن أن الوجود الاسرائيلي بالذات هو في الأصل استشر سياسي وعسكري للخوف السياسي والأمني القائم بين الدول العربية . فالأمن القومي العربي هو تأمين للساعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي ، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للمجسم العربي . . . وتصلب العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحدات النظام العربي وما يتطلبه ذلك من اعتدال الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين هذه الوحدات»<sup>(32)</sup> .

#### ب - البحار والأمن العربي

إذا ألقينا نظرة على الخريطة وجدنا : أننا دول بحرية إذ تقف في المركز الثاني في العالم من حيث طول سواحلنا ، فالاتحاد السوفياتي فقط هو الذي يفوقنا إذ يبلغ طول سواحل 19860 كلم بينما سواحلنا تبلغ 16480 كلم وسواحل الولايات المتحدة 15530 كلم . وبناء على ذلك فإننا نود ما نقوله لنا الخريطة - خلافاً للواقع - إن البحر الأحمر بحرنا والبحر المتوسط بحيرة عربية في الجزء الجنوبي منه على أقل تقدير ، وتردد أيضاً - خلافاً للواقع - أننا نتحكم في مثلث المضائق أي مضيق قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز وقد تضيق عليها مضيق جبل طارق . إلا أن هناك بوأ شاسعاً بين الأمان والواقع أو بين الخريطة والحقيقة ، فالحقيقة تؤكد أن هناك فجوات خطيرة في الأمن القومي العربي لغياب الإرادة العربية التي يمكن أن تحول المخاطر إلى واقع مجسد»<sup>(33)</sup> .

وإذا ألقينا نظرة على مياه البحار المجاورة لشواطئنا والمحيط بنا من كل صوب وجدناها تفص بالأساطيل الحربية ( فضلاً عن التجارية ) التي تشكل تهديداً صارخاً وباشراً للأمن العربي يتمثل في المهمة المزدوجة التي تقوم بها على صعيد المنطقة .

1 - مهمة المحافظة على الوضع القائم «Statu quo» في الاقطار التي يندم وضعها الحالي المصالح الامبريالية وبخاصة في دول النفط ، لكي يستمر امتنزاف خبرات شعبنا حرصاً على رفاهية الآخرين وتقديمهم وأمنهم .

ب - مهمة محاصرة الاقطار « المشاغبة » ووضعها تحت التهديد الدائم لارباك

(32) د . محمد مصالحي : مسألة الأمن العربي بين القاميم والواقع والصومى ، مجلة شؤون عربية ، كانون الثاني 1984 ، ص 27 .

(33) أمين هويدي : فجوة الأمن القومي العربي ، المربع المذكور سابقاً ، ص 57 - 58 .

حركاتها وإفشال تطلعاتها ومحاصرة تأثيرها ، حرصاً على أمن « الثروة العربية » ودفعاً لخطر « الثورة العربية » .

هذا فضلاً عن الإهمال الكبير للثروات التي تزخر بها البحار ، الأمر الذي يشكل نقطة مركزية في الصراع الدائر حالياً بين الدول الصناعية ، وبخاصة الغربية منها ، وبين دول العالم الثالث فيما يتعلق بالتنظيم القانوني الجديد للبحار والذي أقره المؤتمر الثالث للبحار عام 1982 برعاية منظمة الأمم المتحدة .

ومن هنا يتضح لنا مدى الارتباط الوثيق بين التنظيم القانوني للبحار وبين مفهوم الأمن القومي على الأقل من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية .

1 - المصالح الاستراتيجية : إن المصالح الاستراتيجية في مفهومنا هي جزء من الاستراتيجية العليا أو الاستراتيجية القومية ، لكونها تتضمن مآلين رئيسيتين هما : السيادة الفعلية على الأقاليم والقدرة على منع أي عدوان عليها .

وهاتان المسالتان تندرجان في إطار الأهداف الرئيسية للدول ، وفي مقدمة هذه الأهداف البقاء في إطار من الاستقلال والكرامة الوطنية ، والتكامل الاقليمي وصيانة المؤسسات والقيم الرئيسية للمجتمع . . .

أما السيادة الفعلية على الأقليم فتعني سيطرة الدولة وبسط نفوذها الحصري دون أي منازع على كل شبر من إقليمها الوطني سواء في البر أو البحر أو الجو . وهذا الحق تكرمه من حيث المبدأ سائر القوانين الدولية ومن بينها بالتحديد قانون البحار الجديد الذي أدخل تغييرات كبيرة على اتفاقيات جنيف لعام 1958 المتعلقة بالبحار . ولكن لماذا تبقى مياهنا وخلجاننا ومضايقنا عرضة لانتهاك من قبل الدول « المتعدنة » ؟ سواء في خليج سرت أو المياه الاقليمية اللبنانية أو خليج العقبة والخليج العربي أو مضائق تيران وباب المندب وهمزوني كل المياه الاقليمية العربية ؟ أين يقف قانون البحار من هذه القضايا ؟ وما هي أحكامه القانونية حولها وهل هو يحمي أمننا أم أنه يحمي ممارسات الدول « المتعدنة » ؟

وأما بالنسبة الى القدرة على منع أي عدوان فقد يتبادر الى ذهننا أنه شأن ذاتي يرتبط بمقدار ما تمد الدولة ونبيء من أسباب القوة لتصد أي عدوان عليها . إلا أن شأننا نحن في هذه الدراسة مع القدرة على صد أي عدوان فأمر مختلف ، لكوننا نركز على الوضع القانوني والنظم القانونية التي تلبي احتياجات الأمن القومي - بصرف النظر عن القوة العسكرية للدولة - سواء من ناحية استبعاد العدوان أو من الناحية

الاقتصادية ، إذ أن القدرة على استغلال الثروات الوطنية ضمن خطة تنموية ، تعتبر مدخلاً أساسياً لتحقيق الأمن القومي باعتبار أن « الأمن والتنمية لبا سوي وجهين لعملة واحدة »<sup>(34)</sup> ، وأن الأمن يعني التنمية . . . . . وبدون التنمية ليس ثمة أمن<sup>(35)</sup> .

2 - المصالح الاقتصادية : إن الأمن القومي مرتبط بالاستغلال الجيد للثروات وما يعيننا في هذه الدراسة الثروات المتجددة وغير المتجددة التي تزخر بها البحار ، وما أن البلاد العربية بجمعة تملك شواطئ ، طويلة على كل من البحرين المتوسط والاحمر والمحيطين الاطلسي والهندي وكذلك الخليج العربي ، فضلاً عن إمكان الصيد في أعالي البحار المفتوحة للجميع على قدم المساواة وفقاً لأنظمة البحار المعمول بها ، فإن الصيد البحري واستغلال ثروات الجرف القاري يساهمان مساهمة كبرى في عملية التكامل القومي الذي يقوم على « دمج العناصر الاجتماعية والاقتصادية . . . والعرقية والجغرافية للوطن العربي »<sup>(36)</sup> عبر إقامة المشروعات التكاملية التي ترسي قاعدة راسخة للتنمية العربية بصفتها العلاج الوحيد لقضايا الأمية والفقر والتخلف في الوطن العربي . فالأمن في البلاد النامية « ينبع حقاً من النجاح في جهود التنمية ومن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي »<sup>(37)</sup> .

إن البحار « العربية » ليست في الوقت الحاضر سوى عامل تهديد للأمن العربي حيث تخمر عابها حالياً كل أساطيل العالم الحربية حرصاً على « الأمن الامبريالي » ، الذي يقضي بحماية مصادر الثروة التي تؤمن رفاهية دوله وتقدمها ، وبفقر شعوبنا التي تنزع الى الاستقلال والسيادة والتقدم . هذا بالإضافة الى تجاهلنا شبه الكامل للبحار باعتبارها مصدراً للثروة وعامل تنمية أكيد .

من البديهي القول أن المطلوب هو الإرادة العربية المشتركة لتحقيق الأمن القومي ، ولكن القضية التي نطرحها في هذا البحث تتعلق بالنظام الحالي للبحار

(34) روبرت مكنيث : جوهر الأمن ، المرجع المذكور سابقاً ، ص 135 .

(35) « Security means development... and without development there can be no security »  
R. McNamara, the Essence of Security (New York, Harper and Row, 1968) P. 149.

(36) د . أسامة الزبالي حرب : الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 117 ، أبريل 1987 ، ص 203 .

(37) د . علي الدين هلال : الأمن القومي العربي : دراسة في الاصول ، مجلة شؤون عربية ، عدد كانون الثاني 1984 ، ص 71 .

المعروف تحت اسم « إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار » التي تم التوقيع عليها بتاريخ العاشر من كانون الأول عام 1982<sup>(38)</sup> .

فهل تستجيب هذه الاتفاقية لمفهوم الأمن القومي وبخاصة فيما يتعلق بالمصالح الاستراتيجية والاقتصادية للأمة العربية ؟ وبالتحديد ، هل تحقق أحكام الاتفاقية الخاصة بالمياه الإقليمية وملحقاتها أو بالمضائق والخلجان أو بالاستعمال السلمي للبحار ، الأمن القومي العربي ؟ وهل تستجيب لتطلعات القيادة والاستقلال والتقدم ؟

سنحاول الاجابة عن هذه التساؤلات في ثلاثة أبواب نرى انها تكتسب أهمية خاصة في بحثنا عن أبعاد الأمن القومي العربي في أحكام ومضامين التنظيم القانوني الحالي للبحار . وهذه الأبواب الثلاثة هي :

1 - المياه الإقليمية وملحقاتها .

2 - المضائق والخلجان .

3 - الاستعمال السلمي للبحار .

---

(38) تم تبني اتفاقية عام 1982 في 30 نيسان 1982 بأكثرية 130 صوتاً ضد 4 أصوات (الولايات المتحدة الأميركية ، إسرائيل ، تركيا وفنزويلا ) و12 امتنعاً (ألمانيا الشرقية ، بلجيكا ، يوغوسلافيا ، بلغاريا ، إسبانيا ، هنغاريا ، إيطاليا ، لوكسمبورج ، منغوليا ، هولندا ، البرتغال ، بريطانيا ، تشيكوسلوفاكيا ، فنلندا ، أوكرانيا ، الاتحاد السوفياتي ) .

Patrizia Moretti, La démillitarisation des fonds marins, R. G.D.I.P., 1984/1, P. 47 (Note 4).

- راجع أيضاً :

Le Droit de la mer, Convention des N.U. sur le Droit de la Mer, Texte suivi de l'acte final, N.U. New York, 1984.

## المياه الإقليمية وملحقاتها

المياه الإقليمية هي جزء من مياه البحار ملاصق لاقليم الدولة يمتد الى مسافة معينة داخل البحار ، تمارس عليه الدولة الساحلية سيادة كاملة على غرار السيادة التي تمارسها على إقليمها البري . إلا أن عرض المياه الإقليمية ما يزال حتى الآن ورغم الاتفاقية الجديدة المعقودة عام 1982 موضع خلاف كبير بين مختلف الدول والمجموعات العالمية سواء بالنسبة لخط الأساس الذي يحسب منه هذا المدى ، حيث يعتبر ما يقع بين هذا الخط والبر مياهاً داخلية ، أو بالنسبة للمدى نفسه رغم نص المادة الثالثة من الاتفاقية التي حددت عرض المياه الإقليمية بأثنى عشر ميلاً بحرياً يمكن للدولة أن تمارس في منطقة ملاصقة لها صلاحيات وظيفية على أن لا تتعدى هذه المنطقة مسافة أربعة وعشرين ميلاً بما فيها عرض المياه الإقليمية ( المادة 33 من الاتفاقية ) . كما كرّست الاتفاقية الجديدة لقانون البحار في القسم الخامس منها ، ما بات يعرف بالمنطقة الاقتصادية الحصرية «Zone économique exclusive» التي يمكن أن تمتد الى مسافة اثني عشر ميلاً بحري ( المادة 57 من الاتفاقية ) ، اعتباراً من خط الأساس الذي يحسب منه عرض المياه الإقليمية وحيث تمارس الدولة حقوق السيادة لغايات علمية واقتصادية بصورة عامة .

وإذا كانت فكرة المياه الإقليمية قد عرفت منذ أمد بعيد وكان الدافع الاساسي اليها هو الأمن ، فإن المناطق المحيطة بها والمربطة بها وبخاصة المنطقة الملاصقة والمنطقة الاقتصادية الحصرية وكذلك الجرف القاري هي أفكار حديثة دخلت الى القانون الدولي المعاصر وكان الدافع اليها كذلك هو الأمن ، ولكن الأمن بمعناه الواسع أي الأمن الاستراتيجي والأمن الاقتصادي للدول المجاورة للبحار . ومن البديهي أن المياه التاريخية أو ما يعرف بالحدود التاريخية ، تدخل ضمن إطار المياه الإقليمية وملحقاتها ، إلا أننا أترنا البحث فيها على حدة بسبب الأهمية الخاصة التي تتمتع بها وبخاصة في علنا العرب

الذي نتعرض لخلجاته بدءاً من خليج سررت وانتهاءً بالخليج العربي الى هجمة استعمارية كبيرة ، وهي تطرح بالتالي قضايا قانونية حادة تقتضي البحث والتدقيق العميق لتوضيح مدى الصلة الوثيقة بين هذه القضايا والأمن القومي العربي .

من هنا سيقصر هذا القسم على بحث المسائل المتعلقة بالمياه الاقليمية ( الفصل الأول ) والمطقة الاقتصادية ( الفصل الثاني ) لكننا ستطرق أخيراً الى أخطار التلوث ( الفصل الثالث ) لالقاء الضوء على الأحكام القانونية المتعلقة بها ومدى تأثيرها في الأمن أو ضيائها له . ومنتمتد في بحثنا هذا على « إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار » رغم أنها لم تصبح نافذة بعد لأنها تعتبر في الحقيقة والى حد كبير تكريساً للأوضاع القانونية المستقبلية والمستجدة على إتفاقيات عام 1958 .

## الفصل الأول

### المياه الإقليمية والأمن

عرفت فكرة المياه الإقليمية منذ زمن بعيد ، وبالتحديد منذ نهاية الامبراطورية الرومانية التي لجأت اليها كرد على تهديد القراصنة لشواطئها . ولكنها لم تكتسب نهائياً إلا بدءاً من القرون الوسطى استجابة لحاجة مزدوجة لدى الدول الساحلية ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن : الأولى سياسية وتتمثل بالحدود المتوسطة التي وجدت نفسها مضطرة للدفاع عن نفسها ضد أعمال القرصنة والغزوات الآتية من الشرق ، والثانية اقتصادية نتيجة لشعور الدول الواقعة على بحر الشمال والمحيطات بالحاجة الى المحافظة على حق الصيد لمواطنيها دون غيرهم في المياه البحرية المجاورة لشواطئها<sup>(1)</sup> .

ومنذ ذلك الحين بدأت حركة التمدد القاري باتجاه البحار ، فشمرت الدول المهيمّة على البحار بخطر هذا التمدد الذي يعطل حرية حركتها التجارية والعسكرية في البحار التي كانت تعتبرها عنصراً أساسياً في قوتها وبالتالي في أمنها الذاتي .

وبدا الصراع بين مبدأي البحر المفتوح والبحر المغلق اللذين يلخصان تاريخ البحار كما يقول «Olivier de Ferron» :

Mare Liberum ou Mare Clausum :

«Toute l'histoire de la mer est une lutte entre ces deux principes antagonistes, un flux et reflux perpétuel entre l'esprit de la liberté et l'esprit de domination»<sup>(2)</sup>.

Hubert Thierry et Aures, Droit International Public, edit. Montchrestien, Paris, 1975, p. {1} 308.

Olivier de Ferron, Le Droit International de la mer, Genève, 1958, p. 25. (2)

ومنذ القرن الثامن عشر تم تعريف المياه الإقليمية وبدأ القبول به من قبل رجال القانون ، فتأكدت سيادة الدولة الساحلية على جزء من مياه البحار المحاذية لشواطئها مع بقائهما مرفقة بحق المرور البريء أو غير الطار الذي لا يسيء إلى أمن وسلام واستقرار الدولة الساحلية . إلا أن عرض هذه المياه الإقليمية ما زال حتى الآن موضوع خلاف كبير بين مختلف الدول . وستعالج في تسمين هاتين المسألتين .

## القسم الأول

### البحر المفتوح والبحر المطلق

يلدو واضحاً للمراقب أن الدول القوية والمتقدمة تدافع عن حقها المطلق في حرية الملاحة عبر المحيطات والبحار ، في حين تتمسك الدول الأخرى بحقها في بسط سيطرتها وسيادتها على أجزاء من البحار هاية لمصالحها الاستراتيجية والحماية . فهل يعني ذلك أن السجل القائم بين هذين الفريقين هو بالتحديد ، وكما يبدو لأول وهلة ، صراع بين دعاة الحرية من جهة ودعاة التقييد من جهة أخرى ؟ أم أن الأمور بات أعمق من ذلك في ظل علاقات السلم والحرب المعاصرة التي تحكمها صهوة الشعوب المستعمرة سابقاً والمفتوحة حالياً في سعيها لتأكيد ذاتها وبممارسة سيادتها الفعلية ؟ إن المطلوب منا نحن رجال القانون في العالم الثالث ، النظر الى أحكام القانون الدولي بغير المنظار التقليدي الموروثة عن عهود الاستعمار والذي ما يزال الفقه الغربي يعمل على ترسيخه في أذهاننا وتكريس قواعده التي تصون مصالحه وتؤكد تفوقه . فالضرورة التي كانت دوماً المحرك الأساسي لسياسات الدول وممارستها على الصعيدين الخاص والعام ، وبخاصة في ما يتعلق بأنظمة البحار ، تقضي بإطلاق حرية الدول كافة في التعامل مع مياهها الإقليمية وفقاً لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية .

### الفرع الأول : البحار وجدلية الحرية والاستثمار

لم تكن قوانين البحار يوماً قواعد جامدة ، وإنما كانت وما تزال في تطور مستمر وتبدل دائم وفقاً لتطور الحاجات والسياسات وعلاقات القوة سواء بين الإمبراطوريات القديمة وبين الدول العصرية ، الكبرى منها والصغرى . ويمكننا القول دون مغالاة أن أنظمة البحار هي أكثر القوانين الدولية تغيراً في الأحكام وفي المفاهيم لأنها كانت الأكثر تأثراً بالتغيرات السياسية وعلاقات القوة بين الدول والمجتمعات . فالبحار والمحيطات كانت دوماً موضع تنافس بين القوى الكبرى نفسها الساعية الى الاستثمار بمياه البحار



والمحيطات أو الداعية الى حرية الملاحة فيها رداً على قوة أخرى ، وهذا التناقص قد يكون كذلك بين هذه القوى الكبرى والدول الأخرى التي تسعى الى حماية نفسها من خطر البحار أو تكريس حق مواطنيها الحضري في خيارات هذه الملاء عبر ممارسة حقها في بسط سيادتها على أجزاء معينة من البحار . فحرية دولة قد تكون قيدا على حرية دولة أخرى وخطراً عليها . وحرية دولة قد تصطدم برغبة دولة أخرى وقوانينها ، والدافع الى ذلك دوماً الأمن الاستراتيجي والاقتصادي .

### الفقرة الأولى : حرية الملاحة في البحار

عندما وضع المحامي الهولندي غروسيوس مؤلفه الشهير « البحر المقترح » (Mare liberum) عام 1609 بناء على طلب الشركة الهولندية للهند الشرقية كان يدافع عن مبدأ حرية البحار الذي تقتضيه بالضرورة حرية التجارة ضد الاسبان والبرتغاليين الذين كانوا يحكمون سيطرتهم على البحار خلال القرن السادس عشر ، على أثر الوثيقة الصادرة عن البابا اليكسندر السادس عام 1493 المعروفة باسم «Inter cetera» والتي وزع عالم البحار بموجبها بين إسبانيا والبرتغال ، فمنحت إسبانيا المناطق الواقعة غرب الخط الممتد من القطب الى القطب على بعد مئة ميل من الرأس الأخضر ، ومنحت البرتغال المناطق الواقعة شرق هذا الخط . كان غروسيوس يدافع عن حق الاتصال والتجارة لكل الأمم وعبر كل البحار بقوله : « إن الرياح تهب قارة من هذه الجهة وطوراً من الجهة الأخرى ، وذلك دليل على أن السفن يمكنها أن تمخرس اليم في كل الاتجاهات»<sup>(1)</sup> ، وكان يرى استحالة السيطرة الفعلية على أعالي البحار ، ويعتبر أن هامة أحدهم للعلاحة أو للصيد لا يؤثر في حق الآخر في المجازسة نفسها .

ومن الملفت للنظر أن الذي رد على طروحات غروسيوس كان سلدن (Seljen) الانكليزي في كتابه المنشور عام 1635 تحت عنوان « البحر المغلق » (Mare clausum) فالسيطرة على البحار كانت قد انتقلت الى الانكليز خلال القرن السابع عشر . وكان سلدن يدافع عن فكرة السيادة على أعالي البحار لأنه كان يرى إمكان ممارسة حقوق الملكية عليها ، وهي في الواقع ملكية بريطانية . ومع ذلك لا بد من الاعتراف بأن حرية البحار لم تكن قبل غروسيوس سوى فكرة ، لكنها بدأت تأخذ طريقتها لكي تصبح حقيقة . ثم جاءت الثورة الفرنسية ودعت الى حرية البحار معبرة عن ذلك بالشعار

H. Thierry et autres, op. cit., p. 349 (3)

الذي وضع على بواخر الجمهورية الأولى ، القائل : « أن حرية البحار رمز للمساواة في الحقوق بين الأمم »<sup>(4)</sup> . ويذكر في هذا الصدد أن روسيا نظمت خلال حرب الاستقلال الأميركية ما عرف بجهازة الحياض المسلح التي دافعت بالقوة عن مبدأ حرية التجارة البرية للمعاهديين خلال حرب بحرية<sup>(5)</sup> . وخلال القرن التاسع عشر تكرست حرية البحار ، وباتت المياه الدولية مفتوحة للجميع على قدم المساواة . ولكن هل كانت المياه الدولية حقاً في تناول جميع الدول على قدم المساواة ؟ وهل مورست حرية الملاحة التجارية والاتصال فقط بين الشعوب أم كانت وسيلة لاستخدام القوة وفرض السيطرة والاستعمار على الشعوب الأخرى ؟

لقد تحقق مبدأ حرية البحار بين القوى الكبرى في القرن التاسع عشر يوم كان العالم منقسماً إجمالاً بين عالمين الأول مستعمر والثاني مستعمر . ولكن عندما بدأ وجه العالم يتغير وأخذت الشعوب الخاضعة تتحرر وتستقل ، كان لا بد من طرح معظم أحكام القانون الدولي وبخاصة قوانين البحار على بساط البحث من جديد . ذلك أن التبدل الذي طرأ على علاقات القوى في القرن العشرين وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية كان لا بد من أن يترجم تبديلاً على الصعيد القانوني كذلك .

وكان إعلان السنفال عام 1971 بالغ الدلالة في هذا الإطار . فقد أعلنت حكومة السنفال في حينه رفضها للاتفاقيات المقومة عام 1958 حول المياه الإقليمية والمنطقة الملاصقة والصيد البحري والمحافظة على الموارد الحية في أعالي البحار ، لأنها لم تكن طرفاً فيها على اعتبار أنها كانت ما تزال مستعمرة فرنسية آنذاك ، وهي تعتبر نفسها بالتالي غير ملزمة بتطبيق أحكام هذه الاتفاقيات . وأعلنت كذلك توسيع منطقة الصيد البحري على شواطئها إلى مسافة 110 أميال بحرية متلعة بالضرورة الحيوية لموارد البحر بالنسبة لاستغلالها وبقياتها<sup>(6)</sup> . غير أن السنفال أصدر في 25 / 2 / 1985 قانوناً حدد فيه عرض مياهه الإقليمية بأثنى عشر ميلاً بحرياً والمنطقة الملاصقة بالمثل ، والجرف القاري بحافته الخارجية أو بمسافة 200 ميل بحري ، وألغى القوانين السابقة<sup>(7)</sup> .

(4) G. John Colombos, le droit international de la mer, Paris, Pedone, 1952, p. 38

(5) C.- A. Colliard: Institutions des relations internationales, Précis Delloye, 76 édit. Paris 1978, (5) p. 33.

(6) D. Bardonnnet, A.F.D.I., 1972, p. 123 : راجع :

(7) - Le Droit de la mer, N.U. New York.

- Evolution récente de la pratique des Etats, 1987, p. 94. Thierry et autres, p. 28.

وهذا يؤكد أن القانون الدولي - وبخاصة قوانين البحار - يعكس التوازن المكرس واقعياً في المجتمع الدولي وفقاً لحالة الصراع المؤقتة بين مالكي القوة ، وهو ليس سوى ترجمة لهذا التوازن بالتالي في أفضل الحالات ، لأنه غالباً ما يدعمه ويحمي جوانبه الناشئة<sup>(8)</sup> .

#### الفقرة الثانية : المياه الإقليمية

في مواجهة هذه الحرية ودفعاً لخطرها أخذت الدول الساحلية تمد سيادتها الكاملة على جزء من المياه البحرية الملاصقة لشواطئها رغم أنها أبقت هذه المياه خاضعة لقاعدة المروء البريء أو غير القصار التي ستعالجها فيما بعد . وبالفعل كان الكتاب المعنون بهذه القضايا يبررون فكرة المياه الإقليمية ويحدون أساسها في مبدأ الأمن والدفاع الذاتي عن الدولة . فقد عبر عن ذلك الهولندي بنكر شوك (Bynker Shoeck) في بداية القرن الثامن عشر وتحديدًا في عام 1703 في مؤلفه «De dominio maris» ثم صاغ نظريته بوضوح تام عام 1737 عندما قال : «أن سلطة الدولة تنتهي حيث تنتهي قوة أسلحتها» ، الأمر الذي أدى منطقياً إلى القول : أن مدى المياه الإقليمية يمكن تحديده بالمدى الذي تصل إليه قذيفة المدفع » . وفي عام 1772 اقترح غاليلاني مسافة الثلاثة أميال بحرية كعرض للمياه الإقليمية باعتبار أن هذه المسافة تتوافق مع المدى المتوسط «إثباتات للمدعية في ذلك الزمان . ويبدو أن هذه القاعدة دخلت رسمياً النطاق الدبلوماسي الدولي بموجب مذكرة وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى فرنسا في الثامن من تشرين الثاني عام 1793<sup>(9)</sup> ، و طبقت للمرة الأولى في المعاهدة المتعلقة بالصيد التي عقدت بين الولايات المتحدة وبريطانيا في 18 تشرين الأول 1818<sup>(10)</sup> .

وإذا كان يبدو للوهلة الأولى ، إن فكرة المياه الإقليمية قد تمكنت فيها المسافة التي تقع تحت سيطرة المدعية التابعة للدولة الساحلية ، فمن البديهي القول أن هذه المسافة هي كذلك تلك التي تصلها مدفعية القوة المعادية ، لأن المقصود هو إبقاء السفن المعادية بعيدة عن اقترابها بالمقدار الذي يكفي لكي تكون أراضي الدولة الساحلية خارج مرمى مدفعية السفن المعادية التي لا يمكن لها من الناحية القانونية تجاوز خط المياه الإقليمية الواقع في عرض البحر إلا إذا كانت تمارس مروراً بريئاً أو غير ضار ، وذلك سواء في أوقات السلم أو في أوقات الحرب .

(8) راجع : المرجع المذكور سابقاً .

Thierry et autres, op. cit. p. 312

(9)

Ch. Rousseau, Droit international public, T. 4, Sirey, Paris, 1980, p. 263.

(10)

والمياه الإقليمية هي المنطقة المحاذية لشراطئ الدولة التي تقع بين المياه الداخلية وأعالى البحار ، والتي تمارس عليها الدولة الساحلية سيادة كاملة على غرار السيادة التي تمارسها على إقليمها البري ، مع تحفظ وحيد هو السماح بمرور السفن الأجنبية عبرها تطبيقاً لقاعدة حرية المرور البريء أو غير الضار . وقد نصت المادة الأولى من إتفاقية جنيف لعام 1958 على أن « سيادة الدولة تمتد إلى ما وراء إقليتها ومياهها الداخلية إلى منطقة من البحر المحاذي لشرائطها ، تعرف باسم المياه الإقليمية » . كما نصت المادة الثانية من « إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار » على أن « سيادة الدولة الساحلية تمتد إلى ما وراء إقليمها ومياهها الداخلية ، وفي حالة الدول الأرخيلية إلى ما وراء مياهها الأرخيلية ، إلى منطقة من البحر المحاذي تعرف باسم المياه الإقليمية » . وتضيف المادة نفسها أن هذه السيادة تشمل المجال الجوي فوق المياه الإقليمية وكذلك أحواض هذه المياه وقعرها وباطن أرضها .

وقد أعطت قوانين البحار الدولة الساحلية الحق الكامل في تنظيم حرية المرور غير الضار في مياهها الإقليمية وبخاصة فيما يتعلق بحماية أمنها إلى حد إعطائها صلاحية تعليق هذا المرور للسفن الأجنبية . وبالفعل نصت المادة 25 من إتفاقية الأمم المتحدة على ما يلي : « يمكن للدولة الساحلية أن تتخذ في مياهها الإقليمية التدابير الضرورية لمنع المرور الذي لا يكون غير ضار » .

أما بشأن السفن التي تنجس إلى المياه الإقليمية أو إلى أحد المرافئ الواقعة خارج هذه المياه فقد أعطت المادة نفسها الدولة الساحلية « حق إتخاذ التدابير الضرورية للمحذول دون أي خرق للشروط التي يخضع لها قبول هذه السفن في هذه المياه أو في هذه المنشأة المرفئية » . وأكثر من ذلك ، نصت المادة 25 في فقرتها الثالثة على أن الدولة الساحلية « يمكنها أن تعلق مؤقتاً ممارسة حق المرور غير الضار للسفن الأجنبية في مناطق محددة من مياهها الإقليمية ، دون أي تمييز قانوني أو واقعي بين السفن الأجنبية ، وذلك إذا كان هذا التدبير ضرورياً لضمان أمنها . . . » شرط أن يتم إعلان هذا التدبير وفقاً للاصول ، ذلك أن المياه الإقليمية هي « منطقة حدودية لا بل هي حدود بالمعنى الكامل للكلمة »<sup>(17)</sup> .

وهكذا يتبين أن فكرة المياه الإقليمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأمن ويمكن للدول العربية أن تستفيد من أحكام القانون الدولي القائمة لتكريس أمنها الإقليمي عبر إتخاذ

التدابير الضرورية المعترف بها للدول الساحلية في البحار . هذا فضلاً عن عامل الضرورة الذي يعتبر المحرك الأساسي للسياسات الخاصة بياه البحار . وبالفعل أعطت المادة الثانية من المرسوم الأشراعي اللبناني رقم /138/ الصادر في 25 / 11 / 1983 مجلس الوزراء سلطة إنشاء مناطق محرمة ضمن البحر الاقليمي تحظر فيها الملاحة البحرية ويحدد فيها الطرق الملاحية ، وذلك بناء لاقتراح وزراء الاشغال العامة والنقل والمالية والدفاع الوطني . ومن المؤسف أن التدبير الوحيد الذي اتخذ في هذا الاطار بصرف النظر عن مدى قانونيته ، كان قرار قيادة الجيش اللبناني الصادر في 1 / 1 / 1988 الذي قضى باعتبار المنطقة الواقعة بين خلده ونهر الأولي من المياه الاقليمية اللبنانية منطقة محظورة للملاحة على أثر انتقال أحد الضباط في الجيش اللبناني بطائرته المروحية الى منطقة الشوف عبر البحر . كما يجدر بالذكر الفراء الذي اتخذته كرواتيا الشمالية في 31 تموز 1977 والذي أقامت بموجبه منطقة عسكرية تمتد حتى 50 ميلاً بحرياً سواء على شواطئها الغربية أو الشرقية ، لكي تمنع السفن الحربية والتجارية الى الترخيص الصريح قبل الدخول الى هذه المنطقة<sup>(12)</sup> .

### الفرع الثاني : الضرورة والبحر الاقليمي

يقول جورج سل (Georges Scelle) أن سيطرة الدول الساحلية على البحر لا تكون مشروعة إلا إذا كانت ضرورية . مع العلم أن هذه الضرورة تتنوع وفقاً للأوضاع الجغرافية والجيولوجية وحتى التاريخية التي تكتسب بصورة عامة بواسطة التقادم<sup>(13)</sup> . وهذا يعني أن المصالح الاستراتيجية والاقتصادية تؤثر تأثيراً حاسماً في معي الدول الساحلية الى مد سيطرتها على أجزاء من البحر قد تسمح أو تضييق بما يتناسب مع هذه المصالح . كما أدت هذه المصالح الى إنشاء منطقة ملاصقة للياه الاقليمية تمتد في أعالي البحار ، تمارس فيها الدولة الساحلية حقوقاً وطنية تساعد على تحقيق أمنها واتخاذ التدابير الاحتياطية التي تحول دون عمليات الخرق لسيادتها في مياهها الاقليمية .

#### الفقرة الأولى : المصالح الاستراتيجية والاقتصادية

كانت المياه الاقليمية وما زالت وسيلة لتأمين المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للدول الساحلية باعتبار أن الأمن القومي للدولة يتعظهر في هذه المصالح . وإن المقصود من امتداد سيادة الدولة الى هذه المنطقة من البحر كان وما زال احتكار خيرات المياه

(12) Laurent Lanchini, les opérations militaires en mer, R.G.D.I.P. 1984, T. 1, P. 22.

(13) Georges Scelle, Plateau continental et droit international, R.G.D.I.P. 1955, N°1 P. 5.

الأقليمية وكذلك قمرها وجوفها لصالح مواطني الدولة الساحلية دون غيرهم ، فهي التي تملك صلاحية تنظيم عمليات الصيد في مياهها الإقليمية عن طريق الاتفاقيات الجماعية أو الثنائية ، إلا أنها تخضع هذه الممارسة غالباً لمبدأ المعاملة بالمثل .

والمياه الإقليمية هي منطقة من البحر تمارس فيها الدولة الساحلية صلاحيات جمركية وصحية وضرائبية في كل ما له علاقة بالهجرة منها وإليها ، وتضع السفن التي تدخل هذه المياه تحت المراقبة التي يمكن أن تصل إلى حد الزبارة والأمر والتوقيف ومصادرة اللواد الممنوعة وفقاً لتشريعها الوطنية كلما دعت الضرورة إلى ذلك . وتشمل هذه الصلاحيات كذلك حق الدولة الساحلية في وضع القوانين والتشظيات التي تهدف إلى تأمين الملاحة وتنظيم المواصلات البحرية والمحافظة على الموارد الحية في البحر وحماية البيئة البحرية من التلوث وإجراء الأبحاث العلمية البحرية بحرية مطلقة . هذا فضلاً عن أن الغواصات وسائر الآليات التي تختر البحار تحت سطح الماء ملزمة بالملاحة على سطح الماء ويرفع علمها الوطني عندما تكون في المياه الإقليمية للدول الأخرى كما تقضي المادة العشرون من اتفاقية الأمم المتحدة للبحار . ونكرر القول في هذا المجال أن عرض المياه الإقليمية الذي سيبحث بالتفصيل فيما بعد ، ما زال حتى الآن موضع نزاع وتضارب لأن هذه المياه محكومة بالمصالح الاستراتيجية والاقتصادية للدول الساحلية ، ومن الطبيعي أن المصالح تتنوع وفقاً للأوضاع الجغرافية والجيولوجية والتاريخية للدول على حد قول جورج سل ، وتبدل كذلك وفقاً للمعطيات السياسية والأمنية والعسكرية الخاصة بكل مرحلة من المراحل التاريخية .

ويبدو أن قرار محكمة العدل الدولية في قضية المياه التروجية جاء يؤكد هذا المفهوم بأعلاها أن إدعاءات حكومة أوسلو متوافقة مع الضانون الدولي رغم التوسع الذي نكرسه نشاطها البحري<sup>(14)</sup> .

ومن الملاحظ كذلك أن هذه الصلاحيات والحقوق التي تمنح بها الدولة الساحلية لا تقتصر على المياه الإقليمية وإنما تشمل منطقة موازية في أعالي البحار تعرف بالمنطقة الملاصقة .

Recueil des arrêts de la C.I.J., 1951, p. 131

(14)

صفر هذا القرار عن محكمة العدل الدولية بتبأ الخلاف الذي نشب بين بريطانيا والتروج التي اعتصمت خطوط الأسس المستقيمة بسبب التخرجات الكبيرة في شواطئها ، الأمر الذي أدى إلى توسيع منطقة الصيد الخاصة بالتروج .

## الفترة الثانية : المنطقة الملاصقة

إن الضرورة هي التي دفعت الدول الساحلية الى مد صلاحيتها الى مسافة أخرى تتعدى منطقة المياه الإقليمية تعرف بالمنطقة الملاصقة حيث تمارس الدولة فيها الاشراف الضروري لتحقيق الهدفين الآتين وفقاً للمادة /33/ من إتفاقية الأمم المتحدة للبحار :

- 1 - الحؤول دون مخالفة قوانينها وتنظيماتها البحرية والضريبية والصحية والخاصة بالمجرة إليها ، سواء على أراضيها أو في مياهها الإقليمية .
- 2 - ردع ومعاقبة المخالفات التي تقع على أراضيها أو في مياهها الإقليمية ونفس القوانين والأنظمة ذاتها .

إلا أن الطبيعة القانونية لهذه المنطقة تختلف عن الطبيعة القانونية للمياه الإقليمية من ناحيتين :

- 1 - ففي حين تعتبر المياه الإقليمية جزءاً من إقليم الدولة كما يشير الى ذلك اسمها ، فإن المنطقة الملاصقة تشكل جزءاً من منطقة أعالي البحار سواء من الناحية المادية أو من الناحية القانونية .

- 2 - وفي حين تمارس الدولة الساحلية سيادتها وصلاحياتها كاملة على المياه الإقليمية ، فإنها تمارس صلاحيات وظيفية ومتخصصة على المنطقة الملاصقة<sup>(15)</sup> .

والممارسات المعاصرة للدول الساحلية تنزع الى إقامة مناطق مختلفة فيما يتعدى منطقة البحر الإقليمي وذلك لغايات مغايرة لتلك المذكورة أعلاه ، مثل المناطق الخاصة بالأمن العسكري أو مناطق المحافظة على الموارد الحية في البحر بصورة خاصة . ويمكننا أن نذكر على سبيل المثال التدابير التي اتخذتها كندا عام 1970 ، إذ أقامت مناطق جديدة للصيد محاذية لشاطئها استناداً الى قاعدة خطوط الصيد المغلقة المبكرة (Fishery closing lines) ، وسمدت كذلك إلى إقامة مناطق للحماية من التلوث في المياه القطبية الشمالية تصل الى مسافة مئة ميل بحري داخل أعالي البحار . ثم جاءت إتفاقية البحار لتكرس هذا الواقع كما سنرى فيما بعد ، إلا أن النقطة المهمة التي يمكن ملاحظتها في هذا الإطار هي التمسك المستمر لسيادة الدول الساحلية وسلطانها في مياه البحار ، فبعد أن حددت المادة /24/ من إتفاقية جنيف لعام 1958 المنطقة الملاصقة بأنها لا يمكن أن تتعدى مسافة إثني عشر ميلاً اعتباراً من خط الأساس الذي يستخدم كنقطة بدء لقياس عرض المياه الإقليمية ، جاءت المادة 33 من إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقوانين البحار

(15) راجع : Ch. Rousseau: Droit int. Publie, 9<sup>e</sup> édit., Dalloz, 1979, p. 261.

تعلن أن المنطقة الملاصقة لا يمكن أن تصل إلى أبعد من أربعة وعشرين ميلاً بحرياً اعتباراً من خط الأساس الذي يقاس منه عرض المياه الإقليمية ، الأمر الذي يعني أن أحكام القانون الدولي ليست سوى تكريس للواقع الذي تفرقه طبيعة التوازن القائم في مرحلة معينة .

إن كل ذلك يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن قوانين البحار ليست هي التي أوجدت حقوق الدولة الساحلية ، وإنما كانت هذه الحقوق وما زالت تكمن وراء فكرة المياه الإقليمية والمنطقة الملاصقة لها ، حيث تمارس الدولة الساحلية سيادتها وصلاحياتها انطلاقاً من مبدأ الضرورة وعلى أسس الضرورات الاستراتيجية والاقتصادية التي تضفي على هذه الحقوق المشروعية والصحة . ولكن متى يمي العالم العربي الضرورات الاستراتيجية والاقتصادية القومية التي تتيح له التعاطي مع البحار المحيطة به بالشكل الذي يضمن معه أمنه القومي ويحول هذه البحار من مصدر للتهديد الى مصدر للأمن والرخاء ؟

## القسم الثاني

### مدى المراقبة الوطنية

من البديهي أن تؤدي القاعدة الأساسية التي حددت عرض المياه الإقليمية في القرن الثامن عشر ، أي مدى المدفعية ، الى حال من عدم الاستقرار وعدم التوصل الى قاعدة هامة معترف بها دولياً ، بسبب تطور الأسلحة الحديثة وتعاظم المصالح الاقتصادية الحيوية التي عززت قيمة البحار ودفعت الدول الساحلية الى مزيد من التمدد والسيطرة على الأجزاء المحاذية لشواطئها البحرية . ولهذا لم تكتسب قاعدة الثلاثة أميال التي كرس في القرن الثامن عشر صفة القاعدة الدولية العامة . فالبحار لم تعد وسيلة اتصال فقط بين الشعوب ، لكنها تعتبر اليوم خزاناً للثروات الطبيعية التي غيّرت التقنيات الحديثة شروط استغلالها ، ومن هنا نشأت الخلافات الواسعة والحادة بين الدول<sup>(16)</sup> .

ولهذا استمر عرض المياه الإقليمية بالانحسار والتنوع تلبية للحاجات والمصالح الاستراتيجية والاقتصادية للدول التي كانت وما زالت تحده بقرارات منفردة دون أن يتمكن المجتمع الدولي من التوصل الى قاعدة موحدة رغم المؤتمرات العديدة التي عقدت

Ch. Rousseau, Droit int. Publie, T. 4, Sirey, Paris, 1980, P. 363. (16)



خلال هذا القرن لتوحيد أحكام القانون الدولي الخاصة بالبحار والمحيطات . إلا أن الجدير بالملاحظة هو أن هذا الاختلاف العميق حول مدى السيادة الوطنية أو مدى الرقابة الوطنية على مياه البحار لم يؤثر في قاعدة حرية المرور البريء أو غير الضار التي بقيت راسخة في القانون الدولي ولم يشكك بها أحد رغم ما تتعرض له قانونياً من تحديد وما يشوبها في الواقع من تضيق ، وسنبحث كل ذلك في فروع ثلاثة .

### الفرع الأول : تطوّر مدى الرقابة

تعرض مدى الرقابة الوطنية على مياه البحار لتطورات كبيرة عبر السنين وذلك لأسباب أمنية سواء على الصعيد الاستراتيجي أو على الصعيد الاقتصادي . والظاهرة البارزة في هذا المجال هي التمدد القاري المستمر في البحار من أجل مزيد من السيطرة والتحكم في المناطق المحاذية لشواطئ الدول الساحلية . ومن المعروف أن هذه المناطق المحاذية تنقسم قانونياً وعملياً إلى ثلاثة أجزاء هي المياه الداخلية والمياه الإقليمية والمنطقة الملاصقة ، وقد عرّفت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من إتفاقية جنيف لعام 1958 المياه الداخلية بأنها المياه الواقعة بين أراضي الدولة وخط الأساس الذي يحسب بدءاً منه البحر الإقليمي ، كما عرّفتها الفقرة الأولى من المادة الثامنة من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بأنها المياه التي تقع إلى ما وراء خط الأساس للبحر الإقليمي .

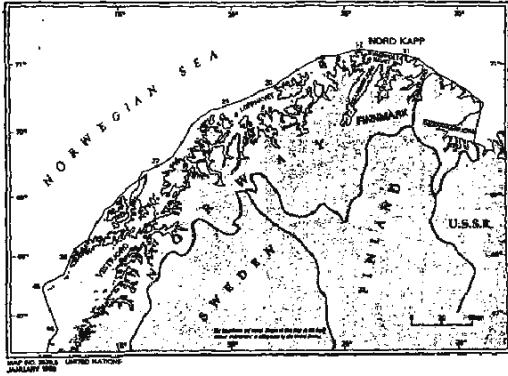
فما هو خط الأساس هذا وكيف يرسم وما هي بالتالي نقطة انطلاقه ، وما هو المدى الذي تصل إليه المياه الإقليمية للدولة الساحلية ؟

### الفقرة الأولى : خط الأساس

إن القاعدة التقليدية المستخدمة لتحديد خط الأساس الذي تبدأ منه المياه الإقليمية والتي كرسها إتفاقيات جنيف لعام 1958 ( المادة الثالثة من الاتفاقية حول البحر الإقليمي ) وإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في مادتها الخامسة ، هي أقصى الجزر على طول الشاطئ . وإذا كانت حركة المد والجزر في البحر المتوسط قصيرة المدى فهي على خلاف ذلك في البحار والمحيطات الأخرى المحيطة بالوطن العربي . إلا أن هذه القاعدة التقليدية لم تؤمن الحاجات الأمنية للدول الساحلية وبخاصة تلك التي تكون شواطئها كثيرة التعرج أو تبرز بحويصلات عميقة أو توجد إزاءها مجموعة من الجزر المحاذية للشاطئ ، ولا سيما إذا علمنا أن المياه الداخلية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من إقليم الدولة الساحلية يخضع لسيادتها المطلقة دون أي انتقاص أو عتقظ أو إرتفاق ، وإن المياه الإقليمية التي تبدأ اعتباراً من هذا الخط تكون مرتفعة بحرية المرور البريء للسفن

الأجنبية . ولهذا أخذت بعض الدول الساحلية تطبق ما يعرف بالخطوط المستقيمة التي تبدأ اعتباراً منها مياهها الإقليمية ، ومنها الترويج التي طبقت هذه القاعدة الجديدة بسبب التعرجات والتجويقات وإلجزر المنتشرة في شاطئها . وجاء القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية في 18 كانون الأول 1951 ، في النزاع بين بريطانيا والترويج حول خطوط الأساس المستقيمة التي طبقتها هذه الأخيرة ليكرس هذه الممارسة بقوله أن تعرجات الشاطئ الترويجي تسمح بتطبيق قاعدة خطوط الأساس المستقيمة<sup>(12)</sup> . وهذه الخطوط تصل بين رؤوس النقاط البارزة من الشاطئ .

#### شواطئ شمالي الترويج



The Law of the Sea, Base lines, Office for Ocean Affairs and the law of the Sea, U.N. 1969, p. 22.

Recueil des arrêts de la C.I.J. 1951, p. 116. (12)

راجع مضمون القرار في الخامس رقم 14

وكرّست إتفاقية عام 1958 حول المياه الإقليمية هذه القاعدة في مادتها السابعة ، وكذلك إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في مادتها السابعة . إلا أن المادتين المذكورتين إشتراطان لا يتعمد الخطوط المستقيمة كثيراً عن الاتجاه العام للشاطئ ، وأن تكون المياه الواقعة وراءها متصلة بما فيه الكفاية بالنطاق الأرضي للدولة الساحلية لكي تخضع لنظام المياه الداخلية . وقيدت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من إتفاقية قانون البحار هذا الحق عندما نصت على أن المياه الداخلية الناتجة عن تطبيق هذه القاعدة تبقى مرتفعة حتى المرور عبر الضار إذا كانت مياهاً إقليمية قبل تطبيق هذه المادة . وحالياً بات العديد من الدول الساحلية يطبق قاعدة الخطوط المستقيمة ومنها بريطانيا التي تستخدمها تارة لتحديد مياهها الإقليمية وطوراً لتحديد بعض مناطق الصيد البحري<sup>(18)</sup> ، كما أن خطوط الأساس التي تستخدمها فرنسا لتحديد مياهها الإقليمية تتبع خطاً هندسياً يعتمد في بعض الأماكن مسافة خمسة وعشرين ميلاً بحرياً عن الشاطئ<sup>(19)</sup> .

فكم تبلغ المساحات التي يمكن أن تمتد إليها السيادة العربية الكاملة في البحار والمحيطات التي تلف الوطن العربي إذا ما طبقت قاعدة الخطوط المستقيمة عند الشواطئ المتعرجة والمليئة بالتجاويف تطبيقاً لأحكام القانون الدولي الصريحة ، على غرار ما فعلت الجزائر بموجب القرار رقم 84 / 181 الصادر في 4 آب 1984 ، في المادة الأولى منه<sup>(20)</sup> ، وما فعلته موريتانيا بالنسبة لخليج أرجوين كما يبيّن المصور التالي .

#### الفقرة الثانية : عرض المياه الإقليمية

إن قاعدة الثلاثة أميال كمرص للمياه الإقليمية لم تكنسب في يوم من الأيام صفتي التعميم والشمول . إذ أن سياسة توسيع مدى المياه الإقليمية وبالتالي مد السيادة الوطنية على مساحات متزايدة عن البحار كان الاتجاه الغالب باستمرار رغم أنه بات أكثر بروزاً في أيامنا هذه بسبب التطور التكنولوجي الضارع . هذا بالإضافة إلى أن حدود الثلاثة أميال التقليدية التي كانت تشمل بها الدول البحرية الكبرى وصفت « بالحدود العادية »

(18) طبقت بريطانيا الخطوط المستقيمة في مضيق دوفر (Dover) حل بحر اللانش

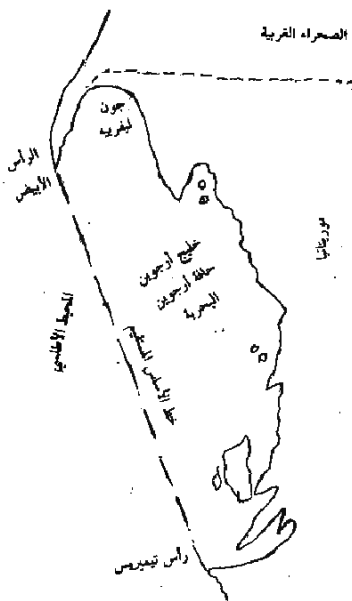
Bulletin du droit de la mer 14, déd. 1989, N.U.P. 10.

(19) مرسوم صادر في 19 تشرين الأول 1967 ،

J.O. du 1<sup>er</sup> Novembre 1967, p. 10755.

(20) Le droit de la mer, Evolution récente de la pratique des Etats, N.U., New York 1987, p. 1.

[اعتصمت الجزائر في هذا القرار بالخطوط المستقيمة التي تعمل بين دزوس التمرجات في شاطئها كخطوط أساس تحسب بدءاً منها المياه الإقليمية الجزائرية .



أقر هذا الخط المستقيم بموجب قرار صادر في 21 كانون الثاني 1967 ، أدخل 60٪ من حافة أدرجون البحرية في المياه الداخلية الموريتانية وهو غني جداً بالثروة السمكية . والعمق الذي أمته هذا الخط المستقيم هو 34 ميلاً بحرياً ولا تنطبق عليه قاعدة نصف الدائرة المطبقة في الحلجان بموجب المادة 10 من اتفاقية 1982 الخاصة بالبحار .

المصدر : D. Bardonnet et J. Carroz, les Etais de l'Afrique de l'Ouest et le droit international des pêches maritimes A.F.D.I., 1973, p. 848-849.

في القرار التحكيمى الصادر في 15 آب عام 1893 في قضية صيد حيوانات الفقمه في بحر هيرنج ، كما وصفت « بالبلد العام » في ست من الاتفاقيات الاثني عشرة التي عقدتها الولايات المتحدة الاميركية عام 1924 بشأن المشروبات الروحية (Liquor treaties)<sup>(21)</sup> . وهذه النقطة بالذات هي التي أدت الى فشل مؤتمر لاهاي الذي عقد عام 1930 برعاية عصبة الأمم ، وحالت دون التوصل الى اتفاق حول عرض المياه الاقليمية بسبب الخلافات الحادة بين الدول المجتمعة بهذا الشأن .

وقبل مؤتمر جنيف حول البحار عام 1958 ، كانت هناك دول عديدة تتبع اساليب مختلفة في تحديد مياهها الاقليمية ، فالدول الاكسندنافية وإيسلندا كانت تحدد مياهها الاقليمية بمسافة أربعة أميال ، وكولومبيا ومصر وإسبانيا واليونان والمند وإيطاليا والمغرب والبرتغال ويوغوسلافيا كانت تحددتها بمسافة ستة أميال ، أما الاتحاد السوفياتي وبلغاريا ورومانيا فكانت تعتمد مسافة اثني عشر ميلاً<sup>(22)</sup> .

ومنذ عام 1947 بدأت دول أميركا اللاتينية عملية مد مياهها الاقليمية حتى 200 ميل بحري ، ومنذ ذلك الحين بدأ الصراع بين الدول المتقدمة تكنولوجياً التي تريد المحافظة على عرض ضيق للمياه الاقليمية يؤمن لها حرية الحركة الواسعة وامكان استغلال خيرات البحار ، وبين الدول النامية التي ترى أن أمنها وثرواتها البحرية ومصالحها مهددة تعمل على توسيع مدى مياهها الاقليمية . وهكذا قررت النشيط والبيرو والاكوادور على سبيل المثال في إعلان ثلاثي صدر في آب 1952 ممارسة سيادتها وتطبيق قوانينها بصورة حصرية على مياه البحار المجاورة لشواطئها حتى مسافة مئتي ميل بحري كحد أدنى ( المادة الثانية من الاعلان ) ، وتؤيد هذا الاتجاه الصين وكوبا كذلك<sup>(23)</sup> .

وكان واضحاً أن بعض دول العالم الثالث مدعوة من الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية ترى أن قاعدة الثلاثة أميال وحتى قاعدة الستة أميال تسمح للقوى الغربية بممارسة الضغوط السالبة عليها بفعل وجود الاساطيل الحربية لهذه الدول قريباً من شواطئها ، في حين أن المصالح الاستراتيجية للقوى الغربية تدفعها الى المحافظة على مدى ضيق للبحر الاقليمي لكي تحافظ على أكبر قدر من حرية الحركة لقواتها البحرية والجوية على مقربة من شواطئ الدول

Ch. Rousseau, D.I.P., op. Cit., p. 258

(21)

Ch. Rousseau: Droit international public, ibid.

(22)

R. J. DUPUY, Le fond des mers, héritage commun de l'humanité et le développement, S.F.D.I., colloque d'Aix-en-Provence, Paris, 1973, P. 235.

(23)

الأخرى ، بالإضافة إلى أن توسيع مدى المياه الإقليمية للدول الساحلية سيؤدي في حالة الحرب إلى بقاء مناطق واسعة من البحر متاحة بالحياد ، الأمر الذي سيوفر مدجاً آميناً وغير قابل للحرق بالنسبة للغواصات .

وفي مقابل هذين الموقفين ثمة موقف ثالث كان يرى أن قاعدة الثلاثة أميال لم تعد تستجيب للمقتضيات الحالية ، باعتبار أنها باتت غير مجدية فيما يتعلق بالأمن الوطني ، وناقصة وغير كافية إذا أخذنا بعين الاعتبار الضرورة الاقتصادية . وكان دعاة هذا الموقف يرون أن المدى الموحد عالمياً للبحر الإقليمي أمر متعذر، ويبدو بالتالي أن الدولة الساحلية هي الأكثر تأهيلاً لتحديد عرض مياهها الإقليمية لكي يأتي هذا المدى مستجيباً للحاجات والمتطلبات الاستراتيجية والحيوية الخاصة بكل دولة<sup>(24)</sup> . وهكذا ليس من قبيل الصدفة أن يفشل المؤتمران اللذان عقدا عام 1958 و1960 برعاية الأمم المتحدة في تحديد عرض موحد للنياه الإقليمية . وإذا كانت إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار قد توصلت إلى إقرار مبدأ الاثني عشر ميلاً في المادة الثالثة منها ، فإنها لم تصبح بعد قاعدة عامة وشاملة لأن الاتفاقية لم تصبح نافذة بعد ولن تصبح كذلك في اعتقادنا ، وهي تعطي دليلاً قاطعاً على التمدد القاري المستمر في البحار عبر توسيع مدى المياه الإقليمية للدول الساحلية . يقول جورج سبل (Scelle) في هذا المجال « أن البحث عن عرض موحد ومشترك للمياه الإقليمية كان دوماً دون جدوى . والسبب في ذلك هو أن سيطرة الدول الساحلية على مناطق من البحر ليست مشروعة إلا إذا كانت ضرورية »<sup>(25)</sup> والضرورة كانت وستبقى متنوعة ومختلفة من دولة إلى أخرى . وأي حل دائم في هذا المجال ينبغي ألا يقوم على تكريس الواقع الحالي وإنما عليه أن يحاول الاستجابة للمستقبل<sup>(26)</sup> .

وإنطلاقاً من هذه المبادئ نرى أن الدول العربية هي أخرج ما تكون إلى هذا التمدد لكي نضع مياهها الإقليمية وأراضيها بعيداً عن مدى التهديد العسكري الإسرائيلي والعربي وفي مثنى من الاستغلال الاقتصادي ، إذا كانت تريد حقاً تحقيق أمنها الاستراتيجي والاقتصادي الحقيقي إستناداً إلى أحكام القانون الدولي بالذات التي تمنح هذه الفرصة لمن يرغب في الاستفادة منها . ولا بد من الإشارة في هذا المجال إلى

Thierry et autres, op. cit. p. 314.

(24)

- G. Scelle, Plateau continental et droit international, op. cit., p. 5.

(25)

- Dupuy et Piquemal, les appropriations des espaces maritimes, colloque de Mont Pellier, (26) Paris, p. 152, 1973.

موقف كل من سوريا التي حلت مدى مياهها الإقليمية بخمسة وثلاثين ميلاً بحرياً<sup>(27)</sup> ، وموريتانيا التي حددت هذا المدى بـسبعين ميلاً بحرياً والصومال التي حددته بمئتي ميل بحري ، في حين أن أغلب الدول العربية ما زالت تعتمد مسافة الأثنى عشر ميلاً باستثناء البحرين والأردن وقطر التي تعتمد الثلاثة أميال<sup>(28)</sup> . ولكن ما هي القيمة القانونية للقرارات التي تتخذها الدول الساحلية منفردة ؟

### الفرع الثاني : القيمة القانونية للقرارات المنفردة

قبل التطرق الى القيمة القانونية للقرارات المنفردة حول المياه الإقليمية سنلقي نظرة سريعة على أنواع هذه القرارات لكي نرى كيف تتصرف الدول بحرية تابعة عندما يكون أمنها عرضة للخطر أو تكون مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية هي المعنية . هذا مع العلم بأن الاعلانات المشتركة تندرج في إطار إتفاقية دولية .

(27) سجلت كل من إسرائيل ونيوزيلندا اعتراضها على القرار السوري لدى الأمم المتحدة ، الأولى في 12 / 3 / 1982 والثانية في 3 / 8 / 1982 .

Le droit de la mer, N.U., op. cit., p. 97-98.

Le droit de la mer, N.U. N° 8, 1956, p. 25, 26, 27.

(28)

لكن في نشرة جديدة للأمم المتحدة رقم 15 في أيار 1990 ذكر أن موريتانيا اعتمدت مسافة 12 ميلاً بحرياً لعرض مياهها الإقليمية . أما هل العديد الدول فالحالة بالنسبة الى عرض المياه الإقليمية وضاً للنشرة الجديدة رقم 15 تاريخ 15 أيار 1990 فهي كما يلي :

العرض	عدد الدول
3 أميال	10
4 أميال	2
6 أميال	4
12 ميلاً	110
20 ميلاً	1
30 ميلاً	2
35 ميلاً	1
50 ميلاً	2
200 ميلاً	12

أما الدول التي تعتمد مسافة اثنتي مئتي ميل فهي : بنين ، البرازيل ، الكونغو ، الكوت ديفوار ، السنغال ، ليبيريا ، نيكاراغوا ، بناما ، البيرو ، سيراليون ، الصومال ، الأوروغواي .

## الفقرة الأولى : أنواع القرارات المتفرقة

منذ القرن التاسع عشر كانت أغلب الدول تتحدد عرض مياهها الإقليمية بواسطة قرارات متفرقة ، وفكرة المنطقة الملاصقة ومناطق الصيد الحصرية والمناطق الأمنية نجد أساسها في هذه القرارات . وقد تنوعت هذه القرارات حسب الدافع اليها<sup>(29)</sup> .

1 - القرارات ذات البعد الأمني والدفاعي : مثل القرارات البريطانية المعروفة باسم «Hovering Acts» الصادرة في القرن الثامن عشر وفي بداية التاسع عشر ، وقرار الكونغرس الأمريكي الصادر عام 1799 الذي أنشأ منطقة أمن وحماية بحرية مداهما إثنا عشر ميلاً بحرياً ، ومنطقة الأمن التي أقامتها بنما (Panama) عام 1939 حتى 200 ميل بحري ، وإعلان بتروبوليس عام 1947 الصادر عن مجموعة الدول الأمريكية والقرار الأسترالي «Defence Act» الصادر عام 1952 والذي أنشأ منطقة محظورة بلغت ستة آلاف ميل بحري ، هذا فضلاً عن سائر القرارات المتعلقة بالمياه الإقليمية لتحديداً ، القديمة منها والحديثة .

2 - القرارات ذات البعد الجمركي أو الضريبي : مثل القرار الفرنسي الصادر عام 1817 والذي أقام شريطاً جريبياً بحرياً ، بحوض عشرين كيلومتراً ، وإتفاقيات الكحول الأمريكية التي أُنشئنا اليها والقرار الخاص بمكافحة التهريب (Anti-Smuggling Act) الصادر عام 1935 في الولايات المتحدة والذي أقيمت بموجبه منطقة مراقبة ، جريبية وبوليسية ، في أعالي البحار الى ما وراء الاثنى عشر ميلاً بحرياً .

3 - القرارات ذات البعد الاقتصادي : مثل القوانين الروسية الصادرة عام 1911 ، التي حصرت حق الصيد البحري بمواطنيها حتى مسافة 12 ميلاً بحرياً في المحيط الهادئ ، وإعلان ترومان حول الصيد البحري عام 1945 حتى مسافة 200 ميل بحري ، واستمرت هذه الحركة في تصاعد مستمر حتى باتت حالياً قاعلة علامة ومعترفاً بها دولياً بموجب إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، وهي معروفة باسم المنطقة الاقتصادية الحصرية (Zone économique exclusive) .

4 - القرارات المتعلقة بالجرف القاري : ويأتي في طليعتها إعلان ترومان حول الجرف القاري الأمريكي الذي صدر في اليوم نفسه الذي صدر فيه القرار الخاص بالصيد البحري . وقد أخضع هذا الاعلان الموارد الطبيعية للجرف القاري المحيط

O. de Ferron, op. cit., pp. 159- 168

(29)



بالساحل الأميركي للقوانين والسلطات الأميركية . هذا مع العلم أن التقييد عن النفط في الجرف القاري كان يمارس منذ عام 1894 على شواطئ كاليفورنيا ومنذ عام 1927 في خليج المكسيك ومنذ عام 1947 في بحر قزوين ومنذ عام 1949 على شواطئ تونس ، كما كانت بريطانيا وفنزويلا قد اتصتا فيها بينها الجرف القاري لخليج باريا (Paria) منذ عام 1942 . وكذلك كل القرارات المنفردة الخاصة بالجرف القاري حتى تكريس ذلك في إتفاقيات جنيف لعام 1958 ومؤخراً في إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار .

#### الفقرة الثانية : القيمة القانونية لهذه القرارات

لقد ذكرنا أن إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار اعتمدت في مادتها الثالثة قاعدة الاثني عشر ميلاً كعرض موحد للمياه الإقليمية ، إلا أن هذه الاتفاقية أقرت بالتوافق الضمني «Consensus» دون أي تصويت عليها ولم تصبح بعد نافذة المفعول . وفي هذه الحال لا بد من الاعتراف أن عرض المياه الإقليمية لأية دولة يحدده بموجب قانون داخلي يصدر عن الدولة المعنية منفردة .

وقد تضاربت الآراء حول مدى قانونية هذه الاعلانات الصادرة من جانب واحد فاعتبرها البعض غير قانونية إطلاقاً مثل جورج سل (Scelle) الذي يقول « أن القانون البحري الدولي يستند إلى فكرة أساسية هي المصلحة العامة أو مصلحة الجماعة »<sup>(30)</sup> . وصاغت لجنة القانون الدولي رأياً مشابهاً للرأي السابق في المشروع الذي أعدته عام 1953 حول قانون البحار .

وتبنى قانونيون فرنسيون آخرون رأياً معارضاً للأول ، فاعترفوا بشيء من القوة القانونية للإعلانات المنفردة الصادرة من جانب واحد مثل جidel (Gidel) وموتون (Mouton) . ومن الملفت للنظر أن القانونيين الانكليز .. ساكسون لا ينكرون إجمالاً القيمة القانونية للإعلانات الصادرة من جانب واحد . ويعتبرها الأستاذ كولومبوس ضمناً من بين السوابق وقواعد السلوك التي تشكل العادة والعرف<sup>(31)</sup> .

أما محكمة العدل الدولية فقد أعلنت في قضية المصائد ما يلي :

« إذا كان صحيحاً أن مسألة تحديد عرض المياه الإقليمية هي بالضرورة عمل

O. de Ferraon op. cit., p. 142.

(30)

(31) المرجع السابق ص 144 - 145 .

صادر من جانب واحد لأن الدولة المعنية هي الوحيدة ذات الصلة للقيام بهذا العمل ، فإن صحة هذا التحديد بالنسبة للدول الأخرى يتعلق بالقانون الدولي »<sup>(32)</sup> .

لكن أكثرية الدول تعتبر أنه « في غياب القاعدة الدولية ، تمتع كل دولة بمطلق سيادتها بحق تحديد الحدود الخارجية لتطبيق قوانينها حسب متطلبات الأمن الوطني والبقاء الاقتصادي »<sup>(33)</sup> ، وتشير في هذا المجال إلى أن الناطق باسم حكومة المملكة العربية السعودية كان قد أعلن في مؤتمر جنيف للبحار عام 1958 « أن القاعدة المطبقة والمعمول بها تعتبر قاعدة مقبولة »<sup>(34)</sup> .

فالقرارات المنفردة هي إذن ، أحد مصادر قوانين البحار ويمكن أن تعتبر بمثابة بناء للعرف الذي يتحول إلى قاعدة دولية في مرحلة معينة من التوازن الدولي ، وبالتالي فإن القرارات المنفردة يمكن أن تنتج مفاعيلها القانونية نور إعلانها عندما لا تتناقض مع المبادئ العامة للقانون الدولي ، ومنها حرية المرور غير الضار المعترف بها والمقبولة عالياً .

### الفرع الثالث : المرور البريء أو غير الضار

إن إرتفاق المياه الإقليمية بحرية المرور غير الضار لم يتكر له أحد رغم التمدد المستمر في عرض هذه المياه ، إلا أن إتفاقيات جنيف لعام 1958 وإتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار وضعتا ترميقاً لهذا المرور ، ووضعتا الضوابط التي يتحول معها إلى مرور ضار إذا لم يتم الإلتزام بها ، مع العلم أن حق المرور البريء وجد منذ مدة طويلة كقاعدة عرفية ، وقد أشار إليها سلدن في كتابه المنشور عام 1636 في الصفحة 57/ منه<sup>(35)</sup> .

### الفقرة الأولى : تعريف المرور غير الضار

لكي يكون المرور غير ضار يقتضي أن تتوافر فيه الشروط الآتية وفقاً للهادتين الثامنة عشرة والتاسعة عشر من إتفاقية الأمم المتحدة :

(32) - Charles Valée, le plateau continental, Paris, Pedone 1970, p. 71.

(33) - «S'il est vrai que l'acte de délimitation est nécessairement un acte unilatéral, parce que l'Etat réverain a seul qualité pour y procéder, en revanche la validité de la délimitation à l'égard des Etats tiers relève du droit international. (Rauvel, C.I.J., 1951, p. 132).

(33) المرجع السابق ، ص 119 .

(34) P. de Feron, op. cit., p. 148

(35) Oidcl, Mer territoriale et zone contiguë, op. cit., p. 205.

1 - ينهم بالمرور في المياه الإقليمية عبر هذه المياه دون الدخول إلى المياه الداخلية ودون التوقف في مرسى أبداً يكن نوعه يقع خارج المياه الداخلية وكذلك الترسخ إلى المياه الداخلية أو مغادرتها أو التوقف في مرسى معين أو مغادرته .

ينبغي أن يكون المروء متواصلاً وسريعاً ، ولا يغير في طبيعة هذا المروء التوقف أو الرسو الاضطرابين ، وكذلك عندما يكون الهدف منهما تقديم المساعدة والعون لاشخاص أو لفسن أو لطائرات في حالة الخطر .

2 - ويكون العبور غير ضار طالما أنه لا يتعرض لسلام الدولة الساحلية أو نظامها أو أمنها ، وأضاحت المادة التاسعة عشرة أن هذا العبور ينبغي أن يتم وفقاً لاحكام هذا الاتفاق وقواعد القانون الدولي الأخرى . ولكي لا تبقى الكليات عامة ودون تحديد تفتح مجالاً للتأويل والاجتهاد والاختلاف ، حددت الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشرة الحالات أو النشاطات التي يشكل فيها العبور متاً بسلام الدولة الساحلية أو نظامها أو أمنها . وهذه الاحكام تنفق مع قرار محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو ، الذي يستنتج منه كذلك أن حق المروء غير الضار في المياه الإقليمية ليس حقاً مطلقاً<sup>(36)</sup> .

#### الفرقة الثانية : ضوابط المروء غير الضار

يتحول العبور إلى ضار وتنتهي حرمة إزاء الدولة الساحلية إذا مارست السفينة العبارة أحد النشاطات الآتية : ( المادة 19 من إتفاقية 1882 ) .

1 - التهديد أو استعمال القوة ضد سيادة الدولة الساحلية أو سلامة أراضيها أو إستقلالها السياسي ، أو ممارسة أي وسيلة أخرى تتناقض ومبادئ القانون الدولي الملتمة في ميثاق الأمم المتحدة .

2 - الممارسات أو المناورات العسكرية من أي نوع كانت .

3 - جمع المعلومات التي تؤدي إلى الاساءة لدفاع الدولة الساحلية أو أمنها ، أو ممارسة الدعاية المضرة بدفاعها أو أمنها .

4 - إطلاق الطائرات والقذائف العسكرية أو هبوطها .

5 - تحميل أو إزال بضائع أو أموال أو أشخاص بصورة مخالفة للقوانين والأنظمة الجمركية والضريبية والصحية والمتعلقة بالهجرة ، الخاصة بالدولة الساحلية .

R.Lapidoth, Les détroits en droit international, Paris, 1972, p. 45.

(36)

- 6 - التلوث المقصود والخطر للمياه الإقليمية بصورة مخالفة لأحكام الاتفاقية .
- 7 - الصيد البحري والابحاث وسحب أي مواد من المياه الإقليمية ومن الجرف القاري .
- 8 - التشويش على أنظمة الاتصالات أو أية تجهيزات ومنشآت أخرى خاصة بالدولة الساحلية .
- 9 - وأخيراً أي نشاط آخر ليس له علاقة مباشرة بالعبور .

وهكذا يتبين لنا بوضوح أن المياه الإقليمية لدى حيوي وإستراتيجي للدولة الساحلية حرصت كل القوانين على أن لا تشكل حرية العبور فيها تهديداً لأمنها وسلامتها ونظامها . وبدعي أن هذا المبدأ مكروس ومقبول لأنه لا يمس المصالح الاستراتيجية والاقتصادية وبالتحديد الأمن بكل أبعاده العسكرية والاقتصادية والسياسية للدولة الساحلية . وهكذا يمكن للدول العربية استناداً الى الأحكام القانونية وإلى ما ورد أعلاه أن تحوّل البحار المحيطة بها الى حدود آمنة وإلى مناطق استئثار للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة ، تساهم في تحقيق الأمن والتقدم العربيين ، بل أن تظل عامل تهديد يعجز بالاساطيل الحربية الأجنبية ومناطق استغلال ونهب للخيرات التي تزخر بها البحار . والجدير بالذكر في هذا المجال أن الحكومة الكندية تنكر لقاعدة المرور البريء عبر الرقابة المتزايدة التي تمارسها بموجب قانون 26 حزيران 1970 على مسافة مئة ميل من المياه المحاذية لثيوطنها الشمالية بواسطة قواعد الأمن والحماية من التلوث الواجب مراعاتها في هذه المنطقة<sup>(37)</sup> . ونشير إلى أن دولة عمان ، عندما صادقت على اتفاقية 1982 بتاريخ 17/8/1989 ، تقدمت من الأمم المتحدة بعدة إعلانات تتعلق بتطبيق أحكام الاتفاقية : فحددت في الاعلان الثاني أن البواخر الحربية تتمتع بحق المرور غير الضار في المياه الإقليمية العمانية شرط الحصول على ترخيص مسبق . وتتمتع الغواصات كذلك بهذا الحق شرط العبور على سطح الماء ورفع علم الدولة التي تنتمي إليها<sup>(38)</sup> . لكن هذا الاعلان يتناقض مع الاعلان المشترك الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في 23 أيلول 1989 ، الذي يتضمن تفسيراً مشتركاً لقواعد القانون الدولي المتعلقة بالمرور غير الضار . ورد في هذا الاعلان أن : جميع البواخر ، بما فيها البواخر الحربية أياً يكن نوع حمولتها أو تسليحها أو محرركاتها ، تتمتع بحق المرور غير

François Thibaut, le continent américain et le droit de la mer, R.G.D.I.P., 1973, N° 3, p. (37) 791 et 793.

Bulletin du Droit de la mer, No 14, Décembre 1989, Bureau des Affaires maritimes et du (38) droit de la mer, N. 4, p. 8.

الضار في البحر الاقليمي وفقاً للقانون الدولي ، هذا القانون الذي لا تخضع ممارسته لأي اعلام أو ترخيص مسبق»<sup>(39)</sup> . ويضيف في فقرة أخرى أن «الفقرة الثانية من المادة 19 من اتفاقية 1982 تتضمن لائحة كاملة للنشاطات التي لا تتلاءم مع المرور غير الضار . وأن مرور أي سفينة في البحر الاقليمي يعتبر غير ضار عندما لا تقدم هذه السفينة على أي من هذه النشاطات . وفي حال راودت الدولة الساحلية الشكوك حول الصفة غير الضارة لمرور السفينة في بحرها الاقليمي ، عليها إعلام السفينة بأسباب شكوكها وإعطاء قبطان السفينة إمكان تحديد نواياه أو إنهاء نشاطاته المعرض عليها خلال مهلة معقولة»<sup>(40)</sup> .

---

(39) المرجع السابق ، ص 13 .

(40) المرجع السابق .



## الفصل الثاني

### المنطقة الاقتصادية والأمن

بات من المؤكد الآن أن مياه البحار تزخر بثروات تفوق التصور سواء منها الحية أو الطبيعية أو المعدنية . ومن المؤسف أننا لا نملك في العالم العربي إحصائيات دقيقة عن هذه الثروات على الرغم من أن الوطن العربي يطل على بحر ومحيطات كثيرة هي اليوم محط أنظار الدول الكبرى وكذلك دول العالم الثالث . ومن البديهي أن البحر الأبيض المتوسط هو واحد من هذه البحار والمحيطات التي تبثنا ، دون أن نملك معطيات عن الثروة الكامنة فيه ، علماً بأن بعض الدلائل المتوافرة تقدم لنا بعض المؤشرات عن الامكانيات المتاحة .

ومن المعروف أن هذه الثروات بالذات كانت وراء التمدد القاري المستمر باتجاه أعالي البحار ، وذلك لتلبية المقتضيات الأمنية المستجدة ، لا سيما أن هذه المقتضيات أخذت في الاتساع والشمولية ، بحيث لم يعد الأمن ينحصر في الأمن العسكري فحسب بل أصبح أمناً إستراتيجياً واقتصادياً وحياتياً . ولا بد من الإشارة إلى أن مقتضيات الأمن الاقتصادي والحياتي أدخلت إلى عالم البحار مفهوماً جديداً تجلّى في ما يسمى الآن بالمنطقة البحرية الاقتصادية التي تضع جزءاً هاماً من أعالي البحار تحت سيطرة الدول الساحلية فيما يتعلق خاصة بحق الصيد البحري .

وفضلاً عن ذلك ، اكتسبت منطقة الجرف القاري أهمية خاصة منذ إعلان ترومان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في الثامن والعشرين من أيلول عام 1945 ، أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الموارد الطبيعية للجرف القاري الواقع تحت أعالي البحار في المناطق الملاصقة لشواطئ الولايات المتحدة ملكاً لها وهي خاضعة لقوانينها ولرقابتها<sup>(1)</sup> . إلا أن هذا الاعلان لم يجدد في حينه المدى الذي يصل إليه هذا

(1) وروث في : C. John Colombos, le droit international de la mer, l'edonag, Paris, 1952, p. 52.

الجرف رغم أنه امتد في بعض الأماكن حتى 250 ميلاً بحرياً . ويعتبر الاستاذ كولومبوس (Colombos) أن اللوائح التي تبرر امتداد سيادة الدولة الى ما وراء حدود أراضيها باتجاه أعالي البحار تكمن في الأمن وفي خدمة مصالحها التجارية والسياسية وفي التمتع بثروات البحار تحقيقاً لرغباتها ومواطنيها وتدعياً لتقدمها<sup>(2)</sup> . فما هو الوضع القانوني للجرف القاري وكيف يمكن أن يخدم فكرة الأمن العربي ؟

## القسم الأول

### المصيد البحري

إن موضوع الصيد البحري أخذ يكتسب أهمية متزايدة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وقد كان إعلان ترومان حول المصائد الذي صدر في اليوم نفسه الذي صدر فيه إعلانه الخاص بالجرف القاري ، نقطة البداية في سمي الدول الساحلية من أجل السيطرة على مساحات واسعة من مياه البحار بغية احتكار حق الصيد فيها لمواطنيها والمحافظة على الثروة الحية التي تزخر بها . إلا أن هذا الإعلان الذي تضمن فكرة إنشاء مناطق لحماية الثروة الحية والمحافظة عليها في أعالي البحار وكان فاتحة لسلسلة من الإعلانات المفردة المشابهة التي صدرت سواء عن دول أميركا اللاتينية أو عن الدول الآسيوية ، اقتضت الضرورة الاقتصادية للولايات المتحدة وكذلك مصلحة الدول الأخرى على حد ما ورد في البيان . ولكن هذه الإعلانات الأخيرة كانت أكثر صراحة ووضوحاً من إعلان ترومان ، إذ أكدت ملكية الدول الساحلية لمساحات واسعة من مياه البحار وصلت الى مسافة مئتي ميل بحري ، ووصل الأمر ببعض هذه الدول الى حد اعتبار هذه المساحات جزءاً من مياهها الإقليمية يخضع لسيادتها الكاملة . واستمرت هذه الحركة في تصاعدها الى أن تبلورت في إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار في ما يعرف الآن تحت اسم المنطقة الاقتصادية الحصرية . وسنعالج ذلك في فرعين .

### الفرع الأول : الضرورة الاقتصادية

جاء في مقدمة إتفاقية جنيف لعام 1958 حول الصيد البحري والحفاظ على الموارد الحية للبحار ما يلي : « إن التطور التقني الحديث الخاص باستغلال الموارد الحية للبحار ، الذي يزيد الامكانيات البشرية للاستجابة لحاجات التزايد السكاني العالمي ،

---

(2) المرجع السابق ، ص 55 .



يعرض بعض هذه الموارد لخطر الاستغلال المفرط . . . . » ، الأمر الذي أدى إلى دعوة الدول الأعضاء في الاتفاقية للتعاون فيما بينها ومع الدول الأخرى لاتخاذ التدابير اللازمة إلى المحافظة على الثروات الحية للبحار ( الفقرة الثانية من المادة الأولى من الاتفاقية ) . وبالإضافة إلى هذه الإشارة العامة لحقوق الدولة الساحلية اعترفت المادة السابعة من الاتفاقية بالصلصة الخاصة التي تتمتع بها هذه الدولة في الحفاظ على الثروات الحية الكامنة في مياه البحار المحاذية لشواطئها ، الأمر الذي اعتبر اعترافاً دولياً صريحاً بحقوق الدولة الساحلية على جزء من مياه أعالي البحار وذلك لأسباب اقتضتها شروط الأمن الاقتصادي لهذه الدول . إلا أن حركة التمدد هذه نفا عرفت بالمنطقة الاقتصادية المحصورة ارتدت أشكالاً قانونية غلظة ما تزال تثير العديد من القضايا والمشاكل .

#### الفقرة الأولى : الأمن الاقتصادي

1 - لقد أفادت نشرة إخبارية عن السوق الأوروبية المشتركة في عام 1984 أن السوق تحصل على 35٪ من مجموع صيدها البحري من البحر الأبيض المتوسط وحده . كما يعمل نصف عدد صيادي البحر الأوروبيين في الصيد في البحر المتوسط ، وهو ما يعادل تسعين ألف عامل بحري . وتكتسب هذه الأرقام أهميتها حين نعلم أن الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة كان عددها حينذاك عشرة ( قبل انضمام إسبانيا والبرتغال ) ولم يكن إلا لثلاث منها فقط شواطئ على البحر الأبيض المتوسط ( فرنسا وإيطاليا واليونان ) .

وتظهر النشرة أن كميات الصيد البحري لهذه الدول الثلاث من مياه المتوسط تبلغ 887,000 طنناً موزعة كما يلي :

إيطاليا 750,000 طنناً ، وفرنسا 44,000 طنناً ، واليونان 93,000 طنناً . وتشير هذه النشرة إلى أن إيطاليا تصطاد نسبة قليلة من هذه الكمية من المحيط الأطلسي في المياه المحاذية لشواطئ الدول الأفريقية ، في حين تحصل اليونان على نسبة 80٪ من صيدها البحري من المياه التونسية والليبية وكذلك من مياه بلدان أفريقيا الغربية . ويعمل في هذه الصناعة البحرية ثلاثون ألف مواطن يوناني رغم أن أسطول الصيد البحري اليوناني يشكو من القمم بالنسبة للتطور التقني الذي عرفته هذه الصناعة في السنوات الأخيرة . أما فرنسا فإن إنتاجها من الصيد في البحر المتوسط يبلغ 10٪ من مجموع صيدها البحري ، في حين يعمل ستمس عدد صيادها في صناعة الصيد في البحر المتوسط أي ما يعادل 25,000 عامل فرنسي .

وفضلاً عن ذلك ، تعبر السوق الأوروبية المشتركة أهمية خاصة لفضية الصيد البحري في المتوسط بحيث تبلور استراتيجية واضحة حول تقدير الثروات البحرية وكيفية استثمارها . وبالفعل كلفت اللجنة الأوروبية من قبل البرلمان الأوروبي بإجراء الأبحاث اللازمة التي تسمح بالتعرف خلال ثلاث سنوات على تطور أنواع الأسماك في البحر المتوسط تمهيداً لاستثمارها على أفضل وجه وبأفضل الوسائل التقنية الحديثة . والمجدير بالذكر أن السوق الأوروبية المشتركة تعطي هذه الأهمية للصيد البحري من أجل امتصاص البطالة التي تعاني منها بلدانها ومن أجل إقامة مؤسسات متكاملة بين دول السوق .

هنا مع العلم أن المصيد العالمي من الأسماك قد سجل رقماً قياسياً عام 1988 متجاوزاً رقم 96,5 مليون طناً ومن المتوقع أن يبلغ عام 1989 نحو مئة مليون طن<sup>(3)</sup> ، في حين أن الانتاج السمكي العربي بلغ حسب بيانات 1974 حوالي 900 ألف طن أو ما يمثل 1,3 ٪ من الانتاج العالمي لنفس السنة والذي بلغ 70 مليون طناً ، وهذا الانتاج يضم أيضاً الانتاج العربي من المياه الداخلية والتي قدر انتاجها بحوالي 119 ألف طن أي ما يمثل 1,2 ٪ من الانتاج العالمي للمياه الداخلية البالغ حوالي 10 ملايين طناً في نفس السنة .

وقد ورد في تقرير منظمة الأغذية والزراعة العالمية (F.A.O.) لعام 1989 أن انتاج الدول النامية من المصائد في منطقة الشرق الأدنى بلغت ما يلي : (بآلاف الاطنان)<sup>(4)</sup> .

السنة	1973	1975	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
1 - مصائد المياه العذبة	160	161	174	176	185	192	207	202	209	213	228	264
2 - المصائد البحرية	687	737	822	898	978	1006	1024	1038	1073	1026	1078	1171

(3) F.A.O., Rapport et perspectives sur les produits, 1989-90, p. 99.

(4) F.A.O. La situation mondiale de l'alimentation et de l'agriculture, 1989, p. 110.

في حين يبين تقرير أعدّه مجلس بحوث الثروة الحيوانية والسمكية في أكاديمية  
البحوث العلمي في مصر أن حجم الانتاج السنوي من الأسماك في مصر ارتفع من 88,5  
ألف طن في أوائل السبعينات الى حوالي 250 ألف طن خلال العامين الماضيين ( أي  
1988 و 1989 ) من المزارع السمكية<sup>(5)</sup>.

أما المصيد العالمي فتطور كما يلي :

1988	1987	1986	1985
طن 96,500,000	طن 92,904,000	طن 92,362,000	طن 86,018,000

كانت حصة المغرب منه كما يلي :

طن 473,000	طن 595,000	طن 491,000	طن 551,000 <sup>(6)</sup>
------------	------------	------------	---------------------------

أما قبل عام 1985 فانظر الجدول الآتي :

(5) من جريدة المراكش ، 25 تشرين الأول 1990 ، ص 11 .

F.A.O. Rapport et perspectives sur les produits, 1989-1990 p. 100.

(6)

1984	1983	1982	1981	1980	1979	مناطق المصادر
13,940	13,891	13,597	14,489	14,676	14,667	شمال المحيط الاطلسي
26,466	23,666	22,603	21,908	20,733	20,303	شمال المحيط الهادئ
7,164	7,210	7,239	6,833	6,867	6,064	وسط المحيط الاطلسي
8,531	7,848	8,175	8,478	7,910	7,536	وسط المحيط الهادئ
4,362	4,061	3,852	3,728	3,693	3,541	المحيط الهندي
3,957	4,314	4,340	4,037	3,895	4,420	جنوب المحيط الاطلسي
8,684	6,724	8,328	7,240	6,619	7,242	جنوب المحيط الهادئ
9,716	9,131	8,455	8,138	7,603	7,240	إقليم الداخلية
82,770	76,846	76,590	74,850	71,996	71,014	المجموع
42,412	39,991	39,285	38,890	38,234	37,143	البلدان المصدرة
40,358	36,855	37,326	35,961	33,758	33,871	البلدان النامية
48,8	48	48,7	48,00	46,9	47,7	محمول البلدان النامية ، نسبة مئوية من إجمالي محمول العالم

محمول العالم من  
الاشراك في المصادر

الكثيرة

(1979-1984)

الات الاطلس

\* حاصل جمع ارقام المصدر الواحد لا يعقل ان المجموع يسبب عطية الضرب .  
المصدر : بالاستناد الى بيانات منظمة الاقضية والزراعة ، الكتب البحرية لاحصاءات مصادر الاسماك ، (روما : 1979 - 1984) .  
من كتاب : سجلات المذكر ، اعداد اللجنة المالية للية وطنية ، سلطة عالم المزة رقم 142 ، منشورات المجلس الوطني للثقل والفرش  
والاقلاب ، الكويت نشر في الأول 1989 ، ص 381 .

وبمقارنة الانتاج السمكي المتخلف في البلاد العربية نجد أن دولاً أخرى قد بدأت جهوداً مكثفة لاستغلال البحار والمحيطات . ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد اليوم 600 شركة تضم فيما بينها تلك المؤسسات العملاقة مثل ستاندرد أويل ووينيون كاردريد تجهز نفسها من أجل المنافسة المستمرة على استغلال البحار بما فيها من ثروات<sup>(7)</sup> .

2 - من الواضح إذن أن نشاط الصيد البحري محدود جداً في العالم العربي رغم أن البلاد العربية لديها إمكانيات كبيرة في هذا المجال لأنها تتمتع بشواطئ طويلة على البحرين المتوسط والأحمر وعلى المحيطين الأطلسي والهندي وكذلك الخليج العربي فضلاً عن إمكان الصيد في أعالي البحار التي تسمح بها القوانين الدولية . وهذا الإهمال يشكل في حد ذاته إهمالاً للثروة ضخمة لا يجوز الاستمرار في تجاهلها وذلك للأسباب والنتائج التالية :

#### أ- في الأسباب :

- تركز مياه البحار بثروة سمكية هائلة لا يجوز استمرار التخلل عنها لأنها ثروة متجددة يمكن أن تقدم سنوياً وإلى ما لا يحصى من السنين كميات كبيرة من الأسماك تساهم في تحويل السمك الى غذاء في تناول الشعب بكامله وبأسعار مخفضة .

- أصبحت صناعة الصيد البحري ذات تقنية متقدمة تسمح بالصيد ابتداء من الشواطئ، وصولاً الى أعالي البحار وتسمح بالاختيار بين الأنواع السمكية المطلوب صيدها وفقاً للحاجة وللغرض .

- وجوب استثمار الثروة السمكية قبالة الشواطئ العربية وربما أبعد من ذلك حتى لا يستمر استغلالها من قبل الدول الأخرى وهي حق طبيعي لشعبنا لا يجوز أن يبقى محروماً منها ، فضلاً عن أن توسيع مدى مباحات الإقليمية على غرار ما فعلت كل من سوريا وليبيا وموريتانيا والصومال يضع مباحات واسعة من البحار المحاذية لشراطتنا تحت السيادة الكاملة لدولنا ، كما أن إقرار المناطق الإقتصادية الحصرية يتيح للدول الساحلية احتكار حق الصيد لمواطنيها دون غيرهم .

ب- في النتائج : يؤدي هذا الاستغلال للثروة السمكية الى ما يلي :

- إيجاد نرسى عمل جديدة للعاطلين عن العمل وللأجيال الجديدة باعتبار أن

Toffler, A. Future Shock, Bantam books inc, New York, 1972

(7)

تتألف من د . محمد سبر معطى ، للشركة الفدائية في الوطن العربي واقعاً ومستقبلاً ، مجلة للعقل العربي ، المجلد 6 ، آذار 1979 ، ص 99 .

صناعة الصيد البحري ستفتح مجالاً رحباً للعمل أمام فئات واسعة من الفئتين ذوي الدراسات العالية ومن العمال العاديين .

- تأمين الغذاء للمواطنين بأسعار مناسبة ، الأمر الذي يؤدي الى الحد من الاستيراد والى توفير العملات الصعبة التي تصرف في إقامة مشاريع انتاجية بدل دفعها ثمناً لسلع استهلاكية .

- توفر سلعة تجارية قابلة للتصدير عند الحاجة تؤمن دخلاً جديداً من العملات الصعبة يدعم الاقتصاد الوطني لل دول العربية ويفتح أمامه آفاقاً جديدة .

- تجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أن الثروة الحية التي تزخر بها مياه البحار مسألة يقتضي الاهتمام بها جدياً باعتبار أن أحد مظاهر التقدم الأساسية هو الاستغلال الرشيد للمثروات الطبيعية الكامنة ، بالإضافة الى البعد الوجودي الذي يمثله استثمار المياه العربية في إطار موحد وأثر ذلك في الأمن الغذائي العربي .

وإذا كانت المياه الداخلية والإقليمية حتى إثني عشر ميلاً بحرياً لا تطرح أي مشكلة قانونية فإن الأمر يختلف بالنسبة للمنطقة الاقتصادية الحصرية التي يتنازعها تياران الأول يدعو الى دمجها في المياه الإقليمية التي تقع تحت السيادة المطلقة للدولة الساحلية ، والثاني يصر على اعتبارها منطقة تمارس عليها الدولة الساحلية سلطات وظيفية خاصة .

#### الفقرة الثانية : بين السيادة وحقوق السيادة

منذ أن بدأت حركة التمرد القاري في البحار انقسمت الدول الساحلية بين مفهومين قانونيين اثنين لهذا التمرد .

١ - المفهوم الأول : كان يقضي باعتبار المنطقة الممتدة مسافة 200 ميل بحري من شواطئها جزءاً من المياه الإقليمية تحديداً ، أي أن الدولة الساحلية تمارس عليها سيادتها كاملة ، إذ أنها تدمج هذه المساحة بكاملها في النظام القانوني للمياه الإقليمية كما عرفتها إتفاقية جنيف لعام 1958 وكما تعرفها حالياً إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار . من هذه الدول نذكر على سبيل المثال الاكوادور<sup>(8)</sup> ، وسانتامار<sup>(9)</sup> ، والبرازيل<sup>(10)</sup> . لقد استعملت هذه الدول صراحة تعبير « المياه الإقليمية » ولم تعترف

(8) مرسوم صادر في 10 تشرين الثاني 1966 (décret) .

(9) قانون صادر في 2 شباط 1967 (loi) .

(10) مرسوم اشتراعي صادر في 25 آذار 1970 (décret-loi) .

للدول الأخرى ، سواء بشكل صريح أو بشكل ضمني ، إلا بحق المرور غير الضار في هذه المنطقة . وإذا كانت دولة البيرو لم تستعمل تعبير المياه الإقليمية في القانون الخاص بالصيد البحري حتى مسافة 200 ميل ، الصادر في 25 آذار 1971 فإنها ما فتئت تؤكد اعتبار هذه المنطقة مياهاً إقليمية صرفة ، خاصة وأن القانون الخاص بالطيران المدني فيها الصادر بتاريخ 11 تشرين الثاني 1965 يعلن بوضوح تام أن « البيرو تمارس سيادتها الحصرية على المجال الحيوي فوق أراضيها وفوق المياه الخاضعة لقوانينها حتى مسافة مئتي ميل بحري »<sup>(11)</sup> .

2- المفهوم الثاني : كان يقوم على إقرار مسافة مئتي ميل من أجل المحافظة على الموارد الحية في هذه المياه وحصر حق الصيد فيها بمواطني الدولة الساحلية دون غيرهم ، مع الاعتراف بحرية الملاحة فيها وحرية الطيران فوقها ، والاقصا صر على مسافة إثني عشر ميلاً كمسافة للمياه الإقليمية المرتفعة بحق المرور غير الضار فيها . وتمثلت هذه الدول أساساً بالأرجنتين وتشيلي وكوستاريكا ونيكاراغوا والسلفادور والأوروغواي . ورغم أن الأحكام القانونية في بعض هذه الدول تورد عبارة « المياه الإقليمية » عندما تتحدث عن مسافة المئتي ميل ، كما ورد في دستور اسلفادور لعام 1962 الذي يعتبر أن « أراضي الجمهورية تشمل البحر المحاذي حتى مسافة مئتي ميل »<sup>(12)</sup> ، فإن حرية الملاحة فيها والتعليق فوقها معترف بها للدول الأخرى . وهكذا فإن الأحكام القانونية في دولة الأوروغواي مثلاً تنص على حق المرور غير الضار أو البريء في الإثني عشر ميلاً الأولى ، وتقر حرية الملاحة والتعليق بالنسبة للمسافة الباقية أي في مسافة 188 ميلاً بحرياً<sup>(13)</sup> .

إن المقوم الأول يقر مبدأ السيادة الكاملة في حين يقتصر المفهوم الثاني على ما أطلق عليه حقوق السيادة ، فما هو الفارق بين هذين المذهبين ؟

يتحدث الأستاذ فوديه (Wodlé) عن السيادة فيقول :

«La souveraineté peut s'analyser comme une totalité, l'ensemble des droits attachés à la qualité de souverain et que nous pouvons résumer dans:

1- l'autonomie, 2- la plénitude et 3- l'exclusivité des compétences».

- J. Castaneda, la position des Etats latino-américains, S.F.D.I., colloque de Montpellier, (11) 1972, p. 159.

- H. Thénry et autres, Droit international public, édit MontChrestien, Paris, 1975, p. 316. (12)

(13) المرجع السابق نفسه .

« يمكن تحليل السيادة بأنها مجمل الحقوق المرتبطة بصفة السيد والتي يمكن تلخيصها في : 1 - الاستقلال الذاتي . 2 - الشمولية . 3 - حصريّة الصلاحيات » .

في حين يقول عن حقوق السيادة ما يلي :

« Les droits souverains n'en comportent que deux (l'exclusivité et l'auto-nomie) à l'exclusion du caractère plénier des compétences parcequ'il s'agit de droits finalisés<sup>(14)</sup> ».

« لا تنطوي حقوق السيادة إلا على صفتين ( الحصرية والاستقلال الذاتي ) دون صفة الشمولية في الصلاحيات لأن الأمر يتعلق بحقوق محددة » .

وبالفعل أقرت إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار مبدأ المنطقة الاقتصادية الحصرية مكرسة بذلك الواقع الجديد في عملية التمدد القاري المستمر في البحار الذي فرضته المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للدول الساحلية ، إلا أنها إعتمدت المفهوم الثاني في التعريف القانوني لهذه المنطقة من البحر ، وسنرى في ما يلي كيف يمكن لهذه المنطقة أن توضع في خدمة الأمن العربي .

#### الفرع الثاني : المنطقة الاقتصادية الحصرية

إن الغاية من إقامة المنطقة الاقتصادية هي ضمان سيطرة الدول الساحلية عل كامل الثروات التي تحتويها البحار المحاذية لشواطئها . وكانت كينيا أول من اقترح تعريفاً عاماً لهذه المنطقة عام 1972 ، إذ قدمتها باعتبارها منطقة تمارس فيها الدولة الساحلية سلطات حصرية على جميع الموارد الحية والمعدنية . وقد تبنت هذا التعريف منظمة الوحدة الإفريقية في إعلانها الصادر في أديس أبابا بتاريخ 24 أيار 1973 ثم أكدته في موقاديشو بتاريخ 11 حزيران 1974<sup>(15)</sup> . وبالفعل اعتبرت الدول الإفريقية أن الدول الساحلية « تملك حقاً ملازماً لاستغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها في منطقة أعالي البحار المحاذية لمياهها الإقليمية استناداً إلى الروابط الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية »<sup>(16)</sup> . جاء هذا الطرح متجاوباً مع تطلعات دول أميركا اللاتينية تحديداً التي يشكل الصيد البحري بالنسبة لها عصب الاقتصاد الوطني ، فضلاً عن دول أخرى مثل إسبانيا التي يعتبر الصيد البحري مورداً أساسياً لاقتصادها .

(14) F. Wodjak, Intérêts économiques et le droit de la mer, R.G.D.I.P., 1975, p. 746.

(15) - Quéneudec, la Zone économique, R.G.D.I. P., 1975, N° 2, p. 323.

(16) - Evelyn Peyroux, les Etats africains et le droit de la mer, R.G.D.I.P. 1974, N° 3, p. 631..



من الواضح إذن أن فكرة المنطقة الاقتصادية لا تستند أساساً الى الرغبة في الاشراف على الملاحة البحرية في جزء من أعالي البحار أو على التبحر فوقها ، وإنما السعي الى الدفاع عن المصالح الاقتصادية للدول الساحلية ، ومن هنا جاءت تسمياتها المختلفة كونها منطقة وظيفية «Zone de fonction» ، أو إرث وطني «mer patrimoniale» ، أو منطقة اقتصادية حصرية «Zone économique exclusive»<sup>(17)</sup> ، وبهذا فهي تشمل ثلث البحار وقررها بالإضافة الى المياه التي تعلوها .

وقد استخدم المطالبون بهذه المنطقة ثلاث حجج لتبرير الأساس القانوني لهذه المنطقة :

1 - وهو ما يعرف بنظام الايكوسستم «ecosystème» أي «الرابط الذي لا ينقسم» ، ذو الطبيعة البيولوجية بين سكان الشواطئ والموارد الحية لمياه البحار المحاذية»<sup>(18)</sup> .

2 - الحق الطبيعي .

3 - الارث الوطني للدولة الساحلية .

إلا أن هذه الحجة الأخيرة هي التي فرضت نفسها وكان لها الغلبة في تبرير الأساس القانوني للمنطقة الاقتصادية الحصرية<sup>(19)</sup> . والمهم في الأمر ان هذه المنطقة باتت حالياً واقعاً قانونياً بعد إقرارها في الجزء الخامس من إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار . إلا أننا قبل التطرق الى وضعها القانوني وإلى حقوق الدولة الساحلية نود أن نشير إلى أن إقرار هذه المنطقة في مياه البحار المحيطة بالدول العربية يكتسب حالياً أهمية مزدوجة :

1 - على الصعيد الاقتصادي : يمكن لهذه المنطقة أن تساهم مساهمة كبرى في الأمن الغذائي العربي الذي تتوالى الأبحاث حوله والذي يبدو مهدداً بقوة إذ تحتل البلاد العربية أكبر منطقة عجز غذائي في العالم ، كونها تستورد 45٪ من مجمل ما تحتاجه من مواد غذائية ، بحيث وصل العجز الى عشرين بليون دولار عام 1982 ، ومن المتوقع أن يصل عام 2000 الى حدود 13 أمثال مبالغ الصادرات النفطية ( الحام والمنتجات ) لعام 1982<sup>(20)</sup> .

(17) - Bourier et Cédénat, Intérêts économiques de la mer, R.G.D.I.P., 1874, N° 3, p. 602.

(18) - مرجع مذكور سابقاً ، Québec, la Zone économique, p. 230.

(19) - مرجع مذكور سابقاً ، Bourier et Cédénat, Intérêts... p. 603-604.

(20) - د . عبد الوهاب محمد رشيد : الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة ، المؤسسة للدراسات والنشر ، 1985 ، ص 200 .

2 - عل الصعيد الاستراتيجي : يمكن هذه المنطقة أن توثق الروابط بين دول النظام الاقليمي العربي عبر المشاركة التي تتيحها بين هذه الدول ، خاصة وأن دولاً كثيرة سبقنا في هذا المجال ، رغم أنها لا تتمتع بمميزات وخصائص النظام الاقليمي العربي . فالعديد من دول اميركا اللاتينية منحت بعضها البعض حقوق الصيد المتبادلة<sup>(21)</sup> ، كما أن إتفاق لندن حول الصيد البحري ( 9 آذار 1964 ) الموقع بين ثلاث عشرة دولة أوروبية ، قد أقر فكرة التملك الوطني لاجزاء من أعالي البحار واعترف بطريقة غير مباشرة بالتملك الاقليمي<sup>(22)</sup> .

#### الفقرة الأولى : الوضع القانوني للمنطقة

1 - تمتد المنطقة الاقتصادية الحصرية الى مسافة مئتي ميل بحري بدءاً من خطوط الاساس التي تقاس اعتباراً منها المياه الاقليمية للدولة الساحلية ، وذلك بموجب المادة 57 من إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار . وكان السب وراء اعتداد هذه المسافة بالذات ( أي مسافة 200 ميل ) كون أسراب الاسماك الموجودة في المناطق المحيطة بخط الاستواء يرتبط وضعها بنيار همبولدت (Humboldt) البارد الذي يجري في منطقة تمتد حتى مئتي ميل بحري من الشواطئ<sup>(23)</sup> ، خاصة وأن دول اميركا اللاتينية والدول الافريقية التي يشكل الصيد البحري المورد الاساسي لاقتصادها تقع مجملها حول منطقة خط الاستواء .

2 - تعتبر هذه المنطقة ذات طبيعة خاصة من الناحية القانونية (Sui generis) فهي ليست مياهاً إقليمية ولا هي مياه أعالي البحار<sup>(24)</sup> . وهي تقوم أساساً على التمييز بين الثروات الكامنة فيها والاتصالات ، إذ يعترف فيها بالمصالح الاقتصادية للدول الساحلية مع المحافظة على مبدأ حرية الملاحة والتحليق ووضع الاسلاك والانابيب بالنسبة للدول الأخرى<sup>(25)</sup> .

وبالفعل صرح مندوب التشيلي عند التوقيع على إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار ، وهي من بين الدول الأوائل التي أقرت المنطقة الاقتصادية عام 1947 ، بأن هذه المنطقة « هي منطقة تخضع للولاية الوطنية وتمارس عليها الدولة الساحلية

• Dupuy et Piquemal, Actualités du droit de la mer, Paris, 1973, p. 131.

(21)

(22) المرجع السابق ، p. 132 .

• F. Wodéé, Intérêts économiques et le droit de la mer R.G.D.I.P., 1976, p. 745.

(23)

• U.N., 3e conférence de la mer, documents officiels, Vol. V.

(24)

• L. de Castines, la mer Patrimoniale, R.G.D.I.P., 1975, N° 2, p. 447.

(25)

السيلة الاقتصادية وتتمتع فيها الدول الأخرى بحرية الملاحة والتحليق والحرية الملازمة للاتصالات الدولية<sup>(26)</sup>. ويضيف « أن هذه الاتفاقية تجدها على أنها حيز بحري خاضع لولاية الدولة الساحلية ومرتبطة بالسيادة الإقليمية للأخيرة وبإقليمها الفعلي بشروط مماثلة لتلك التي تحكم الحيزين البحريين الآخرين أي البحر الإقليمي والجرف القاري...<sup>(26)</sup> » كما صرح مندوب الأرجواي « أن الطابع القانوني للمنطقة الاقتصادية الحصرية كما تعرفها الاتفاقية ونطاق الحقوق التي تقرها الاتفاقية للدولة الساحلية لا تدع مجالاً للشك في أن تلك المنطقة خاضعة بطبيعتها للولاية الوطنية بصورة تختلف عن البحر الإقليمي وأنها ليست جزءاً من أعالي البحار<sup>(27)</sup> ». وتأكيداً لذلك صرح مندوب البرازيل أن حكومته « تفهم أن أحكام الاتفاقية لا تحول الدول الأخرى أن تجري في المنطقة الاقتصادية الحصرية تدريبات أو مناورات عسكرية ، خصوصاً تلك التي تتطلب عمل استخدام الأسلحة أو المتفجرات دون موافقة الدولة الساحلية<sup>(28)</sup> ».

أما مندوب مصر فقد أعلن حول المنطقة الاقتصادية الحصرية ما يلي : « تباشر الدولة الساحلية الحقوق السيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الحية وغير الحية ، للمياه التي تملق قاع البحر ولقاع البحر وباطن أرضه وحفظ هذه الموارد وإدارتها...<sup>(29)</sup> ».

3 - تعتبر المادة /56/ من إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار أن المنطقة الاقتصادية الحصرية هي :

أ - منطقة حقوق سيادية لغايات استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الحية أو غير الحية والمحافظة عليها وإدارتها في المياه التي تملق قاع البحار وفي قاع البحار وفي باطن أرضها ، وكذلك في كل ما يتعلق بأي نشاطات أخرى تهدف إلى استكشاف واستغلال المنطقة لغايات اقتصادية ، مثل إنتاج الطاقة بواسطة المياه والتيارات المائية والرياح .

ب - منطقة تقع تحت ولاية (Jurisdiction) الدولة الساحلية فيما يتعلق بالإنشاءات والبحث العلمي وحماية ووقاية البيئة البحرية .

---

(26) حالة إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار ، الأمم المتحدة ، نيويورك 1986 ، مكتب المظلل الخامس للأمن العام لشؤون قانون البحار ، ص 37 .

(27) المصدر السابق ، ص 20 .

(28) المصدر السابق ، ص 25 .

(29) المصدر السابق ، ص 54 .

وتفيد نشرة صادرة عن الأمم المتحدة عام 1986 أن عدد الدول التي تبنت منطقة اقتصادية حصرية يبلغ مداها 200 ميل بحري بلغ 69 دولة بالإضافة الى 20 دولة اعتمدت المسافة ذاتها تحت تسمية منطقة الصيد «Zone de pêche» في حين اعتمدت دولتان مسافة 12 ميلاً ودولة واحدة 25 ميلاً ودولة واحدة أخرى 50 ميلاً تحت هذه التسمية الأخيرة<sup>(30)</sup>.

#### الفقرة الثانية : حقوق الدولة الساحلية

تتمتع الدول الساحلية في المنطقة الاقتصادية بحق حصري في بناء الجزر الاصطناعية وإقامة المنشآت وإجراء الأعمال من أجل الاستغلال الاقتصادي لهذه المنطقة، ويعود إليها وحدها الترخيص بها للآخرين وتنظيمها ( المادة 60 من الاتفاقية ). ويكون للدولة الساحلية حق الولاية الحصري على هذه المنشآت والأعمال وكل ماله علاقة بالقوانين الجمركية والضريبية والصحية والأمنية وفيما يتعلق بالهجرة إليها، الأمر الذي يعني أن المنطقة الاقتصادية تشبه كذلك وضع المنطقة الملاصقة من الناحية القانونية . فضلا عن ذلك يمكنها إحاطة الجزر الاصطناعية والمنشآت والأعمال بمناطق أمنية لا تتعدى مسافة 500 م حولها ، وعلى سفن الدول الأخرى أن تحترم هذه المناطق الأمنية وإن تمثلت للقواعد الدولية المقررة فيها يتعلق بالملاحة قرب هذه الجزر والمنشآت والأعمال .

ويحق للدولة الساحلية أن تحافظ على الموارد الحية عبر تحديد الكميات المسموح بصيدها من الأسماك على اختلاف أنواعها ، ولها أن تتخذ في هذا المجال التدابير الضرورية للحؤول دون الاستغلال المفرط لثرواتها الحية أو تلك التدابير التي تحافظ على مردود جيد ودائم لهذه الثروات بحيث تضمن عملية تجديدها المستمر ( المادة 61 من الاتفاقية ). وعندما ترى الدولة الساحلية أنها عاجزة عن تحقيق الاستغلال الاقتصادي الأمثل لمواردها ، تسمح للدول الأخرى بالصيد في منطقتها الاقتصادية بموجب اتفاقات أو ترتيبات تعقدتها مع هذه الدول التي ينبغي لها الالتزام بالتدابير والشرط المفروضة من قبل الدولة الساحلية فيما يتعلق بالمحافظة على ثروات منطقتها الاقتصادية والمحافظة عليها ( المادة 62 من الاتفاقية ) .

---

Law of the Sea, Bulletin, N.U., N° 8, Nov. 1986, p. 28 (30)

راجع التعريفات الأخيرة الواردة على هذه الأرضاء في الممنع رقم 3 .

وهكذا فإن المنطقة الاقتصادية الحصرية هي منطقة طباعة وظيفية أو منطقة سيادة مشتقة (dérivé) ، في حين أن المياه الإقليمية هي منطقة سيادة إقليمية أو سيادة أصلية<sup>(31)</sup> . وهذا النوع من السيادة الوظيفية أو المشتقة يمنع في الوقت نفسه الدول الأخرى من أي استخدام غير سلمي لهذه المنطقة دون موافقة الدول الساحلية ، مثل التدريبات بالأسلحة أو الأنشطة الأخرى التي قد تؤثر في حقوق ومصالح هذه الدول ، ويجوز كذلك دون التهديد بالقوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية للدول الساحلية أو استقلالها السياسي أو سلمها أو أمنها<sup>(32)</sup> .

أن هذا التوسع الوطني في البحار يضيء بعداً جديداً على المفهوم الكلاسيكي لامن الدولة بإضافته قضية الأمن الاقتصادي للدولة ولسكانها على الأمن العسكري والجرمي وخلافه . . . وهكذا أقدمت كندا في السبع من نيسان عام 1970 على تعديل قرار تبناها بقضاء محكمة العدل الدولية ، نازعة من صلاحيات هذه المحكمة النزاعات التي قد تطرأ حول المحافظة على الموارد الحية في البحر واستغلالها وكذلك حماية المناطق المحاذية من التلوث<sup>(33)</sup> .

وبما لا ريب فيه أن هذا الموقف الكندي « يترجم بصورة معبرة السمة المحددة للدوافع الكامنة وراء إدعاءات الدول ، بالنسبة للقانون الدولي التقليدي ، والرباط الوثيق بين هذه الادعاءات وبين الاقتصاد والاستراتيجية والبيئة »<sup>(34)</sup> . ويعتبر البعض أن المنطقة الاقتصادية الحصرية هي إحدى المحاولات التي تسعى بواسطتها الدول النامية إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد<sup>(35)</sup> .

والجدير بالذكر أن المنطقة الاقتصادية الحصرية محكومة بشبه إرتفاق لمصلحة الدول المحرومة من السواحل أو ذات السواحل الضيقة التي أصطبت بموجب المادتين 69 و70 من الاتفاقية حق المشاركة في استغلال قسم من الموارد الحية وفقاً لصيغة منصفة تتم بينها وبين الدول الساحلية الواقعة في المنطقة نفسها .

(31) مرجع مذكور سابقاً ، p. 755 ، F. Wodit, Intérêts....

(32) راجع تصريح مندوب دولة الرأس الأخضر في وثيقة حالة إثنائية الاسم المتحدة الخاصة بقانون البحار ، نيويورك 1986 ، ص 12 .

(33) Dupuy et piquemal, Actualités du droit de la mer, p. 138.

(34) للرجع السابق .

(35) Quénéudec, La Zone économique, p. 352 .

وكذلك الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في أول آذار عام 1974 .

وهذا الوضع ينطبق على الأردن والعراق اللذين لا يتمتعان سوى بمغذيين ضئيلين على البحر ، الأول في خليج العقبة والثاني في شط العرب على الخليج العربي ، وهذان البلدان يشكلان جزءاً متكاملًا من النظام الإقليمي العربي ، وأن أي إتفاق بين أطراف هذا النظام فيما يتعلق بالمنطقة الاقتصادية الحصرية وهي منطقة واسعة وغنية جداً قادرة على تعزيز وتدعيم الأمن الاقتصادي والاستراتيجي للدول العربية ولشعوبها إذا ما تمت الاستفادة منها وفقاً للأحكام الواردة أعلاه ، بات متوافقاً الآن مع أحكام القانون الدولي العام ومحددات المادة 69 من إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار التي نصت صراحة على مثل هذه الإتفاقيات فيما يتعلق بالمناطق «régions» أو المناطق الثانوية «Sous-régions» .

وحسب عام 1990 لم تعتمد المنطقة الاقتصادية الحصرية حتى مسافة مئتي ميل بحري سوى سبع دول عربية ( اليمن الديمقراطية وموريتانيا وعمان والمغرب ومصر وجيبوتي والصومال ) والآخرى اعتملت مسافة المئتي ميل بحري لقياس عرض مياهها الإقليمية<sup>(36)</sup> .

إلا أنه من الواضح أن هذا الاتفاق « لا يشمل الموارد المعدنية في المنطقة الاقتصادية ، أولاً لأن المادتين 69 و70 من الاتفاقية لم تنص إلا على الموارد الحية الموجودة في هذه المنطقة ، وثانياً لأن المادة 56 ( والمواد الثلاث في القسم الخامس المتعلق بالمنطقة الاقتصادية الحصرية ) قضت بأن الحقوق الخاصة بقاع البحار وباطن أرضها الواردة في هذا الفصل تطبق وفقاً لأحكام القسم السادس الخاص بالجرف القاري الذي تعالج وضعه المواد 76 إلى 85 من الاتفاقية .

## القسم الثاني

### الجرف القاري

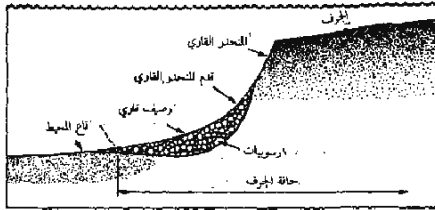
إن الجرف القاري هو الجزء الممتد تحت مياه البحار من الأراضي بدءاً من المنطقة التي تغمرها المياه حتى النقطة التي ينكسر فيها هذا الامتداد بحلة وصولاً إلى أعماق أعالي البحار<sup>(37)</sup> . ومن الجدير بالذكر أن فكرة الجرف القاري كما نفهمها اليوم وودت للمرة

---

(36) - Law of the Sea, Bulletin, N° 15, Nov. 1990, p. 39. Office for ocean affairs and the law of the sea, N.U.

(37) - Charles Vallée, le plateau continental, dans le droit positif actuel, Paris, Pedone, : راجع : 1971, p. 19

الأولى عام 1916 في أسبانيا وروسيا في وقت واحد تقريباً ، ثم تعرضت لها إتفاقية بناما المعقودة عام 1942 بين بريطانيا وفرنزولا ، وكذلك في قرار أرجنتيني صادر في 24 كانون الثاني عام 1944<sup>(38)</sup> .



الجرف القاري

المصدر : The law of the Sea, Baselines, Office for Ocean Affairs and the law of the Sea, U.N. , 1989, p. 51.

من حيث المبدأ ، كان الجرف القاري فيما يتعنى البحر الاقليمي يعتبر جزءاً من أعالي البحار من الناحية القانونية ، وذلك حتى الحرب العالمية الثانية ، إلا أن إعلان نرومان حول الجرف القاري الأمريكي ، الصادر في 28 أيلول عام 1945 ، أرسى قاعدة قانونية جديدة عدلت بعمق الأوضاع القديمة التي كانت قائمة على التقاليد والعرف ، علماً أن هذا الاعلان لم يعط في حينه تعريفاً دقيقاً للجرف القاري ولم يبين حدوده ، مكتفياً بإخضاعه لإشراف الولايات المتحدة ولقوانينها . وكان هذا الاعلان فاتحة للسباق الذي بدأت الدول الساحلية في سعيها لمد سيطرتها ونكريس تملكها لمنطقة الجرف القاري المحاذية لسيطرتها . وجاء في طلبية الاعلانات الجديدة إتفاقية منظمة الدول الامبركية (O.E.A) عام 1952 التي أنشأت منطقة حماية وإشراف واستعمال اقتصادي حتى مسافة مئتي ميل بحري ، ثم إعلان سانتيفو الصادر في 18 آب 1952

(38) راجع : O. de Fercon, Droit international de la mer, Genève 1958, pp. 134, 136, 138.  
كان اودون دو بوان (Odon de Baen) المثير العام للمصالح الاسبانية ، أول من عرض تمييز الجرف القاري عام 1916 .

Ch. Rousseau, Droit international public, T. 4, Sirey, Paris 1980, p. 429.

عن الشيلي والبيرو والاكوادور الذي حدد المسافة بمقي ميل بحري للجرف القاري ،  
وتبعتها فيها بعد الدول الواقعة على الخليج العربي .

وإذا كان المفهوم القانوني للجرف القاري يختلف بين إعلان ترومان والاعلانات  
الأخرى ، كون الأول يهدف الى استغلال ثروات الجرف القاري ، في حين أن الأخرى  
تهدف أساساً الى حمايتها فإن مختلف المفاهيم تستند كلها الى المصلحة الاقتصادية للدول  
الساحلية . وبالفعل فإن إقامة هذه المنطقة جاءت نتيجة « لتقدير العقلاني للوضع  
الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي للبلد من قبل الدول الساحلية ، ولحاجاتها الحالية  
والمستقبلية بنية تحقيق مستوى جيد للحياة »<sup>(39)</sup> . ومن البديهي أن أصل فكرة الجرف  
القاري « يجب التفتيش عنه في المصلحة الاقتصادية قبل كل شيء »<sup>(40)</sup> ، ذلك أن  
القسم الأكبر من الموارد الحية القابلة للاستغلال من قبل الانسان تقع في منطقة الجرف  
القاري<sup>(41)</sup> ، فضلاً عن أن هذا الجرف يلعب دوراً رئيسياً في حياة وغمر الحيوانات  
البحرية ولا سيما الاصناف القابلة للاستهلاك ، لأن الأسماك التي تعيش في أعماق أعالي  
البحر غالباً ما تكون غير صالحة للاستهلاك البشري<sup>(42)</sup> ، وثمة ثلاثة عشر ألف  
صنف من الأسماك الصالحة في غالبيتها للاستهلاك<sup>(43)</sup> .

ونأتي بالاضافة الى ذلك الثروات المعدنية والنفطية الكامنة في باطن أرضه ، هذه  
الثروات التي تستغل قسماً منها الشركات الأجنبية على الشواطئ العربية في منطقة  
الخليج العربي تحديداً وفي غير موقع من هذه الشواطئ . هذا على صعيد الثروة التي  
يوفرها الجرف القاري أو تكمن فيه ، أما على الصعيد الاستراتيجي فإن الجرف القاري  
يشكل منطقة قابلة للاستعمالات العسكرية التي تهدد أمن الدول الساحلية إذا بقيت  
مستباحة من الآخرين ، إلا أنها يمكن أن تصبح درعاً ومياجاً أمنياً لهذه الدول عندما  
تضع يدها عليها لتحديد ما وتحت استعمالها من قبل الدول الأخرى ، هذا إذا لم تستخدمها  
هي لغايات استراتيجية . فما هو الوضع القانوني لهذا الجرف القاري ؟ وما هي حقوق  
الدولة الساحلية فيه ؟

(39) - Thibaut, le contentieux américain et le droit de la mer, R.G.D.I.P., 1976, T. 3, p. 805.

(40) - مرجع مذكور سابقاً ، p. 601 - Bourier et Codonat, Intérêts...

(41) - المرجع السابق ، ص 391 .

(42) - O. de Ferron, droit international de la mer, T. II, p. 120

(43) - المرجع السابق ، ص 121 .



## المقرر الأول : الوضع القانوني للجرف القاري

كما لا ريب فيه أن فكرة الجرف القاري تمثل تحولاً مهماً في نظرية البحر المقترح (mare liberum) التقليدية وذلك لمصلحة التمدد القاري في البحار تأمياً لصالح الدول الساحلية الاقتصادية والاستراتيجية في مواجهة تلك الحرية التي لم تكن تستغيد منها سوى القوى الكبرى على حساب الدول الساحلية صاحبة الحق المباشر والأول في الامتداد القاري لأرضها تحت البحر ، وتهديداً لأمنها وسلامتها . فالبعض يعتبر أن الجرف القاري يتناقض مع مفهوم أعالي البحار التي تعتبر طريقاً للمواصلات يربط بين الشعوب . فجيديل (Gidet) وهينتز (Higgins) وكولومبوس ولا براديل (La Pradelle) يشككون في شرعية احتلال جزء من قاع البحار وقعرها<sup>(44)</sup> . في حين أن دعاة الواقعية القانونية - الاقتصادية يرون عكس ذلك ، وقد تعددت المقاهيم القانونية التي حاولوا أن يربطوا بها نظرية الجرف القاري ، منها على سبيل المثال : الامتلاء ، ونظرية التملك ، ونظرية التكاثر والتجاور ، والنظرية الانكليزية المعروفة باسم «Inchoate title» أي الاكتشاف ومرور فترة معقولة من الزمن . . . .<sup>(45)</sup> .

يمتد الجرف القاري من الناحية الجيولوجية بدءاً من الساحل وحتى عمق وسطي يبلغ 135 متراً حيث يبدأ إنكسار الجرف بحثة نحو الأعماق ، إذ يتراوح هذا العمق بين 20 و550 متراً ، في حين أن عرضه الوسطي يبلغ 80 كلم متراوحاً بين صفر و1500 كلم . وقد تم وضع الأحكام القانونية الخاصة به لأول مرة عام 1958 في إتفاقية جنيف الخاصة بالجرف القاري . إلا أن حالات القمع والالتباس التي كانت تشكو منها هذه الاتفاقية أدت إلى وضع نظام جديد لهذا الجرف في إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار في محاولة لسد الثغرات السابقة التي كانت وراء نزاعات كثيرة بين الدول حول تحديد جرفها القاري .

فكيف كان الوضع في ظل إتفاقية جنيف وكيف أصبح الآن في ظل إتفاقية الأمم

المتحدة ؟

### الفقرة الأولى : مبادئ إتفاقية جنيف

عرّفت المادة الأولى من إتفاقية جنيف للجرف القاري بأنه : « قعر البحر » وباطن أرضه في المناطق المحاذية للشواطئ ، الواقعة خارج البحر الإقليمي حتى عمق مئتي

(44) المرجع السابق ، ص 169 - 170 .

(45) المرجع السابق ، ص 176 - 177 .

متر، أو في ما يتعدى هذه الحدود حتى النقطة التي يسمح فيها عمق المياه المحاذية باستغلال الموارد الطبيعية لهذه المناطق .

من الواضح أن هذه المادة اعتمدت ثلاثة معايير لتحريف الجرف القاري هي :  
العمق وإمكانية الاستغلال والمحاذية ، الأمر الذي أضفى كثيراً من الغموض على  
هذا التعريف وأفسح في المجال أمام اجتهادات متناقضة .

1 - فحافة المتني متر أدت إلى تفاوت كبير في حفظ الدول الساحلية إذ أن هذه  
الحافة يمكن أن تكون أحياناً قريبة جداً من الشاطئ ، كما يمكن أن تكون أحياناً أخرى  
بعيدة جداً عن الشاطئ . وهكذا يأت الوضع الجغرافي يتحكم بالمعيار القانوني فيوسع  
مداه أو يضيقه بحيث تمتد بعض الدول بجرف قاري واسع جداً في حين وجدت  
بعض الدول الأخرى نفسها محرومة تماماً من هذا الجرف .

2 - وعندما أضافت هذه المادة معيار إمكان الاستغلال ألت من الناحية العملية  
أية حدود قصوى لهذا الجرف . وبالفعل علق مندوب غواتيمالا في المؤتمر على هذا النص  
بقوله : « يمكننا مقارنة هذا النص بتنظيم للسير نص على أن السرعة المسموح بها  
للسيارات هي مئة كيلومتر في الساعة أو السرعة القصوى للسيارة »<sup>(46)</sup> . ذلك أن  
إمكان الاستغلال مرتبط بالتقدم التكنولوجي للدول الأمر الذي يعطي ميزة حقيقية للدول  
المتقدمة صناعياً على الدول المتخلفة صناعياً . هذا فضلاً عن الغموض الذي يكتنف  
كلمة « يسمح » الواردة في النص ، فهل تعني هذه الكلمة الاستغلال الفعلي للجرف  
القاري أم توفر الامكان لذلك فمحسب ؟

3 - أما معيار المحاذية فلا يقل غموضاً عن المعيارين السابقين رغم أنه يحكم في  
الحقيقة هذين المعيارين « فخاصية المحاذية أساسية ، إذ أنها تشكل ضابطاً لمطالبات  
الدول ، التي يمكن أن تمتد بعيداً جداً عن الشواطئ » . فكلمة « محاذية » تنطوي على  
قرب نسبي<sup>(47)</sup> . كما أن الحكومة الفرنسية ، عندما أودعت الاسم التحلة في 14  
حزيران 1965 وثيقة التصديق على إتفاقية الجرف القاري لعام 1958 أعلنت أن  
« عبارة » والمنطقة المحاذية « تستند إلى فكرة الارتباط الجيوفيزيائي والجيوستراتيجي

(46) ورد في : H. Thierry et autres, *Droit international* ... p. 329 .

مراجع مذكور سابقاً .

(47) C. - A. Colliard in: *Le fond des mers*, par C. - A. Colliard, R. J. Dupuy, J. Polvéche et R. Voisnière Paris, 1971, p. 76 .

والجغرافي ، التي تستبعد بذاتها التوسع غير المحدد للجرف القاري»<sup>(48)</sup> . وقد أكدت محكمة العدل الدولية في قضية الجرف القاري لبحر الشمال « أن الجرف القاري هو «الامتداد الطبيعي» لأقليم الدولة الساحلية»<sup>(49)</sup> . ومن الملفت للنظر أن القاضي اللبناني المرحوم فؤاد عمون الذي كان له رأي مخالف في هذه القضية اعتبر « أن الحقوق التي يمكن أن غارمها الدولة الساحلية في الجرف القاري ينبغي أن تبررها الأغراض الاقتصادية شرط ألا تسيء الى حرية الملاحة في أعالي البحار إلا بمقدار ما يقتضيه تحقيق هذه الأغراض»<sup>(50)</sup> .

وهكذا ، أمام هذا الغموض في النصوص ، وهذا التجاذب في المواقف ، كان لا بد لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار أن تضع أسكناً جديدة للجرف القاري تزيل الالتباسات الحاصلة وتوحد المواقف من هذا الجرف .

#### الفقرة الثانية : مبادئ إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982

نصت المادة 76 ( الفقرة الأولى ) من إتفاقية الأمم المتحدة على أن «الجرف القاري للعلوة الساحلية يشمل قعر البحار وياطن أرضها فيما يتعدى البحر الاقليمي ، في كل الامتداد الطبيعي للأقليم البري هذه الدولة حتى الحافة الخارجية لهذا الجرف ، أو حتى مئتي ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس بدءاً منها البحر الاقليمي عندما توجد الحافة الخارجية للجرف على مسافة أدنى» .

وعرفت الفقرة الثالثة من المادة نفسها الجرف القاري بأنه « الامتداد الواقع تحت مياه البحار للكتلة البرية الخاصة بالدولة الساحلية» .

يتضح مما ورد في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة 76 مدى التأثير الذي مارسه موقف محكمة العدل الدولية في قضية الجرف القاري لبحر الشمال ، إذ اعتمدت فكرة « الامتداد الطبيعي» كأساس لتعريف الجرف القاري وسقط بالتالي معيارا المحاذاة وإمكان الاستغلال وتم توضيح وتطوير معيار العمق ، التي كانت معتمدة في إتفاقية جنيف لعام 1958 . وهكذا يكون قد صدق اللين بدا لهم في حينه أن قرار محكمة

- D.N.U./ST/ Leg/ Ser, D/3 p. 363.

(48)

- C.I.J. Recueil des arrêts, 1969, p. 30

(49)

قضية الجرف القاري لبحر الشمال بين لجانها الاتحادية والدارك وفوندا .

- Charles Vallée, le plateau continental, p. 82

(50)

مرجع مذكور سابقاً .

العدل الدولية حول بحر الشمال عام 1969 يعتبر خطوة حاسمة نحو توضيح المبدأ القانوني للجرف القاري ، عبر إدخال مفهوم « الامتداد الطبيعي »<sup>(51)</sup> .

فالجرف القاري للدولة الساحلية بات يتبع الحافة الخارجية لهذا الجرف أو مسافة متني ميل بحري إذا كانت هذه الحافة على مسافة أثنى من ذلك . ولكن إذا كانت هذه الحافة تقع على مسافة أبعد من ذلك ، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة 76 المذكورة على أن الجرف القاري لا يمتد الى ما وراء الحدود الملحوظة في الفقرتين الرابعة والسادسة . فالفقرة الرابعة قضت بأن تحدد الدولة الساحلية الحافة الخارجية للجرفها القاري إذا كان يتعدى مسافة المتني ميل بحري بواسطة خطوط لا يزيد طولها عن متني ميلاً بحرياً ( الفقرة السابعة من المادة 76 ) ، على أن تقع هذه الخطوط على مسافة لا تزيد عن 350 ميلاً بحرياً من خطوط الأساس التي يقاس بدءاً منها البحر الاقليمي أو على مسافة لا تزيد عن 100 ميل بحري من الخط الذي يصل بين النقاط التي تقع على عمق 2500 م ( الفقرة الحاشية من المادة 76 نفسها ) .

وحقن عام 1986 توزعت الدول على الشكل التالي فيما يتعلق بتحديد جرفها القاري :

- 3 دول اعتمدت عمق المتني متر .
- دولة واحدة اعتمدت إمكان الاستغلال .
- دولة واحدة اعتمدت حافة الجرف القاري .
- خمسون دولة اعتمدت عمق المتني متر بالإضافة الى إمكان الاستغلال .
- ثلاث دول اعتمدت عرض المتني ميل بحري .
- سبع عشر دولة اعتمدت الحافة الخارجية للجرف القاري أو عرض المتني ميل بحري .
- دولة واحدة اعتمدت عرض المتني ميل بحري أو 100 ميل بحري اعتباراً من الخط الذي يصل بين النقاط التي تقع على عمق 2500 م<sup>(52)</sup> .

ويتجلى كذلك تأثير قرار محكمة العدل الدولية حول بحر الشمال في المادة 83 من إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار ، التي قضت بتحديد الجرف القاري بين الدول الساحلية المجاورة لبعضها أو المتقابلة عن طريق الاتفاق ( accord ) وفقاً لأحكام القانون الدولي ، على أن تطبق المبادئ الواردة في المادة 38 من نظام محكمة العدل

(51) المرجع السابق ، ص 293 .

• Law of the sea, Bulletin, N° 8, Nov. 1986, N. U. p. 28

(52)

انظر كيف تطورت هذه المسائل في عام 1990 في الملمح رقم 4 .

الدولية<sup>(53)</sup> ، من أجل التوصل الى حل منصف (une solution équitable) ، إذ أن محكمة العدل الدولية كانت قد أرست في قرارها المذكور قاعدتين أساسيتين في هذا المجال هما الاتفاق والانصاف مستبعدة تطبيق الخط الوسطي الفاصل بين شاطئ الدولتين الساحليتين، الذي نصت عليه إتفاقية جنيف لعام 1958<sup>(54)</sup> .

إلا أن إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار أخذت بعين الاعتبار امكان عقد اتفاقات عامة إقليمية أو ثنائية يتم بموجبها معالجة أسور الجرف القاري ( المادة 282 ) .

فالجرف القاري لدول البلطيق يتميز بخاصية التملك الاقليمي ، في حين أن الجرف القاري لبحر الشمال يتميز بخاصية التملك الوطني والتحديد الاقليمي<sup>(55)</sup> . ونحن نتساءل لماذا لا تعتمد الدول العربية المتجاوزة والمتقابلة الى اعتداد طريقة التملك الاقليمي لمنطقة الجرف القاري الواقعة تحت مياه البحار المحيطة بها من كل صوب ؟

وسنرى مدى الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لهذا التملك عندما نبحث حقوق الغولة الساحلية في منطقة الجرف القاري .

#### الفرع الثاني : حقوق الدولة الساحلية

لقد حددت إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار الحقوق التي تتمتع بها الدولة الساحلية في جرفها القاري ، ويبدو من مراجعة النصوص المتعلقة بهذه الحقوق أنها اقتصررت على الجوانب الاقتصادية ولم تتطرق لا من قريب ولا من بعيد الى الجوانب الاستراتيجية رغم أن مناطق الجوف القاري وهي الأقل عمقاً في حوض البحار تمثل

(53) المادة 38 من نظام محكمة العدل الدولية ؛

1 - وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع اليها وفقاً لأحكام القانون الدولي ، وهي تطبق في هذا الشأن :

أ - الاتفاقات الدولية العامة والخاصة والتي تضع قواعد معتزلاً بها صراحة من جانب الدول المتنازعة .

ب - العادات الدولية الموحدة المتبعة بثبات قانون دل عليه نواتر الاحتمال .

ج - مبادئ القانون العامة التي أقرها الأمم المتحدة .

د - أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام ويعتبر هذا أو ذاك مصدراً إحتياطياً لفراغ القانون وذلك مع مراعاة أحكام المادة 58 .

2 - لا يترتب على النص المتقدم ذكره أي إخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وفقاً لمبادئ العمل والاتصال متى وافق أطراف الدعوى على ذلك .

(54) مرجع مذكور سابقاً : p. 338. H. Thierry et autres, Droit international public...

(55) Dupuy et Piquemal, Actualités du droit de la mer, Paris, 1973, p. 132-133.

أهمية بالغة على هذا الصعيد ، سواء بالنسبة للدول الساحلية أم بالنسبة للدول الأكثر تقدماً . فما هي خصائص هذه الحقوق وما هي أغراضها ؟

#### الفقرة الأولى : خصائصها

1 - تنص المادة 77 من إتفاقية الأمم المتحدة أن الدولة الساحلية تمارس حقوق السيادة على الجرف القاري وتحتصر هذه الحقوق في أغراض الاستكشاف والاستغلال لموارده الطبيعية . وتنتم هذه الحقوق بأنها حصرية ومأمنة ، أي أن كل استغلال واستكشاف لموارد الجرف القاري لا يمكن أن يحصل دون الموافقة الصريحة للدولة الساحلية على هذه النشاطات ، ولا يؤثر في هذا الحق عدم قيام الدولة الساحلية بعمليات الاستكشاف والاستغلال بنفسها ، خاصة وأن حقوقها لا ترتبط بالاشتغال الفعلي أو الصوري ولا حتى بأي مطالبة صريحة ، الأمر الذي يعني أنها حقوق مطلقة غير مشروطة . وإذا كانت المادة 78 من الاتفاقية نفسها حرصت على النص على أن هذه الحقوق لا تؤثر في النظام القانوني للمياه التي تغمر الجرف القاري ولا للمجال الجوي الواقع فوقه إلا أنها أضافت أن ممارسة الدولة الساحلية لحقوقها على هذا الجرف يجب ألا تمس الملاحه أو الحقوق والحريات الأخرى المعترف بها لسائر الدول وعدم مضايقة ممارستها « بطريقة غير مبررة » : فهذا يعني أن حريات الآخرين في منطقة الجرف القاري وفي المياه والأجواء التي تعلوها والتي تشمل عملياً جزءاً من أعالي البحار باتت محكومة ومقيدة بحقوق الدولة الساحلية في جرفها القاري ، إذ يكفي أن تكون ممارستها فيه « مبررة » والتحد من « حريات » الآخرين في البحار المحاذية لشواطئها .

هذا فضلاً عن أن الحق الذي تعطيه إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 على غرار إتفاقية عام 1958 حول الجرف القاري لجميع الدول بوضع الخطوط المائية والأنايب على الجرف القاري ( المادة 79 ) مشروط أولاً ، بحق الدولة الساحلية باتخاذ التدابير المعقولة ( mesures raisonnables ) لاستكشاف الجرف القاري واستغلال موارده الطبيعية وحماية مياهها من التلوث ، وثانياً ، بضرورة موافقتها المسبقة على موقع الأنايب في هذا الجرف . ومن الملفت للنظر في هذا المجال أن الحكومة الإيرانية ، عندما وافقت على إتفاقية جنيف لعام 1958 حول الجرف القاري سجلت تحفظاً إزاء هذا الموضوع ، أعلنت فيه أنها تملك حقاً غير مشروط في السماح أو الرفض لوضع الخطوط المائية والأنايب في جرفها القاري<sup>(56)</sup> .

(56) راجع : L. Gastines, la mer patrimoniale, R.O.D.I.P., T.2, 1975, p. 454 .  
علماً أن الحكومة الفرنسية سجلت اعتراضاً على هذا التحفظ عندما صدقت على الاتفاقية .

هكذا يتبين لنا أن حقوق الدولة الساحلية في جرفها القاري تشمل عملياً على الخصائص التي تتضمنها السيادة الكاملة ، إذ أن الأساس القانوني للحقوق التي تملكها الدولة الساحلية في جرفها القاري هو : « السيادة التي تمارسها الدولة على إقليمها ، وهو امتداد هذه السيادة على « امتداد » إقليمها تحت البحار التي يعرف بالجرف القاري<sup>(57)</sup> . وهذه السيادة ليست سوى تطبيق للنمذ القاضي بسيطرة الأرض على البحر » باعتبار أن الأرض هي المصدر القانوني للسلطة التي يمكن أن تمارسها الدولة الساحلية على الامتدادات البحرية »<sup>(58)</sup> .

فمألا ريب فيه إذن أن الحقوق التي يمكن للدولة الساحلية ممارستها في جرفها القاري تؤدي موضوعياً الى التضييق على حرية الملاحة ، الأمر الذي يسمح للدول الساحلية وبالتحديد للدول العربية أن تحد من الحرية التي تمتع بها حالياً الدول الاستعمارية والمعادية في مياه البحار المحيطة بالوطن العربي ، إذا هي قررت التعاطي مع الجرف القاري باعتباره مدى حيويّاً يلعب دوراً أساسياً في تحقيق الأمن العربي على المستويين الاقتصادي والاستراتيجي .

#### الفقرة الثانية : أغراضها

تناول حقوق الدولة الساحلية على جرفها القاري « الموارد الطبيعية » وفقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة 78 من إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار . وهي تشمل « الموارد المعدنية والموارد غير الحية الأخرى الموجودة في قاع البحار وقعرها ، وكذلك الكائنات الحية المقيمة أو غير المهاجرة ، أي الكائنات التي تكون في المرحلة التي يمكن صيدها فيها ، إما ثابتة ( غير متحركة ) على القاع أو فوقه ، وإما عاجزة عن الانتقال إلا ببقائها دائمة الالتصاق بالقاع أو القعر » .

وهنا لا بد من إبداء الملاحظتين الآتيتين :

أولاً : إن حقوق الدولة الساحلية في جرفها القاري لا تناول الثروة السمكية التي تخضع لأحكام المنطقة الاقتصادية الحصرية أو الخالصة .

ثانياً : لم تقدم هذه المادة أي توضيح حاسم فيما يتعلق بالتمييز بين الأصناف

(57) F. Moncondult L'affaire du plateau continental de la mer du Nord, A.F.D.I., 1969, p. (57) 213.

(58) المصدر السابق ، ص 223 .

المقيمة والاصناف غير المقيمة تمييزاً حاسماً، إذ أن التحديد الوارد أعلاه ليس سوى تكرار لما ورد في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من إتفاقية جنيف لعام 1958 ، التي كانت سبباً في نشوب النزاع الفرنسي البرازيلي حول صيد الكركند (Langoustes) عام 1962 حيث اعتبرت البرازيل من الاصناف المقيمة في حين إعتبرته فرنسا من الاصناف المهاجرة<sup>(59)</sup> .

وهكذا يتبين أن إتفاقية عام 1982 لم تتعرض سوى للجانب الاقتصادي دون التطرق لا من قريب ولا من بعيد الى النشاطات العسكرية على الجرف القاري . لذلك ثمة ثلاث أطروحات في هذا المجال هي :

الأولى : تلك التي تعتبر أن نظام الجرف القاري مماثل لنظام أعالي البحار في كل ما ليس له علاقة باستكشاف الموارد واستغلالها ، أي أن الجرف القاري يخضع لنظام المياه التي تعلوه .

الثانية : تلك التي ترى وجود نظام يعترف باشغال أجزاء من الجرف من قبل أي دولة ، بحيث تتمتع حينئذ بحقوق حصرية فيها . إلا أن هذه الأطروحة تصطدم أساساً بحقوق الدولة الساحلية في جرفها القاري .

الثالثة : تلك التي تقوم على حق الدولة الساحلية بتأمين ضرورات دفاعها ، تلك الضرورة التي تنجم عنها حقوق حصرية لهذه الدولة في مجال نشاطاتها العسكرية الخاصة وفي حقها بدعوة الدول الأخرى لاستعمال جرفها القاري في إطار الدفاع المشروع عن النفس<sup>(60)</sup> .

يبدو أن الأطروحة الثالثة هي الأقرب الى روحية إتفاقية عام 1982 ، ذلك أن حقوق السيادة وهي أقرب ما تكون الى السيادة الكاملة فيما يتعلق بالجرف القاري كما سبق ورأينا ، لا يمكن أن تنجز ولا يمكن أن تنتقص ، لأن المصالح الاقتصادية للدولة الساحلية تصبح صورية أو في مهبط الريح إذا بقي الجرف القاري مفتوحاً للنشاطات العسكرية الغريبة أو المعادية .

وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للجرف القاري لم تقدم حتى عام 1990 سوى سبع دول عربية فقط على تحديد جرفها القاري ، أربعة منها هي :

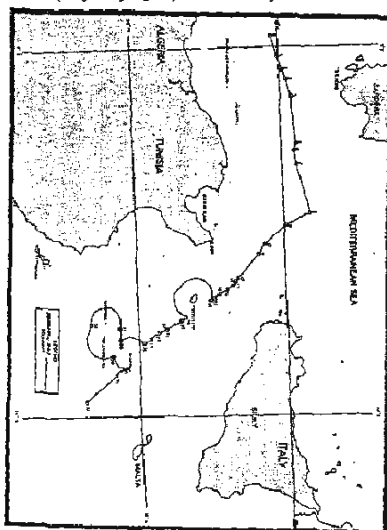
---

(59) راجع حول هذا الموضوع : Ch. Rousseau, R.G.D.I.P., 1963, p. 133- 135 et 364-365 .

(60) Patrizio Merciai, la délimitation des fonds marins, R.G.D.I.P., p. 1984, T.1, P. 66-67 .



تونس وعمان وقطر والبحرين إتبعن بصورة عامة خط الوسط بينها وبين الحدود  
المقابلة<sup>(61)</sup> ، بالإضافة الى خمس دول أخرى هي : اليمن الديمقراطية وموريتانيا اللتان  
اعتمدتا حافة الجرف القاري حتى 200 م ، ومصر والسودان وسوريا التي اعتمدت  
عمق المتي متر وإسكان الاستغلال في آن واحد<sup>(62)</sup> . ( أنظر الخرائط المرفقة ) .



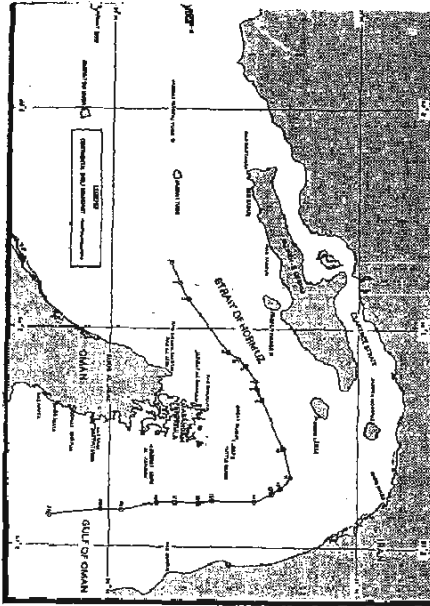
تونس الجرف القاري  
بين تونس وإيطاليا

المصدر : The law of the sea, Maritime Boundary Agreements, (1970- 1984), U.N., New York. : 1987, p. 180.

- The law of the sea, Maritime Boundary Agreements, (1970- 1984), Office for Ocean (61)  
Affairs and the law of the sea, U.N. New York, 1987, pp. 177, 245, 246, 231.

- Law of the sea, Bulletin, U.N. N° 15, Nov. 1990. (62)

## تجديد الجرف القاري بين عمان واليمن

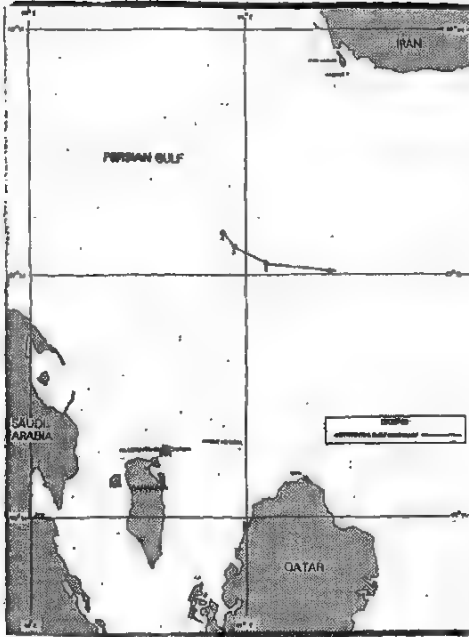


المصدر : The law of the Sea, Maritime Boundary Agreements (1970- 1984) U.N., New York, 1987, p. 247.

إلا أن سلطنة عمان أعلنت أنها تمارس حقوق السيادة على الجرف القاري لغابات استكشاف واستغلال موارده الطبيعية بالنظر الذي تسمح به الأوضاع الجغرافية ووفقاً لاحكام إتفاقية 1982 . وهذا ينطبق بالطبع على المناطق غير المواجهة لدولة أخرى .

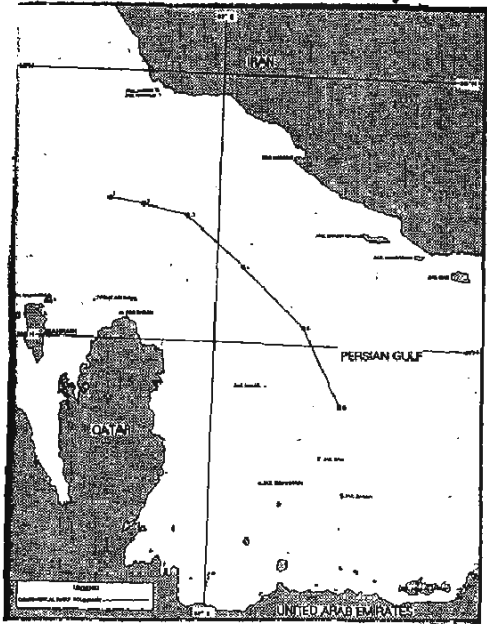
Bulletin du droit de la mer, N° 14, Déc. 1989, N.U., 66 déclaration, p. 9.

تخليد الجرف القاري  
بين البحرين ولبنان



المصدر : The Law of the Sea, Maritime Boundary Agreements (1970- 1984) U.N., New York, 1987, p. 250.

تحديد الجرف القاري  
بين قطر وإيران



The Law of the Sea, Maritime Boundary Agreements (1970-1984), U.N. New York : **المصدر** :  
1987, p. 253.

ويمكن للدولة العربية أن تحذو حذو دول البلطيق وهي الاتحاد السوفياتي ويولونيا وألمانيا الديمقراطية ، التي أصدرت إعلاناً مشتركاً في 23 تشرين الأول 1986 اعتبرت فيه أعماق بحر البلطيق جرفاً قارباً خاضعاً للتحديد فيما بين الدول المعنية وإن أي استكشاف أو استغلال وأي استعمال لأي جزء من الجرف القاري في البلطيق لا يمكن أن يعطى لأي دولة ليست من دول البلطيق ولا لأي مواطن ليس من مواطنيها<sup>(63)</sup> . وبذلك تستطيع الدول العربية أن تحكم سيطرتها على الجرف القاري في البحار المحيطة بها ، فزيد من موارده الاقتصادية ونفع استغلاله العسكرية من قبل الدول الكبرى أو المعادية - على الأقل إذا لم نستعمله هي - ، فتحقق بذلك خطوة كبرى على طريق الأمن الاقتصادي والاستراتيجي لدولها ولشعبها . وثمة سابقة في هذا المجال يمكن تطويرها وتعميمها وهي الاتفاقية التي أبرمت عام 1972 بين السودان والمملكة العربية السعودية والتي اتفقت فيها الدولتان على أن البحر الأحمر فيها يتجاوز عمق ألف قدم من شاطئ كل من الدولتين يعتبر بحراً مشتركاً بينهما ويجوز استكشافه واستغلاله بصووة مشتركة<sup>(64)</sup> ، قمى تعتمد الدول العربية مجتمعة الى مثل هذه السياسة في شأن كل البحار شبه المغلقة التي تشرف عليها فتحولها فعلياً الى بحيرات عربية وتسخرها لخدمة الأمن الاقتصادي والاستراتيجي للوطن العربي ؟

(63) - M. Voelkel, Utilisation du fond de la mer, A.F.D.I., 1968, p. 725.

(64)

(64) د . محمد طلعت النديمي ، القانون الدولي البحري ، في ابعاده الجديدة مثلاً الماروف ، الاسكندرية 1975 ، ص 233 .



## الفصل الثالث

# أخطار التلوث والأمن

إن التطور الذي شهده قانون البحار في السنوات الأخيرة والذي يجمل باتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 ، كان لا بد أن يعكس المصالح الحقيقية لغالبية الدول التي كانت مستبعدة في الواقع عن عالم البحار تحت شعار « الحرية » ، هذا الشعار الذي استغل إلى أقصى حد من قبل الدول الأقوي وعبر المصور لبسط سيطرتها وهيمنتها على البحار واستخدامها استراتيجياً واقتصادياً وعلمياً دون وازع أو رادع ، فجعلت من البحار طريقاً لتجارها وعمراً لغزواتها وبعالاً رجباً لأبحاثها العلمية وأخيراً مصدراً لغذاء شعوبها وكذلك مكباً لنفاياتها . صحيح أن هذا الكلام يتناول الدول المتقدمة صناعياً إلا أن دول العالم الثالث الراضية للواقع التقليدي تبذل هي كذلك جهودها لتكثيف استعمالها للبحار واستغلال مواردها من أجل تحسين اقتصاديات هذه الدول وتطوير بنائها التحتية واستغلال المزيد من السياح<sup>(1)</sup> ، الأمر الذي يعرضها في المرحلة الحالية إلى المخاطر والصعوبات نفسها التي ستدفع ثمنها هي قبل غيرها .

وهذا الوضع الذي لم تعره إتفاقيات جنيف لعام 1958 حول البحار الاهتمام الكافي تمت معالجته بدقة وبالتفصيل في إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 . وقد كان هذا الاهتمام انعكاساً طيباً لأمرين اثنين هما :

1 - تغير الطبيعة القانونية لأجزاء واسعة من مياه البحار نتيجة للتعدد الذي عرفت سلطات الدولة الساحلية باتجاه هذه المياه ، عبر زيادة عرض المياه الإقليمية والمنطقة الملاصقة وقرار المنطقة الاقتصادية الحصرية التي تمتد مسافة مئتي ميل بحري داخل البحار وكذلك التمدد الذي عرفته منطقة الجرف القاري .

---

(1) هناك على سبيل المثال ستة مليون صانع برتغاليون متفرغين لشروطه البحر المتوسط وحده .

2 - رغبة دول العالم الثالث في تأكيد سيادتها على هذه المناطق من مياه البحار وقاعها وباطن أرضها رغم بعض التعابير المملطة المستخدمة أحياناً في الاتفاقية ، وفي تسخير هذه المناطق لتأمين مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية خدمة لأمن دولها ولحقيقتها لرفاعية شعوبها<sup>(2)</sup> .

ويبدو أن الدول العربية رغم أنها تشكل جزءاً من دول العالم الثالث ورغم أنها دول بحرية بامتياز ، غلّك شواطئ وطويلة على بحار ومحيطات عديدة ، لم تستوعب بعد التطور الكبير الذي حدث في قانون البحار ولم تدرك بعد الأهمية التي تمثلها البحار بالنسبة لتطورها وأمنها فتعمل على الاستفادة من أحكام إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 ، وبخاصة فيما يتعلق بالأبحاث العلمية التي تتيح فرصة نادرة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية والاقتصادية للدول الساحلية ، وعنى تأثير ذلك على الأمن الغذائي والصحي . . . غير مكافحة خطر التلوث الذي بات يهدد حالياً أقلاماً واسعة من بحار العالم وبخاصة البحار الصغيرة أو شبه المغلقة مثل البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي . . . وكلها بحار ترتبط بها المصالح العربية أيما ارتباط ، وهذا ما سيبحثه في القسمين التاليين .

## القسم الأول الأبحاث العلمية

بات من المؤكد حالياً أن البحث العلمي هو المدخل الأساسي والوحيد لكل تقدم وتطور ، إذ أن ما يميز الدول المتقدمة عن الدول المتخلفة هو مدى الاهتمام بالبحث العلمي وإمكاناته المتفاوتة بينها بفعل إرث التخلف الاستعماري الذي تنوء تحته دول العالم الثالث ومنها الدول العربية . من هنا كان الاهتمام الكبير لدى هذه الدول في تنظيم نشاطات البحث العلمي في البحار والحرص الشديد على إخضاعه لسلطة الدولة الساحلية وعلى عدم إبقائه حكراً على الدول المقدسة ، فوضعت الاحكام المنظمة لأغراضه ، التي تسهل انتقال التكنولوجيا العلمية الى الدول المتخلفة ، فضلاً عن الأساليب الواجب اعتمادها لتحقيق هذه الأغراض .

### الفرع الأول : أغراض البحث العلمي

إن البحث العلمي البحري هو حق لجميع الدول أيّاً يكن موقعها الجغرافي وكذلك للمنتظمات الدولية المختصة ، مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق وموجبات الدول

---

(2) راجع الفصل الثاني من الباب الأول ، القسم الثاني ، الفرع الثاني ، الفقرة الأولى .



الأخرى المتصوص عليها في إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 . وعلى هذه الدول والمنظمات الدولية أن تشجع وتسهل إجراء البحث العلمي البحري وتقلعه .

ويخضع البحث العلمي البحري بموجب المادة 240 من الاتفاقية المذكورة الى المبادئ الآتية :

- أ - يجري لغايات سلمية خالصة .
- ب - يتسم باستعمال طرائق ووسائل علمية خاصة متلائمة مع الاتفاقية .
- ج - لا يؤدي الى مضايقة الاستعمالات الأخرى المشروعة للبحر بطريقة غير مبررة . ومن الواجب أن تؤخذ هذه الاستعمالات بعين الاعتبار .
- د - ويفتضي أن يجري وفقاً لمسائر التنظيمات الخاصة المقررة تطبيقاً للاتفاقية ، بما فيها تلك التي تهدف الى حماية البيئة البحرية وحفظها .

هذا مع العلم أن البحث العلمي لا يمكن أن يشكل الأساس القانوني لأي مطالبة بحجز ما من البحر أو من موارده . فما هي ماهية هذا البحث العلمي ؟ وما هي شروط نقل التكنولوجيا العلمية البحرية الى الدول الساحلية ؟

#### الفقرة الأولى : ماهية البحث العلمي البحري

1 - لقد مَرَّتْ إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 بين البحث العلمي البحري في المياه الإقليمية وبين البحث العلمي البحري في المنطقة الاقتصادية الحصرية أو الخالصة والجرف القاري .

- ففي المياه الإقليمية تملك الدولة الساحلية حقاً حصرياً في تنظيم الأبحاث العلمية البحرية والترخيص بها وإجرائها ، ولا يمكن أن يجري البحث العلمي البحري في هذه المنطقة إلا بموافقتها الصريحة وفقاً للشروط المحددة من قبلها . وهذا يعني أن الدولة الساحلية تتمتع بساطة مطلقة في مياهها الإقليمية بشأن الأبحاث العلمية البحرية ، باعتبارها تمارس على هذه المنطقة سيادة كاملة على غرار السيادة التي تمارسها على إقليمها البري .

- أما في المنطقة الاقتصادية الحصرية والجرف القاري فإن الدولة الساحلية تمارس ولايتها وليس سيادتها ، ولهذا فإن الدولة الساحلية تتمتع بحق تنظيم الأبحاث العلمية البحرية والترخيص بها وإجرائها في هاتين المنطقتين وفقاً للاحكام التي تنص عليها الاتفاقية . وهكذا فإن حق الدولة الساحلية في هاتين المنطقتين ليس حصرياً ولا يمارس وفقاً للشروط الموضوعية من قبلها كما هي الحال بالنسبة للمياه الإقليمية . كما أن اشتراط

قبول الدولة الساحلية بإجراء الأبحاث العلمية في حاتين المنطقتين لم يأت بصيغة المحصر كما ورد في النص المتعلق بالمياه الإقليمية :

«La recherche scientifique marine dans la mer territoriale n'est menée qu'avec le consentement, exprès de l'Etat côtier et dans les conditions fixées par lui»<sup>(3)</sup>.

« لا يجرى البحث العلمي البحري في المياه الإقليمية إلا بموافقة الدولة الساحلية الصريحة ووفقاً للشروط المحددة من قبلها » .

ولذا فإن الدولة الساحلية تعطي موافقتها على مشاريع الأبحاث العلمية البحرية في المنطقة الاقتصادية وفي الجرف القاري ، التي تقدمها دول أخرى أو منظمات دولية مختصة في « الظروف العادية » ، شرط أن تكون هذه المشاريع « لغايات سلمية حصراً وبنيّة تنمية المعارف العلمية حول البيئة البحرية من أجل مصلحة البشرية جمعاء »<sup>(4)</sup> . وفي هذه الحال تعطي الدولة الساحلية موافقتها في مهل معقولة ولا تمنع موافقتها بصورة تعسفية . وقد اعتبرت الاتفاقية أن الظروف تعتبر « عادية » حتى في حال « عدم قيام » (absence) علاقات دبلوماسية بين الدولة الساحلية والدولة التي تقترح مشروعاً للبحث العلمي البحري ، دون أن تحدد معنى « الظروف العادية » بين الدولة الساحلية والمنظمات الدولية المختصة .

إلا أن الدولة الساحلية يمكنها أن ترفض استنباباً ، الموافقة على المشروع المقترح في الحالات الآتية :

- أ - إذا كان للمشروع تأثير مباشر في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الحية أو غير الحية .
- ب - إذا كان المشروع يلحظ عمليات تنقيب في الجرف القاري واستعمال مواد متفجرة أو إدخال مواد مضرّة في البيئة البحرية .
- ج - إذا كان المشروع يلحظ بناء واستغلال أو استعمال الجزر الصناعية والتجهيزات والانشاءات القائمة في المنطقة الاقتصادية أو على الجرف القاري ، باعتبارها حقاً حصرياً للدولة الساحلية بموجب المادتين 60 و80 من الاتفاقية .
- د - إذا كانت المعلومات المقدمة الى الدولة الساحلية حول المشروع المقترح غير دقيقة ، أو

(3) راجع المادة 245 من إتفاقية الاسم المخصص الخاصة بقانون البحار .

(4) راجع المادة 246 الفقرة الثالثة من الاتفاقية نفسها .

إذا كان الفريق الذي يقترح المشروع لم يهتم بالتزاماته تجاه الدولة الساحلية في مشروع سابق للبحث العلمي .

إلا أن السلطة الاستثنائية المستندة الى الفقرة (أ) الواردة أعلاه لا يمكن ممارستها إذا كان المشروع المقترح يتناول أجزاء من الجرف القاري تقع وراء مسافة اثني ميل بحري وخارج مناطق محددة مستغلة أو مستغل خلال مهلة معقولة ، كما أن الأبحاث العلمية البحرية يقتضي ألا تضايق بصورة غير مبررة النشاطات التي تقوم بها الدولة الساحلية عبر ممارسة حقوق السيادة أو الولاية الواردة في إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 .

ولا بد من الإشارة أخيراً إلى أن الاتفاقية أطلقت حرية البحث العلمي البحري دون أي تمييز في المنطقة الدولية «La Zone» وفيما يتعدى المنطقة الاقتصادية الحصرية .

2- ينبغي للدول والمنظمات التي ترغب في إجراء أبحاث علمية بحرية في المنطقة الاقتصادية أو في الجرف القاري لدولة ساحلية معينة ، أن تقدم لهذه الدولة قبل ستة أشهر على الأكثر من بدء العمل معلومات كاملة عن المشروع تناول :

أ- طبيعة المشروع وأغراضه ،

ب- الطرائق والوسائل التي ستعمل ،

ج- المناطق الجغرافية المحددة التي سيتم تنفيذ المشروع فيها ،

د- التواريخ المتوقعة للبدء في العمل ولانتهائه ،

هـ- إسم المؤسسة التي تشرف على هذا المشروع ، وإسم مديرها والمسؤول المباشر عن المشروع ؛

و- طريقة اشتراك الدولة الساحلية في المشروع أو طريقة تمثيلها فيه .

وينبغي بالتالي للدول والمنظمات الالتزام بالشروط الآتية :

أ- أن تضمن للدولة الساحلية ، إذا هي رغبت في ذلك ، حق المشاركة في المشروع أو أن يكون لها ممثلون فيه دون أن تتحمل أية أعباء أو مصاريف .

ب- أن تقدم للدولة الساحلية تقارير أولية عن أبحاثها وأن تقدم لها النتائج النهائية للبحث .

ج- أن تلتزم بتسهيل وصول الدولة الساحلية ، بناء على طلبها ، إلى كل النماذج والمعطيات الخاصة بالمشروع .

د- أن تقدم للدولة الساحلية تقييمها لهذه المعطيات والنماذج والنتائج ، أو مساعدتها على تقييمها أو تحليلها .

هـ- أن تعمل على جعل النتائج العلمية في متناول الجميع في أقرب فرصة ممكنة سواء عبر الوسائل الوطنية أو الدولية المختصة .

و- أن تبلغ الدولة الساحلية بأي تغيير هام في المشروع .

ز- أن ترفع تجهيزات وأدوات البحث العلمي فور الانتهاء منه إلا إذا كان ثمة إتفاق غالف .

هذا مع العلم أن الاتصالات الخاصة بالمشاريع العلمية البحرية يجب أن تحصل بالطرق الرسمية المختصة إلا إذا كان ثمة إتفاق غالف ، وعلى هذه الدول أن تسهل انتقال المعطيات والمعلومات العلمية ونقل المعارف العلمية والتقنية ، خاصة الى الدول النامية وكذلك تدعم قدرتها الخاصة على القيام بالابحاث العلمية البحرية .

#### الفقرة الثانية : نقل التكنولوجيا

إن النتيجة المتوقعة والقانونية للبحث العلمي تتمثل في تطوير التقنية البحرية ونقلها من الدول المتقدمة التي تمتلكها الى الدول المتخلفة وبخاصة تلك الدول التي لا تملك سواحل على البحار أو تلك التي تشكو من إجهاد جغرافي ، على أن يتم ذلك وفقاً لطرائق وشروط عادلة ومعقولة . وإذا كانت الاتفاقية لم تحدد بدقة ما تعنيه بكلمتي « عادلة ومعقولة » إلا أننا نستطيع الاستنتاج أن كلمة « عادلة » تعني استناد العلاقة بين الدول الى حسن النية ، وأن كلمة « معقولة » تعني عدم تجاوز الأصول المتعارف عليها وعدم استغلال حاجة الآخرين .

وهكذا يقتضي أن تكون الغاية من هذا التطور والنقل للتقنية البحرية تنمية القدرة الذاتية للدول المتخلفة فيما يتعلق باستكشاف واستغلال الموارد البحرية والحفاظ عليها وإدارتها ، وحماية البيئة البحرية ووقايتها ، وكذلك البحث العلمي البحري ، بغية تسريع التقدم الاجتماعي والاقتصادي لهذه الدول ، وهذا التقدم الاجتماعي والاقتصادي هو صمام الأمن الرئيسي للدول والشعوب ، وبخاصة الدول والشعوب العربية التي تعاني من خلل كبير على هذا الصعيد بالذات . فذلك تستطيع الدول العربية تحقيقاً لتقدمها الاجتماعي والاقتصادي ان تسعى وفقاً للمادة 269 من الاتفاقية ، الى :

أ- وضع برامج التعاون الثنائي من أجل النقل الفعلي للتقنية البحرية على اختلاف مستوياتها من الدول المتقدمة اليها .

ب - إقرار الشروط المناسبة من أجل تنظيم العقود أو الترتيبات المشابهة ، في ظروفها منصفه ومعقولة .

ج - إقاعة الندوات أو المؤتمرات واللقاءات حول القضايا العلمية والتقنية ، وبالتحديد حول السياسة والطوائف الواجب اعتبارها في نقل التقنية البحرية .

د - تشجيع التبادل الخاص برجال العلم والتقنيين وسائر الخبراء .

هـ - إقامة مشاريع مشتركة وكذلك أي شكل من أشكال التعاون الثنائي أو الجماعي .

ومن البديهي أن الدول العربية أكثر ما تكون حاجة إلى اعتماد هذه الوسائل للاستفادة من مياه البحار الراسعة المحيطة بها والتي تزخر بإمكانات هائلة يمكن أن تشكل مصدراً أساسياً للثروة القادرة على الإسهام مساهمة كبيرة في تحقيق الأمن العربي بكل مستوياته<sup>(5)</sup> ، ذلك أن سائر الدول والمنظمات الدولية المختصة معنية بمقتضى المادة 268 من إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار ، بالعمل على تسهيل وتشجيع :

أ - إكتساب المعارف في مجال التقنية البحرية وتقييمها ونشرها ، والوصول إلى المعلومات والمعطيات المناسبة .

ب - تطوير التقنية البحرية المناسبة .

ج - تطوير البنية التقنية التحتية الضرورية لتسهيل نقل التقنية البحرية .

د - الاعتناء بالموارد البشرية عبر التأهيل والتعليم اللذين يمكن أن تقدمهما الدول المتقدمة .

ولكن ما هي الأساليب التي يمكن للدول العربية أن تعتمد عليها وصولاً إلى هذه الأغراض ؟

### الفرع الثاني : أساليب البحث العلمي

شدت إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 على اعتماد وسيلة التعاون السلمي والاقليمي في مجال الأبحاث العلمية وتطوير التكنولوجيا ونقلها .

---

(5) يبلغ المخزون السمكي في السواحل العربية 7,7 مليون طن يمكن اصطيد 70٪ منه دون أن يؤثر ذلك في إنتاجيته واستمراره . لإعريس المضاحك ، الدول العربية وقانون البحار ، ص 29 ، وودت في : العرب والبحر ، مجلة الإزمع ، المجلد الثاني ، العدد 8 ، كانون الثاني - شباط 1988 .

- وتزخر المياه الإقليمية العربية بأكثر من 30٪ من احتياطي البلدان العربية من البترول ، و60٪ من مجموع الاحتياطي العالمي . محمد الطنجي ، العرب والبحر ، مجلة الإزمع العدد 8 ، كانون الثاني ، شباط 1988 .

ونصت على إنشاء مراكز وطنية وإقليمية لتشجيع الأبحاث العلمية البحرية وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا ، دون أن تهمل الجوانب الأمنية للدول الساحلية .

### الفقرة الأولى : التعاون الدولي والإقليمي

1 - لا بد للدول العربية من أن تتعاون فيما بينها ومع الدول الأخرى والمنظمات الدولية المختصة لحل المشاكل المطروحة للقيام بالأبحاث العلمية البحرية في البحار الواقعة تحت سيادتها أو ولايتها وتوحيد جهود الباحثين العرب وغير العرب لدراسة الظواهر البحرية والامكانيات المتوافرة والتدابير المطلوبة ، عبر إتفاقيات دولية ثنائية أو متعددة ، وذلك تطبيقاً لأحكام المادة 243 من إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 . ويمكنها أن تستفيد في هذا الإطار من الموجب المترتب على الدول والمنظمات الدولية المختصة بمقتضى المادة 244 من الإتفاقية نفسها بأن تنشر وتذيع ، بالطرق المناسبة وفقاً لأحكام الإتفاقية ، للمعلومات الخاصة بالبرامج الرئيسية المزمع القيام بها وبأغراضها ، وكذلك المعارف المستخلصة من البحث العلمي البحري » .

كما أن التعاون الدولي الخاص بتطوير التقنيات البحرية ونقلها ، يمكن أن يتم في إطار برامج ثنائية وإقليمية ودولية قائمة وكذلك في إطار برامج موسعة أو برامج جديدة تهدف الى تسهيل البحث العلمي البحري ونقل التقنيات البحرية ، خاصة في مجالات جديدة ، والتسهيل الدولي المناسب للأبحاث الخاصة بالمحيطات واستثمارها<sup>(6)</sup> .

هذا بالإضافة الى موجب التعاون النشط المطلوب من الدول مع المنظمات الدولية المختصة ومع « السلطة » (L'Autorité)<sup>(7)</sup> بغية تشجيع وتسهيل نقل المعارف والتكنولوجيا الى الدول النامية وإلى مواطنيها وإلى « المشروع » أو « المؤسسة » (L'Entreprise)<sup>(8)</sup> .

2 - من جهة أخرى ، يمكن للدول العربية أن تنشئ مراكز وطنية للبحث العلمي البحري وللتقنية البحرية ، كما يمكنها أن تدعم المراكز الوطنية القائمة من أجل دفع البحث العلمي البحري وتقلعه ، ومن أجل تنمية قدراتها الخاصة في استخدام مواردها

(6) راجع المادة 270 من إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقتلون البحار .

(7) « السلطة » هي الهيئة الدولية التي تنصرف على استغلال قاع البحار ، لمزيد من التفصيل ، راجع المواد 56 إلى 58 من الاتفاقية .

(8) المشروع ( المؤسسة ) هو الأداة التنفيذية « السلطة » ، راجع المادة 170 من الاتفاقية .

البحرية لغايات اقتصادية والمحافظة عليها . ويمكننا أن نذكر في هذا المجال مركز علوم البحار في القطر العربي السوري والمعهد اللبناني في جبيل ، والمعهد القومي لعلوم البحار والمصائد في مصر ، هذه المراكز التي يمكن تميمها في الوطن العربي وتدعيمها بالامكانيات البشرية والعلمية والتقنية ، مع العلم أن هذه الدول يمكنها أن تخطو خطوة متقدمة في هذا المجال فتقيم مركزاً إقليمياً للبحث العلمي والتقنية البحرية وذلك للأسباب الآتية :

أ- لأن هذه الدول تشكل نظاماً إقليمياً متميزاً كما سبق وبيننا<sup>(9)</sup> .  
ب- لأن هذه المراكز ذات تأثير كبير في سياسة الأمن القومي وتوجهاتها ، علماً أن الأمن القومي العربي كل لا يتجزأ .

ج- تطبيقاً لاحكام المادة 276 من اتفاقية الامم المتحدة لعام 1982 التي تقضي بضرورة تعاون الدول الواقعة في المنطقة نفسها مع مراكز البحث العلمي الاقليمي وذلك من أجل تحقيق أغراضها بصورة أفضل .

3 - يمكن لهذا المركز الاقليمي العربي أن يؤمن الوظائف الآتية :

أ- وضع برامج تأهيل وتعليم في مختلف مجالات البحث العلمي والتقنية البحرية ، وبصورة خاصة في البيولوجيا البحرية التي تتناول حفظ الثروة الحية وإدارة استغلالها ، وعلم المحيطات (Océanographie) ، وعلم طوبوغرافيا البحار (Hydrographie) ، والمهندسة البحرية (Ingénierie) والاستكشاف الجيولوجي لاهليق البحار ، واستخراج المعادن ، وتقنيات تحلية مياه البحار . . .

ب - القيام بدراسات تنظيمية ووضع برامج دراسية تتعلق بحاجة البيئة البحرية وحفظها ووقايتها ، وكذلك التخفيف من التلوث والسيطرة عليه .

ج - تنظيم مؤتمرات ولقاءات وندوات إقليمية .

د - جمع ومعالجة المعطيات والمعلومات في مجال العلوم البحرية وتقنياتها .

هـ - النشر السريع لنتائج البحث العلمي والتقنية البحرية في منشورات تكون في متناول الجميع .

و - جمع وتنظيم المعلومات الخاصة بتسويق التكنيات والخاصة كذلك بالمقود ويسائر التريبات المتعلقة ببراءات الاختراع .

ز - بالتعاون التقني مع دول أخرى في المنطقة .

---

(9) رابع العدد .

## الفقرة الثانية : المتعضيات الأمنية

٦ - ثَمَّ لا ريب فيه أن الدول والمنظمات الدولية المختصة تشجع التعاون الدولي في مجال البحث العلمي البحري ولغايات سلمية مع الالتزام الكامل باحترام سيادة الدولة الساحلية وقانونها والمصالح المتبادلة . وعلى الدولة التي تمارس نشاطاً يتعلق بالبحث العلمي البحري أن تقدم لسائر الدول إمكانات معقولة للحصول منها أو بالتعاون معها على المعلومات الضرورية لحماية الآثار الضارة بالصحة والبيئة البحرية وبأمن الأشخاص .

هذا مع العلم أن أيّاً من المنظمات الواردة في إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 ، لا يمكن أن تؤثر في حق الدولة الساحلية الاستباقي في أن تمنح موافقتها أو أن ترفض إعطائها سواء في مياهها الداخلية والإقليمية أو في المنطقة الاقتصادية الحصرية أو في الجرف القاري ، ذلك أن سائر الأحكام الواردة في الاتفاقية ينبغي لها أن تطبق دون أي مساس أو خرق بالشروط التي تحددها قوانين وأنظمة الدولة الساحلية ، مع العلم أن أي معلومات تتعلق بنتائج الأبحاث الخاصة بمشروع ذي علاقة مباشرة باكتشاف واستغلال الموارد الطبيعية للدولة الساحلية ، لا يمكن نشرها على الصعيد العالمي إلا بعد الموافقة المسبقة لهذه الدولة<sup>(١٥)</sup> .

وقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 على مسؤولية الدولة ، والمنظمات الدولية المختصة عن كل التدابير التي تتخذها بصورة مخالفة لأحكام الاتفاقية فيما يتعلق بأعمال البحث العلمي البحري ، وعليها أن تصلح الأضرار الناجمة عن هذه التدابير أو نعوض عنها . ومن البديهي أن هذه الدول والمنظمات المختصة تكون مسؤولة عن الأضرار الناجمة من تلوث البيئة البحرية الناجم عن الأبحاث العلمية البحرية .

٢ - ومن الواضح أن البحث العلمي البحري ونقل التكنولوجيا سيكون لها انعكاس خطير على الأمن القومي ، لثأية الأبحاث والمعطيات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها حول البحر وثرواته وإمكاناته الاستراتيجية واستعمالاته العسكرية ، لتوظيفها اقتصادياً واستراتيجياً في خدمة هذا الأمن .

هذا فضلاً عن أن إمكانات التعاون العلمي والتقني الذي يمكن أن توفره مراكز البحث العلمي والتقني البحري ، الوطنية أو الإقليمية ، سيفتح آفاقاً واسعة لتأكيد مسألة الأمن القومي العربي وترسيخ مفاهيمه وتحويله إلى حقيقة قائمة .

(١٥) راجع البند الثاني من المادة 249 من إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بقانون البحار .



فبالإضافة الى آفاق التعاون بين أعضاء المنظمة العربية ذاتها ، يمكننا أن نصوّر تعاوناً إقليمياً مع دولة مجاورة مثلاً مثل إيران فيما يتعلق بالخليج العربي والمحيط الهندي ، أو تركيا فيما يتعلق بالبحر الأبيض المتوسط ، ولا يخفى ما سيكون لهذا التعاون من أثر في إقامة علاقات سلمية وحسن جوار وتقديم مشترك بين المنظمة العربية والدول المجاورة التي تجمعنا معها أوضاع إجتماعية واقتصادية وسياسية متقاربة كثيرة ، الأمر الذي لا بد من أن ينعكس إيجاباً على قضية الأمن العربي اقتصادياً واستراتيجياً .

## القسم الثاني

### خطر التلوث

أن مشكلة تلوث مياه البحار ليست حديثة ، فقد بدأت تطرح نفسها منذ بدايات هذا القرن والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية دعت عام 1926 الى عقد مؤتمر دولي لمعالجة هذه المشكلة . وبالفعل عقد المؤتمر في واشنطن وحضر اهتمامه بالمواصلات الأولية الى معالجة التلوث الناجم عن البواخر . وبعد مناقشات طويلة انقسمت فيها الآراء بين مؤيد للمحظر المطلق الواجب تطبيقه على السفن وبين مؤيد لاقامة مناطق محظورة على هذه السفن ، توصل المؤتمر الى اعداد مشروع اتفاق أخذ بنظرية المناطق المحظورة ، إلا أن هذا الاتفاق لم يقض له أن يصبح نافذاً . وكذلك كانت الحال بالنسبة لمشاريع أخرى أعدت في لاهاي عام 1930 أثناء مؤتمر البحار الذي عقد برعاية عصبة الأمم . أما في إطار الأمم المتحدة فقد عرضت مسألة تلوث المياه أمام لجنة النقل والمواصلات التابعة للأمم المتحدة ، عام 1950<sup>(1)</sup> .

وفي عام 1954 أعلنت بريطانيا الأمين العام للأمم المتحدة أنها ستدعو الترقى البحرية الرئيسية الى اجتماع يعقد في لندن للدراسة هذه المشكلة ووضع الحلول المناسبة لها . وبالفعل توصل المؤتمرين في 12 أيار 1954 الى اتفاق حول حماية مياه البحار من التلوث بالنفط ومشتقاته ، دخل حيز التنفيذ في 26 تموز عام 1956 وأعيد النظر فيه على التوالي في أعوام 1962 و1969 و1971 وأخيراً في عام 1973<sup>(2)</sup> .

ثم جاءت اتفاقية جنيف لعام 1958 حول أعالي البحار ونصت في مادتها الرابعة والعشرين على ما يلي :

- Louis Cavaré, Les Problèmes juridiques posés par la pollution des eaux maritimes, (11) R.G.D.I.P., 1964 n° 3, p. 624-625.

- H. Thiery et autres, Droit international public, Paris, 1975, p. 378.

(12)

« تلزم كل دولة بوضع القواعد الهادفة الى منع تلوث البحار بواسطة النفط ومشتقاته الناجمة عن البواخر أو أنابيب النفط ، أو إنتاجه عن استكشاف واستغلال قاع البحار وباطن أرضها ، أخذة بعين الاعتبار أحكام الاتفاقيات القائمة والخاصة بهذا الموضوع » .

إلا أنه تبين أن هذه الأحكام غير كافية بعد تفاقم خطر التلوث الناجم عن عمليات استغلال النفط في البحار ونقله عبرها ، أو عن الحوادث التي تتعرض لها ناقلات النفط في عرض البحار ، أو عن النفايات والمواد التي ترمى أو تصب في مياه البحار ، فظهرت الحاجة الى اعتماد قواعد دولية قادرة على تأمين الحماية للموارد الحية في البحار ، وإلى منع تلوث البيئة البحرية والأجزاء التي تملؤها بفعل النشاطات الملاحية أو أعمال استغلال الموارد الطبيعية أو إيداع المواد الملوثة في قاع البحار<sup>(13)</sup> .

وهكذا جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بقانون البحار لتضع قواعد عامة دولية لمعالجة خطر التلوث الذي بات يهدد كل بحار العالم ولا سيما البحار المغلقة أو شبه المغلقة مثل البحر الأبيض المتوسط والمحيط العربي والبحر الأحمر . . . التي تعني الأمن العربي بصورة مباشرة . لذلك ينبغي لنا التعرف أولاً على مصادر التلوث لنتمكن من التطرق بعدها الى تأثير التلوث في حرية الملاحة والامكانيات المتاحة في هذا المجال أمام الدول العربية .

### الفرع الأول : مصادر التلوث

تمة ثلاثة مصادر رئيسية لتلوث مياه البحار هي : التلوث المقصود ، والتلوث غير المقصود ، والتلوث المرتبط بالنشاطات العسكرية .

#### الفقرة الأولى : التلوث المقصود

أن التلوث المقصود هو الذي يتم بفعل إرادي وإع جاعلاً من البحر مكاناً سهلاً للنفايات والمواد<sup>(14)</sup> ، وذلك يحصل بشكل أساسي في حالتين اثنتين :

(13) *Coffinche, la révision du droit de la mer, A.S.D.I. Vol. XXIX, 1973, p. 49.*

(14) يشير أحد تقارير منظمة اليئة في إيطاليا إلى أن حجم النفايات المعوية التي رويت في البحار والأهبار منذ العام 1960 حتى منتصف 1987 تصل إلى 80 مليون طن . ويتضاف هذا الرقم باستمرار طلاء بعض إيطاليا خامس بلد صناعي في العالم العربي . . .  
وتشير أيضاً تقارير وزارة اليئة إلى أنه إذا بقي الوضع على ما هو عليه فإنه خلال 12 أو 15 سنة يصبح البحر الأبيض المتوسط من أكبر المستنقعات المكشوفة وأخطرها ، جريدة « السفير » في 16 / 6 / 1988 .

أ- غسيل ناقلات النفط بمياه البحار ، وبالفعل « كشفت الحالات الأكثر خطورة ان معدل 3,0٪ من الزيت الخام الذي ينقل بحراً ينصرف الى البحر نتيجة لهذا الغسيل . . . وتبين ان كمية ما كان ينصرف الى البحر حتى سنة 1967 هو مليون طن من مجموع 700 مليون طن ، أي بواقع 600 طن يومياً<sup>(15)</sup> . وهذه الكميات المنصرفة الى البحر بفعل غسيل البواخر ربما تكون قد تضاءلت بعد ما تم التوصل الى ما يعرف بطريقة الشحن فوق القعة (Load on top, L.O.T.) التي تقضي بأن تجمع مياه غسيل الناقلات ثم تترك حتى تسرب المياه ويعاد تعبئة الزيت فوق الشحنة الجديدة .

ب- التلوث الناجم عن المواد السامة والمضرة وبصورة خاصة المواد غير القابلة للتلف التي ترمى مباشرة في البحر أو يكون مصدرها الجو أو الأرض بما فيها تلك التي تلقى في البحر عبر الأنهار والجداول ومصباتها وعبر أنابيب النفط ومراكز التزيغ . وكذلك التلوث الناجم عن المنشآت والأدوات المستعملة في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الكامنة في البحار إذا حصلت رغم معرفة من يستعملها بأخطار التلوث التي تحملها أو تسببها ، أو استعملت بشكل مخالف للقواعد والأنظمة المقررة من قبل الدولة الساحلية لحماية البيئة البحرية من التلوث أو التقليل منه والسيطرة عليه .

ولكي تكون فكرة عن كميات العوادم التي تتلقاها البحار نورد الإحصائية التالية عن البحر الأبيض المتوسط : فهي كل سنة تقريباً تطرح في البحر من مصادر مختلفة ناتجة عن الاستهلاك البشري : 120 000 طن زيوت معدنية و120 000 طن فينول (حامض الكربوليك) ، و60 000 طن من عوائل الغسيل الكيماوية ، و100 طن وئبق و3800 طن رصاص و2400 طن كروم ، و320 000 طن فوسفور و800 000 طن نيتروجين<sup>(16)</sup> .

(13) - د. محمد طلعت الغنيمي ، الفانون الدولي البحري في أبعاده الجديدة ، منشأة المعارف ، الاسكندرية 1975 ص 326 .

(16) خطة العمل للبحر الأبيض المتوسط ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، 1986 ص 8 .  
قال رئيس المكتب الأوروبي للبيئة ميخائيليس سكولوس « أن الأمانة الفنية لا ينبغي إذ يجب اتخاذ الاجراءات العملية لاتخاذ البحر الأبيض المتوسط وأصناف في مؤتمر صبحاني عفيفه حل مجلس اجتماع خطة العمل للمتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمتمدد حتى 6 تشرين أول 1989 ، هناك مرة كثيرة بين الترابيا الحسنة والاجراءات العلمية يجب سادعا في أسرع وقت ممكن لاتخاذ المتوسط . » جريدة : السفير ، في 5 تشرين الأول 1989 .

وتطرح بواخر نقل النفط ونقل المسافرين والطائرات والبواخر البحرية مثل  
الاطنان من الفضلات بما فيها فضلات النفط في البحر كل يوم . كما أشارت التقديرات  
إلى أن البحر الأبيض المتوسط على سبيل المثال يحتوي وحده على نسبة 1/8 إلى 1/4 من  
كل كميات التلوث الناجمة عن النفط في العالم<sup>(17)</sup> .

#### الفقرة الثانية : التلوث غير المقصود

يشتمل التلوث غير المقصود في الحوادث الطارئة التي تقع أساساً في حالتين :

- الكوارث التي تقع لناقلات النفط التي تنفجر أو تنفجر لسبب من الأسباب فيؤدي  
غرقها إلى تلوث مساحات واسعة من مياه البحار ومن شواطئ الدول الساحلية .  
نذكر على سبيل المثال حادثة ناقلة النفط الليبيرية «توري كانيون» (Torrey  
Canyon) التي غرقت قرب جزر سيللي (Scilly) في 18 آذار 1967 ، وأدت إلى  
تلوث الشواطئ البريطانية والفرنسية بمئة وعشرين ألف طن من النفط<sup>(18)</sup> ،  
وكذلك حادثة الناقله الليبيرية «اموكو كاديز» (Amoco Cadiz) التي غرقت على  
بعد ثلاثة أميال فقط من الشاطئ الفرنسي عام 1978 ، وأدت إلى تلوث ثلاثمائة  
كيلومتر من الشاطئ الفرنسي بمئتين وثلاثين ألف طن من النفط<sup>(19)</sup> ، وغيرها  
الكثير من الحوادث التي يصعب إحصاؤها .

ب- الحوادث التي تقع أثناء عمليات الاستغلال التي تجري في البحار ، «فالنزيت  
المستخرج من أعماق البحار ينامز اليوم ربع كمية ما ينتجه العالم الغربي وهو بذلك  
يعد خطراً جدياً يهدد البيئة البحرية»<sup>(20)</sup> . نذكر على سبيل المثال حادثة «Sea  
Quest» التي وقعت في شهر كانون الثاني من عام 1968 ، وأدت إلى تسرب الغاز  
في بحر الشمال ، هذا فضلاً عن الحوادث العديدة التي تكررت في هذا المجال  
تجديداً ، في بحر الشمال وفي الخليج العربي .

ومن المبدئي أن هذه الحوادث كانت تطرح العديد من القضايا القانونية المعقدة

(17) المصدر السابق .

(18) راجع R.G.D.I.P. 1967 ، ص 1092-1099 .

(19) راجع : R.G.D.I.P. 1978 ، ص 1151-1152 .

راجع حول هذا الموضوع أيضاً : L. Lucchini «A propos de l'Amoco cadiz, la lutte contre la pollution des mers» , A.F.D.I., 1978, p. 721.

(20) د . محمد طلعت الخنمي ، مصلوذكور سابقاً ، ص 324 .

ولا سيما حول المسؤولية والقضاء المختص والقانون الواجب التطبيق ، بسبب النزاع القانوني الذي كان قائماً قبل وضع إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بقانون البحار التي عنت بخطر التلوث ووسائل الوقاية منه وحددت القوانين والصلاحيات بصورة واضحة ، رغم وجود بعض الانتفاقيات الدولية ، مثل إتفاقية بون لعام 1969 الخاصة بالتعاون لمكافحة تلوث المياه في بحر الشمال ، وكذلك إتفاقيتي بروكسل لعام 1969 الخاصتين بالحماية الوطنية من التلوث .

#### الفقرة الثالثة : التلوث المرتبط بالنشاطات العسكرية

ثمة حالة واحدة من التلوث معروفة دولياً في هذا المجال ، هي التلوث الناجم عن بقايا المواد المشعة والجوابب النووية ، إلا أننا نعرف حالة أخرى في منطقتنا ناجمة عن الأعمال الحربية .

أ- إن المقصود بالحالة الأولى هو رمي الراميل المحتوية على بقايا مواد مشعة في أعالي البحار ، أو إجراء تجارب ذرية فيها ، ثبت في السنوات الأخيرة مدى الأضرار التي تحدثها في البيئة البحرية . وكلنا نذكر النزاع بين استراليا ونيوزيلندا من جهة وفرنسا من جهة ثانية حول التجارب النووية الفرنسية في المحيط الهادئ. إذا عتبرت هاتان الدولتان « أن هذه التجارب تمس حقهما في حرية أعالي البحار ، بما فيها حرية الملاحة والتحليق ، وحرية استكشاف واستغلال موارد البحار وأعاليها ، بالإضافة إلى وصول الإشعاعات الذرية إلى إقليميهما »<sup>(21)</sup> بسبب انتشار الغبار الذري إلى مسافات بعيدة بفعل الرياح .

ب- أما المقصود بالأعمال الحربية فهي الغارات التي تشنها كل من العراق وإيران على « أهداف بحرية » في الخليج العربي ، وهذه الأهداف البحرية تعني في قاموسهما الحربي ، ناقلات النفط العملاقة والعادية . فكأننا لا نكتفي من هذه الحرب النشيطة بكل الدماء والدمار والاستنزاف اللاحق بالبلدين وبالشعبين ، لنتقدم بأكبر عملية تلويث لمياهنا البحرية فنقتضي على ثرواتها الحية ولشطاننا فنحليها سواداً ، وهذا دون أن يكون لهذه الغارات تأثير يذكر في تجارة الغرب وعلى تدفق النفط إلى أقطاره . ولا ننسى التلوث الخطير الذي حصل أثناء حرب الخليج عام 1991 .

ومكثداً يوضع لنا أن الدول العربية يقتضي أن تكون معنية بخطر تلوث البحار

(21) م-م مذكور سابقاً ، H. Thieny et autres, p. 379-380 .

المحيط بها لما تزخر به من ثروات وما توفر من إمكانيات على صعيد الأمن الاقتصادي والاستراتيجي . ويدور أننا بدأنا نشهد اهتماماً معيناً في هذا المجال في إطار النشاط الدولي والأوروبي تحديداً ، الخاص بخطر التلوث المحيط بالبحر الأبيض المتوسط . فمصر ولبنان والجمهورية العربية الليبية والمغرب وتونس والجمهورية العربية السورية أعضاء في إتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث التي تم تبنيها بتاريخ 18 شباط 1976 في مدينة برشلونة (إسبانيا) والتي بدأ سريان مفعولها اعتباراً من تاريخ 12 شباط 1978 . هذا الى جانب بروتوكولات عديدة تتعلق بحماية البحر الأبيض المتوسط من آفة التلوث ، مثل بروتوكول وقاية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج عن تصريف النفايات من السفن والطائرات ، الساري المفعول اعتباراً من تاريخ 12 شباط 1978 ، والبروتوكول الخاص بالتعاون على مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط من الزيوت والمواد الضارة الأخرى في حالات الطوارئ ، الساري المفعول منذ 12 شباط 1978 ، والبروتوكول الخاص بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج عن مصادر برية ، الساري المفعول اعتباراً من 12 حزيران 1983<sup>(22)</sup> ، وكذلك البروتوكول الخاص بالناطق المتمتعة بحماية خاصة «A.S.P» (Aires spécialement protégées) ، الساري المفعول منذ 23 آذار 1986 والذي صادقت عليه دولتان عربيتان فقط هما مصر وتونس الى جانب قبرص واليونان وفرنسا وإيطاليا وتركيا ويوغوسلافيا<sup>(23)</sup> . ( أنظر الملحق رقم 5 حول إتفاقيات التلوث ) .

وفي 28 نيسان 1990 أعلن في قبرص ميثاق نيقرسيا لحماية البيئة ، في ختام مؤتمر لدول البحر المتوسط حول إدارة وحماية البيئة عقد بين 26 و28 نيسان في العاصمة القبرصية بدعوة من المجموعة الاقتصادية الأوروبية . شارك في المؤتمر 17 دولة من دول البحر المتوسط وغابت عنه ليبيا وتركيا ولبنان . حدد الميثاق مواعيد محددة لتنفيذ ثنائي أولويات في ميادين حماية الشواطئ والمحافظة على أنواع وأنظمة البيئة وإدارة المياه والنفايات وحماية الغابات والغطاء النباتي . وحدد العام 2025 موعداً لتنفيذ استراتيجية لحماية البيئة متلازمة مع التنمية الثابتة . . (24) .

(22) خطة العمل للبحر الأبيض المتوسط ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، 1986 ، ص 27 . تضم هذه الاتفاقية الجزائر ومصر والمغرب وتونس بالإضافة الى قبرص ، الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، فرنسا ، اليونان ، إيطاليا ، مالطا ، موناكو ، إسبانيا ، تركيا ، يوغوسلافيا ، وكذلك إسرائيل .

(23) Med Ondes, PNUE. (Programme des N.U. pour l'environnement) N°8, I, 1987.

(24) راسم جريدة « السفير »، في 30 / 4 / 1990 .

أُضيف إلى ذلك قيام المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية التي تضم دول الخليج العربي بما فيها إيران ، ومركزها الكويت . ويبقى أن تعي الدول العربية مجتمعة حاجتها إلى تنسيق نشاطاتها لمكافحة تلوث البحار المحيطة بها وإقامة مركز إقليمي لهذه الغاية مستفيدة من أحكام القانون الدولي الجديدة الواردة في إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982<sup>(25)</sup> . ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن خبراء حكوميين من جيبوتي والصومال واليمن الجنوبي عقدوا اجتماعاً في جيبوتي بتاريخ 5 آذار 1990 لاعتماد إتفاقية للتعاون الإقليمي في مجال مكافحة التلوث بالمحروقات في خليج عدن . وبحسب الخبراء في وضع خطة عاجلة لتحديد الإجراءات الفنية وإجراءات التنسيق التي يجب أن تتخذها الدول الثلاث في حالات الكوارث والبقع النفطية<sup>(26)</sup> .

### الفرع الثاني : التلوث وحرية الملاحة

لقد جاءت إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار لتسد فراغاً قانونياً على صعيد مخاطر التلوث البحري المقصود أو غير المقصود، وأياً تكن مصادره سواء نتج عن السفن أو أعمال استكشاف واستغلال الموارد البحرية أو من الأرض أو من الجو وحتى الفضاء الخارجي . وقد حددت الإتفاقية صلاحيات الدولة الساحلية في هذا المجال كما نصت على الضمانات الممنوحة لسائر الفرقاء أثناء القيام بالنشاطات الخاصة بمكافحة التلوث البحري .

### الفقرة الأولى : صلاحيات الدولة الساحلية

تمتع جميع الدول من حيث المبدأ ، بحق استغلال مواردها الطبيعية وفقاً

(25) سجلت المحررات التي أدت إلى انتشار النفط بكميات تزيد على 5000 برميل إنسفاناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة وفقاً للجدول التالي :

السنة	عدد المحررات	السنة	عدد المحررات	السنة	عدد المحررات
1974	26	1978	24	1982	3
1975	23	1979	37	1983	11
1976	25	1980	13	1984	7
1977	20	1981	5	1985	8

المصدر :

I.M.O. News, The Magazines of the International Maritime Organization N° 2, 1986,

p. 16.

(26) راجع جريدة « السفير » في 5 آذار 1990 .

لسياستها الخاصة بالمينئ وطبقاً لموجباتها في حمائة المئئة البحرئة والمفاظ عليها<sup>(27)</sup> . وأعطت الدول الساحلئة صلاحيات واسعة لحمائة بيئها البحرئة من التلوث سواء في مياهاها الاقلئمة أو المنطقة الاقتصادية الحصريئة أو تلك الناجمة عن الملاحة في أعالي البحار . وبالفعل دفعت ضرورات الحمائة الدول الساحلئة الواقعة قريباً من المسالك البحرئة التي تشهد كثافة معينة في العبور ، الى اتخاذ التدابير أو وضع التجهيزات الخاصة بالرعاية للحؤول دون الحوادث أو جنوح السفن أو أعمال التلوث<sup>(28)</sup> . فقد أقدمت كندا مثلاً على وضع قانون يتسم بالشدء عام 1970 لحمائة المياه الشمالئة من التلوث<sup>(29)</sup> ، كما أصبحت فرنسا حامية جداً إزاء خطر التلوث بعد حادثة غرق السفئة « اموكو كاديز » (L'Amoco Cadiz) ، فاتخذت منذ ذلك الحئن موقفاً متشدداً إزاء هذا الخطر وأقرت عام 1983 قانوناً متشدداً لحمائة شواطئها من التلوث بالنفط ومشتقاته<sup>(30)</sup> .

نفي المياه الاقلئمة ثمة تقليء يقضي بأن تحترم الدولة الساحلئة حق المرور غير الضار للسفن الاجنبئة وبألا تعرقل هذا المرور التدابير التي تتخذها للمحافظة على مصالحها ، إلا أن المرور يعتبر غير ضار إذا لم يسبب الى ملام الدولة الساحلئة وإلى نظامها وأمنها ، ويصبح المرور ضاراً إذا أذى مرور السفئة الى « تلوث مقصوء وخطير بما يجالفت أحكام إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 ( المادة 19 من الإتفاقية )<sup>(31)</sup> . هذا يعني أن الدولة الساحلئة تمارس رقابة عامة على الملاحة في مياهاها الاقلئمة ، وقد جاءت المادة 211 في فترئتها الثالثة والرابعة( المقابلئتين للمادئتين 22 و23 من إتفاقية عام 1958 حول البحر الاقلئمي والمنطقة الملاصقة ) ، تعطئ الدولة الساحلئة الحق في أن تفرض على السفن الاجنبئة شروطاً خاصة للدخول الى موانئها أو الى مياهاها الداخلية أو عند استعمال محطات الرسو الكائنة في عرض البحر ، ويمكنها كذلك أن تضع بفعل ممارستها لسيادتها على مياهاها الاقلئمة ، القوانين والتنظيمات لحمائة بيئها البحرئة من التلوث الناجم عن السفن الاجنبئة ، بما فيها تلك التي تمارس حق المرور غير الضار .

(27) راجع المادة 193 من إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحر .

(28) Laurent Lucchini, les opérations militaires en mer en temps de paix, R.G.D.I.P., : راجع : TRAV 1984/ 1, p. 18.

R.G.D.I.P. 1971, p. 489 (29)

- M. Remond - Guillaud, Anatomie d'un monstre marin, Rev. Droit maritime français, (30) déc. 1983, p. 703.

(31) راجع تعريف المرور غير الضار في الفصل الأول القسم الثاني ، الفرع الثالث .



وفي المنطقة الاقتصادية الحصرية تتمتع الدولة الساحلية بالحقوق نفسها ونفساً لأحكام إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 ، فضلاً عن حقها في اعتبار قطاعات معينة وجمدة من منطقها الاقتصادية بحاجة الى تدابير إلزامية خاصة لحمايتها من التلوث الناجم عن السفن وذلك لأسباب تقنية معترف بها تتعلق بخصائصها البحرية والبيئية أو باستعمالها أو بحماية مواردها أو بخصائص حركة المرور فيها ( المادة 211 الفقرتين الخامسة والسادسة من الاتفاقية ) .

كما كرست إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 حق الدولة الساحلية المعترف به دولياً، سواء امتداداً الى الاعراف أو الى الاتفاقيات الدولية، في أن « تتخذ وتطبق في ما وراء بحرها الاقليمي التدابير المتناسبة مع الاضرار التي تعرضت لها فعلياً أو تلك التي تهددها من أجل حماية ساحلها أو مصالحها المرتبطة (Intérêts connexes) بما فيها الصيد البحري ، من التلوث أو التهديد بالتلوث الناجم عن حادث بحري أو عن أعمال مرتبطة بهذا الحادث يمكن توقع نتائجها الضارة » ( المادة 221 الفقرة الأولى ) . ويبدو أن هذا النص جاء تطبيقاً لأحكام إتفاقية بروكسل المعقودة في 29 تشرين الثاني عام 1969 التي أعطت الدولة الساحلية حق التدخل في أعالي البحار عند وقوع حادث سيؤدي أو قد يؤدي الى التلوث بالنفط<sup>(32)</sup> . وقد توسع حق التدخل هذا في أعالي البحار الى حالات التلوث بمواد أخرى غير النفط بموجب بروتوكول لندن الموقع في الثاني من شهر تشرين الثاني لعام 1973<sup>(33)</sup> .

وبكذا يبدو واضحاً أن الدولة الساحلية تتخذ إجراءاتها وتدابيرها ضد التلوث ليس فقط عندما يتهدد الشاطئ وإنما كذلك عندما تهدد « مصالحها المرتبطة » ، وقد عرفت المادة الثانية من إتفاقية بروكسل لعام 1969 هذه المصالح بأنها مصالح الدولة الشاطئية التي تتأثر مباشرة أو تكون مهددة بسبب الكوارث البحرية مثل : الغريبات الطبيعية للسياح في المنطقة المعنية أو صحة سكان الشاطئ ورفاهية المنطقة المعنية بما في ذلك حفظ الموارد البحرية الحية<sup>(34)</sup> .

(32) J. P. Quéneudec, Chronique du droit de la mer A.F.D.I., 1969, p. 748. راجع :

- L. Lucchini, la pollution des mers par les hydrocarbures: Les conventions de Bruxelles de 1969, J.D.I., 1970, p. 795.

- L. Lucchini, les opérations militaires en mer en temps de paix, p. 19.

(33)

مرجع مذكور سابقاً .

(34) د . محمد طلعت الغنيمي ، ص 333 ، مرجع مذكور سابقاً .

ولا بد من الإشارة أخيراً إلى أن أقساماً واسعة من البحار المحيطة بالعالم العربي ، من البحر المتوسط الى البحر الأحمر الى المحيط الهندي والخليج العربي تعتبر طريقاً أساسياً لحركة مرور ناقلات النفط بين البلدان المصدرة لهذه المادة والبلدان المستوردة لها ، الأمر الذي يدعو الدول العربية الى تنظيم هذا المرور حتى وإن اقتضى ذلك تقييد حرية المرور غير الضار في مياهها الإقليمية ، حماية لبيئتها البحرية وحرصاً على مواردها الطبيعية وحفاظاً على رفاهية شعوبها ، وفقاً لأحكام إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بقانون البحار ، كما فعلت سلطنة عمان التي أعلنت بتاريخ مصادقتها على إتفاقية 1982 أن « البواخر الاجنبية ذات الدفع النووي والبواخر المحملة بمواد مشعة أو مواد أخرى خطيرة بعد ذاتها أو مضرّة بصحة الإنسان أو البيئة ، تتمتع بحق المرور غير الضار ، شرط الحصول على ترخيص مسبق » . وهذا يشمل السفن الحربية والغواصات التي يجب أن تطفو على سطح الماء وأن ترفع علم دولتها<sup>(35)</sup> .

#### الفقرة الثانية : الضمانات

لا بد من الإشارة أولاً إلى أن جميع الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة التلوث بما فيها إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بقانون البحار ، لا تطبق أحكامها على السفن الحربية وكذلك على سفن الدولة المخصصة لغايات غير تجارية<sup>(36)</sup> ، إلا أن ثمة سؤاليين في هذا المجال :

1 - ما هو موقف الدول الساحلية من مخاطر التلوث المتفاقمة ، الناجمة عن تواجد الأساطيل الحربية الأجنبية في أعالي البحار أو قريباً جداً من مياهها الإقليمية ، بعد تزايد الاعتماد على الطاقة النووية في تسير هذه السفن بالإضافة الى شحناتها من الأسلحة والرؤوس النووية ، والمواد المضرّة الأخرى ، وما هي التدابير التي يمكنها اللجوء اليها لحماية مياهها وشواطئها ومواردها من خطر التلوث الذي يهددها باستمرار ، وما هي الحقوق التي تتمتع بها إزاء هذه الدول الأجنبية في حال وقوع كارثة بحرية في إحدى هذه السفن الحربية ، تؤدي الى تلوث مياهها البحرية ؟

2 - إذا كانت الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة التلوث تستثني من أحكامها سفن الدول المخصصة لغايات غير تجارية ، فما هي حقوق الدولة الساحلية إزاء السفن الخاصة بالدول والتي تقوم بأبحاث علمية في المنطقة الاقتصادية الحصرية الخاصة بالدولة

الساحلية أو في أعالي البحار ، والتي ينجم عن نشاطاتها حالات تلوث تهدد بمخاطرها أحياناً الأنظمة البيئية (Ecosystemes) النادرة أو الدقيقة ، أو مناطق الاحياء المهددة بالزوال ؟

ثمة مشكلات عديدة تطرحها النشاطات العسكرية والعلمية للدول المتقدمة في البحار متعلّقة بالتصّيل في الفصل الأول من القسم الثالث ، إلا أننا نستطيع أن نقرر هنا بهذا الخصوص أن القضية ينبغي أن تحل بالطرق الدبلوماسية لأننا نكون إزاء سيادتين ، سيادة الدولة المالكة للسفينة وسيادة الدولة الساحلية ، ولا يمكن في هذه الحال تلبية إحداهما على الأخرى ، علماً أن الأوضاع القانونية السائدة وتدابير الوقاية الممكنة ، المتاحة للدولة الساحلية تفتح مجالاً واسعاً للبحث والتدقيق والنقاش تركه لحينه .

أما فيما يتعلق بالسفن التجارية فقد أعطيت الدولة الساحلية أو دولة المرفأ حق ملاحقتها قضائياً عند أي مخالفة للقوانين والأنظمة التي تكون قد أقرها وفقاً لأحكام إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 ، وللقواعد والمعايير الدولية المضافة الى حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن السفن ، إذا ارتكبت المخالفة في مياهها الإقليمية أو في منطقتها الاقتصادية الحصرية<sup>(37)</sup> . كما يمكنها أن تلقي الحجز على السفينة وفقاً لأحكام قانونها الداخلي ، إذا كانت العوادم التي ألقتها السفينة في المياه الإقليمية أو في المنطقة الاقتصادية الحصرية ، قد سببت أو تهدد بالتسبب بأضرار هامة في شاطئ الدولة الساحلية أو في مصالحها المرتبطة أو في أي مورد من موارد مياهها الإقليمية أو منطقتها الاقتصادية الحصرية ، والمعوقات الممكنة إنزالها بالسفن الأجنبية تقتصر على الغرامة المالية إذا ارتكبت المخالفة فيما وراء البحر الإقليمي ، وكذلك الحال إذا ارتكبت في البحر الإقليمي إلا إذا كان فعل التلوث مقصوداً وخطيراً .

ولكن الدولة الساحلية تعلق ملاحقتها للسفينة قوو شروع دولة العلم بملاحقتها حول المخالفة نفسها ، خلال الأشهر الستة التالية لبدء الملاحقة الأولى ، إلا إذا كانت القضية تتناول حالة ضرر خطير تعرضت له الدولة الساحلية ، أو إذا كانت دولة العلم قد اعتادت إهمال واجباتها إزاء المخالفات المرتكبة من قبل سفنها ، وهذا ولا يمكن الشروع بالملاحقة ضد السفن الأجنبية بعد مرور ثلاثة أشهر على تاريخ المخالفة<sup>(38)</sup> .

(37) راجع المادة 220 الفقرة الأولى من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .

(38) راجع المادة 228 الفقرتين الأولى والثانية من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .

وقد نصت الاتفاقية على حماية المضائق من التلوث عبر تنفيذ التنظيمات الدولية  
المربية ، الخاصة بإفواغ النفط وبقاياها وماتر المواد المضرّة فيها .

وهذا الموضوع بالذات يتسم بأهمية خاصة للوطن العربي الذي يطل أو يمك  
بأهم مضائق العالم المعاصر . وهي مضيق جبل طارق ومضيق باب المندب ومضيق هرمز  
( فضلاً عن قناة السويس ، ويموازاتها مضيق شرم الشيخ ) ، التي تعتبر الشريان  
الوئدي للاقتصاد العالمي . ومن هنا أيضاً أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة  
للأمن العربي .

## الباب الثاني

### المضائق والخلجان ونظرية الأمن

من المعروف أن الوطن العربي يطل على عدد من المضائق والخلجان البحرية التي تتميز بحسوبة خاصة وبوضع استراتيجي خطير على المستويين العربي والعالمي ، الأمر الذي جعل منها عاملاً أمنياً مؤثراً لا بد من إعطائه الاهتمام الكافي لتحويله من عامل تهديد لهذا الأمن كما هي الحال في الوضع الحاضر ، الى عامل ضمان لهذا الأمن ضمن المعطيات الدولية والقانونية والسياسية الحاضرة . فالمضائق « العربية » من هرمز الى باب المندب الى شرم الشيخ الى جبل طارق بما فيها قناة السويس وهي ليست سوى « مضيق اصطناعي » ، تشكل أكبر وأخطر شريان اقتصادي واستراتيجي في عالمنا المعاصر سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الاقليمي . نضاه الى ذلك الأهمية التي تولتها الخلجان « العربية » من الخليج العربي الى خليج العقبة الى خليج سرت على الشاطئ الليبي ، إذ تطرح هذه الخلجان مشكلة حادة على صعيد الحقوق الاقليمية للدول الساحلية ومدى ارتباط هذه الحقوق بالأمن القومي لهذه الدول ، وكذلك على صعيد حرية الملاحة الدولية في « أعالي » البحار .

فنحن ما زلنا نذكر كيف أدى تأميم قناة السويس عام 1956 الى العدوان الثلاثي الفرنسي - البريطاني - الاسرائيلي على مصر ، والتأميم لم يكن سوى لاستعادة السيادة المصرية على القناة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأرض المصرية ، وكيف أدى إغلاق مضيق شرم الشيخ عند مدخل خليج العقبة عام 1967 ، الى حرب الأيام الستة التي أدت الى احتلال سيناء بكاملها من قبل القوات الاسرائيلية ، وكذلك الى إغلاق قناة السويس في وجه الملاحة البحرية حيث كانت السلطات المصرية تقامس سيادتها عليها منذ عام 1956 ، هذه السيادة التي لم تكن تواقع اليها الدول الغربية ، وكيف أدى إعلان ليبيا أن مياه خليج سرت هي مياه إقليمية ليبية الى مواجهات عسكرية بين الولايات المتحدة الاميركية وليبيا وصلت الى حد شن الغارات الجوية على مقر إقامة

القلافي<sup>(١)</sup> ، هذا الى جانب الكثير من المواقف والتحركات الدولية المتعلقة بإثبات  
العربية ، التي سنراها في حينها .

وهكذا ترى أنه لا بد لنا من التطرق في هذا الباب الى أوضاع المضائق لتناقش في  
ما بعد قضية الخلفان « العربية » ومآلة ارتباطها الوثيق بالوضع الأمني العربي . وهذا  
ما سنعالجه في فصلين .

---

(١) راجع بحثنا حول خليج سرت تحت عنوان « البحر المغلق والبحر المفتوح » ، جريدة السفير في 25 تشرين  
الأول 1981 .

## الفصل الأول

# نظام المضائق

إن التطور الذي طرأ على قانون البحار بفعل امتداد السيادة أو حقوق السيادة إلى مسافات واسعة داخل البحار ، وبفعل النظرة الجديدة إلى البحار سواء من الناحية الاستراتيجية أو من الناحية الاقتصادية ، كان لا بد أن يؤدي إلى بروز مفهوم جديد للمضائق البحرية لم تعد تكفي معه أحكام اتفاقية عام 1958 الخاصة بالمياه الإقليمية التي استندت في مضمونها إلى قرار محكمة العدل الدولية بشأن مضيق كورفو ، حيث أعلنت أن المعيار الحاسم الذي يعطي المضيق صفته الدولية ، « يبدو أنه يستخلص من الوضع الجغرافي للمضيق الذي يصل بين منطقتين من أعالي البحار ، وكذلك من كون المضيق يستعمل لغايات الملاحة الدولية »<sup>(1)</sup>.

ومن البديهي أن المضائق التي تخضع لنظام خاص هي تلك التي تفصل بين منطقتين من أعالي البحار ، ذلك أن المضائق التي تؤدي إلى بحر داخلي مغلق لا تطرح أية مشكلة باعتبارها طريقاً إلى مياه داخلية أو إقليمية لأحدى الدول الساحلية . ولا تطرح المشكلة إلا عندما تشكل مياه المضيق جزءاً من المياه الداخلية أو الإقليمية لأحدى الدول أو لأكثر من دولة محلية ، الأمر الذي يفرض باعتقاد مبدأ المرور غير الضار من أجل حل الاشكالات القانونية الشائكة التي أثارها هذه المضائق . وبالفعل قضت المادة 16/ في فقرتها الرابعة من إتفاقية جنيف لعام 1958 الخاصة بالمياه الإقليمية أن « المرور غير الضار للمراكب الأجنبية لا يمكن تعليقه في المضائق التي تستعمل

· Recueil des Arrêts de L.C.I.F., 1949, p. 28

(1)

في الملاحة الدولية ، مؤمنة الاتصال بين متطقتين من أعالي البحار أو بين منطقة من أعالي البحار والمياه الإقليمية لاحدى الدول الأجنبية .

ولقد بات من المعروف أن واضعي هذا النص كانوا يفكرون في الكيان الاسرائيلي ويضيق تيران في شرم الشيخ تحديداً لتبرير إدعاءات اسرائيل بحقها في المرور في هذا المضيق باعتبارها مضيقاً دولياً<sup>(2)</sup> . وهكذا نرى أن المضائق « العربية » كانت حاضرة وما تزال في عملية التكييف للقانون الدولي العام على حساب الميادة العربية والأمن العربي .

ولكن كيف أصبح الوضع الآن في ظل إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بقانون البحار ، بعد التطور والتغير اللذين شهدتهما هذا القانون ، بالنسبة للمبادئ العامة المتعلقة بالمضائق وبالنسبة للمضائق العربية ومدى تأثيرها على الأمن العربي .

## القسم الأول المبدأ العام

إن إمتداد المياه الإقليمية الى مسافة إثني عشر ميلاً بحرياً بموجب إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار يضع العديد من المضائق البحرية بصورة كاملة ضمن المياه الإقليمية للدول الساحلية ، حيث تستجد البواخر الأجنبية نفسها خاضعة لنظام المرور غير الضار<sup>(3)</sup> ، بعد ما كانت تتمتع بحرية المرور فيها . ومن المتوقع أن يخضع حوالي 116 مضيقاً بحرياً لنظام المرور غير الضار نتيجة هذا التمدد في المياه الإقليمية<sup>(4)</sup> .

ولهذا كانت الدول البحرية الكبرى تعتبر دوماً أن « مبدأ المرور البريء غير ملائم عندما يطبق على المضائق الدولية وأنه ينبغي المحافظة على حق المرور العابر عبر المضائق باعتباره جزءاً ملازماً لحرية الملاحة والطيران فوق أعالي البحار نفسها ، وغير منفصل عنها »<sup>(5)</sup> .

(2) Ruth Lapidoth, le passage par le détroit de tyan R.G.D.I.P., 1969, N° 1, p. 37. راجع :

- J.P. Quenecidec, la rentise en cause du droit de la mer, Colloque de Montpellier de la S.F.D.I., Paris, 1973, p. 29.

- D. Momtaz, Questions des détroits à la 3<sup>e</sup> conférence, A.F.D.I., 1974. (4)

(3) إعلان السيد جرن ستيفسن (J. Stevensen) في آب 1970 أمام اللجنة الثامنة للجنة أممى البحار ، Int. Leg. Mat. 1971, p. 1914 (5)



ومن المعروف أن المادة 16 من إتفاقية جنيف لعام 1958 الخاصة بالمياه الإقليمية استمدت من التعريف الذي كانت قد اعتمدته محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو الذي استند إلى معيارين هما الموقع الجغرافي والاستعمال الفعلي للمضيق في الملاحة الدولية . بيد أن التمسك الذي شهدته المياه الإقليمية أدى إلى التمييز بين المضائق وفقاً لامتاعها ولم يعد العامل الجغرافي هو العامل المقرر بشأنها . فقد بدأ هذا الانحياز بالظهور مع مشروع المعاهدة حول المجال البحري ( المادة 48 الفقرة الثانية ) الذي قدمت مالمطا للجنة أعماق البحار والذي سعى إلى إقرار التمييز بين المضائق وفقاً لعرضها ، حيث ورد فيه أن « الدولة أو الدول الساحلية لا يمكنها أن تمنع مرور البواخر الأجنبية في المضائق التي يتجاوز عرضها إثني عشر ميلاً والتي تستخدم للملاحة الدولية . . . . ولكن عندما يكون عرض المضيق أقل من اثني عشر ميلاً يمكن للدولة الساحلية ، إذا كان ذلك ضرورياً لحماية أمنها ، أن تمنع كل مرور لا يكون غير ضار . . . . »<sup>(6)</sup> . كما أن الحكومة الأميركية كانت قد قدمت للجنة الموسعة الخاصة بأعماق البحار مشروعاً اقترحت فيه المادة التالية :

« في المضائق المستعملة في الملاحة الدولية . . . . تتمتع كل البواخر والطائرات العابرة ( en transit ) عبر المضائق وفوق مياهها ، بحرية الملاحة والتحليق نفسها التي تتمتع بها في أعالي البحار »<sup>(7)</sup> .

وبالفعل جاءت إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بقانون البحار لتكرس هذا المفهوم الجديد ولتتميز بين نوعين من المضائق البحرية :

1 - المضائق المستخدمة في الملاحة الدولية والتي يمكن عبورها بواسطة طريق يمر في أعالي البحار أو في منطقة اقتصادية حصرية مماثلة لأعالي البحار ، أي تلك التي يزيد إتساعها على 24 ميلاً بحرياً بعد إقرار مسافة الاثني عشر ميلاً للمياه الإقليمية ( المادة 36 ) .

وتطبق على هذه المضائق الأحكام الأخرى المناسبة ، غير الواردة في القسم الثالث من الاتفاقية ، الخاص بنظام المضائق ، بما فيها تحديد الأحكام الخاصة بحرية الملاحة والتحليق .

2 - المضائق التي يبلغ إتساعها 24 ميلاً وما دون ، وقد تم التمييز بينها وفقاً لمعيارين :

(6) تقرير لجنة أعماق البحار الوثيقة رقم A/9421 ، ص 139 .

(7) راجع : Thierry et autres, Droit international public, édit. Moutchiesien, 1975, p. 325 .

- أ - المضائق التي تخضع لنظام المرور العابر .  
ب - المضائق التي تخضع لنظام المرور غير الضار .

فما هي أحكام هذين المعيارين وكيف تم التمييز بين المضائق لتطبيق هذه الأحكام عليها ؟

### الفرع الأول : المرور العابر (Le passage en transit)

يطبق المرور العابر على المضائق التي تستخدم في الملاحة الدولية والتي تصل بين منطقتين من أعالي البحار أو بين منطقتين اقتصاديتين حصريتين<sup>(8)</sup> . ولكن كيف حددت الاتفاقية هذا العبور وما هي مفاعيله ؟

#### الفقرة الأولى : حق المرور العابر

1 - أن حق المرور العابر يعني ممارسة حرية الملاحة والتحليق لغاية وحيدة هي العبور المتواصل والسريع للمضيق الذي يربط بين جزء من أعالي البحار أو من منطقة اقتصادية حصرية وجزء آخر من أعالي البحار أو من منطقة اقتصادية حصرية . ويتمتع بهذا الحق جميع البواخر والطائرات دون أي تمييز بينها سواء بالنسبة لجنسيتها أو بالنسبة لوجهة استعمالها أكانت تجارية أم حربية . هذا مع العلم أن شرطي الاستمرارية والسرعة لا يحولان دون العبور عبر المضيق للوصول إلى إقليم الدولة الساحلية أو مفادونه إذا توفرت الشروط المطلوبة لذلك .

إلا أن هذا المرور العابر لا يشمل المضائق التي تتكوّن بين الأقاليم البرية للدولة الساحلية وجزيرة تابعة لها عندما يوجد في عرض البحر اثنان للجزيرة طريق يقع في أعالي البحار أو طريق يمر في منطقة اقتصادية حصرية مماثلة<sup>(9)</sup> . من الواضح أن واضعي هذا النص أخذوا بعين الاعتبار وضع الدول الأرنشيلية أو الدول التي تملك جزراً عديدة في عرض البحر لئلا يعرّض هذا العبور أمنها للخطر كما أضافت المادة 38 من الاتفاقية أن أي نشاط لا يتعلق بممارسة حق المرور العابر في المضائق يبقى خاضعاً للأحكام المرعية الخاصة بهذا النشاط والواردة في الاتفاقية المذكورة .

2 - وهذا المرور العابر لا يجوز دون الدول الساحلية وتبني القوانين والأنظمة الخاصة بالمرور في المضيق والتي يمكن أن تتناول على سبيل المثال :  
أ - أمن الملاحة وحركة المرور البحري .

(8) المادة 37 / من الاتفاقية .

(9) رابع المادة 38 نقرها الأول ، من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 .

- ب - حماية البيئة البحرية من التلوث أو التقليل من هذا التلوث أو السيطرة عليه .  
ج - منع الصيد البحري في المضيق أو وضع النظم الخاصة بتثبيت شبك الصيد .  
د - ضبط المخالفات المتعلقة بالقوانين والأنظمة الجمركية والضريبة والصحية وتلك الخاصة بالهجرة<sup>(10)</sup> .

ولكن على الدول الساحلية المعنية أن تراعي باستمرار حق المرور العابر بحيث لا تؤدي القوانين والأنظمة المطبقة على المضيق إلى أي تقييد أو عرقلة لهذا العبور ، وعليها كذلك أن تشر بواسطة وسائل الاعلام المناسبة كل ما يصل إلى علمها عن أي نوع من المخاطر التي قد تحدث بالملاحة البحرية في المضيق أو بالملاحة الجوية فوقه .

#### الفقرة الثانية : مفاعيل المرور العابر

إن أول ما يلفت الانتباه في هذا المجال هو أن حق المرور العابر لا يمكن تعليقه<sup>(11)</sup> . كما أن القوانين والأنظمة الخاصة بالمرور في المضيق ، التي تضعها الدول الساحلية ينبغي ألا تؤدي إلى أي تقييد قانوني أو واقعي بين البواخر الأجنبية ، ولا يجوز أن يؤدي تطبيق هذه القوانين والأنظمة إلى حرمان الدول الأخرى من ممارسة حق المرور العابر كما حدده القانون ، أو التضييق عليه أو عرقلة .

هكذا يقتضي البواخر والطائرات في ممارستها لحق المرور العابر ، أن تعبر المضيق أو غلق فوقه ، بسرعة دون تمهل مع امتناعها عن اللجوء إلى التهديد أو استعمال القوة ضد سيادة الدولة الساحلية أو حرمة أراضيها أو استقلالها السياسي<sup>(12)</sup> ، وبصورة عامة الامتناع عن أي تصرف يتناقض ومباغىء للقانون الدولي كما عبر عنها ميثاق الأمم المتحدة<sup>(13)</sup> .

كما تمتنع عن القيام بأي نشاط لا علاقة له بالنشاطات التي ينطوي عليها أو يقتضيها العبور المستمر والسريع وفقاً لنمط الملاحة العادية ، إلا في حالة القوة القاهرة أو في حالة التمرض للمصعوبات والاستغاثة .

أما أثناء العبور فإن البواخر تلتزم بالتنظيمات والأصول والممارسات المقبولة دولياً فيما يتعلق بأمن الملاحة البحرية ولا سيما تلك التي تهدف إلى الحؤول دون حوادث

(10) راجع للغة 42 تقريرا الأول ، من إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 .

(11) راجع اللغة 44 من إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 .

(12) مرجع المذكور سابقاً ، p. 850 . D. Momtaz, Question des détroits...

(13) راجع للغة 39 تقريرا الثانية ، من إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 .

الاصطدام بين السفن ، وكذلك حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عنها . ينبغي للطائرات أن تحترم الانظمة الجوية التي أقرتها منظمة الطيران المدني الدولية . وعليها أن تبقى على صلة بأجهزة الأرسال الموجهة للملاحة الجوية أو الإرسال الدولي الخاص بحالات الطوارئ . وهذه الأحكام تنطبق كذلك على الطيران الحربي الذي ينبغي له أن يأخذ بعين الاعتبار ، وفي كل حين ، أمن الملاحة .

وتعطي المادة 41 من إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بقانون البحار ، الدولة الساحلية الحق بتعيين معايير المرور والتجهيزات الفاصلة فيما بينها ، إذا وجدت أن أمن الملاحة في المضيق يقتضي ذلك . وقد جاء إقرار هذا الحق منسجماً مع المشروع الذي تقدمت به دولة عمان الى المؤتمر الثالث لقانون البحار والذي أصرت فيه على صلاحية الدولة الساحلية المطلق بتنظيم الملاحة في المضيق<sup>(14)</sup> . ومن البديهي أن عمان كانت تستهدف في ذلك مضيق هرمز . ومن الجدير بالذكر أيضاً أن السفن الأجنبية المخصصة للبحث العلمي لا يحق لها ممارسة نشاطها أثناء المرور العابر دون ترخيص مسبق من الدولة الساحلية .

وفي حال مخالفة هذه الأنظمة والقوانين أو أحكام إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 من قبل باخرة أو طائرة تتمتع بحقوق السيادة ، فإن الدولة التي تحمل هذه الباخرة أو الطائرة جنسيتها تتحمل المسؤولية الدولية عن كل خسارة أو ضرر يلحق بالدولة الساحلية نتيجة لتلك المخالفة . ويبدو أن الفرق بسيط بين حق المرور العابر وحق المرور غير الضار كما سنرى فيما يلي .

### الفرع الثاني : المرور غير الضار في المضائق

لقد عاجلت إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 حق المرور غير الضار في المضائق باختصار شديد ، مستندة في ذلك الى الفرع الثالث من القسم الثالث من الاتفاقية ، حيث عولج بالتفصيل حق المرور غير الضار في المياه الإقليمية ، كما سبق ورأينا في الفصل الأول من الباب الأول .

فكيف يطبّق هذا الحق على المضائق وما هي مفاعيله ؟

#### الفقرة الأولى : حق المرور غير الضار

لا بد من التذكير أن حق المرور غير الضار هو الملاحة في المياه الإقليمية للدولة الساحلية من أجل العبور فقط ، دون الدخول الى المياه الداخلية أو التوقف في منشأة

(14) مرجع مذكور سابقاً ، p. 852 ، D. Montez, Questions des détroits...

مرئية تقع خارج المياه الداخلية ، أو من أجل الدخول الى المياه الداخلية ومغادرتها أو التوقف في منشأة مرئية تقع داخل هذه المياه . ولا بد أن يكون هذا العبور متواصلاً وسرياً<sup>(15)</sup> . ويعتبر هذا المرور غير ضار طالما أنه لا يمس سلام الدولة الساحلية أو نظامها العام أو أمنها<sup>(16)</sup> .

هذا النظام يطبق ، بموجب المادة 45 من إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 على المضائق المستخدمة في الملاحة الدولية والتي يتوفر فيها الشرطان الآتيان :

أ - أن لا تكون خاضعة لنظام المرور العابر بموجب أحكام المادة 38 فقرتها الأولى من إتفاقية الأمم المتحدة المذكورة<sup>(17)</sup> ، أي تلك التي تتكوّن بين شاطئ الدولة الساحلية وإحدى الجزر الخاضعة لسيادتها .

ب - وأن تصل بين بحر إقليمي للدولة معينة وجزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية حصرية للدولة أخرى .

وهكذا يتبيّن أن نظام المرور غير الضار لم يعد يطبق على سائر المضائق المستخدمة في الملاحة الدولية كما كانت الحال في ظل إتفاقية جنيف لعام 1958 التي لم تكن تأخذ بهذا التمييز الجغرافي الجديد بين المضائق . فإتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 تبنت نظام المرور العابر فيما يتعلق بالمضائق التي تصل بين منطقتين من أعالي البحار أو منطقتين اقتصاديتين حصريتين ، وتبنت نظام المرور غير الضار بالنسبة للمضائق التي تصل بين بحر إقليمي وأعالي البحار أو منطقة اقتصادية حصرية ، مع الأخذ بعين الاعتبار المضائق « الداخلية » المستخدمة في الملاحة الدولية ، التي يطبق عليها كذلك نظام مرور غير الضار . وقد جاء هذا المفهوم الجديد القائم أساساً على التمييز بين المضائق التي تصل بين منطقتين من أعالي البحار وتلك التي تصل بين أعالي البحار والمياه الإقليمية للدولة أو دول معينة انتصاراً للنظرية البريطانية في هذا المجال<sup>(18)</sup> .

**الفقرة الثانية : مفاعيل المرور غير الضار**

إن نظام المرور غير الضار في المضائق يشكل تقييداً فعلياً لحرية القوى الكبرى في الملاحة عبر البحار وفي أجوائها ، ذلك أن هذا النظام يجرمها من حرية التحليق فوق هذه المضائق لأنها تعتبر جزءاً من المياه الإقليمية للدولة الساحلية ، فضلاً عن أن

(15) مزيد من التفاصيل حول تعريف المرور غير الضار وشروطه راجع الفصل الأول من الباب الأول ، القسم الثاني ، الفرع الثالث .

(16) راجع فقره الأول ، الفقرة الأولى .

(17) مرجع مذكور سابقاً ، p. 855 ... D. Moritz, Question des détroits.

غواصاتها تكون ملزمة في هذه الحال على الملاحة فوق سطح الماء ، ويحتر مرورها تحت سطح الماء مخالفة لأحكام القانون الدولي<sup>(18)</sup> ، وقد طرحت هذه المشكلة بحدة أكبر بعد التوسع الذي عرفته المياه الإقليمية والذي أدى إلى إخضاع أكثر من مئة وستة عشر مضيقاً في العالم الى نظام المرور غير الضار بعد ما كانت تعتبر جزءاً من أعالي البحار تتمتع فيها القوى الكبرى بحرية الملاحة البحرية والجوية بصورة كاملة . ويبدو أن هذا التوسع في مدى المياه الإقليمية وشعور القوى الكبرى أن نظام المرور غير الضار لا يستجيب لمصالحها ولا يلبي حاجاتها الاستراتيجية ، خاصة وأن المرور غير الضار يبقى شامخاً ولو جزئياً الى تقدير الدولة الساحلية<sup>(19)</sup> ، رغم الأحكام الواردة في المواد 17 وما يليها من إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بنظام المرور غير الضار ، ذلك أن أمن الدولة الساحلية وانتظامها وسلامها أمور يعود اليها وحدها في النتيجة حتى تقديرها وتحديد ما يهددها ، كان وراء التمييز بين المضائق وإقرار نظام المرور العابر لكي تحافظ على حرية الملاحة في المضائق وحرية التحليق فوقها ، شرط ألا تعرض هاتين الحربتين أمن الدولة الساحلية للخطر<sup>(20)</sup> .

ومن الواضح أن السمة الأساسية التي ينسب بها كل من المرور العابر والمرور غير الضار هي « المرور المتواصل والريمع »<sup>(21)</sup> . وإذا كانت المادة 44 من الاتفاقية الخاصة بالمرور العابر وكذلك المادة 45 منها ، الخاصة بالمرور غير الضار قد قضت بأن هذا الحق لا يمكن تعليقه ، فإن ذلك يبقى مشروطاً بكون المرور عابراً أو غير ضار ، الأمر الذي تحدده الأحكام الواردة في الاتفاقية والقوانين والأنظمة التي تبنها الدولة الساحلية لتنظيم حق المرور العابر وحق المرور غير الضار في المضيق الواقع ضمن مياهها الإقليمية<sup>(22)</sup> .

بعد هذا العوض للوضع القانوني الجديد الخاص بالمضائق وفقاً لأحكام إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 ، ما هي أوضاع المضائق العربية وما هو مدى تأثيرها في الأمن العربي ؟

(18) المرجع السابق ، ص 846 .

(19) تصريح الوفد الفرنسي في المؤتمر الثالث لقانون البحار ، المرجع السابق نفسه .

(20) R. Lapidoth , les détroits en droit international , p. 58

(21) المادة 18 فقرة الثانية من إتفاقية الأمم المتحدة بالنسبة لمرور غير الضار والمادة 38 فقرة الثانية بالنسبة للمرور العابر .

(22) أعلنت الجمهورية العربية اليمنية أنها تتسلك بقواعد القانون الدولي العام فيما يتعلق بحقوق السيادة الوطنية على المياه الإقليمية الساحلية ولو كانت هذه المياه الإقليمية مضيقاً يربط بين بحرين . وراجع حالة إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، الأمم المتحدة ، نيويورك 1986 ، ص 28 .

## القسم الثاني المضائق العربية

لقد رأينا أن محكمة العدل الدولية عندما أصدرت قرارها الشهير حول مضيق كورفو أخذت معيارين فقط لتعريف المضيق هما :

الوضع الجغرافي والاستخدام الفعلي في الملاحة الدولية . ويدو أن المعيار الجغرافي للمضيق قصد به فقط الممرات البحرية والطبيعية . إلا أنه جرت العادة على اعتبار المضائق الدولية « هي الممرات البحرية الضيقة الطبيعية أو شبه الطبيعية ، التي تتضمن مهاباً إقليمية وجزءاً من مياه أعالي البحار أحياناً والتي تستخدم بشكل من الأشكال في الملاحة الدولية »<sup>(23)</sup> . إلا أن هذا التعريف يبقى غامضاً ويفتح المجال واسعاً للتأويل والاجتهاد .

فمن يعتبر الممر ضيقاً ليحسب مضيقاً بصرف النظر عن التمدد المستمر للمياه الإقليمية وطبيعة النظام الذي يسود نتيجة لذلك مياهه وأجواءه ؟ وما هو المقصود بالممر « شبه الطبيعي » ؟

أ - إن المعيار الجغرافي الخاص بالمضائق لم يعد له تأثير كبير في ظل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بقانون البحار ، ولا سيما بعد إقرار قاعدة الاثني عشر ميلاً بحرياً كعرض للمياه الإقليمية . وبالفعل ميزت الاتفاقية المذكورة بين ثلاثة أنواع من المضائق :

1 - المضائق التي يزيد إتساعها عن 24 ميلاً بحرياً وتتضمن مياهها منطقة تابعة لأعالي البحار أو منطقة اقتصادية حصرية ، دون أي تحديد لهذا المدى الذي يتجاوز مسافة ضغفي عرض المياه الإقليمية على شاطئ المضيق ، وفقاً لأحكام المادة 36 من الاتفاقية .

2 - المضائق التي لا يتجاوز إتساعها مسافة 24 ميلاً ولكنها تصل بين منطقتين من أعالي البحار أو منطقتين اقتصاديتين حصريتين ، وفقاً لتعريف المادة 37 من الاتفاقية .

3 - المضائق التي لا يتجاوز إتساعها مسافة 24 ميلاً لكنها تصل المياه الإقليمية لاحدى الدول بمنطقة تابعة لأعالي البحار أو منطقة اقتصادية حصرية لدولة أخرى ، وفقاً لأحكام المادة 45 من الاتفاقية .

ب - إذا كانت الممرات الطبيعية لا تطرح أي مشكلة فإن الممرات الأخرى الاصطناعية

(23) مرجع مذكور سابقاً . R. Lapidot, p. 34 .

ليست في الحقيقة سوى مضائق « إصطناعية » إقتضت أهميتها الكبيرة إخضاعها لنظام دولي خاص ، على حساب سيادة وحقوق الدولة التي تشكل جزءاً من أراضيها ، مثل قناة السويس وقناة بناما . ولا يغير في شيء تسميتها بالقناة (Canal) ، ذلك أن مضيق بحر المانش بين فرنسا وبريطانيا يدعى تارة بالقنال الانكليزي وطوراً بالقنال الفرنسي . ويؤكد هذا الرأي قرار صادر عن محكمة العدل الدولية الدائمة بتاريخ 17 آب 1923 في قضية ويمبلدون حول قناة كييل (Kiel) التي شقت في بداية هذا القرن لتصل بين بحر الشمال وبحر البلطيق . فقد ورد في هذا القرار : « أن السواقي المتعلقة بقناتي السويس وبناما ليست . . . سوى تعبير عن الرأي العام القاسي باعتبار المعر المائي الاصطناعي الواصل بين بحرين مفتوحين والذي خصص بصورة دائمة لاستعمال العالم بأسره ، مماثلاً للمضايق الطبيعية »<sup>(24)</sup> . مع العلم أن البعض يعتبر أن المضائق تشمل الممرات الطبيعية فقط .

وإذا كانت قناة كييل التي تنسم بصورة خاصة بأهمية إقليمية قد تم تلويحها بموجب اتفاقية فرساي لعام 1919<sup>(25)</sup> ، فإن قناة السويس ومضيق جبل طارق يخضعان لنظام دولي خاص ، في حين أن المضائق الأخرى تخضع لأحكام القانون الدولي العام . وستناول هذا القسم بالدراسة المضائق « العربية » ، أي هرمز وباب المندب وشرم الشيخ وجبل طارق بما فيها قناة السويس ، من النواحي القانونية - السياسية والأمنية .

### الفرع الأول : الوضع القانوني - السياسي

تنقسم المضائق « العربية » ال تلك التي تخضع لنظام دولي خاص مثل جبل طارق وقناة السويس ، وتلك التي تخضع من حيث المبدأ ، لأحكام القانون الدولي العام .

#### الفقرة الأولى : المضائق الخاضعة لنظام دولي خاص

1 - من المعروف أن قناة السويس<sup>(26)</sup> شقت عام 1869 بمبادرة من شركة خاصة ، غالية رأسهاها فرنسي ، وعلى رأسها الدبلوماسي الفرنسي فرديناند دوليبيس ،

Recueil des Arrêts, Série A, p. 28

(24)

(25) إتفاقية فرساي لعام 1919 ، المواد 380 الى 386 .

(26) تربط القناة البحر المتوسط بخليج السويس والبحر الأحمر وتنتشر السفن زهاء 73 ساعة في صورتها .





ومن الجدير بالذكر أن حرية العبور في القناة قد كُرسَتْ بموجب إتفاقية القسطنطينية المعقودة في عام 1888 والموقعة من بريطانيا والنسبا والمجر وفرنسا وألمانيا وهولندا وإيطاليا وإسبانيا وروسيا وتركيا<sup>(28)</sup> . لقد أرسيت هذه الاتفاقية أساساً دولياً لحرية العبور في القناة إلى حد يمن سيادة الدولة الساحلية ، « فالقناة تبقى دوماً حرة ومفتوحة سواء في زمن الحرب أو في زمن السلم لجميع السفن التجارية والحربية دون تمييز بين دولة وأخرى ولا يمكن أبداً ممارسة حق الحصار عليها » ( المادة الأولى من الاتفاقية ) ، وه لا يمكن ممارسة أي عمل حربي أو أي عمل يهدف إلى إعاقة الملاحة الحرة في القناة ولا في الموانئ التي تؤمّن إليها وكذلك في منطقة يبلغ طول شعاعها ثلاثة أميال بحرية حول هذه المرافئ ، حتى ولو كانت الامبراطورية العثمانية من بين الدول المتصارعة<sup>(29)</sup> . كما حظرت الاتفاقية في مادتها الثانية بناء تحصينات دائمة على طول القناة .

ولا أن الاتفاقية التي عقدت بين مصر وبريطانيا عام 1936 « استبدلت الاحتلال العسكري بتحالف دفاعي دائم بين البلدين واعترفت بالسيادة المصرية الكاملة على القناة ، لكنها قضت في الوقت نفسه بأن قناة السويس هي وسيلة اتصال أساسية بين مختلف أجزاء الامبراطورية البريطانية »<sup>(30)</sup> .

وفي 26 تموز 1956 أتمت الحكومة المصرية الشركة العالمية لقناة السويس ، دون أن يؤثر ذلك في حرية العبور فيها ، كون الحكومة المصرية أعلنت التزامها بموجبات اتفاقية القسطنطينية في كتاب وجهته الى الامانة العامة للامم المتحدة بتاريخ 24 نيسان 1957 ، كما أعلنت فيها بعد قبولها بصلاحيه محكمة العدل الدولية في النزاعات التي قد تنشأ عن تطبيق الاتفاقية بموجب الاعلان الصادر عنها في 18 تموز 1957 . إلا أن هذا التأميم أدى إلى المدوان الثلاثي الفرنسي - البريطاني - الاسرائيلي على مصر وإلى إغلاق القناة مدة ستة أشهر . وبعد إعادة فتحها طرحت بجدلة قضية مرور السفن الاسرائيلية والسفن الأجنبية التي تقصد الموانئ الاسرائيلية أو تخرج منها ، حيث أن مصر كانت تعتبر نفسها في حالة حرب مع هذه الدولة ولا يمكن بالتالي أن تسمع لسفنها أو للسفن التي تقصد موانئها بالعبور في قناة السويس . وكانت الحكومة المصرية تتذرع بأحكام المادة العاشرة من إتفاقية القسطنطينية التي ليجز لها حسب رأيها ، إتخاذ تدابير تمييزية ضد الدول التي تكون في حالة حرب معها . واستمرت المشكلة قائمة حتى نشوب الحرب

(28) - C. John Colombos, le droit international de la mer, Paris, Pedone, 1952, p. 129.

(29) للمصدر السابق ، ص 130 .

(30) للمصدر السابق ، ص 131 - 132 .

العربية الاسرائيلية عام 1967 التي أدت إلى إغلاق القناة مجدداً . وبقيت مخلقة الى ما بعد حرب 1973 بين العرب وإسرائيل . ولم تفتح القناة مجدداً للملاحة إلا بعد الاترار بحق السفن الاسرائيلية في العبور دون أي تمييز أو قيد . وقد تكرر هذا الحق في إتفاقيات السلام المصرية الاسرائيلية التي تنص على ما يلي : «تتمتع السفن الاسرائيلية والبضائع المتجهة الى إسرائيل أو الآتية منها بحق المرور الحر في قناة السويس وفي المناطق القريبة منها ، في خليج السويس وفي البحر المتوسط ، بناء لأحكام اتفاقية القطنطينية لعام 1888 التي ما تزال أحكامها سارية بالنسبة لجميع الأمم »<sup>(31)</sup> .

2 - أما مضيق جبل طارق الذي يصل بين البحر المتوسط والمحيط الاطلسي فيقع بين شبه الجزيرة الأيبيرية والمملكة المغربية ، ويبلغ طوله 64 كلم وعرضه الأدنى لا يتجاوز 15 كلم . إلا أن هذا المضيق يقع تحت سيطرة الدولة البريطانية التي احتلت منطقة جبل طارق الاسبانية عام 1704 إبّان حرب الخلافة الاسبانية ، وقد اكتسب وجودها « شرعية الدولية » بمقتضى معاهدة أوترخت الموقعة عام 1713 بين إسبانيا وبريطانيا . ورغم المحاولات العسكرية المتعددة التي أقدمت عليها إسبانيا وفرنسا مجتمعين لاستعادة منطقة جبل طارق ، ورغم السعي المستمر حتى الآن وتحديداً عبر الأمم المتحدة لاسترجاع المنطقة من قبل إسبانيا ، ما زالت بريطانيا تسيطر على جبل طارق الذي جعلت منه إحدى أقوى المواقع العسكرية في العالم لإحكام قبضتها على المضيق الذي تعتبره مفتاح البحر المتوسط . وبالفعل لحفظت إسبانيا على إتفاقيات الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بقانون البحار معتبرة أنه توقيعها لا يفر على أنه اعتراف بأية حقوق أو مواقف تتعلق بالمساحات البحرية لجبل طارق والتي لم ترد في المادة 10 من معاهدة أوترخت في 13 تموز عام 1713 بين التاجين الاسباني والبريطاني »<sup>(32)</sup> .

هذا مع العلم أن إسبانيا ما تزال تسيطر حتى الآن على قسم من الشاطئ المغربي على ساحل مضيق جبل طارق في سبتة ومليلية<sup>(33)</sup> ، الأمر الذي يجعل المضيق عملياً خارج أي سيطرة مغربية .

(31) اتفاقية السلام المصرية ، الاسرائيلية لعام 1979 ، المادة الخامسة .

(32) حلة إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، الأمم المتحدة ، نيويورك 1985 ، ص 18 .

(33) احتلت إسبانيا مليلية عام 1496 و ما تزال عام 1980 .

- عدد سكان مليلية 72 ألف نسمة مر بينهم 31 ألف مغربي لا يتمتعون بحق المواطنة داخل أراضيهم . وهي تقع على بعد 165 ميلاً شرقي طنجة و30 ميلاً غربي الحدود الجزائرية . أما سبتة وهي أهم المينين فيضها حوالي 80 ألف نسمة من بينهم 15 ألف مغربي ، وهي تقع على مسافة 23 كيلومتراً فقط من جبل

## مضيق جبل طارق وموقع كل من سبتة ومليلة



### الفقرة الثانية : المضائق الخاضعة للقانون الدولي العام

إن المضائق «العربية» الخاضعة مبدئياً لأحكام القانون الدولي العام هي مضائق تيران وباب المندب وهرمز .

7 - فمضيق تيران يربط بين البحر الأحمر وخليج العقبة وعرضه لا يزيد عن عشرة كيلومترات ، تتحكم بإحدى ضفتي جمهورية مصر العربية وبالأضفة الأخرى المملكة العربية السعودية . ومن المعروف أن هذا المضيق كان موضوعاً لتنازعات كثيرة بين مصر وإسرائيل التي تمتلك على شاطئ الخليج مسافة لا تزيد عن ستة أميال احتلتها عام 1948 بصورة مخالفة لقرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947 . كما كان إغلاق المضيق عام 1967 من قبل مصر بوجه الملاحة الإسرائيلية الفريعة التي استخدمتها إسرائيل لشن حرب الأيام الستة عام 1967 التي أدت إلى احتلال ميناء بكاملها من قبل القوات الإسرائيلية . ثم جاءت إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 لتتص على أن «الفريقين يعتبران أن مضيق تيران ( وخليج العقبة ) ينبغي أن يكونا طريقين مائتين دوليين مفتوحين لجميع الأمم ، الذين يتمتعون فيها بحرية الملاحة والتخليق دون عوائق ودون إمكان تعليقها ، ويعتزم الفريقان حقوقهما المتبادلة في الملاحة

طارق حيث يمكن رؤية الجبل منها بالعين المجردة ، ويقال عادة أن «الصخرتين» ، أي الجبل والجيب ، تحكما بالمضيق الذي يربط المتوسط بالأطلسي . وانظر أزمة بين المغرب وإسبانيا حصلت خلال علمي 1986 و1987 . جريدة «الشرق» تاريخ 27 / 1 / 1989 .

والتحقيق للوصول الى بلد آخر عبر مضيق تيران ( وخليج العقبة )<sup>(34)</sup> .

ولكن تجدر الإشارة الى أن مصر ، عندما وقعت على إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بقانون البحار أوردت التحفظ التالي : « أن ما ورد في معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية المبرمة عام 1979 من نص خاص بالمرور في مضيق تيران ( وخليج العقبة ) يسير في إطار التنظيم العام للمضائق كما ورد في الجزء الثالث من الاتفاقية بما يتضمنه هذا التنظيم من عدم المساس بالنظام القانوني لمياه المضيق ومن واجبات تكفل سلامة وحسن نظام دولة المضيق »<sup>(35)</sup> .

2 - أما مضيق باب المندب أو باب الذموع فيربط بين البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي ، يبلغ طوله 52 كلم ويتراوح عرضه بين 25 و50 كلم . وهذا المضيق مزروع بعدد كبير من الجزر يبلغ المئات ، إلا أن أهمها هي « جزر الفرسان » و « جزر دهلك » و « كمران » و « جزيرة يريم » أو « جزيرة منون » . وهذه الأخيرة تعتبر أهمها على الإطلاق ، إذ تقع على ميلين بحريين من شاطئ الشيخ سعد التابع لليمن الجنوبية وبذلك فهي تحكم تماماً في باب المندب ولا تزيد مساحة هذه الجزيرة عن خمسة أميال مربعة . . . وهذا المضيق الصغير ( 3 كلم ) الذي يفصل الجزيرة عن الشاطئ العربي تستخدمه معظم السفن ، أما المضيق الكبير ( 20 كلم ) الذي يفصل الجزيرة عن الشاطئ الاغريقي فتعترضه سبع جزر بركانية مهجورة وخالية من الحياة هي جزر الأخوات السبع<sup>(36)</sup> .

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الاميركية استأجرت جزيرتي ستنبان ودهلك اللتين تقعان على بعد ستة أميال بحرية من باب المندب لتعزيز قواعدها العسكرية في موريشيوس ومالديف وجزر ديفوغارسيا<sup>(37)</sup> . والأدهى من ذلك ما يتردد عن وجود اسرائيل في إثنتي عشرة جزيرة قريبة من مضيق باب المندب منها حنشل الكبرى وحنشل الصغرى على بعد 136 كلم من باب المندب ، وجزيرة زكر ( أو زكور ) على بعد 32 كلم من الشاطئ اليمني ، وجزيرة أبو عيل شالي زكري بحوالي خمسة كيلومترات<sup>(38)</sup> .

(34) إتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية لعام 1979 ، للأمانة العامة .

(35) حالة إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، الأمم المتحدة ، نيويورك 1986 ، ص 53 .

(36) أمين مهدي ، أساسيات في الأمن العربي ، دار الوحدة ، بيروت 1980 ، ص 42 .

(37) المصدر السابق نفسه .

(38) د . عبد الدين هلال ، الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 9 ، ايلول 1979 ، ص 104 .

وقد تمكنت اسرائيل من الحصول على تواجد عسكري بحري محدود في بعض الجزر الاثيوبية ، خصوصاً في مجموعة جزر « دهلك » ثم جزيرتي « فاطمة » و« حالب » منذ عام 1971 ، وقد أشارت مصادر فرنسية إلى أن أثيوبيا سمحت لاسرائيل ببناء قاعدة جوية في جزيرتي حالب وفاطمة وتبعدان حوالي 50 كلم من المدخل جنوب البحر الأحمر وهي موضع اهتمام للدوريات البحرية الامرائيلية<sup>(39)</sup> .

3 - أما مضيق هرمز فهو يربط بين الخليج العربي وخليج عمان الذي يعتبر بمرأ مفتوحاً على المحيط الهندي ويتراوح عرضه بين 17 و60 كلم . تجل على المضيق إيران من الشرق وسلطنة عمان من الغرب . وهذا المضيق هو المفذ الوحيد للدول الواقعة على الخليج العربي « باستثناء المملكة العربية السعودية التي لها موانئ على البحر الأحمر وسلطنة عمان التي تقع موانئها الرئيسية على خليج عمان ودولة الإمارات العربية ، التي أقامت ميناء « خورفكان » لكي يعتبر مخرجاً بديلاً لصادراتها<sup>(40)</sup> .

ومن الجدير بالذكر أن مضيق هرمز يعتبر حالياً من أهم المضائق البحرية إذا لم يكن أهمها على الإطلاق ، كونه الممر المائي الذي تمر عبره الصادرات النفطية للدول الخليج الى الدول الصناعية المتقدمة ، إذ « تعبئة ناقلة نفط كل ثنائي دقائق من الخليج واليه ، ويبلغ عددها أحياناً أكثر من 300 ناقلة أو سفينة تمر أو تنتظر المرور يومياً ، وهي تحمل يومياً حوالي 19 مليون برميل من النفط الخام<sup>(41)</sup> . وما لا ريب فيه أن هذه المعطيات تجعل الوضع القانوني - السياسي لمضيق هرمز من أدنى الأوضاع في العالم ، إذ « يمر عبره ما يقرب من 90% من النفط الذي تستهلكه اليابان و50% من النفط الذي تستهلكه أوروبا الغربية و25% من النفط الذي تستهلكه الولايات المتحدة الأميركية<sup>(42)</sup> .

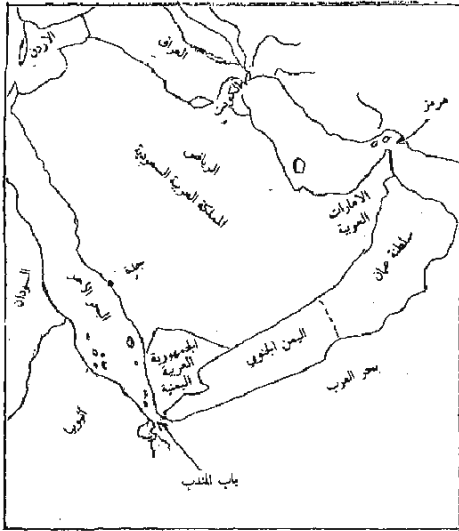
(39) ثواء بحري محمد بسري فتدليل ، العلاقات الاسرائيلية - الاميركية وتأثيرهما على الأمن القومي العربي ، مجلة استراتيجيا ، عدد نيسان 1990 ، ص 39 و41 .

(40) د . يحيى رجب ، الاحكام القانونية الدولية للملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 62 ، نيسان 1989 ، ص 54 .

(41) السيد زهرة ، استراتيجية الفوتين الاعظم وقضايا الأمن في الخليج ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، عدد 2 - تشرين الأول 1981 ، ص 82 .

(42) مجلة المستقبل ، باريس المنة 24 ، العدد 167 ، 3 أيلول 1985 ، ص 15 .  
- راجع أيضاً ، اللواء الركن خضر الدهواوي ، الأهمية الاستراتيجية للممرات البحرية ، مجلة استراتيجيا ، عدد حزيران 1990 ، ص 42 - 47 ، وعدد تموز - آب 1990 ، ص 44 - 45 .

مطبقاً باب الخشب وهرمز



### الفرع الثاني : الوضع الأمني

من الواضح أن المضائق « العربية » وهي أكثر المضائق البحرية حيوية في العالم ، تقع عملياً خارج السيطرة العربية بسبب السيادة المخترقة للدول الساحلية العربية عليها ، الأمر الذي يدعو إلى البحث عن مقصبات الأمن العربي وانعكاساتها على المضائق « العربية » .

## الفقرة الأولى : السيادة المتقوصة

لقد تبين لنا بما ورد أعلاه أن عرض المضائق العربية كلها أقل من 24 ميلاً بحرياً ، وهي تتوزع من الناحية القانونية بين نوعين :

أ - المضائق التي لا يزيد عرضها على 24 ميلاً بحرياً وتربط بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية حصرية وبين جزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية حصرية أخرى ، مثل مضيق جبل طارق أو مضيق باب المندب . وتطبق على هذه المضائق أحكام المادة 37 من إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بقانون البحار ، أي « نظام المرور العابر »<sup>(٩٣)</sup> .

ب - المضائق التي لا يزيد عرضها على 24 ميلاً بحرياً ولكنها تربط بين البحر الاقليمي لإحدى الدول وبين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية حصرية للدولة أخرى ، مثل مضيق هرمز ومضيق تيران وما قد ينطبق على قناة السويس في البحر الأحمر بالنسبة للسودان وأثيوبيا والمملكة العربية السعودية ومصر . وتطبق على هذه المضائق أحكام المادة 45 من إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بقانون البحار ، أي « نظام المرور غير الضار »<sup>(٩٤)</sup> .

وثمة حقيقة ثابتة هي أن نظامي « المرور العابر » و« المرور غير الضار » اللذين تنص عليهما أحكام القانون الدولي لا يمكن أن يتقصا من سيادة الدولة الساحلية على مياه المضائق وأجوائها عندما يكون عرض المضيق أقل من 24 ميلاً بحرياً . فللمرور العابر شروطه وللمرور غير الضار شروطه كذلك ولا يمكن للدول الأخرى أن تخرق هذه الشروط التي تراعي أمن وسلام ونظام الدولة الساحلية فضلاً عن حقها في تنظيم عملية العبور في المضيق بشكل لا يؤدي إلى الاضرار بمصالحها ولا إلى تعليق حرية المرور العابر أو حق المرور غير الضار ، فهذه الحرية مشروطة بأن يبقى المرور عابراً أو غير ضار . ولا تدري كيف يمكن اعتبار تدفق الاساطيل الحربية للقوى البحرية في العالم عبر مضيق جبل طارق وقناة السويس وباب المندب وهرمز أمراً لا يمس أمن الدول الساحلية وسلامها ونظامها ومصالحها ، اللهم إلا إذا كانت تربط مصيرها بأمن الغرب وسلامه ونظامه ومصالحه . هذا فضلاً عن أحكام إتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية لعام 1979 التي تنهّد السيادة المصرية على تيران وقناة السويس . وكذلك إتفاقية القسطنطينية

(٩٣) راجع القسم الأول ، الفرع الأول ، الفقرة الأولى من هذا الفصل .

(٩٤) راجع القسم الأول ، الفرع الثاني ، الفقرة الأولى من هذا الفصل .



الخاصة بقناة السويس التي وضعت في نهاية القرن التاسع عشر تلبية للمصالح البريطانية في المنطقة وفي العالم<sup>(45)</sup> ، يوم كانت مصر ترزح تحت الاحتلال البريطاني . وأن مجرد العودة الى أحكام القانون الدولي في هذا المجال كفيل بالساح للدول العربية في ممارسة سيادتها الكاملة على المضائق المشرفة عليها ، وما التوضيح الوارد أعلاه الذي أدلت به مصر حول مضيق تيران عند التوقيع على إتفاقية الاسم المتحلة الخاصة بقانون البحار سوى دليل ساطع على الشعور بأن السيادة العربية على مضائقها متقوسة ولا بد من معالجة سريعة لهذا الوضع .

#### الفقرة الثانية : مقتضيات الأمن العربي

تعتبر المضائق « العربية » محرمات استراتيجية تشكل حالياً مصدر تهديد دائم وخطير للأمن العربي برمته ، نأجم عن عاملين أساسيين على الأقل هما :

أ - المصالح الاقتصادية والعسكرية للدول المتقدمة .

ب - عدم تطبيق أحكام القانون الدولي على هذه الممرات .

فالدول الغربية تحديداً تعلق أهمية كبرى على حرية المرور في هذه الممرات المائية الاستراتيجية كونها الطريق شبه الوحيد والأقصر الذي يربط بين تلك البلدان ومصادر النفط في شبه الجزيرة العربية وفي منطقة الخليج العربي ، بالإضافة الى الغاية السياسية من التواجد العسكري في البحار والبلدان العربية المشتلة في المحافظة على الأمر الواقع (Statu quo) في هذه البلدان والاستمرار في نهب خيراتها . وإذا كان للاتحاد السوفياتي وجود عمائل فإن غايته الاستراتيجية مختلفة ، إذ أنه أطلق عام 1980 مبادرته الشهيرة المكونة من خمسة مبادئ تتعلق بمنطقة الخليج العربي والتي نصت في بندها الخامس على « عدم خلق أية عفيات أو أخطار على التبادل التجاري الطبيعي » وعدم تعريض الطرق البحرية التي تربط الخليج بدول العالم الأخرى للخطر<sup>(46)</sup> . ومن الجدير بالذكر أن البند الرابع من هذه المبادرة نص على « إستمرار حق السيادة لدول هذه المنطقة على مواردها الطبيعية » .

وبالتالي ، فإن الدول العربية محرومة من ممارسة سيادتها على المضائق « العربية » ، من حيث حقها بتنظيم المرور فيها سواء المرور العابر أو المرور غير الضار ، علماً أن القانون والمعرف الدوليين لا يريان أي تناقض مبدئي بين حرية المرور في المضائق

(45) راجع ، مرجع مذكور سابقاً ، p. 385 ، Thierry et autres .

(46) راجع السيد زمرة ، المرجع المذكور ، ص 96 .

وممارسة الدولة الساحلية لسيادتها عليها<sup>(٩٧)</sup> . ولا بد من الإشارة هنا إلى أن أهم قضايا الصراع بين مصر وإسرائيل قبل التوقيع على اتفاقية الصلح بينهما عام 1979 كانت حرية الملاحة الإسرائيلية في مضيق تيران وقناة السويس ، كما ورد على لسان موشي دايان في كتابه « مذكراته حملة سيناء » ( ص 17 )<sup>(٩٨)</sup> ، أي بكلام آخر مسألة السيادة المصرية على المضيقين المذكورين .

ومن البديهي القول أخيراً أن ممارسة السيادة العربية على المضائق وتطبيق أحكام المرور العابر والمروء غير الضار وفقاً لأحكام إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار تهدف الى منع التهديد للأمن العربي دون أي تهديد بالمقابل لأمن الدول الأخرى ، طالما أن المطلوب هو الالتزام بأحكام القانون الدولي سواء من قبل الدول الساحلية أو الدول المستخدمة لهذه المضائق .

---

(٩٧) مرجع مذكور سابقاً ، Thierry et autres, p. 389 .

(٩٨) د . علي الدين خليل ، المرجع المذكور ، ص 104 .

## الفصل الثاني

### نظام الخليج

نمة رأي واسع الانتشار يعتبر أن الاستراتيجية البحرية تتحكم تحكماً كاملاً في الاستراتيجية البرية ، وبما يكسب هذه المقولة أهميتها ومصداقتها هي الخليجان البحرية التي تشكل اختراقاً بحرياً للأقليم تستفيد منه وتستغله القوى البحرية في معيها الدائم للسيعة والتوسع . والخليجان لا تقل أهمية عن المضائق إذا لم تكن تفوقها أهمية في بعض الحالات الخاصة ، ذلك أن الصراع على الخليجان مسألة قديمة لم تجد حلها الكامل حتى الآن رغم المحاولات القانونية الكثيرة سواء في اجتهاد المحاكم الدولية أو في أحكام الاتفاقيات الدولية ، لأنها من أكثر النقاط التصافاً بقضايا السيادة والأمن والحرية ، وإذا كان المضيئ معبراً لا بد منه ولا بديل عنه ومع ذلك اقتضى تنظيم المرور فيه بشكل لا يعرض أمن وسلامة ونظام الدولة الساحلية للخطر ، فإن الخليج كثيراً ما يكون امتداداً إلى قنب الاقليم كما هي الحال مثلاً في خليج هدسون وخليج سرت ، يؤدي عدم انقله إلى وجود « جيوب من مياه أعالي البحار في المياه الإقليمية ، الأمر الذي يسيء إلى أمن الدولة الساحلية »<sup>(1)</sup> ، وبشكل يهدد استمراراً لاستقلالها وسيادتها ، وحرماناً لها من استغلال الموارد الطبيعية الحية وغير الحية الكامنة تجاه شواطئها .

ومن الملفت للنظر في وقتنا الحاضر ، أن الخليجان « العربية » هي التي تطرح المشاكل الأكثر حدة على صعيد العلاقات الدولية وعلى صعيد صراع القوى وموازينها في عالمنا المعاصر . فخليج العقبة ( بما فيه مضيق تيران ) كان محور الصراع العربي الاسرائيلي منذ نشوء الدولة الصهيونية عام 1948 حتى إتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية عام 1979 ، أي طوال إحدى وثلاثين سنة اندلعت خلالها حروب عدة وسالت دماء كثيرة قبل أن تقرض إسرائيل حرية الملاحة لسفنها . وكذلك وضع الخليج

(1) Ch. Rousseau, droit international public, 9<sup>e</sup> édit., Dalloz, Paris, 1979, p. 266

العربي الذي تفص مياحه بالاساطيل الحربية الأجنبية دون أي اعتبار لسيادة الدول الساحلية على مياحها الإقليمية ، علماً أن هذه الدول في وضع لا تحسد عليه من التفتت والخوف ، سمح للقوى البحرية بأن تصرّ وجودها العسكري في مياه الخليج باعتباره الضمانة الوحيدة لبقائها في وجه التحديات الإقليمية الخارجية والداخلية . أما خليج سرت الليبي فمقضية مشتعلة ، ما تكاد نراها نحمد حتى يستمر فيها معارك جوية بين الطيران الليبي والطيران الأمريكي أو قصفاً للمدن والمدنيين في ليبيا من الاسطول السادس ومن طائراته الحربية ، ذلك لمجرد أن الجماهيرية الليبية تريد ممارسة سيادتها على خليج يمتد في قلب إقليمها البري شاطئاً لإياه الى شطرين اثنين ، واضعاً إياهما تحت تهديد الاساطيل المعادية التي تمخر عياب المتوسط تحت راية « حرية الملاحة في أعالي البحار » ، ضاربة عرض الحائط بأمن الدول الساحلية ومصالحها الاستراتيجية والحوية .

إذن ، ثمة مشكلة تطرحها الخليجان على المستوى العالمي أساساً وعلى المستوى العربي خاصة ، سنحاول تفصي جوانبها عبر تناول أحكام القانون الدولي بهذا الشأن ثم البحث بالتخصيص في قضايا الخليجان « العربية » ومدى ارتباطها بالأمن العربي .

## القسم الأول الخليجان والقانون

تألاً ريب فيه أن قضية الخليجان تشكل جزءاً لا يتجزأ من قضية البحار ككل ، التي يحكمها الصراع بين مفهومين للعلاقات الدولية : واحد تقليدي موروث وآخر معاصر وتجديدي . وكذلك الصراع بين حريتين تتنازعان القانون الدولي المعاصر ، فيما يتعلق بحرية البحار ، حرية الكبار والأقوياء في الملاحة والتحليق والاستغلال لثروات البحار وحرية الدول الساحلية في الحفاظ على أمنها وسلامتها وفي استغلال ثروات المياه المحاذية لشاطئها على الأقل . ثمة ممارسات ونظريات تتعلق بالخليجان منها ما خضع للتطور مثلاً بتمدد السيادة الإقليمية من البر الى البحر ومنها ما ظل مستقراً لأنه يتفق ومصالح الأقوياء وبخاصة في ما يتعلق بما يعرف « بالخليجان التاريخي » رغم التطور الذي شهدته أنظمة البحار ، وتكرس بموجب أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بقانون البحار . فكيف تم هذا التطور ؟ وما هي أحكام القانون الدولي الحالي الخاص بالخليجان ؟

## الفرع الأول : لمحة تاريخية

عرفت الخليجان أهمية خاصة عبر التاريخ إذ كانت مزاراً لتراعات كثيرة وإدعاءات متناقضة كان دافعها الأول والأساسي باستمرار أمن الدولة الساحلية وحقوق مواطنيها في ثروات مياه هذه الخليجان ، الأمر الذي ألقى إلى التمييز بين ثلاثة أنواع من الخليجان : الخليجان ذات الفتحة الضيقة والخليجان ذات الفتحة الواسعة والخليجان التاريخية ، إلا أن هذا التقسيم خضع لعملية التطور القانوني التي عرفها عالم البحار .

### الفقرة الأولى : الخليجان عبر التاريخ

كانت الدول الكبرى تميل باستمرار إلى اعتبار مياه الخليجان المحاذاة لشواطئها مياهاً داخلية باعتبار أن هذه المياه تخضع لسيادة الدولة الساحلية دون أي انتقاص أو ارتفاق عليها ، إذ أن قاعدة المرور غير الضار لا تطبق عليها . وهكذا كانت الدول المعنية تميل إلى إقتال الخليج عند رأسه المتقابلين عندما يكون اتساعه قابلاً لأن يترك في داخله جيئاً من أعالي البحار يسمح للدول الأخرى بالاقتراب كثيراً من شواطئ الدولة الساحلية بشكل يؤدي إلى تعريض أمنها للخطر . وبالفعل ثبتت بريطانيا منذ زمن بعيد نظرية لسان الأرض الداخل في البحر ، أي تحديد منطقة الخليج بخط وهمي يمتد بين رأسي مدين اللسانين (From head land to head land) . لقد تم تبني هذه النظرية عام 1604<sup>(2)</sup> من قبل بريطانيا لتبرير مطالبتها بخليج هدسون باعتباره جزءاً من إقليمها . إلا أن الاجتهاد الدولي رفض هذه النظرية بالقرار التحكيم الصادر في 23 كانون الأول عام 1854 عن اللجنة المختلطة الأميركية - البريطانية التي كانت تنظر في نزاع يتعلق بخليج فندي (Fundy) على شواطئ كندا<sup>(3)</sup> .

وراجعت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين نظرية الدفاع التي اعتبرت « أن الخليجان التي يمكن السيطرة عليها بالمداغ القائمة على مشارف الخليج تدخل في سيادة الدولة الشاطئية »<sup>(4)</sup> .

وهناك نظرية تميل مباشرة إلى اتساع البحر الاقليمي « فتجعل للدولة الشاطئية الحق في أن تمارس السيادة على الخليج شريطة أن يكون اتساع فوهة الخليج لا يتجاوز ضعف مدى البحر الاقليمي »<sup>(5)</sup> .

(2) المرجع السابق ، ص 266 .

(3) La pradele et politis, Recueil des arbitrages internationaux, t.1, p. 743- 747 .

(4) « محمد طالت النسيبي » القانون البحري الدولي في أبعاده الجديدة ، منشأة المطرف ، الاسكندرية ،

1975 ، ص 54 .

(5) المرجع السابق .

من الواضح أن الخلقان ذات الفتحة الضيقة لم تطرح أي مشكلة على الصعيد الدولي إذ كان من المسلّم به اعتماد الخط الواصل بين طرفي فتحة الخليج ، بحيث يتم عندئذ البحر الاقليمي اعتباراً من هذا الخط المستقيم الواصل بين طرفي فتحة الخليج . وهكذا تصبح مياه الخليج بكاملها مياهاً داخلية تخضع لسيادة الدولة الساحلية دون أي انتفاص أو إرثاق . وقد طبقت هذه القاعدة على خلعان كثيرة نذكر منها خليج بريست (Brest) وخليج ارکشون (Arcachon) في فرنسا اللذين يقل عرض قواعدهما عن عشرة أميال بحرية .

ولكن هذه الأحكام لم تكن كافية لتلبية الحاجات الأمنية والحماية للدول الساحلية التي تتميز شواطئها بتعرجات كبيرة ينشأ عنها خلعان ذات فتحة واسعة ، لم يكن ممكناً إقفالها وجعل مياهها مياهاً داخلية على غرار الخلعان ذات الفتحات الضيقة ، كما أن اعتماد الطريقة العادية لتحديد البحر الاقليمي ، أي إتباع خط الشاطئ عند الحد الأقصى للجزر ، يعرض أمنها ومصالحها للخطر الشديد من قبل الدول البحرية الأخرى ، الأمر الذي أدّى الى بروز فكرة المياه التاريخية أو الخلعان التاريخية ، التي أدت الى إضافة الصفة الوطنية عليها واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من إقليم الدولة ، بحجة الاستعمال المستمر والطويل وغير المنازع فيه .

ومن الخلعان التي اعتبرت تاريخية أو كانت الدول الساحلية تطالب باعتبارها تاريخية نذكر : خليج كانكال (Canal) في فرنسا وإتساع فتحته 17 ميلاً ، وخليجي شيزابيك (Chesapeake) (12 ميلاً) وديلاوار (Delaware) (10 أميال) في الولايات المتحدة الأمريكية ، وخليجي «Conception» (20 ميلاً) و«Chaleurs» (16 ميلاً) في المملكة المتحدة<sup>(6)</sup> ، وريودو لا بلاتا بين الأرجنتين وأوروغواي (حوالي 120 ميلاً) وخليجي تونس وقابس (حوالي 35 ميلاً) في تونس<sup>(7)</sup> . هذا بالإضافة الى خليج هدمون الواسع جداً والذي تطالب به كندا باعتباره خليجاً تاريخياً ، وخليج سانتا مونيكا (29 ميلاً) ، وكذلك خليج بطرس الأكبر (102 ميلاً) الذي يطالب به الاتحاد السوفياتي<sup>(8)</sup> . وهكذا نلاحظ أن قضية الخلعان تعرضت عبر التاريخ لتطور قانوني كبير ستعرض له في ما يأتي .

---

(6) راجع : Hurbert Thierry et autres, droit international public, édité. Moutchroisien. Paris 1975, p. 372.

(7) راجع : مرجع مذكور سابقاً ، Ch. Rousseau D.I.P. p. 267.

(8) مرجع مذكور سابقاً ، H. Thierry et autres, p. 324.

## الفقرة الثانية : التطور القانوني للخليجان

كان العرف الدولي في ما مضى يعتبر أن الخليجان ألتى بقضي أن تلمج في المياه الداخلية مي تلك التي لا تتجاوز فتحتها عشرة أميال بحرية . وقد تكوّن هذا العرف باجتهاد محكمة التحكيم الدائمة في قرارها الصادر بتاريخ 7 أيلول 1910 الخاص بقضية المصائد البحرية في المحيط الأطلسي ، الذي قررت فيه أن الخليجان التي لا تزيد فتحتهما عن عشرة أميال تعتبر جزءاً من المياه الداخلية للدول الساحلية<sup>(9)</sup> .

إلا أن حركة التمرد الدائمة للبر باتجاه البحر أو التوسع المستمر لسيادة الدول الساحلية باتجاه مياه البحار المحاذية لشواطئها كما سبق ورأينا ، كان لا بد أن تسقط هذه القاعدة عرفاً واجتهاداً ، فلم تعد الدول الساحلية تكفي بالعرض المذكور بسبب عدم ملائمتها لمصالحها الاستراتيجية والحوية . وقد تأيد ذلك باجتهاد محكمة العدل الدولية عام 1950 في النزاع الانكليزي - النروجي حول المصائد البحرية ، حيث أعلنت « أن قاعدة العشرة أميال لم تكتسب سلطة القاعدة العامة في القانون الدولي »<sup>(10)</sup> .

واستمر هذا الوضع دون تكريس قانوني صريح مثاراً للنزاعات والاجتهادات حتى إنعقاد المؤتمر الأول للأمم المتحدة الخاص بقانون البحار عام 1958 ، حيث جاءت الاتفاقية الخاصة بالبحر الاقليمي لتضع قواعد أكثر دقة فيما يتعلق بتعرجات الشاطئ ومساحة الخليجان « ذات الفتحة الضيقة » ، ولا سيما عندما يكون الخليج واقفاً على شاطئ دولة واحدة . كما تبنت هذه الاتفاقية قاعدة الاربعة والعشرين ميلاً بحرياً فيما يتعلق بفتحة هذه الخليجان . وهكذا ، وفقاً لتعريف اتفاقية عام 1958 ، باتت تعتبر باماً داخلية مياه الخليجان التي لا تزيد المسافة بين نقطتي مدخلها الطبيعيين عن أربعة وعشرين ميلاً ، أو تلك المياه التي تقع الى وراء خط يبلغ طوله أربعة وعشرين ميلاً يتم رسمه داخل الخليج عندما يتعدى عرض فتحته هذه المسافة .

ومن الملفت أيضاً أن إتفاقية عام 1958 إكتفت بمجرد الإشارة الى ما يعرف بالخليجان التاريخية دون أي تعريف لها ، الأمر الذي ينطوي على الاعتراف بوجود قاعدة عرفية في القانون الدولي تتعلق بهذه الخليجان ، تستند الى مبدأ الاستعمال الطويل والمستمر وغير المتنازع فيه . وبالفعل يقول شارل دوفيشر (Charles de Visser) في هذا الصدد ما يلي : « إذا اقتصرنا على ملاحظة الوقائع فقط ، يتبين لنا أن الخليج لا

- R.G.D.I.P., 1912, p. 474-475.

- C.I.J., Recueil des Arrêts, 1953, p. 131.

يمكن أن يحظى بالصفة التاريخية إلا على أساس الممارسة المادئة والطويلة في أن معاً  
لسلطات الدولة عليه . ولا تكون هذه الممارسة ممكنة إلا إذا لم تمرق لها أو تبيلها وجود  
فعل معاكسة من قبل دول أخرى ، علماً أن غياب ردود الفعل نفسها لا يكون حاسماً إلا  
إذا كانت ممارسة السلطة طويلة بما فيه الكفاية <sup>(11)</sup> .

ومن الواضح أن التطور الذي خضع له نظام الخليجان وبخاصة لجهة توسيع مدى  
الفتحة إلى أربعة وعشرين ميلاً تكون المياه الواقعة داخلها جزءاً من المياه الداخلية للدولة  
الساحلية ، قد بذل المعطيات الأساسية التي كانت تقوم عليها مطالبة العديد من الدول  
إذا لم يكن أكثرها في الخليجان التاريخية . ذلك أن غالبية الخليجان التي كانت تطالب  
الدول الكبرى باعتبارها خليجاً تاريخياً لا يتعدى عرض تحتها القاعدة الجديدة التي  
اعتمدها إتفاقية 1958 لقياس المياه الداخلية الواقعة داخل هذه الخليجان . فالخليجان  
التي كانت تطالب بها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا على أنها خليجان  
تاريخية أصبحت من الخليجان « ذات الفتحة الضيقة » ومياهها مياه داخلية وفقاً لأحكام  
المادة السابعة من إتفاقية عام 1958 .

ولكن ، إذا كان هذا التمدد لدى السيادة باتجاه البحر قد حلّ مشكلة العديد من  
الخليجان التاريخية ، إلا أن المشكلة ما تزال قائمة بالنسبة للعديد من الخليجان الأخرى  
مثل خليج هدسون في كندا وخليج بطرس الأكبر في الاتحاد السوفياتي وخليج سرت في  
الجمهورية الليبية ، رغم إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بقانون البحار ، فما  
هو الوضع القانوني الحالي الخاص بالخليجان وما هي ملاساته ؟

#### الفرع الثاني : الوضع القانوني الحالي للخليجان

يبدو أن التحولات القانونية الكبيرة التي حدثت فيما يتعلق بوضع البحار ، والذي  
ترجم في إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بقانون البحار ، لم يشمل الخليجان  
البحرية بالقدر نفسه الذي شمل فيه الأجزاء الأخرى من البحار ، وربما كان ذلك نتيجة  
لما ورد أعلاه ، كون الدول الغربية قد حلت مشكلتها المتعلقة بالخليجان التاريخية في ظل  
أحكام إتفاقية جنيف لعام 1958 ، وإن أي توسع جديد في مدى فتحة الخليجان سيقدم  
خدمة لدول أخرى وسيهيء إلى المصالح الغربية بحرمانها من حرية الملاحة البحرية في  
مياه هذه الخليجان ومن حرية التحليق فوقها . ورغم أن أحكام إتفاقية 1982 جاءت  
أكثر دقة من أحكام إتفاقية 1958 إلا أنها لم تضيف في الحقيقة الشيء الكثير عليها

(11) Ch. de Visscher: Problèmes de confins en droit international public, Paris, 1969, p. 114.



متعددة كما يبدو إبقاء ظلال من الغموض محيطية بأوضاع الخليجان خدمة لمصالح الأقرباء ولرباباً للصغار .

#### الفقرة الأولى : أحكام إتفاقية 1982

عرفت إتفاقية 1982 الخليج بأنه « لسان بحري واضح تماماً بحيث أن تداخله بالأرض بالنسبة لعرض فتحته يجعل المياه التي يحتويها محاطة من الشاطئ » ، وبحيث أنه يشكل أكثر من انحراف بسيط للشاطئ . علماً أن اللسان البحري لا يعتبر خليجاً إلا إذا كانت مساحته تساوي على الأقل مساحة نصف دائرة يكون قطرها مساوياً للخط الممتد بين طرفي المدخل اللسان<sup>(12)</sup> . من الواضح أن هذا التعريف لا يختلف في شيء عن التعريف الذي تبنته إتفاقية 1958 حول البحر الاقليمي في الفقرة الثانية من المادة السابعة<sup>(13)</sup> .

وهكذا يتبين لنا أن المفهوم القانوني للخليج يقتضي توافر عنصرين :

أ - وجود لسان بحري بارز بشكل أكثر من مجرد انحراف بسيط للشاطئ ذي مساحة مساوية على الأقل أو تزيد عن مساحة نصف الدائرة التي يكون قطرها مساوياً للخط الممتد بين فتحتي اللسان .

ب - وجود لسان بحري متصل مباشرة بمياه أعالي البحار لا بشكل في أي حال من الأحوال مضيقاً أو لساناً بحرياً ضيقاً ، كما هي الحال في البحار الداخلية .

أما بالنسبة لحظ الاغلاق المعتمد بين فتحتي الخليج فقد أقرت الاتفاقية قاعدة الاربعة والعشرين ميلاً وفقاً للتفاعلة التالية :

- إذا كانت المسافة بين المدخلين الطبيعيين للخليج لا تزيد في حالة أقصى الجزر عن 24 ميلاً بحرياً ، فإن خط الاغلاق يمكن أن يكون هو الخط الواصل بين نقطتي أقصى الجزر ، وعندها تعتبر المياه الكائنة الى ما وراء هذا الخط مياهاً داخلية<sup>(14)</sup> .

- أما إذا كانت المسافة بين نقطتي أقصى الجزر عند المدخل الطبيعي للخليج ،

(12) المادة الثالثة ، الفقرة الثانية ، من إتفاقية 1982 .

(13) المادة 7 الفقرة 2 من إتفاقية 1958 .

On entend par «baie» une échancrure bien marquée dont la pénétration dans les terres par rapport à son largeur à l'ouverture est telle qu'elle contient des eaux fermées par la côte et constitue plus qu'une simple inflexion de la côte.

(14) المادة 10 ، الفقرة الرابعة ، من إتفاقية 1982 .

تزيد على 24 ميلاً بحرياً ، فإن خط الاغلاق المستقيم البالغ طوله 24 ميلاً بحرياً يرسم داخل الخليج بدءاً من نقطتي أقصى الجزر عند شاطئ الخليج المتقابلين<sup>(15)</sup> .

ومن المضحى عليه أن هذا الخط في الحالتين السابقتين يعتبر خط الأساس الذي تقاس بدءاً منه المياه الإقليمية للدولة الساحلية باعتبار أن المياه التي تقع وراءه هي مياه داخلية تمارس عليها الدولة المعنية سيادتها الكاملة دون أي انقاص .

إلا أن هذه الأحكام تتناول الخليجان التي يحتويها إقليم دولة واحدة فقط بموجب الفقرة الأولى من المادة العاشرة المذكورة ، كما قضت الفقرة السابعة من نفس المادة بأن هذه الأحكام لا تطبق على الخليجان المسماة « تاريخية » ، وكذلك في حالة اعتماد الخطوط المستقيمة المنصوص عليها في المادة السابعة من الاتفاقية<sup>(16)</sup> .

إذن ، ثمة ثلاث حالات مستثناة من تطبيق الأحكام الواردة أعلاه حول الخليجان هي التالية :

أ - الخليج الذي تقع شواطئه في أكثر من دولة واحدة ، على غرار خليج فرنسا (Fonsea) الواقع بين نيكاراغوا وهندوراس والسلفادور ، والذي يبلغ إمتاع فتحه حوالي 19 ميلاً بحرياً .

ب - الخليجان المسماة « تاريخية » التي اكتفت اتفاقية 1982 بمجرد الإشارة إليها ، على غرار إتفاقية 1958 حول البحر الإقليمي دون أي تعريف لها أو توضيح للأحكام القانونية الخاصة بها ، رغم أن المطالبة بها قديمة العهد ورغم الاتجاهات التحكيمية والقضائية الكثيرة حولها ورغم اهتمام الفقهاء القانونيين بها ، كما سنرى في ما بعد .

ج - الخليجان التي تقع إلى ما وراء الخطوط المستقيمة التي يحق للدول الساحلية تطبيقها بموجب المادة السابعة من إتفاقية 1982 عندما يكون شاطئها شديد التمرج والتقطع ، أو كانت تنتشر بقربه مجموعات من الجزر المحاذية للشاطئ . - وقد رأينا أن المياه الداخلية الفرنسية على شواطئها الأطلسية بلغت أحياناً مسافة 25 ميلاً بحرياً نتيجة لتطبيق هذه الخطوط المستقيمة التي تبدأ اعتباراً منها المياه الإقليمية الفرنسية<sup>(17)</sup> .

(15) المادة 10 ، الفقرة الخامسة ، من إتفاقية 1982 .

(16) وأرجع حول تطبيق الخطوط المستقيمة الباب الأول ، الفصل الأول .

(17) ولجميع ، ص 32 - 34 ، في الفصل الأول من الباب الأول .

ولذا كانت هذه الحالة الثالثة قد نظمها اتفاقية 1982 وحددت طرق وحالات تطبيقها ، فإن الخالطين السابقتين لم توضع لهما القواعد التي تحكمهما وتركتا ، ربما عن قصد ، في حالة من الالتباس والغموض .

#### الفقرة الثانية : الغموض المقصود

أ- يبدو أن واضعي إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بقانون البحار ، قد تعمدوا عدم التطرق إل الخلقان التي تحتويها أكثر من دولة واحدة ، ذلك أن مثل هذه الخلقان تعتبر ذات طبيعة خاصة لا يمكن أن تحكمها دوماً نفس المبادئ والأحكام ، ولا بد بالتالي من مراعاة أوضاع الدول التي تشرف على مياهها وكذلك مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية التي تركزت عبر التاريخ . ويعتبر خليج فونسيكا من أبرز الأمثلة على هذه الخلقان ، إذ تقع فتحة هذا الخليج بين رأس كوسيجونيا (Cosigonia) في نيكاراغوا ورأس أمابالا (Amapala) في السلفادور ، ويبلغ مداها حوالي تسعة عشر ميلاً بحرياً . وقد كان هذا الخليج مثار نزاع بين الدول الساحلية وهي نيكاراغوا وهوندوراس والسلفادور ، عرض على محكمة التحكيم الدائمة التي أقررت في حكمها الصادر في 9 آذار 1977 أن لكل دولة من الدول الشاطئية حقاً في حزامها البحري الخاص ، ولكن باقي مياه الخليج تخضع للسيادة المشتركة لتلك الدول الشاطئية<sup>(18)</sup> .

هذا بالإضافة إلى أن محكمة أميركا الوسطى قررت في دعوى قدمتها إليها كوستاريكا والسلفادور ضد نيكاراغوا وأن خليج فونسيكا هو خليج تاريخي يحظى بخصائص البحر المغلق<sup>(19)</sup> بما أنه تتوافر فيه جميع الشروط التي يعتبرها القانون الدولي أساسية أي التملك المديد الحادى والمستمر والمقبول من الدول الأخرى في آن معاً<sup>(20)</sup> .

وفد أكد اجتهاد المحكمة ، الطبيعة الخاصة لهذا الخليج حين اعتبره « تعرجاً » جغرافياً خاصاً يصون العديد من المصالح ذات الأهمية الحيوية الخاصة بالحياة الاقتصادية والتجارية والزراعية والصناعية للدول الساحلية ، وكذلك حاجة هذه الدول المساة

(18) د . محمد طلعت النديمي ، القانون الدولي البحري في أبعاده الجديدة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1975 ، ص 59 .

(19) إن المادة 122 من إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 الخاصة بقانون البحار حددت البحر المغلق أو شبه المغلق بأنه الخليج أو الممر أو البحر الذي يحيط به عدة دول ، ويرتبط ببحر آخر أو محيط بواسطة ممر ضيق ، أو الذي يتكون بالكامل أو بصورة رئيسية ، من البحار الانليسية والمناطق الاقتصادية الحصرية لسنة دول .

(20) C. John Colombos, le droit international de la mer, Paris, pedone, 1952 p. 120.

لا امتلاك هذا الخليج بسبب ما تقتضيه مصالحها الأولية ومصالح دفاعها<sup>(21)</sup> الوطني . . . . .

وبالفعل نصت الفقرة الأولى من المادة العاشرة الخاصة بالخلجان أحكام هذه المادة لا تتعلق سوى بالخلجان التي تحتويها دولة واحدة . كما قضت الفقرة السادسة من المادة نفسها أن أحكامها لا تطبق على الخلجان المسماة « تاريخية » ، وكذلك في الحالات التي تطبق فيها قاعدة الخطوط المستقيمة التي تبدأ اعتباراً منها المياه الإقليمية .

من الواضح إذن ، أن الخلجان « التاريخية » كانت وما زالت تخضع في تعريفها لأحكام تبريرية ذات طابع تاريخي وأمني ومصلي ، كانت نتاجاً للفكر الغربي لتأكيد سيطرته على عدد من الخلجان الواقعة التي تصل أحياناً إلى حد اعتبارها بحاراً داخلية مغلقة ، كما هي الحال بالنسبة لخليج هدمسون الذي يبلغ عرض فمحه خمسين ميلاً بحرياً ومساحة مياهه 1501164 كيلومتراً مربعاً<sup>(22)</sup> . ويمكن تلخيص هذه الأحكام بمبدأين أساسيين :

أ - ممارسة الدولة الساحلية لصلاحياتها بصورة هادئة ومستمرة .

ب - عدم اعتراض الدول الأخرى على هذه الممارسة ، أو عدم عرقلتها<sup>(23)</sup> .

ومن الملاحظ أيضاً أن اتفاقية عام 1982 الخاصة بقانون البحار لم تصف شيئاً إلى إتفاقية 1958 في ما يتعلق بالعديد من الأمثلة حول الخلجان « غير التاريخية » ، سواء تلك التي يزيد عرض فتحاتها عن أربعة وعشرين ميلاً وهي موضوع مطالبة حديثة مثل خليج سرت على الشاطئ الليبي ، أو تلك التي تكون فتحاتها أقل من أربعة وعشرين ميلاً وهي محاذية لأكثر من دولة وبصورة خاصة في ما يتعلق بأحكام الخروج غير الضار وشروطه بالنسبة لكل واحدة من الدول الشاطئية<sup>(24)</sup> . وبالنسبة للدول الأخرى ، مثل الخليج العربي أو خليج العقبة . فكيف يمكن التعامل مع هذه الخلجان للتوفيق بين أحكام القانون الدولي والاعراف الدولية ومقتضيات الأمن والمصالح العربية ؟

(21) المرجع السابق .

(22) المرجع السابق ، ص 117 .

(23) مرجع مذكور سابقاً ، p. 322. H. Thierry et autres .

(24) راجع : O. de Ferron, Droit international de la mer, p. 50-51 .

## القسم الثاني الخليجان العربية والأمن

ليس من المغالاة القول أن الخليجان العربية ، وهي جزء متمم ومتكامل مع المضائق العربية ، تعتبر من أهم الخليجان في العالم إذا لم نقل أهمها على الإطلاق من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية ، لأنها تتميز عن سائر الخليجان في العالم بكونها مجالاً حيوياً للدول العربية الشاطئية وغير الشاطئية والدول الكبرى والصناعية على حد سواء . وإذا كان الصراع حول بعض الخليجان العربية لم يطرح بعد ( خليجي تونس وقابس مثلاً ) ، أو خلد مؤقتاً ( خليج العقبة ) فإن الخليجان العربية تبقى من أكثر النقاط سخونة في عالمنا المعاصر ، مرة لأن الصراعات الإقليمية تعرّض للخطر على الأقل الأمن الاقتصادي للدول الكبرى والصناعية كما في الخليج العربي ، ومرة أخرى لأن ممارسة السيادة العربية المشروعة تعرّض للخطر الأمن الاستراتيجي للدول العربية كما في خليج « سرت » الليبي . ومن البديهي القول أن قضايا الخليجان العربية إزدادت تفاقماً وتعقيداً إما لغياب أو غموض أحكام القانون الدولي الخاصة بالخليجان ، وإما للتجاهل المتعدد لأحكام القانون الدولي الخاصة بالخليجان .

ومن البديهي أن هذا الوضع يعرّض أمن البلدان العربية مجتمعة للخطر لأن الأمن العربي لا يمكن أن يميزاً ، فضلاً عن أنه يعطي صورة فاضحة عن الأسلوب الذي تمارسه القوى الكبرى وخاصة الغربية منها ، إزاء الدول العربية ولا سيما مياه البحار المحيطة بها . فليس من قبيل الصدفة أن تصدى الولايات المتحدة الاميركية بقواها العسكرية ضد مطالب الجماهيرية الليبية في خليج « سرت » ، في حين تندفع كل أماطيل العالم الغربي الى مياه الخليج العربي بحجة حماية « حرية الملاحة » فيه ، بعد أن استطاعت إسرائيل تكريس « حقها » وحق الآخرين بحرية الملاحة في خليج « العقبة » بموجب أحكام إتفاقية الصلح المصرية - الاسرائيلية . فيها هي ملاعبات النزاع حول خليج سرت ، وما هي الأوضاع القانونية الخاصة بالخليج العربي ، وكذلك بخليج العقبة ؟ ، من خلال أحكام القانون الدولي ومقتضيات الأمن العربي .

### الفرع الأول : خليج سرت

يقع خليج سرت على الشاطئ الليبي ويفصل بين إقليمي طرابلس وبرقة .

المليين بطون 350 ميلاً بحرياً تقريباً وعمق يزيد قليلاً عن مئة ميل<sup>(25)</sup>. أطلق عليه هذا الاسم نسبة إلى مدينة مرت الواقعة على الشاطئ الليبي الشمالي ، بينما يسميه البعض خليج «مسدرة» نسبة إلى ميناء صغير يحمل هذا الاسم على الشاطئ نفسه . ومن المعروف أن الخلاف حول هذا الخليج ينحصر في أن الجماهيرية العربية الليبية تعتبره خاضعاً لسيادتها كون مياهها الإقليمية تمتد إلى مسافة 200 ميل بحري . فما هو البعد القانوني لهذه المسألة ، وما هو بعدها السياسي ؟

#### الفقرة الأولى : البعد القانوني

لا بد من الإشارة في بداية الأمر إلى أن موقف السلطات الليبية إزاء شيء من الغموض والالتباس بالنسبة للوضع القانوني لخليج سرت .

#### خارطة رقم (7) حوض البحر الأبيض المتوسط ( خليج سرت )



المصدر : الفكر الاستراتيجي العربي ، كانون الثاني - نيسان 1988 ، ص 56 .

(25) راجع جريدة «السنبل» في 3 / 9 / 1981 .

فمن ناحية أولى ، اعتبرت السلطات الليبية خليج سرت جزءاً لا يتجزأ من إقليمها ويخضع لتكامل سيادتها باعتباره مياهاً داخلية يبدأ من بعده بحرهما الاقليمي وذلك بالنظر الى تغلقه في إقليمها وتداخله فيه ومما يستلزم عليه حقوق السيادة عبر التاريخ الطويل من دون منازعة باعتباره ملكاً لها ، فضلاً عن حيويته بالنسبة لأمن الجماهيرية العربية الليبية وضرورة الاشراف عليه إشرافاً تاماً لضمان أمن وسلامة البلاد ، بالنظر الى وضعه الجغرافي الذي يشرف على قلب البلاد<sup>(26)</sup> .

في حين تصرح هذه السلطات نفسها من ناحية ثانية بما يلي :

« لقد بلغنا العالم بقرارنا حول خليج سرت في 10 / 10 / 1973 ، ثم عدنا فكررنا إبلاغ الاميركيين بصفة خاصة هذا القرار في السنوات 1974 و 1977 و 1978 ( كون أسطولهم السادس أمام شواطئنا ) ، ورغم أنهم كانوا يبالغون عدم موافقتهم على قرارنا فلم يمحوا لم يكونوا يخفون مياهنا وأجواءنا الاقليمية إلا هذه ( المرة ) فقد فعلوها وقرار من ريجان نفسه ، كما أعلن مؤلفه<sup>(27)</sup> . هذا ، مع العلم أن الاعلام الليبي المذكور أعلاه قضى باعتبار خليج سرت جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الليبية ويخضع بالكامل لسيادة الدولة الليبية لأنه يقع بكتلته فيها وتحيط به أرضها من نواحيه الثلاث ، ولذلك فإن ليبيا تعتبر أن حدها البحري يتضمن خط العرض 32 درجة و 30 دقيقة<sup>(28)</sup> .

وهكذا يبدو جلياً أن المفهوم القانوني لخليج سرت يشوبه شيء من الغموض ، فهو تارة مياه داخلية وطوراً مياه إقليمية . وإذا كان الفرق بينهما ضئيلاً إلا أنه في غايه الأهمية ، ذلك أن المياه الداخلية تعتبر وفقاً لأحكام القانون الدولي جزءاً لا يتجزأ من إقليم الدولة الساحلية وتخضع لسيادتها الكاملة والمطلقة دون أي انتقاص أو إرتفاق ، في حين أن المياه الاقليمية وإن كانت تمتنع بنفس الصفات القانونية للمياه الداخلية ، إلا أنها مرتفعة بحيث المرور غير الضار لصالح الدول الأخرى دون أي تمييز قانوني أو واقعي بينهما . ولا بد من التشديد هنا على أن المرور في المياه والأجواء الاقليمية هو حق طلالاً أنه غير ضار ، ويعود للدولة الساحلية حق التقرير لهذه الناحية وفقاً لأحكام المادة 17 وما يليها من إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 .

(26) راجع جريدة « السفير » في 22 آب 1981 .

(27) راجع جريدة « السفير » في 12 / 9 / 1981 ، ص 11 . ورد هذا الكلام في سياق تقرير حول المواجهة الليبية - الاميريكية قرى خليج سرت ، التي حصلت في 19 / 8 / 1981 .

(28) المرجع السابق .

إلا أن اشكالية خليج سرت ليست في هذا الفرق القانوني ، رغم أهميته الكبيرة ، بين مفهوم المياه الداخلية والمياه الإقليمية ، وإنما في عملية التبرير القانوني التي لتحدد ماهية خليج سرت . فإذا عدنا إلى التصريح الليبي الوارد أعلاه والمنشور في جريدة « السفير » بتاريخ 22 آب 1981 ، تبين لنا أننا إزاء « خليج تاريخي » أو « مياه تاريخية » ، تجعل من مياه الخليج ميهاً داخلية لا تخضع لأي إرتفاق وهذا هو الأصح قانونياً وتاريخياً للأسباب الآتية :

أ - من الصحيح أن عدداً لا بأس به من الدول لم يتقيد بقاعدة الاثني عشر ميلاً بحرياً كعرض لمياهه الإقليمية ، إلا أن هذه القاعدة باتت هي المقبولة في وقتنا الحاضر وقد عاد إلى تبنيها بعض الدول التي لم تتقيد بها سابقاً مثل السنغال التي أعلنت عام 1986 التزامها بأحكام إتفاقيات الأمم المتحدة لعام 1982 وتحديداً حول المياه الإقليمية<sup>(29)</sup> ، وبعد إعلانها عام 1971 عن رفضها لاتفاقيات جنيف لعام 1958 .

هذا ، فضلاً عن أن مفهوم المياه الإقليمية هو حق مكرس في القانون الدولي لا يحتاج إلى أي تبرير خاص من قبل الدولة الساحلية ، إذا شئت الالتزام بقاعدة الاثني عشر ميلاً بحرياً المقررة والمعترف بها دولياً . لكن المشكلة تطرح عندما تريد الدولة الساحلية تجاوز هذا المدى إلى مسافات أبعد متذعة بالأمن الاستراتيجي والاقتصادي كما فعلت السلطات الليبية .

ب - إن التبرير الليبي حول خليج سرت يتدرج في إطار مفهوم « المياه التاريخية » أو « الخلجان التاريخية » كما عرفتها لجنة تحكيمية اختيرت من لائحة المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي عام 1909<sup>(30)</sup> ، حيث أقرت أنه « من المتعارف عليه عموماً أن الصفة الجغرافية لخليج معين تتضمن شروطاً تتعلق بمصالح السيادة الإقليمية بدرجة أكثر وثقافاً وأكثر أهمية من تلك المرتبطة بأعالي البحار ، وبالتالي فإن الشروط الخاصة بالتكامل الوطني والإقليمي ، وبالدفء والتجارة والصناعة معنية كلها وبالدرجة الأولى

---

The law of the sea, Bulletin, N° 11, July 1988, U.N., Office for Ocean Affairs and the law (29) of the sea.

ويظهر في هذه النشرة الصادرة عن الأمم المتحدة أن ليبيا كذلك اعتصمت مسافة 12 ميلاً بحرياً لمياهها الإقليمية .

(30) جرى هذا التحكيم بخصوص النزاع الذي كان قائماً بين الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا حول خليجان المحيط الأطلسي الشمالي .



بالإشراف على الخلقان التي تخترق الساحل الوطني»<sup>(31)</sup>.

هذا ، مع العلم أن مفهوم « الخلقان التاريخية » لا ينحصر في مدى معين ولا يؤثر فيه بالتالي عرض الخليج مهما بلغت مسافته ، ذلك أن خليج « فاندري » (Furedy) على الشواطئ ، الكندية الذي كانت تطالب به بريطانيا يبلغ عرضه 65 ميلاً وطوله حوالي 140 ميلاً ، كما أن خليج سانتا مونيكا الذي تعتبر الولايات المتحدة الأميركية خليجاً تاريخياً يبلغ عرضه فتحته 129 ميلاً ، أما خليج بطرس الأكبر الذي يعتبره الاتحاد السوفياتي خليجاً تاريخياً فيبلغ عرضه فتحته 102 ميلاً بحرياً ، وكذلك خليج تونس (23 ميلاً) وخليج قابس (50 ميلاً) في تونس ، وخليج العرب الواقع على الشاطئ الشمالي لمصر والذي تقع العلمين في وسطه . وهذا الخليج يبلغ طوله 75 ميلاً وعمقه 18 ميلاً . وقد أصدرت السلطات المصرية ، بتاريخ 15 كانون الثاني سنة 1951 ، قراراً قضى باعتباره مياهاً داخلية<sup>(32)</sup> . وبالفعل يقول الأستاذ كولومبوس في هذا الصدد أنه « من المناسب الملاحظة أن عرض الخليج لا يجوز دون اعتباره خليجاً إقليمياً عندما تعود صفاته لنفس الدولة ، وعندما تكون هذه الدولة قادرة على إثبات حقها بالمطالبة ، بناءً لجميع تاريخية كرسنها الاعتراف واعتبرت بها الدول الأخرى ، بأن الخليج بكامله يعتبر جزءاً من إقليمها»<sup>(33)</sup> . ومن الجدير بالذكر أن الأطروحة البريطانية في هذا المجال كانت تعتبر دوماً أن دامن الدولة الساحلية يقتضي تلك الخلقان المحاطة بشواطئها بشكل أوسع مما هي الحال في البحر الحر . فضلاً عن أن الدول الأخرى ليس لها مصلحة مباشرة في الخلقان ، كما هي الحال عادة ، لأن هذه الخلقان تكون خارج الخطوط البحرية الكبرى<sup>(34)</sup> .

وفي رأي حديث جداً قالت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الأميركية بتاريخ 2 أيلول 1981 « أن نموذج « من الرأس البري الى الرأس البري (From head land to head land) ليس مبدأ عربياً أراد يكالياً يأخذ به الرجل العربي القوي معمر القذافي . إن لهذا المبدأ تاريخاً طويلاً كنقطة تثير النزاع في القانون الدولي وتستحق أن تؤخذ بجدي حتى إذا لم نوافق عليها»<sup>(35)</sup> .

(31) مرجع مذكور سابقاً ، p. 118 ، John Colombos ،

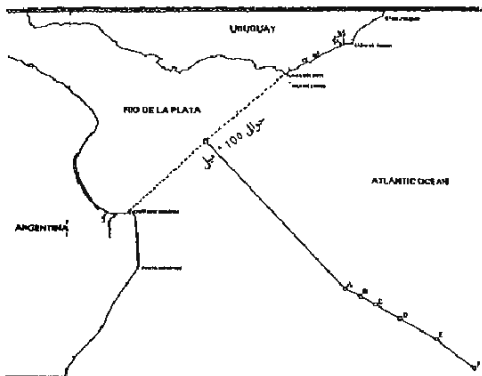
Ch. Roussseau, Droit international Public, T. 4, Sirey, Paris, 1980, p. 391-392

(32) المرجع السابق ، ص 117 .

(33) المرجع السابق ، ص 118 .

(34) وردت في جريدة « السفير » بتاريخ 9 / 3 / 1981 . هذا وما تزال الجاهات العربية نصر باستمرار على اعتبار خليج ، سمرت ، جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الليبية ، وجميع « السفير » العدد 4999 ، 4 آذار 1988 .

الحدود الخارجية لخليج ريو د لا بلاتا بموجب الاتفاقية الموقعة بين دولتي الأرجنتين والأوروغواي في 19 تشرين الثاني 1973 ( مرطقة بنصوص الاتفاقية )



المصدر : Le droit de la mer, les accords de délimitation des frontières maritimes (1970-1984), Bureau des affaires maritimes et du droit de la mer N.U., 1989, p. 127.

بالإضافة الى ذلك يعتبر خليج سرت خليجاً تاريخياً بناءً للمعيار المعتمد لوصف خليج بأنه تاريخي . ويعتبر العميد الدكتور محمد الجلوب أن هذا المعيار يتضمن ثلاثة شروط أساسية :

- 1 - أن تمارس الدولة الساحلية فعلياً سيادتها على الخليج .
- 2 - أن تستعمل الدولة الساحلية بصورة مستمرة وثابتة هذا الخليج .
- 3 - أن تعترف الدول الأخرى بهذا الوضع ويعتبر عدم الاعتراض بمثابة موافقة ، علماً أن بعض المجالس الدولية كمعهد القانون الدولي ، لا تشير الى الشرط الثالث<sup>(36)</sup> .

(36) الدكتور محمد الجلوب ، الخلقان التاريخي وسيادة الدول ، جريدة السفير ، 25 / 8 / 1987 .  
- راجع أيضاً للدكتور محمد الجلوب ، مفاوضات الاسطول السادس الأمريكي في خليج سرت وقواعد القانون الدولي ، مجلة دراسات عربية ، عدد تموز 1987 ، ص 13 وما يليها

### الفقرة الثانية : البعد السياسي

ترتب على التدبير الليبي حول المياه الإقليمية وخليج سرت انعكاسات مiasية أهمها :

أولاً : إن الإعلان الليبي حول المياه الإقليمية وتاريخية خليج سرت يوسع مدى المياه الداخلية والإقليمية للجماهيرية الليبية ، الأمر الذي يخلق وضعاً جديداً يتجلى في ما يلي :

1 - تقليص مساحة المياه الدولية أو أعالي البحار أمام محركات الأساطيل الحربية وبخاصة الأميركية ، وكذلك الأمر بالنسبة للتخليق في الأجواء التي تعلو المياه الداخلية والإقليمية .

2 - خلق منطقة مياه في البحر المتوسط معادية للولايات المتحدة ومحايدة على الأقل في حالة الحرب .

ويتضح من ذلك أن المياه الليبية قد تصبح ملجأ مأموناً للنزوحات المعادية للولايات المتحدة فضلاً عن البواخر الحربية ، في حين تكون غوامساتها هي مضطرة للظهور على سطح المياه إذا دخلت هذه المنطقة بالإضافة الى ضرورة اعتماد البواخر الحربية عنها .

ثانياً : خشية القوى البحرية من أن تقدم سائر الدول المحيطة بالبحر المتوسط على توسيع مياهها الإقليمية والداخلية واعتماد الحطوط المستقيمة ومن الرأس البري الى الرأس البري ، على غرار الجماهيرية الليبية ، الأمر الذي يمكن أن يجعل البحر المتوسط نالي بحيرة عربية تغطيها المياه الداخلية والإقليمية العربية ، خاصة إذا علمنا أن شواطئ الدول العربية على المتوسط تتجاوز الستة آلاف كيلومتراً .

وهكذا تتحقق رغبة العرب بتحديد منطقة البحر المتوسط وإخراج الاساطيل الحربية منها ، فضلاً عن التأثير البالغ لذلك على مناطق النفوذ الأميركية في تركيا واليونان وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا . كما أننا نتذكر كذلك لماذا استنت فرنسا البحر المتوسط من قوارها المغاضي بتوسيع مياهها الإقليمية والاقتصادية<sup>(37)</sup> .

ثالثاً : لهذا نحن نعتقد أن الاعتداءات الأميركية المتكررة على الجماهيرية الليبية فوق خليج سرت وفي الأجواء الدولية وعلى الأراضي الليبية بالذات<sup>(38)</sup> يقصد منها تحقيق الاهداف الآتية :

(37) راجع الفصل الأول ، القسم الثاني ، الفرع الأول ، الفقرة الأولى .

(38) الاعتداءات الأميركية المتكررة على ليبيا : آاب 1981 ، إسقاط طائرتين ليهين فوق خليج سرت - - نيسان =

1 - إبداء المعارضة العلنية للقرار الليبي حول خليج سرت والمياه الإقليمية وبخاصة بعد أن عبّر الأميركيون عدة مرات عن عدم موافقتهم على القرار الليبي عندما تم إبلاغهم بإياه من قبل الليبيين في السنوات 1976 و 1977 و 1978<sup>(39)</sup> وذلك من أجل نفي ممارسة السيادة الليبية على الخليج بشكل هادئ ومستمر ومعترف به .

2 - إبلاغ من يلزم من الدول المحيطة بالبحر المتوسط بأن الولايات المتحدة لن تتساهل مع أية دولة تفكر في توسيع رقعة مياهها اداخلية والإقليمية وبالتالي تضييق رقعة المياه الدولية للتأثير في حركة الأساطيل الأميركية من أجل إخراجها أو إجراجها على الأقل .

وليس من قبيل الصدفة أن تكون سوريا هي الدولة المتوسطة الأولى التي تعمد بعد حادثة خليج سرت عام 1981 إلى زيادة عرض مياهها الإقليمية إلى 35 ميلاً بحرياً .

3 - توجه رسالة إلى من يعينهم الأمر عبر الجماهيرية الليبية مؤداها أن الأميركيين مستعدون لاستعمال القوة فيها إذا تعرض وجودهم والقانوني « أو حركته في المتوسط إلى الخطر ، وبأنهم لن يتساهلوا إزاء أي اعتداء لسيادة الدول المحيطة بالمتوسط باتجاه المياه الدولية ، لأن الولايات المتحدة الأميركية تعتبر المتوسط « بمرأً بحرياً استراتيجياً » لها ولحلفائها الغربيين .

### الفرع الثاني : الخليج العربي

يقول أرنولد ويلسون عن الخليج العربي « أن أي فراع بحري في العالم لم يمثل ولا يمثل ، سواء بالنسبة للجيولوجي أو لعالم الآثار ، وسواء بالنسبة للمؤرخ أو الجغرافي كما بالنسبة للتاجر أو رجل الدولة أو المتخصص في علم الاستراتيجية تلك الأهمية التي تمثلها المياه اداخلية المسماة الخليج الفارسي »<sup>(40)</sup> ، فما هو الوضع الجغرافي والقانوني الذي

39 - 1986 ، كشف جري لطرابلس وبخازي ، 4 كانون الثاني 1989 إسقاط طائرتين ليبين فوق المياه الدولية قبالة الشاطئ الليبي . . . - والتقرير المصنوع الجري والبحري .

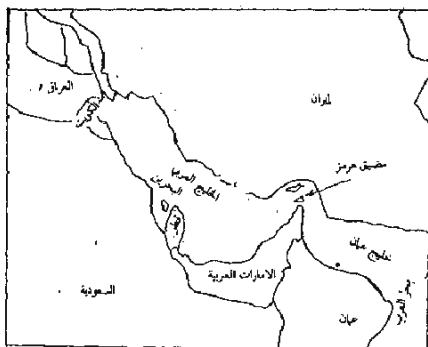
(39) راجع جريدة « السفير » في 12 / 9 / 1981 .

Sir Arnold T. Wilson, The Persian Gulf, George Allen and Unwin, L.T.D., Londres, 1928, (40) p. 1

ورعت في : د . أحمد سفيان ،

L'Evolution des relations, américano-égyptiennes, Thèse Aix-Marseille, 1983, p. 502.

يعطي هذا الخليج تلك الأهمية الخاصة والمميزة ، وما نخر مدى تأثيره وارتباطه بالأمن القومي العربي ؟



خارطة الخليج العربي

#### الفقرة الأولى : الوضع الجغرافي - القانوني للخليج العربي

إن الخليج العربي هو امتداد بحري للمحيط الهندي ، ويعتبر الساحل الغربي للخليج ساحله العربي الذي تقع عليه بلدان الخليج العربية ، حيث توجد الكويت على رأس الخليج الشمالي مع حدود مشتركة بينها وبين العراق الذي تطل أراضيه على الخليج . وبلي الكويت الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية . ويمتد حتى حدود شبه جزيرة قطر وخليج سلوى الذي يحتضن جزر البحرين ويحصرها بين شبه جزيرة قطر وساحل الأحساء ، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة باماراتها السبع على ساحل عمان ( أبو ظبي و دبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة ) . وبلي ذلك سلطنة عمان في الزاوية الجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية حيث تملك ساحلاً بحرياً يبلغ طوله حوالي ألف ميل ويمتد من مضيق هرمز في الشمال الى حدود اليمن في الجنوب الغربي .

تطل إيران على السواحل الشرقية للخليج بعد أن سيطرت على إقليم « عربستان » العربي الذي كان إمارة عربية قبل الاحتلال الإيراني له عام 1925 . وهو يقع جنوبي شرقي العراق ، علماً أن سكان عربستان ينتمون إلى قبائل عربية عريقة زحفت من شبه الجزيرة العربية ( وأهم هذه القبائل بنو كعب وبنو طريف وربيعة وبنو تميم ومالك ) . أصبح هذا الإقليم بعد ضم إيران له ولاية « خوزستان » . وتراجع أهميته إلى كونه يحتوي على أكثر من ثلثي النفط الإيراني ويضم مدناً رئيسية أهمها : الأهواز وعبدان والحويزة والمحمرة .

وكانت تقوم في عبدان أكبر مصفاة نفطية في العالم قبل الحرب العراقية الإيرانية<sup>(41)</sup> . تبلغ مساحة الخليج العربي حوالي 97 ألف ميل مربع . يبلغ طوله من أقصى الشمال عند التقائه بشط العرب وحتى مدخله جنوباً عند شبه جزيرة مسندم نحو 500 ميل . أما طول الساحل العربي للخليج من العراق إلى شبه جزيرة مسندم فيبلغ 1200 ميل في حين يصل طول الساحل الشرقي ( الإيراني ) بدءاً من الحدود مع العراق في الشمال وحتى مضيق هرمز في الجنوب إلى حوالي 600 ميل . ويبلغ عرضه الأقصى في القسم الجنوبي منه مائة وثلاثين ميلاً<sup>(42)</sup> .

هذا وقد اعتبرت إمارات الخليج العربي أن مياهها الإقليمية تمتد إلى خط وهمي يقع في منتصف الخليج بين الشاطئ العربي والشاطئ الإيراني<sup>(43)</sup> . ويعتبر « جيديل » « Gidel » أن حوض الخليج قابل للتملك من قبل الدول الساحلية بسبب الحقوق التاريخية في صيد اللؤلؤ<sup>(44)</sup> .

أما أهمية الخليج العربي في العلاقات الدولية فقد برزت بحلة خلال هذا القرن و بعد تبلور الصراع التاريخي الطويل بين الدول الاستعمارية الكبرى بهدف السيطرة على أجزائه لأغراض شتى بعضها استراتيجي والاخر اقتصادي . وإذا كانت الاستراتيجية قد تأكلت في محاولات الاستعمار المتكررة ، الحديثة والمعاصرة لربط هذه المنطقة بسياسته ،

(41) راجع : د . يحيى رجب ، الأحكام القانونية الدولية للملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 52 ، نيسان 1984 ، ص 54 .

(42) راجع : خالد عبد القاسم ، الخليج العربي في السياسات الدولية ، الطبعة الأولى ، الكويت 1986 ، ص 18 .

(43) د . صلاح العقلا ، الاستعمار والنفط في الخليج العربي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 8 ، حزيران 1966 .

(44) وردت في : A.C. Colliard, Fond des mers, p. 85 .

فإن الأعراس الاقتصادية المتعاضدة الأهمية قد برزت عقب اكتشاف المنابع الغزيرة للنفط الذي أصبح العالم المتقدم بحاجة ماسة إليه باعتباره أهم مصادر الطاقة المتوفرة بأقل التكاليف<sup>(١٩٤)</sup>. وهكذا، كان هذا الذراع المالي على مدى التاريخ معبراً للاتصالات البحرية بين بغداد وشط العرب من جهة وإمارات الخليج والعالم الخارجي من جهة ثانية، كما كان وما زال من أهم النقاط الاستراتيجية في العالم.

#### الفقرة الثانية: الخليج العربي والأمن

لقد كان هذا الثغر دوماً مصدر خطر كبير وأساسي على الدول المحيطة به. فقدتياً آثار اللؤلؤ الذي كان يزخر به الخليج أطباع الدول الاستعمارية مثل البرتغال التي احتلت البحرين وبريطانيا التي أقامت نظام المحميات وكذلك الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر والمانيا القيصرية في مطلع هذا القرن.

وفي التاريخ الحديث احتلت بريطانيا العراف مرتين عن طريق الخليج العربي، الأولى عام 1914 حين إنطلقت القوات البريطانية من الخليج لتحتل البصرة أولاً ثم لتندفع بعد ذلك باتجاه بغداد وشائر المناطق الشمالية، والثانية عام 1941 حين اندفعت القوات البريطانية من الخليج ثانية لتحتل البصرة وتحكم سيطرتها على قاعدة الشعبة وفوق ذلك، تعمل على إنهاء الانتفاضة الوطنية التي اندلعت في شهر أيار من ذلك العام.

فضلاً عن ذلك كان الخليج عام 1941 الطريق الذي تأمنت عبره احتياجات الاتحاد السوفياتي العسكرية والاقتصادية، بعد غزو ألمانيا النازية لأراضيه وتعملر الاتصال به عبر بحر الشمال نتيجة لنشاط القواصات الألمانية.

بعد الحرب العالمية الثانية برزت بحدة قضية الطاقة التي جعلت من الخليج مركز الاهتمام العالمي، وبات «أمن الخليج» جزءاً من أمن العالم الغربي، فقد شكل إنتاج النفط في الخليج العربي عام 1952 58٪ من الإنتاج العالمي... وتنتج دول الخليج ما يقرب من 20٪ من إنتاج النفط في العالم حسب إحصائيات عام 1988. وفي هذه المنطقة ما يقرب من 60٪ من الاحتياط النفطي الكلي في العالم، بالإضافة الى ما يقرب من 20٪ من احتياط الغاز الطبيعي في العالم، كما يظهر من الجدولين الآتيين:

(١٩٤) خالد محمد القاسبي، المرجع المذكور، ص 24.

الاحتياطي المؤكد من النفط أمام بلدان الوطن العربي  
(2) Proven oil reserves to Arab countries

بلد	1972	1982	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
Country	1972	1982	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
U.A.E Emirates	91100	98100	20000	33000	32500	32340	32380	32180	30400
Bahrain	130	140	140	160	200	190	200	210	230
Qatar	1796	1800	1800	1800	1510	1820	1860	1690	1650
Algeria	3206	6550	6860	8800	9050	9220	9440	8980	8700
Saudi Arabia	315800	169600	168200	171800	177700	168100	168320	164820	167480
Syria	1230	1750	1210	1400	1500	1450	1510	1600	1640
Iraq	160000	160000	27000	68000	68000	65000	58000	28700	30000
Oman	41600	42000	48000	40000	3500	2800	2700	2600	2100
Chad	3150	3700	3300	3300	3200	3430	3400	3250	
Kenya	94500	94500	94500	92500	92700	66700	67000	68000	68000
Libya	22000	21000	21800	21700	21800	21820	21900	22000	22000
Egypt	4500	4500	4800	3900	3700	3850	3920	3970	3900
Yemen A.R.	1000	500	500						
Yemen P.D.R.	3400								
Arab Countries	586700	507300	413100	400600	402300	378400	378000	328100	325070
- Oman	751300	470700	503100	498200	487100	470600	447100	438500	434500
World	990800	897700	724500	731000	719400	681300	670900	644900	644900
Not Arab countries	78.4	75.8	82.5	83.0	81.5	80.0	82.8	77.3	76.2
Not OPEC									
Not Arab countries									
Not Arab countries	60.4	57.2	57.3	56.4	58.3	54.3	55.2	50.4	52.4
World									

البيانات: المصدر: الإحصاءات النفطية العالمية، جامعة الدول العربية (الاحتياطي المؤكد من النفط العربي والاحتياطي المؤكد من النفط العربي)



Bn.Mt

الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي بدول الوطن العربي<sup>(27)</sup>  
Natural Gas reserves in Arab countries<sup>(27)</sup>

ليون متر مكعب

Country	Year	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	السنوات	الدولة
U.A. Emirates	5706	5262	5414	929	905	864	810	658	588		الإمارات العربية المتحدة	
Bahrain	180	193	198	201	206	210	223	243	255		البحرين	
Tunisia	88	84	91	119	115	117	122	153	157		تونس	
Algeria	2824	2899	3003	3033	3091	3120	3152	3207	3224		الجزائر	
Saudi Arabia	5195	4136	3950	3544	3610	3544	3433	3346	3183		السعودية	
Syria	322	123	118	35	36	36	36	41	42		سوريا	
Irqi	2690	1416	1020	921	921	921	816	773	772		العراق	
Oman <sup>E</sup>	264	265	213	170	209	80	76	76	56		عمان	
Qatar	4437	4437	4437	4193	4249	4249	1750	1699	1689		قطر	
Kuwait	1378	1205	1167	1037	1038	879	966	981	940		الكويت	
Libya	726	728	728	606	601	604	609	657	674		ليبيا	
Egypt	325	280	290	200	198	201	203	83	84		مصر	
Arabo countries	24607	21646	20630	14988	15180	14845	12202	12467	12179		جميع دول العربية	
OPEC	45168	41810	40822	31717	32136	31812	28631	28916	28463		دول الأوبك	
World	113176	102518	102561	98699	96375	93306	86652	82491	74724		دول العالم	
% of Arab countries	54.5	51.8	50.5	47.3	47.2	46.7	42.6	43.1	42.8		نسبة احتياطي الدول العربية إلى العرب	
% of Arab countries to OPEC											نسبة احتياطي الدول العربية إلى العالم	
% of Arab countries to world	21.7	20.1	19.2	15.2	15.8	15.9	16.2	15.7	16.3		المصدر : المصدر السابق ص 154 .	

كما أن السعودية وحدها تملك أحد عشر حقلاً من حقول العالم البالغة الضخامة التي يبلغ عددها 33 حقلاً ، يقدر مخزون الواحد منها بحوالي عشرة مليارات برميل<sup>(٩٦)</sup>.

وللدلالة على أهمية ذلك نقول بعض التقديرات « أن إنقطاع تسعة ملايين برميل يومياً من النفط السعودي لمدة سنة ، من شأنه أن يخفض الناتج القومي الأمريكي بنسبة 5٪ والناتج القومي الأوروبي بنسبة 7٪ والناتج القومي الياباني بنسبة 8٪ . أما إنقطاع نفط الخليج بأكمله فمن شأنه أن يخفض الناتج القومي الأمريكي بنسبة 13٪ والأوروبي بنسبة 22٪ والياباني بنسبة 25٪ »<sup>(٩٧)</sup>.

وهكذا بات من السهل علينا أن نفهم لماذا كل هذه الغيرة التي أبدتها وتبديها الدول الغربية ( وأحياناً الشرقية كذلك ) على أمن الخليج وعلى حرية الملاحة فيه وحرية المرور في مضيق هرمز الذي يتحكم بمدخله ، إبان الحرب العراقية - الإيرانية ، حيث اندفعت كل أساطيل العالم الحربية لحماية هذه الحرية وللرد « الأخطار » عن « أمن الثروة العربية » التي يستنزفها العالم، مستبحة بذلك ، ويرضى الدول الخليجية ، المياه الإقليمية والداخلية لتلك الدول بحجة حمايتها من « الخطر الإيراني » الداهم أو « الخطر العراقي » . وهذه الطريقة في حماية أمن الخليج ، سواء حرية الملاحة فيه أو سلامة الدول الساحلية ، أشبه ما تكون باعتقاد الراعي على الذئب لحماية قطيعه من الأخطار المحلقة به .

ومن البديهي أن الدول الخليجية تمني تماماً أن أمن الخليج لا يمكن أن يكون إلا ذاتياً عبر ممارسة سيادتها الكاملة والحقيقية على المياه وعلى الثروات ، وذلك لا يمكن أن يتم إلا بتعاون الدول الخليجية مجتمعة . وبالقمل « يعتبر الأمن في الخليج أحد أهم العوامل التي أدت الى قيام مجلس التعاون الخليجي في العالم 1981 »<sup>(٩٨)</sup> ، بغية إقامة « نظام إقليمي ثنائي » ضمن النظام الاقليمي العربي ، يكون قادراً على تحقيق الأمن في الخليج . إلا أن هذا النظام الاقليمي الثنائي ما يزال متحزماً لأنه يشكو من عيبين رئيسيين هما :

(٩٦) د . عبد الرهيبي : الثروة والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ، مؤسسة الرشدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1975 ، ص 17 .

(٩٧) Congressional Budget Office, 1980 .

وردت في ، د . حسن الإبراهيم ، الخليج والوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 56 ، 1984 ، ص 6 .

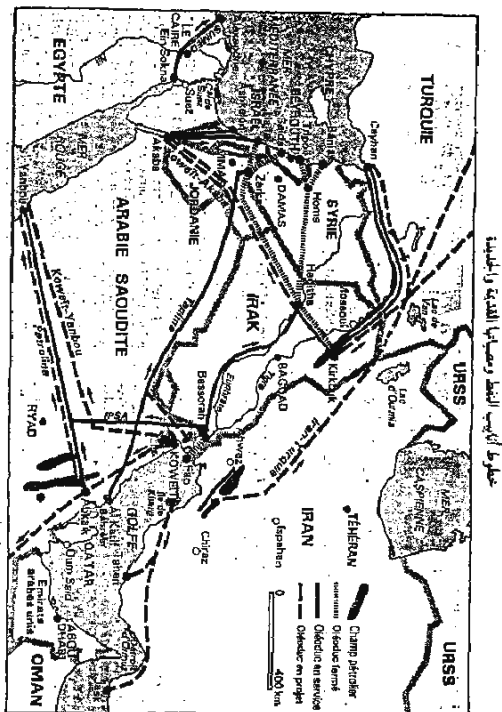
(٩٨) د . حسن الإبراهيم - المرجع المذكور .

- 1 - عدم التميز الواضح بين « أمن الأنظمة » القائمة في دول الخليج وبين « الأمن القومي » الاستراتيجي والحيوي لهذه الدول .
  - 2 - عدم إمكانية تجزئة أمن الخليج ، إذ لا يمكن تحقيق هذا الأمن بمعزل عن إيران أو ضدها وهي تحكم بالشاطئ الشرقي للخليج بكامله بما فيه مضيق هرمز .
- هذا مع العلم أن المادة 123 من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بفانون البحار قضت بأن تتعاون الدول المشاطئة لبحر مغلق أو شبه مغلق فيما بينها ، في ممارسة الحقوق وتنفيذ الموجبات الناشئة لها بمقتضى الاتفاقية . ومن أجل هذه الغاية « فإنها تبذل جهودها بصورة مباشرة أو بواسطة تنظيم إقليمي مختص لكي تقوم بما يلي :
- أ - التنسيق لإدارة موارد البحر الحية ، وكذلك المحافظة عليها واستكشافها واستغلالها .
  - ب - التنسيق في ممارسة حقوقها وفي تنفيذ موجباتها المتعلقة بحماية البيئة البحرية والمحافظة عليها .
  - ج - التنسيق في سياساتها الخاصة بالبحث العلمي ، وإذا أمكن القيام بوضع برامج مشتركة للبحث العلمي في المنطقة المعنية .
  - د - وعند الحاجة ، دعوة دول أخرى أو منظمات دولية معينة للتعاون معها في تطبيق أحكام هذه المادة .

ومن الجدير بالذكر هنا أن مياه الخليج ومضيق هرمز قد يفقدان بعض أهميتهما لأن آبار النفط المحيطة بالخليج ستصل بواسطة الأنابيب بالبحر الأحمر والبحر المتوسط بشكل مكثف ، في مسمى للتقليل من أهمية الخليج ومضيق هرمز ، كما تظهر الخريطة أدناه :

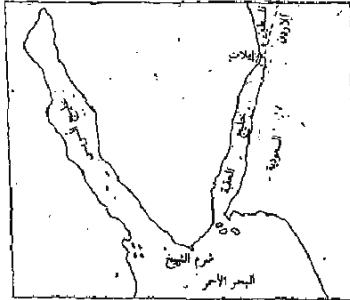
ونحن نعتقد أن هذا التحويل لمصبات النفط يمكن أن يكون له تأثير إيجابي في أمن الخليج ، بحيث يصبح من السهل الفصل بين أمن الخليج وأمن الغرب أو بين « أمن الثروة » والأمن الاستراتيجي ، الأمر الذي يسهل ممارسة السيادة على المياه الإقليمية والداخلية وتطبيق أحكام القانون الدولي التي تضمن أمن الدولة الساحلية للخليج<sup>(49)</sup> .

(49) ورد في صحيفة « الشرق » في 7 / 7 / 1989 ما يلي : أعلن العراق أن تحريره المرحلة الأخيرة من خط الأنابيب الذي سيتم من خلاله نقل صادرات نفطية عراقية عبر السعودية سيبدأ خلال أيام . ومن المتوقع أن يزيد هذا الخط صادرات العراق النفطية إلى ثلاثة أضعاف . ولا تشغيل خط الأنابيب بكامله سيبدأ في غضون أسابيع ومبلغ طاقة الخط 1,1 مليون برميل يومياً . علماً أن حصة الإنتاج العراقي كما حددتها منظمة البلدان المصدرة للنفط « أوبك » تبلغ 2,5 مليون برميل في اليوم .



المصدر : Le Monde diplomatique, Nov. 1988, p. 30, Article: La lente marginalisation du détroit d'Ormuz, Pierre Terzian.

### الفرع الثالث : خليج العقبة والأمن



يقع الشاطئء الشرقي لخليج العقبة ضمن حدود المملكة العربية السعودية ، وفي أقصى شمال الخليج يوجد ميناء العقبة الذي يعد المنفذ الوحيد للاردن على البحر ، وإلى الغرب منه يقع ميناء إيلات في إسرائيل ، أما الشاطئء الغربي للخليج فيقع ضمن حدود جمهورية مصر العربية .

وقبل قيام إسرائيل عام 1948 كان خليج العقبة يعتبر خليجاً مغلقاً يخضع للسيادة الخالصة للدول العربية المطلة عليه ، الأمر الذي أضفى عليه صفة الخليج التاريخي ، إذ لم يحصل أن مارست فيه الجماعة الدولية حق المرور البريء (58) .

ولكن بعد قيام إسرائيل طرحت بحلة مشكلة حرية المرور في مياه الخليج وعبره في مضيق تيران الذي يشكل منفذه إلى البحر الأحمر . ومن المعروف أن حرية الملاحة في الخليج وكذلك حرية المرور في مضيق تيران ، كانتا ذريعة للحرب التي خاضتها إسرائيل ضد مصر والدول العربية الأخرى مرتين الأولى عام 1956 والثانية عام 1967 .

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن الرأي القانوني الغالب الذي ساد في الأوساط الدولية ( غير العربية ) وأن الخليجان التي تطل عليها عدة دول لا يمكن المطالبة باعتبارهما خليجاً تاريخياً (59) ، دون الأخذ بعين الاعتبار شرعية وجود الدولة أو عدم

(58) د . محمد طلعت النعمي ، المرجع المذكور ، ص 97 .

شرعته . هذا بالإضافة إلى أن خليج فونسيكا الذي تطل عليه ثلاث دول (هندوراس والسلفادور ونيكاراغوا) يعتبر خليجاً تاريخياً وقد تكرر هذا الوضع بقرار قضائي دولي كما مر معنا ، وذلك بفعل التملك المديد الهاديء والمستم والمقبول من الدول الأخرى في آن معاً . وكذلك الوضع بالنسبة لخليج «Menton» بين فرنسا وإيطاليا ، وخليج تريستا (Trieste) بين إيطاليا ويوغوسلافيا ، وخليج مانزانيلو (Manzanillo) بين هايتي وجمهورية الدومينيكان ، الخ<sup>(52)</sup> .

إلا أن حرية الملاحة في مياه الخليج قد تركزت لجميع الأطراف بما فيها بالطبع إسرائيل بموجب أحكام المادة الخامسة من إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة عام 1979 . وهكذا أصبح هذا الأمر الهائي بما فيه منطقة شرم الشيخ مفتوحاً دون قيد أو شرط أمام النشاط البحري الإسرائيلي ، إذ قضت المادة الخامسة المذكورة باعتبار خليج العقبة (ومعه مضيق تيران) طرقاً مائية دولية مفتوحة لجميع الأمم ، يتمتعون فيها بحرية الملاحة والتخليق دون عوائق ودون أي إمكان في تعليق هذا الحق<sup>(53)</sup> .

إن أقل ما يقال في هذه الأحكام أنها تتناقض مع أحكام القانون الدولي . ولا سيما أحكام إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار لعام 1982 ، لأنها تعطل بالتحديد أحكام المواد 19 و20 و21 من الاتفاقية والمتعلقة بالمرور غير المضار<sup>(54)</sup> ، وتعرض أمن الدول الساحلية العربية لأفدح الاخطار ، الأمر الذي دفع السلطات المصرية إلى التصريح عند توقيعها على إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 ، بأن « نظام المرور في خليج العقبة (ومضيق تيران) يسير في إطار التنظيم العام للمضائق كما ورد في الجزء الثالث من الاتفاقية بما يتضمنه هذا التنظيم من عدم المساس بالنظام القانوني لمياه المضيق ومن واجبات تكفل سلامة وحسن نظام دولة المضيق »<sup>(55)</sup> . وهكذا تبقى القضية الأساسية هي قضية السيادة العربية على الخليجان العربية وفقاً لأحكام القانون الدولي العام . وهذه السيادة هي الضمانة الأساسية للأمن العربي الذي تهدده المياه العربية .

Muth lapidoth, le passage par le détroit de tiran, R.G.D.I.P., 1969, N° 1, p. 30.

(51)

Ch. Rousseau, D.I.P.T. 4, Sirey, Paris, 1980, p. 396.

(52)

(53) راجع المادة الخامسة من إتفاقية السلام العربية الإسرائيلية الموقعة عام 1979 .

(54) لويد من الضاميل حول المرور غير المضار ، راجع المقترح الثالث من القسم الثاني من الفصل الأول .

(55) حالة إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، الأمم المتحدة نيويورك 1986 ، مكتب المثل الخاص للأمين العام لشؤون قانون البحار ، ص 53 .

## الباب الثالث

# الاستعمال السلمي للبحار

إن الإهتمام الذي تحظى به المحيطات والبحار في عالمنا المعاصر يؤكد بما لا يقبل الشك أنها رومان المستقبل على الصعيدين الاستراتيجي والاقتصادي ، ذلك أن حركة التحرر من الاستعمار وتحقيق الاستقلال وتأكيد السيادة الوطنية ، قد قلّصت حرية التحرك أمام الدول الكبرى الأمر الذي أعطى مياه البحار وأجواءها وقاعها أهمية أكبر ، كونها الحيز الوحيد الباقي الذي تستطيع فيه القوى الكبرى ممارسة نشاطاتها العسكرية وغير العسكرية بحرية تامة ودون اعتراض من أحد .

ومن البديهي أن ذلك يفسر حالة الضيق الذي تدييه هذه القوى من مبدأ السيادة الإقليمية على أجزاء واسعة من البحار ، لأن هذه السيادة هي النقيض المباشر لحرية البحار التقليدية التي كانت وما زالت تستفيد منها القوى الكبرى وتستغلها أبشع استغلال عبر استخدام « دبلوماسية البارجة المسلحة »\* ضد الشعوب الأخرى . وبعد أن كانت البحار وسيلة اتصال فقط ، تجوئها الأساطيل الحربية والتجارية للدول الكبرى باتت حالياً مصدراً هائلاً للثروات الحية وغير الحية التي تتنافس الدول الكبرى فيها بينما من جهة ومع الدول الساحلية من جهة أخرى ، حول استغلالها والاستفادة منها .

ومن المعروف ، وكما تبين لنا فيما سبق ، أن الوطن العربي يعتبر من البلدان البحرية بامتياز ، إذ أن شواطئه تمتد من المحيط الأطلسي حتى المحيط الهندي والمحيط العربي مروراً بالبحر المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب ، في نقطة مركزية على خط المواصلات الدولي العسكري والاقتصادي .

---

(\*) «Diplomatic de la canonnière» ، وهي الدبلوماسية التي تعتمد على اعتراض القوة البحرية وأحياناً استعمالها ضد الدول الأخرى ، للمحافظة على « التوازن » وتبديله « الاضطرابات » ، ويروج التدخل الذي يهدف إلى مراقبة الاستخدام الحر للبحار .

وهذا الوضع ، يجعل البحار « العربية » من الساحات الأمنية الأكثر تعقيداً في العالم ، بحيث أن أمنها يشكل جزءاً رئيسياً من أمن العالم العربي والشرقي على السواء ، الأمر الذي يخلق تناقضاً صارخاً بينأمين هما أمن العالم وأمن البلدان العربية . فيقدر ما يستخدم العالم هذا المدى للحفاظ على أمنه بواسطة قواعد البحرية وأساطيله التي تحجب « بحارتنا » ، بقدر ما يشكل ذلك تهديداً للأمن العربي . ومن أجل الخروج من هذا المأزق لا بد من العمل على تحييد « المياه العربية » كوسيلة لانخراط الاساطيل الاجنبية منها ولضمان الأمن العربي المهدد باستمرار . ومن البديهي أن هذا « التحييد » سيساعد على استغلال الثروات الحية وغير الحية الكامنة في هذه البحار لاستخدامها في عملية « التنمية العربية » التي تشكل الضمانة الفعلية والاساسية للأمن العربي عبر رفع مستوى المعيشة لاهناء هذا الوطن ، والتأسيس لعملية التكامل المتأخرة بين أقطاره . وهذا ما سندرسه في الفصلين التاليين .



## الفصل الأول

### تحديد البحار العربية

صحيح أن مسألة تحديد البحار ليست بالمهمة السهلة وبخاصة البحار العربية وامتداداتها ( مثل المحيط الهندي ) لأسباب عديدة منها :

١ - إن البحار العربية تقع على مفترق طرق المواصلات العالمية التجارية والعسكرية .

2 - إنها تشكل الشريان الحيوي الذي تزود عبره الدول الصناعية المتقدمة في العالم بالقسم الأكبر من مادة النفط الذي تدنّ له بالقسط الأكبر من تقدمها واستمرار إزدهارها .

3 - إن الصراع العربي الاسرائيلي بامتداداته الاقليمية والدولية يلقي بظلاله الكثيفة على البحار العربية عبر الوجود البحري الاميركي تحديداً في هذه البحار ، بالإضافة الى النشاطات البحرية الاسرائيلية .

4 - إن التنافس الاميركي السوفياتي على السيطرة على البحار يظهر في أجل صوره في البحار العربية وامتداداتها ، من خلال الوجود الكثيف لأساطيلها الحربية فيها .

5 - إن البحار العربية تبقى في عصر الاستقلال السياسي للدول أقصر الطرق وأسهلها لممارسة الضغوط السياسية والعسكرية على الدول العربية عبر سياسة البارجة المسلحة .

6 - إن القواعد والتسهيلات البحرية المنتشرة على الشواطئ العربية وغير العربية لهذه البحار تثير جزءاً أساسياً من الاستراتيجيات العسكرية للدول الكبرى ، وذات أثر كبير على علاقات السلم والحرب في العالم .

ومن البديهي أن هذه المسألة لا تناول المياه الداخلية والاقليمية التي تخضع لسيادة

الدول الساحلية والتي يمكن هذه الدول تنظيم المرور غير الضار فيها بالشكل الذي يضمن أمنها وحريتها وسيادتها وفقاً لأحكام القانون الدولي المرعية الاجراء ، وإنما هي تتناول مياه وقاع المنطقة المعروفة بأعالي البحار حيث يطبق مبدأ الحرية المطلقة للجميع دون قيد أو تمييز من ناحية المبدأ القانوني على الأقل . إلا أن الأمر يختلف على صعيد الممارسة الفعلية لهذه الحرية ، ذلك أنها حرية الكبار دون الصغار ، وحرية الأقوياء دون الضعفاء وهي تقوم تحت راية « الأمن » بتهديد أمن الآخرين وإعاقة تطورهم وقرصن سياساتها عليهم .

وإنطلاقاً من فهمنا نحن للأمن القومي العربي الذي يقف على طرفي نقيض مع « الأمن » الذي تنزع به الاصطاطيل الحرية الأجنبية في المياه الدولية المحاذية لياحها الإقليمية ، والتي تحتزقها كلما دعت « حاجاتها الأمنية » الى ذلك ، فإننا نطرح فكرة التوحيد للبحار العربية من أجل تحقيق الأمن العربي الفعلي وفتح آفاق التطور أمام شعوبنا ، عبر رفع التهديد عنها والافساح في المجال أمامها لاستغلال الثروات الحية وغير الحية في هذه البحار .

ومن الجدير بالذكر أن فكرة توحيد « البحار العربية » وامتداداتها ليست جديدة كل الجدة ، وإنما هي فكرة مطروحة منذ أمد من خلال السعي الى اعلان المحيط الهندي بامتداداته العربية ، أي بحر العرب والخليج العربي ، منطقة منزوعة السلاح ، وكذلك الحديث عن إعلان البحر المتوسط منطقة سلام كما سترى فيما بعد .

هذا فضلاً عن أن إتفاقية عام 1982 الخاصة بقانون البحار قد نصّت في القسم الخاص بالاحكام العامة على استعمال البحار لغايات سلمية ، وقضت بامتناع الدول الاعضاء عن اللجوء الى التهديد أو استعمال القوة ضد سلامة أراضي أي دولة أو ضد استقلالها السياسي ، أو بأي شكل من الأشكال التي لا تتلاءم ومبادئ القانون الدولي الملزم عنها في ميثاق الأمم المتحدة<sup>(1)</sup> .

فما هو البعد العسكري لهذا التوحيد ، وما هو بعده القانوني استناداً الى إتفاقية عام 1982 والاتفاقات الخاصة التي قضت بإقامة مناطق سلام أو مناطق منزوعة السلاح في بعض المناطق البحرية أو الأجزاء البحرية ؟

(1) راجع : المادة 301 من إتفاقية 1982 الخاصة بقانون البحار .

وفي شق الأحوال لنا عودة الى تحليل مضمون هذه المادة التي لا تخفى من بعض الاتبايس وتجهيلاً حول حق الدفاع المشروع عن النفس الذي نص عليه المادة /51/ من الميثاق الأمي .

## القسم الأول البعد العسكري لهذا التحيد

إن إطلائنا على هذا البعد العسكري للتحيد تطلق من الأهمية الاستراتيجية للبحار العربية ، ونتيجة لانتشار القواعد والتهيئات البحرية في هذه البحار ، وأخيراً بسبب اتساع وتنوع العمليات العسكرية في البحار .

### الفرع الأول : الأهمية الاستراتيجية للبحار العربية

من البديهي أن ما نسميه « بحاراً عربية » ليس جزءاً منفصلاً عن المحيطات والبحار العالمية من حيث أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية المتصاعدة باستمرار ، ولكنها تكتسب في بحثنا هذا بفعل موقعها الخاص وتأثيرها الكبير على الأمن العربي ، بعداً متميزاً يرتبط بمأوضاع الوطن العربي بكل مقدراته وتنوع أنظمتها واختلاف بناء الاقتصاد والاجتماعية . فكيف يتجلى هذا البعد العام للأهمية الاستراتيجية « للبحار العربية » ؟ وكيف يتجلى البعد الخاص لهذه الأهمية الاستراتيجية ؟

### الفقرة الأولى : البعد العام

تكتسب البحار أهميتها من الاستعمالات العسكرية والاقتصادية المتزايدة باستمرار والأخذ بالتوسع سواء لجهة عدد الدول التي تبني امنياً ملحوظاً بهذه الاستعمالات أو لجهة أهمية الوسائل المعتمدة من قبل هذه الدول . إلا أن الصعوبات التي تطرحها البيئة البحرية والتطور العالي للتقنيات الضرورية في هذا المجال تحصر القسم الأكبر من هذه الاستعمالات بعدد قليل من الدول ، تأتي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي تتبعها فرنسا والمملكة المتحدة التي تتعاون بشكل وثيق مع الولايات المتحدة في العديد من هذه المجالات<sup>(2)</sup> . هذا مع العلم ، أن بعض هذه المجالات ولا سيما استخدام أعالي البحار لغايات عسكرية يمكن أن تصبح ، في مدى قريب ، في متناول عدد أكبر من الدول وبخاصة إسرائيل .

فقد بات ممكناً إقامة إنشاءات دائمة على أحواض المحيطات والبحار لإطلاق الصواريخ ، علماً أن تشكيلة واسعة من الصواريخ الصغيرة العادية أو المزودة برؤوس نووية تستخدم قواعد متحركة . وهكذا أصبح من السهل إلى حد ما وضع الصواريخ بالقرب من شواطئ الدولة الساحلية من أجل ممارسة التهديد النووي عليها ، الأمر الذي

---

Paolo Morici, la déminéralisation des fonds marins, R.G.D.I.P., T. 88, 1984/1, p. 52. (2)

يعرض أمنها بكاملة لأخطار كبيرة ، فضلاً عن خطر التلوث الذي قد ينجم عن وجود مثل هذه الصواريخ في المياه القريبة من شواطئ هذه الدول . كما أن الصواريخ الاستراتيجية العابرة للقارات التي تشكل المنصر الأساسي في الاستراتيجية النووية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي تجد في مياه المحيطات والبحار أفضل مخبأ لها ، خاصة بعد التقدم الكبير الذي حققته وسائل الكشف عن أسلحة العدو ومراقبتها وقواعدها ، بحيث تستطيع أن تنبئ قواعد إطلاق متحركة أو ثابتة ومغمورة بالمياه حتى أعماق بعيدة نسبياً<sup>(3)</sup> .

جدول  
الصواريخ الاستراتيجية المركزة بحراً ( بالفواصات ) ( قدراتها وتليحها )

النوع	العدد	الرأس	المدى	دقة الإصابة (+)	دخول الخدمة	ملاحظات
الولايات المتحدة :						
بولاريس أ - 3	160	3 × 200 كيلو طن	4,600 كم		1964	ميرف
بوزاليدور سي - 3	448	10 × 50 كيلو طن ( أو 14 × 50 كيلو طن ) ( يلقى آل )	4,600 كم		1971	ميرف
تراينت سي - 4	48	8 × 100 كيلو طن	7,400 كم		1980	ميرف
المجموع	656	5344 (حد أقصى)				
الاتحاد السوفياتي :						
س . س . د - 5	60	1 × ( 1 - 2 ) ميغا طن	1,120 كم		1964	
س . س . د - 6	469	أ - 1 ( 1 - 2 ) ميغا طن ب - 2 × 3 كيلو طن	2,400 كم 3,000 كم	1950 م	1969	ميرف
س . س . د - 8	298	1 × 0.8 ميغا طن	9,000 كم	1550 م	1972	
س . س . د - 28	224	أ - 1 × 0.45 ميغا طن ب - 3 × 0.2 ميغا طن	8,000 كم 16,600 كم	1400 م 1200 م	1978	ميرف
المجموع	1051					

(+) دقة الإصابة تعني قرب انفجار الرأس النووي من هدفه  
المصدر : مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 2 ، تشرين الأول 1981 ، ص 334

(3) Brown, Neville, Military sleep of the Ocean Floor in Pacem in Maribus, Proceedings of the (3) Conference..., Malta, Royal University of Malta Press, 1971, Vol. I, p. 118-119.

وفي تقرير صادر عام 1987 حول الميزان النووي الاستراتيجي السوفياتي  
الأمريكي تظهر المعلومات التالية :

الاتحاد السوفياتي		الولايات المتحدة	
عدد	صواريخ بحرية باليستكية	عدد	صواريخ بحرية باليستكية
من ص - 5 - 5	39	بوسيدون ص - 3	265
من ص - 5 - 6	272	ترايدنت ص - 4	248
من ص - 5 - 8	292		
من ص - 5 - 17	12		
من ص - 5 - 18	224		
من ص - 5 - 20	80		
من ص - 5 - 23	48		
إجمالي الصواريخ البحرية		967	513

المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي ، 1987 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية  
بالأهرام ، القاهرة 1988 ، ص 73 .

ملاحظة : \* - ورد في مكان آخر من التقرير أن المصنوعات البحرية الباليستكية للاتحاد  
السوفياتي تبلغ 967 وللولايات المتحدة 640 ( ص 74 ) وهذه الأرقام مقاربة  
جداً مع الجدول السابق المنشور عام 1981 .  
ويضيف هذا التقرير أن الاتحاد السوفياتي يملك 200 غواصة ، 76 منها  
نوية ، وتلك الولايات المتحدة 96 غواصة ، 92 منها نوية ( ص 75 ) .

فضلاً عن ذلك ، تستطيع الغواصات النووية المزودة بالصواريخ أن تنقل طويلاً  
تحت الماء متحاشية بذلك إمكانية اكتشافها ، الأمر الذي يجعل من هذه الغواصات  
الخفية في أعماق البحار سلاحاً قادراً من جهة أولى على توجيه الضربة الأولى عند

(5) الصواريخ الباليستكية هي الصواريخ التي تطلق رأساً ليخترق مسارها طبقت الجو العليا إلى الفضاء  
الخارجي لتكتسب سرعات هائلة لا يمكن أن تصل إليها داخل الغلاف الجوي ، ثم ينحني المسار خارجاً  
ليخترق الصاروخ الغلاف الجوي مرة أخرى بعد مسافة معينة متقاصاً على منته . ( اللواء صالح مرت  
عبد ، أثر البند الجيوبوليتيكي على القوة البحرية ، مجلة لستراتيجية عدد تموز - آب 1990 ، ص 42 ) .

الاقضاء ، ومن جهة أخرى توجب الضربة الثانية في حال تعرض الدولة المالكة لهذا السلاح للضربة الأولى . وهكذا أصبحت هذه الغواصات تشكل سلاحاً رئيسياً في الدفاع الاستراتيجي للقوى الكبرى<sup>(٤)</sup> . وفي إحصاء أخير تشير مجلة استراتيجيا إلى أن عدد الرؤوس النووية في الغواصات يبلغ 3426 رأساً لدى الاتحاد السوفياتي و5312 رأساً لدى الولايات المتحدة الاميركية<sup>(٥)</sup> . وقد أدت الحاجة الملحة للدفاع ضد هذا النوع من الغواصات إلى اعتماد وسائل متقدمة جداً لكشفها أثناء وجودها تحت الماء ، استناداً إلى اللدبقات الصوتية الناتجة عن تحركها أو عن محركاتها ، التي يتم التقاطها بواسطة أجهزة قادرة على اكتشاف الاجسام تحت الماء بواسطة الموجات الصوتية الصادرة عنها<sup>(٦)</sup> (Sonar ou hydrophone) .

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الاميركية تعتمد على هذه الأجهزة أكثر من غيرها حيث أنها أقامت مجموعات من هذه الأجهزة في أماكن كثيرة من المحيطات والبحار ولا سيما مداخل البحر المتوسط والخليج العربي بالإضافة إلى مداخل المحيط المتجمد الشمالي وشمال المحيط الاطلسي والجزر اليابانية<sup>(٧)</sup> . ويمكن أن يؤدي تطور النشاطات العسكرية البحرية إلى إقامة قواعد تحت الماء تستخدم كنفط دعم سواء للنشاطات العسكرية أو لنشاطات المدنية التي تتم في أعماق البحار ، وذلك لضمان أمن مناطق الاستثار الاقتصادي ومعالجة المعطيات المتعلقة بأوضاع البحار والمحيطات ، أو حتى لصيانة الغواصات وتزويدها بالوقود والذخيرة . ومن الملفت للنظر أن التوسع الحاصل حالياً في استثار أعماق البحار ، الذي أدى إلى تطور سريع في المعارف والتقنيات البحرية ، أدى إلى مزيد من الاهتمام بأعماق البحار الاستراتيجية عسكرياً واقتصادياً . لهذا لا بد من الإشارة إلى أنه بات من الصعب كذلك التمييز بين النشاطات العسكرية والاستعمالات الأخرى الآخذة بالنمو ، لأعماق البحار ، ذلك أن الأجهزة والانشاءات

(٤) في عام 1982، كانت الولايات المتحدة الاميركية تستخدم 32 غواصة من هذا الطراز تعمل نصف المخزون العلم من القنابل النووية الاميركية ، مقابل 62 غواصة حليفة سوفياتية لا تحمل سوى ربع المخزون السوفياتي . في حين كانت فرنسا تملك خمس غواصات من هذا الطراز ويطلقها أربع . وقد ظهرت الغواصة الصينية الأولى من هذا النوع عام 1983 . راجع :

- Jane Fighting ships, 1983-84, p. 91

وردت هذه المعلومات لدى Patrizio Morici مرجع المذكور سابقاً .

(٥) مجلة استراتيجيا ، كانون الثاني 1990 ، ص ٢٥ .

(٦) يراجع في هذا المجال : Molénville, Hubert, Mutation du sous-marin et stratégie navale : Défense nationale, oct. 1980 p.p. 45-57.

(٧) Wei, Joel S., «Advances in Anti-Submarine Warfare», Scientific American, Feb-ruary 1981, pp. 36-41.

المختلفة في الاستثمار الاقتصادي لهذه الأبحاث يمكن أن تستخدم لغايات عسكرية ، كما  
تد يقتضي بالتالي العمل على ضمان أمن هذه الأجهزة والإنشاءات بسبب أهميتها  
الاستراتيجية<sup>(8)</sup> .

#### الفقرة الثانية : البعد الخاص

يعتبر العديد من المهتمين بالاستراتيجية أن الوطن العربي يشكل مركزاً استراتيجياً  
هاماً كما يظهر جلياً من الخريطة أدناه ، الأمر الذي يمكن معه للوطن العربي أن يكون  
« ما يسمى » بالكتلة الاستراتيجية الحيوية ، التي تعطيه أهمية ذات ثقل معين في رسم  
سياسة البحر<sup>(9)</sup> .

فالسواحل العربية على البحر المتوسط تحتل مسافات كبيرة تبلغ / 450 / كلم في  
المغرب ، 1200 كلم في الجزائر ، 900 كلم في تونس ، 1900 كلم في ليبيا ، 1000  
كلم في مصر ، 240 كلم في فلسطين ، 220 كلم في لبنان ، 200 كلم في سورية ،  
أي ما مجموعه : 6060 كلم .

ويبلغ طول الساحل العربي على الاطلسي 3200 كلم موزعة كما يلي : 800 كلم  
في موريتانيا ، 1300 كلم في المغرب من طنجة الى طرفاية ، 1100 كلم سواحل  
الصحراء .

ويبلغ ساحل البحر الأحمر من خليج العقبة حتى باب المندب 2200 كلم ، منها  
500 كلم في اليمن ، في حين يبلغ طول الساحل على بحر العرب 3800 كلم ، منها  
1200 كلم في اليمن الجنوبي ، و 1600 كلم في عمان ، أما الشاطئ العربي على الخليج  
فيبلغ 1700 كلم تقريباً ، منها 800 كلم في الامارات ، و 600 كلم في السعودية ،  
و 200 كلم في الكويت ، و 90 كلم في العراق<sup>(10)</sup> .

وتزداد أهمية وضع البلاد العربية بالنسبة لهذه البحار ، لأن هذه البلاد ، كما قال  
الاستاذ أمين هويدي « تتحكم بمداخلها ومخارجها من ناحية الغرب عن طريق تحكمها  
بمضيق جبل طارق ، ومن ناحية الشرق عن طريق قناة السويس ، ثم من ناحية الجنوب  
عن طريق باب المندب الذي يتحكم بالبحر الأحمر من تلك الناحية ، ومضيق هرمز

(8) OAILard, Jean Claude «L'intervention sous-marine: un ensemble de techniques en : plaines évolutions», Défense nationale, Adat-Sep. 1979, pp. 122-124.

(9) أمين هويدي ، أبحاث في الأمن العربي ، دار الوحدة ، بيروت ، 1980 ، ص 51 .

(10) Grand Atlas Mondial, Sélection du Readers digest, Imprimé en France, 1965.

# الوضع الاستراتيجي للمنطقة



Kimche (7) Le monde réveil arabe, traduit de l'anglais par Henriette Jod, Paris éd. R. ; المصباح  
Laffont 1971, p. 86.



الذي يتحكم بمسائل المواصلات بين الخليج العربي وخليج عمان ثم الى البحر الاحمر  
فالبهر المتوسط<sup>(11)</sup> .

ويضيف المؤلف نفسه أن « البحر المتوسط له أهمية بالغة بالنسبة للبلاد العربية التي  
لا تقع على شواطئه بطريقة مباشرة . تمثل هذه الدول تكاد تعتبر شريان الحياة بالنسبة  
لها . فالبلاد العربية المتجهة للنقط على سبيل المثال ترسل نفطها عن مائمه ، عن طريق  
خطوط الأنابيب الى الشاطئ الشرقي للبحر أو الى مناطق متحلدة من الشاطئ الجنوبي  
له . كذلك عن طريق ناقلات البترول من الخليج العربي ، ثم مضيق هرمز الى خليج  
عمان ، ثم باب المندب الى البحر الاحمر ، ثم إما عن طريق قناة السويس التي تسمح  
بمرور الناقلات ذات السعة المناسبة أو عن طريق خط الأنابيب «سويذ» «الواصل من  
البحر الاحمر الى البحر المتوسط مباشرة»<sup>(12)</sup> . وبالنسبة للولايات المتحدة يعتبر البحر  
المتوسط «الجناح الجنوبي لحلف الناتو كما يعتبر وسيلة الربط بين أوروبا كمنسرح متقدم  
للعمليات وبين أفريقيا وآسيا كمنسرح طبيعي لمسرح العمليات المتقدم ، وكمنسرح هام  
للمواد الخام وأهمها النفط عصب الحياة بالنسبة للعالم الغربي»<sup>(13)</sup> . أما بالنسبة للاتحاد  
السوفييتي فقد كانت أهمية البحر المتوسط «الشغل الشاغل لسياسة روسيا القيصرية  
وما زالت تحتل مستوى الأهمية نفسه لدى رجال الكرملين في الوقت الحالي . إذ كان  
الاسطول الروسي يحاول دائماً أن يجد له منفذاً الى البحار الدافئة حتى ولو كان ذلك عن  
طريق بحر البلطيق دون جدوى لوقوف الاسطول البريطاني حجب عثرة في سبيل ذلك  
أيام سطوته وجبروته ، إلا أن ذلك تغير وتبدل إذ تمكن هذا الاسطول أن يؤمن لنفسه  
هذا الطريق ، علاوة على أنه أصبح في مقدوره أن يتحرك بحرية كاملة من البحر الاسود  
الى البحر المتوسط ثم غرباً الى المحيط الأطلسي عن طريق جبل طارق ، أو جنوباً الى  
البحر الاحمر عن طريق قناة السويس ، ثم الى المحيط الهندي»<sup>(14)</sup> . وهو يلعب دوراً  
أساسياً في لعبة التوازن الدولي<sup>(15)</sup> .

(11) أمين مويدي ، البحر المتوسط في عملية التوازن الدولي ، مجلة البعث العربي ، العدد 8 ، نوز 1979 ،  
ص 36 .

(12) المرجع السابق .

(13) المرجع السابق .

(14) المرجع السابق .

- المسألة من ميناء «نورمانسك» السوفييتي على بحر البلطيق الى المحيط الهندي عبر رأس الرجاء الصالح  
12000 ميل ، أما عبر السويس فلا تتجاوز 3000 ميل وفي هذا توفير في الوقت واقتصاد في استهلاك  
الوقود .

(15) المرجع السابق ، ص 40 - 41 .

إن أهداف الولايات المتحدة في المتوسط كثيرة ، منها :

- 1 - حماية شركات النفط الأميركية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .
- 2 - ضمان استمرار تدفق النفط العربي الى أميركا وأوروبا واليابان .
- 3 - حماية الجناح الجنوبي لحلف الأطلسي ولا سيما اليونان وتركيا .
- 4 - تأكيد النفوذ الأميركي في المنطقة عن طريق التلويح بالقوة في الأزمات بقصد التأثير السياسي فيها .
- 5 - دعم الوجود البحري الأميركي لمواجهة تصاعد القوة البحرية السوفياتية في البحر المتوسط والمحيط الهندي<sup>(16)</sup> .

أما الاتحاد السوفياتي فيهدف من وجوده في المتوسط الى :

- 1 - ضمان الملاحة في البحر المتوسط باعتباره المفذ الوحيد الى المياه الدافئة والتمر الرئيسي الى باب روسيا الحلفي في البحر الأسود .
- 2 - تأمين سلامة المواجهة البحرية لجمهورية أوكرانيا التي تعد أهم مركز صناعي وزراعي في الاتحاد السوفياتي .
- 3 - تقويض القوة الدفاعية لحلف الأطلسي ، خاصة من ناحية الجنوب .
- 4 - توسيع جبهة المواجهة مع الولايات المتحدة .
- 5 - الحد من النفوذ الأميركي في البحر المتوسط ، والتخيليل من فاعلية التأثير السياسي للاسطول السادس خلال الأزمات الطارئة في المنطقة ، وذلك لغرض تحقيق نفوذ سياسي سوفياتي من خلال القوة البحرية وتوسيع نطاق العلاقات التجارية مع الدول المتوسطية النامية .
- 6 - تهديد المصالح الاقتصادية للغرب في المنطقة ، حيث توجد أهم وأضخم مصادر تمويل الغرب بالنفط ، كما توجد أيضاً أهم الممرات المائية في العالم<sup>(17)</sup> وهكذا يبدو جلياً أن البحر المتوسط يكتسب أهمية خاصة بسبب دوره السياسي كعامل لتحقيق التوازن الدولي ، حيث تلعب « سياسة استعراض العلم » الدور

---

(16) د . محمد صفى المنين أبو المر ، توازن القوى في البحر المتوسط ، المطبع العربي ، العدد 7 ، أيار 1979 ، ص 15 - 16 .

(17) المربع السابق ، ص 16 .

ويبدو أن الانفتاح السوفياتي الحالي على الغرب نتيجة لاحتياج سياسة النيروترينكا قد خفف من حدة هذه الأهداف دون أن يؤدي الى التخلي عنها ، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط .

الاساسي في هذا المجال<sup>(18)</sup> . فالاسطول السادس الاميركي مارس هذه السياسة مراراً بدءاً من ثورة تموز 1958 في العراق وعمليات الانزال على الشواطئ اللبنانية وانتهاه بالمناورات العسكرية التي يقوم بها أمام الشواطئ العربية والتي تحولت مرات عدة الى صدامات فعلية مع الطيران الحربي الليبي وصولاً الى الاغارة بوساطة طائراته على الجماهيرية الليبية .

كما مارس الاسطول السوفياتي هذه السياسة إثر حرب 1967 وإبان حرب الاستنزاف المصرية الاسرائيلية ، إذ أن وجود قطع من هذا الاسطول في بور سعيد والاسكندرية كان كافياً لردع الطائرات الاسرائيلية عن قصف هذين الميناءين .

أما البحر الأحمر فيكسب أهميته من كونه « قناة وصل بين البحار المفتوحة ، تتحكم في مخارج ومدخل المتوسط والخليج العربي ، ويمكن اعتباره بمثابة خط أنابيب لنقل البترول الخام من مصادره إنتاجه على الخليج العربي إلى أوروبا التي تحتاج إلى 458 مليون طن في العام ، وهذا يشكل 60٪ من احتياجات أوروبا الغربية من مصادر الطاقة »<sup>(19)</sup> .

ويعتبر الذكور على الدين هلال وأن أهمية البحر الأحمر يمكن أن تثار من جانبين :

- الأول هو الجانب العسكري الأمني ، باعتبار أن هذا البحر هو منخل البلاد العربية الى افريقيا وآسيا ، وهو المنفذ البحري الوحيد لكل من السودان والأردن والصومال ( وأثيوبيا ) ... وهو إحدى يؤد الصراع الاستراتيجي العالمي .

فأمن البحر الأحمر يرتبط بأمن المحيط الهندي من ناحية ، وبأمن الخليج العربي من ناحية ثانية ، وبأمن البحر الأبيض المتوسط من ناحية ثالثة ، وهو همزة وصل بين الاساطيل البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهندي ، بالإضافة الى وجود عدد من القواعد والتسهيلات العسكرية لدول أجنبية فيه . توجد جنوب باب المندب القواعد العسكرية الفرنسية في جيبوتي ، واسوفياتية في عدن وسقطرا ، وفي الشمال تنشط القوى البحرية المصرية والاسرائيلية . وتقدر الأوساط الدبلوماسية الواسعة الاطلاع أنه ثمة

(18) أمين هريدي ، المرجع المذكور ، ص 42 .

تتزم سياسة استعراض العلم على نشر الاساطيل الحربية في البحار وقرب المياه الإقليمية للدول الساحلية للضغط على هذه الدول وإرهاب حكومتها وشموسها ، أما من أجل المحافظة على الوضع القائم وإبنا لدفعها الى إتباع سياسة مواءمة لها .

(19) أمين هريدي ، أحاديث في الأمن العربي ، دار الوحدة ، بيروت 1980 ، ص 30 - 31 .

توافق ضمنى بين الدول الساحلية في المنطقة على تحاشي التوسع في عسكري البحر الأحمر ، لكن هل يمكن لهذا التوافق الضمني أن يصمد أمام تجربة النفط ؟<sup>(20)</sup> .

- أما الجانب الثاني فهو إقتصادي ، كون حركة الملاحة في البحر الأحمر تمثل المصدر الأساسي للدخل في اليمن الجنوبي ومصدراً هاماً للدخل في الصومال وجيبوتي ، كما تتردد احتمالات وجود ثروات نفطية في قاعه ، هذا الى جانب أهميته كطريق للنقل البحري وبالذات النفط ، وارتباطه بحركة الملاحة في قناة السويس<sup>(21)</sup> . بالإضافة الى أن بحر العرب يعتبر من أغنى بحار العالم في الثروة السمكية .

إلا أن هذه البحار كلها تشكل بالنسبة للعالم العربي مناطق معادية ، من حيث كونها حواجز فصل بين أجزائه ومساحات مفتوحة لكل القوى المعادية تسرح فيها مهادنة أمنا القومي ونحن غائبون عنها غياباً تاماً قانونياً (de jure) وقعياً (defacto) .

### المفرد الثاني : القواعد والتسهيلات البحرية

إن القواعد والتسهيلات المنتشرة في البحار العربية تؤكد مدى الأهمية الاستراتيجية لهذه البحار . ونحن مستناولها باختصار لابرز مدى خطورتها على الأمن العربي كونها تحيط به من كل الجوانب . وقد إرتأينا عرضها استناداً الى مركزين جغرافيين هما :

- 1 - البحر الأبيض المتوسط والمناطق المحيطة به .
- 2 - المحيط الهندي باعتباره الذى الذى يرتبط به الخليج العربي وبحر العرب والبحر الأحمر .

### المفرد الأول : القواعد والتسهيلات في المتوسط

يعود الوجود الأميركي في المتوسط الى بدايات الحرب الباردة بين الشرق والغرب وبالتحديد الى الخامس من نيسان عام 1946 حين وصلت المدمرة الأميركية ميسوري الى اسطنبول حاملة على ظهرها جيشان السفير التركي ، في محاولة لاستعراض القوة على مقربة من الحدود السوفياتية .

Pierre Terzian, la lente marginalisation du détroit d'Osmuze, Le Monde diplomatique, (20) Nov. 1988, p. 31.

(21) راجع : د . علي الدين هلال ، الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر ، المطبوع العربي ، العدد 5 ، أيلول 1979 ، ص 100 .

ومنذ ذلك الحين أخذ هذا الوجود بالتزايد وبخاصة بعد عام 1947 في محاولة لمنع توغل السوفييت في المتوسط . وكانت الولايات المتحدة تعتمد الى تدعيم وحدات أسطولها كلما تفاقمّت الاحداث في المنطقة وتفتجرت النزاعات المحلية كما حصل أثناء الحرب الأهلية في اليونان وفي لبنان ، وكذلك أثناء أحداث الأردن عام 1970 والحرب العربية الاسرائيلية عام 1973 والاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982 . . .

فخلال الحرب الاهلية في لبنان عام 1958 ارتفع عدد الوحدات البحرية الاميركية من 12 قطعة الى 38 قطعة . كما لوتفع عدد هذه الوحدات الى 65 قطعة خلال أحداث الأردن عام 1970 ، وحشدت ثلاث حاملات طائرات أثناء حرب تشرين عام 1973 بالقرب من منطقة العمليات<sup>(22)</sup> .

وتحتفظ الولايات المتحدة في منطقة جنوب أوروبا وتركيا بقواعد وتسهيلات برية وبحرية وجوية يبلغ مجموعها 227 مركزاً موزعة على النحو التالي : تركيا - 60 ، إيطاليا - 57 ، اليونان - 24 ، إسبانيا - 27 ، البرتغال - 22 ، فرنسا - 40 ، المغرب - 2 ، بالإضافة الى التسهيلات في قبرص والقاعدة والقائمة ، التي يمثلها الأسطول السادس في البحر المتوسط<sup>(23)</sup> .

إلا أن أهم القواعد الاميركية فتوزع على الشكل التالي :<sup>(24)</sup>

- البرتغال : قاعدة لاجيس (Lajes) الجوية في جزر الأزور على بعد 1650 كلم تقريباً من جبل طارق .

- إسبانيا : قاعدة روتا (Rota) البحرية الواقعة قرب جبل طارق وهي تعتبر أهم حلقة في نظام اتصالات الأسطول السادس .

- إيطاليا : وفيها مركز للقيادة البحرية للأسطول السادس في ميناء نابولي . قاعدة اللغواصت بالقرب من جزيرة مادالينا بين كورسيكا وسردينيا . وقاعدة أخرى في جزيرة سانتو ستافانو جنوب سردينيا<sup>(25)</sup> .

(22) راجع : د . محمد صفى الدين أبو العز ، المرجع المذكور ، ص 13  
(23) - United States foreign Policy objectives and overseas military installations, Prepared for the Senate committee on foreign relations, April 1979, p. 47.

(24) راجع : د . محمد صفى الدين أبو العز ، المرجع المذكور ، ص 14 .  
- وكذلك ، القواعد والتسهيلات الممنّعة لدعم العمليات العسكرية الاميركية في الشرق الأوسط .

مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد الأول ، تموز 1983 ، ص 446 وما يليها .  
(25) يبلغ عدد القوات الاميركية المتمركزة في إيطاليا 12071 رجلاً . وذلك البحرية الاميركية ثلاث قواعد مهمة

ـ قبرص : تعتمد الاستراتيجية الأميركية في شرق البحر المتوسط على قاعدتي اكروتييري وديكاليا البريطانيتين على الساحل الجنوبي الغربي للجزيرة .  
 ـ اليونان : يجمع خليج « سودا » في جزيرة كريت وهو قاعدة عمين ضخمة ومحطة لمراقبة الغواصات .  
 ـ المغرب : ثلاث قواعد بحرية .  
 أما إسرائيل فتعتبر « قلعة استراتيجية للولايات المتحدة » على حد قول الرئيس رونالد ريغان .



المصدر : الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد الأول ، تموز 1981 ، ص 448 .

أما الوجود السوفياتي القملي في المتوسط فقد بدأ عام 1958 إبان الحرب الأهلية في لبنان ، وقد تحول ذلك بحصول الاتحاد السوفياتي على قاعدة بحرية للغواصات على الشاطئ اللبناني في فالوتنا ، إلا أنه فقدتها عام 1961 إثر الخلاف العقائدي بين البلدين . وأخذ هذا الوجود يتزايد اعتباراً من عام 1967 بعد الهزيمة العربية أمام

في سجنين قرب كسان ، وفي مداليتا على الرأس الشمالي لبروتيا ( قاعدة غواصات ) ، وفي نابولي حيث ترسو وحدة دعم للأسطول السادس . وتتركز الأسلحة النووية الاسيوية في الشمال الشرقي لإيطاليا وتحديدًا في سهل البر ( P6 ) .

R.G.D.I.P., T. 88/ 1984/1, p. 242.

اسرائيل ، بحيث اوتفّع عدد قطع الاسطول السادس السوفياتي من 25 قطعة عام 1967 الى ما يقرب من 57 قطعة بعد ذلك مباشرة وما زالت تتراوح حول هذا العدد ، علماً أن وجودها يتركز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط<sup>(26)</sup> . إلا أن الوجود السوفياتي في المتوسط لا يعتمد كثيراً على القواعد البحرية الثابتة كما تفعل الولايات المتحدة الاميركية ، وإنما هو يكتفي ببعض الموانئ التي تؤمن لاسطوله التسهيلات اللازمة ، « ومنها ميناء المرسى الكبير في الجزائر ، وميناء سينت في يوغوسلافيا ، وميناء اللاذنية في سوريا »<sup>(27)</sup> . وقد أتى هذا الوضع الى التركيز من قبل السوفيات على الفواصات الحاملة للصواريخ وجعلها من عناصر تسليحهم الرئيسية .

#### الفقرة الثانية : القواعد والتسهيلات في منطقة المحيط الهندي

تحتفظ الولايات المتحدة منذ عام 1949 بقوة بحرية صغيرة في منطقة الخليج العربي وتقوم السفينة « لاسال » من موقعها في البحرين بدور سفينة القيادة لها . وقد تم تعزيز هذه القوة من الاسطولين السابع والسادس خلال احداث إيران وأفغانستان . ومن المهام التي تقوم بها هذه القوة عادة ، مراقبة البحر الأحمر وخليج عدن والخليج العربي<sup>(28)</sup> .

وفي صيف 1980 كانت الادارة الاميركية « قد نجحت فعلاً في الحصول على تسهيلات في معظم البلدان التالية : السعودية ، سلطنة عمان ، الصومال ، كينيا مصر وباكستان . ووصل الوجود العسكري الاميركي في المنطقة الى أضعف وجود من نوعه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ريث مكروا بالاتفاقات الثنائية أو بمذكرات التفاهم الرسمية المشتركة بين الولايات المتحدة والبلد المعنية »<sup>(29)</sup> .

ومن الجدير بالذكر أن الصومال وقع الاتفاق مع الولايات المتحدة في 24 آب 1980 بشأن التسهيلات في ميناء بربرة وكذلك في ميناء مقديشو بمسيرة محدودة . وعقدت سلطنة عمان اتفاقاً معها في آذار 1980 أعطتها ممرجبة تسهيلات في مطار جزيرة مصيرة « وهو يستخدم حالياً لنقل المؤن الى مجموعتي الحاملات الموجودتين في المحيط الهندي وبحر العرب . كما حصلت من مصر على تسهيلات حيوية وعامة ، وهي تركيز

(26) د . محمد صفى الدين أبو العز ، المرجع المذكور ، ص 15 .

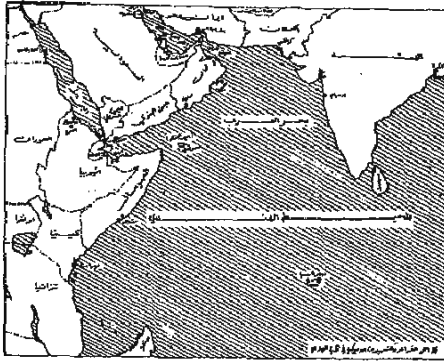
(27) المرجع السابق .

(28) الوجود العسكري الاميركي في السلطة العربية ، النشرة الاستراتيجية ، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر في لندن ، 12 آذار 1981 ، المند 20 ، 6 تشرين الثاني 1980 .

(29) القواعد والتسهيلات الممنوعة لدعم العمليات العسكرية الاميركية ، المرجع المذكور .

على جعل قاعدة « رأس بناس » على البحر الأحمر قاعدة بحرية وجوية دائمة (20) . هذا فضلاً عن قاعدة عتيون الاسرائيلية ( قرب ايلات ) في ميناء .

تضاف الى هذه القواعد والتسهيلات قاعدة ديدو غارميا الواقعة في المحيط الهندي على بعد حوالي 3700 كلم عن مضيق هرمز والتي تعتبر قاعدة إدارية خلفية للعمليات المحتملة في منطقة الخليج وبحر العرب والبحر الأحمر .



المصدر : الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد الأول ، تموز 1981 ، ص 453 .  
وقد بلغ عدد السفن الحربية الأميركية العاملة في الخليج والمناطق المحيطة به اربعين سفينة عام 1988 . ورغم أن وزارة الدفاع الأميركية قد أعلنت بأنها تنوي تخفيض وجودها البحري المكلف في المنطقة بعد أن وضعت الحرب العراقية - الايرانية أوزارها ، فيما تزال هناك قوة مؤلفة من حاملة الطائرات « رينجر » وإحدى وعشرين سفينة أخرى تقوم بالدوريات بما في ذلك خمس أو ست سفن في الخليج العربي نفسه (31) .  
كما تملك فرنسا أسطولاً يتكوّن من 14 سفينة في المحيط الهندي قاعدته الرئيسية

(30) المرجع السابق ، انظر أيضاً الفريق عفيف البروي ، العسكرية الأميركية ، سلاح العبودية العاصرة ، داو صتق 1984 ، ص 42 - 49 .

(31) جريدة « السفير » ، في 30 حزيران 1989 .



في جيبيوتي ، بالإضافة الى قطع من البحرية البريطانية والأسترالية وغيرها من حلفاء الغرب التي تتكاثر في المنطقة خلال الأزمات<sup>(32)</sup> .

أما الاسطول السوفياتي فقد دخل لأول مرة بشكل مكثف الى المحيط الهندي في عام 1968 . وفي عام 1974 وقع الاتحاد السوفياتي معاهدة الصداقة والتعاون مع الصومال ، فحصل بموجبها على تسهيلات بحرية ، ثم حصل على تسهيلات أخرى في ميناء عدن . إلا أنه بعد خروجه من الصومال وطُرد وجوده في أنجوييا<sup>(33)</sup> .

### الفرع الثالث : العمليات العسكرية في البحار

1 - كانت البحار حوما مسرحاً للمواجهات ، سواء في زمن الحرب أو في زمن السلم . والحقيقة المعاصرة لا تشذ على هذه القاعدة ، إذ يشير أحد الاحصاءات الى أن عدد الحوادث البحرية بما فيها حالات دبلوماسية البرجة المسلحة بلغت 180 حادثة بين عامي 1946 و1982<sup>(34)</sup> ، أي حين يشير إحصاء آخر الى عدد أكبر من ذلك بكثير إذ أورد 236 حادثة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1970 و1982<sup>(35)</sup> . وإذا كان من الواضح إن أغلبية هذه الحوادث ليست ذات خطورة كبيرة إذ أنها تتعلق إما بمجازمة حق الصيد البحري<sup>(36)</sup> أو بحوادث بحرية عابرة ، إلا أن العدد الآخر من هذه الحوادث شكل أزمت حقيقة عرّضت أحياناً السلام العالمي للخطر ، منذ قضية مضيق كورفو بعد الحوب العالمية الثانية مروراً بأزمة السويس عام 1956 والحصار البحري الأمريكي لكوبا عام 1962 وقضية جزر فوكلاند عام 1982 ، وانتهاء بالعمليات البحرية والجوية - البحرية للولايات المتحدة في البحر المتوسط ، ضد ليبيا بالتحديد وفي الخليج العربي ضد إيران ، وكذلك العمليات البحرية الاسرائيلية المستمرة في خليج العقبة والبحرين

(32) السيد زهرة : استراتيجية القانون الأعظم ونضله الأمن في الخليج ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد

2 ، تشرين الأول 1981 ، ص 89 - 90 .

- أنظر أيضاً ، الفريق عقيب البزري ، المرجع المذكور ، ص 95 - 92 .

(33) د . علي الدين هلال : الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر ، السجل العربي ،

العدد 9 ، أيلول 1979 ، ص 103 .

- أنظر أيضاً ، الفريق عقيب البزري ، المرجع المذكور ، ص 50 .

(34) - Le Grand Atlas de la mer, Encyclopédie Universelle, Albin Michel, 1983, p. 238-239 et p. 291.

(35) - Laurent Lascouin, les opérations militaires en mer en temps de paix, R.G.D.I.P., T. 88/ (35) 1984/3, p. 9.

(36) ثمة 109 حوادث تتعلق بالصيد البحري من مجموع الحوادث الحاصلة بين 1970 و1982 والبالغة كما ورد أعلاه 236 حادثة ، المرجع السابق .

الاحمر والتوسط وبخاصة في المياه الاقليمية اللبنانية ضد البواخر الداخلة الى المرفاء اللبنانية واخراجها منها .

2 - ثمة اسباب عديدة جعلت من البحار حقلاً متميزاً للمواجهات ومدى تستخدمه القوى الكبرى لممارسة ضغوطها وتنفيذ صلياتها بنية فرض سياساتها على الدول الاخرى . نذكر من هذه الاسباب :

أولاً : هناك أمور مستجدة أدت الى تزايد الاهتمام الدولي بالبحار ، مثل المصلحة الاستراتيجية التي تمثلها والثروات التي تحتويها ، والسيادة على الجزر الصغيرة والمناطق الاقتصادية الحصرية وتقاسم الجرف القاري ومخاطر التلوث . . .

ثانياً : سعي الدول القادرة الى نقل المواجهات المحتملة ومخاطرها الذرية نحو مناطق بعيدة عن أراضيها ، والاستفادة من أصالي البحار تعويضاً عما خسرت من أراضي بعد حركة الاستقلال السياسي التي عرفتها المستعمرات خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ثالثاً : ممارسة « سياسة البارجة المسلحة » وبخاصة من قبل الدول الغربية وعمل رأسها الولايات المتحدة الاميركية للمحافظة على مصالحها الاقتصادية المنتشرة في دول العالم الثالث وثرواته التي تستنزفها وبخاصة النفط العربي ، من البحر المتوسط حتى الخليج العربي .

وبالفعل ، فإن التقرير الفرنسي حول تنسيق المصاريف العسكرية وتجهيزات القوات المسلحة للفترة الممتدة بين عامي 1984 و1988 يشير إلى أن من بين المهام التي ستفعل بها هذه القوات ، المساهمة في أمن المواصلات البحرية التي لا غنى عنها من أجل استمرار « المبادلات »<sup>(37)</sup> . وإذا كان التقرير الفرنسي يتظاهر بـ « حيادية » التجارة في البحار ، فإن الرئيس الأسبق للولايات المتحدة السيد كادوتشند في رسالته حول حال الاتحاد في 31 كانون الثاني 1980 « على استعداد بلاده لاستخدام القوة ، عند الحاجة ، في الخليج العربي ، من أجل حماية مصالحها الحيوية فيه وبخاصة استعوار تدفق النفط اليها »<sup>(38)</sup> . ومنذ ذلك العام كانت السفن الحربية الاميركية والفرنسية والبريطانية والاسترالية تنحرب منطقة الخليج ومعيطها ، حفاظاً على « الثروة العربية » وتدعيماً لأمن الأنظمة الضامنة لهذه الثروة .

- Assemblée nationale, seconde session ordinaire de 1982 - 83, N° 1452.

(37)

- D.A. I. n° 7- 8, 18- 25 Février 1980, notamment pp. 136 et 153.

(38)

كما أن حرب السويس عام 1956 التي اعتمدت فيها فرنسا وبريطانيا عل  
 سلاحها البحري كانت ذريعة بالنسبة للغرب المحافظة على حرية العبور التي تعرضت  
 للتهديد نتيجة للتأميم حسب رأيهم<sup>(39)</sup> . وعندما حاولت مصر إغلاق مضيق بابل  
 اللب إلى أن حرب تشرين عام 1973 بالتعاون مع جمهورية اليمن الديمقراطية بوسه  
 السفن المتجهة إلى إسرائيل لمنع وصول الأسلحة إليها ، تحركت السفن الحربية الأميركية  
 التابعة للاسطول السابع ، لحماية السفن الاسرائيلية وتأمين مرورها عبر عبدا  
 المضيق<sup>(40)</sup> . من جهة أخرى يتحرك الاسطول السادس الأميركي باستمرار لمنع الجهادية  
 اللبية من وضع خليج سرت تحت سيادتها باعتبارها جزءاً من مياهها الداخلية أو  
 الاقليمية<sup>(41)</sup> . أما السفن الحربية الاسرائيلية فهي ناشطة باستمرار في المياه الاقليمية  
 اللبنانية وما حولها بحجة الدفاع المشروع عن النفس . كل ذلك يطرح مسألة التحيد  
 لبحارنا العربية بأبعادها القانونية والتنظيمية .

## القسم الثاني

### الأبعاد القانونية لهذا التحيد

عرفت نظرية الحياد منذ القدم ونظمت لأول مرة في إنشائيات لاهاي لعامي  
 1899 و 1907 ، باعتبارها قراراً حراً إمتسابياً تعود صلاحية إنفاذه الحصرية للدولة  
 المعنية ، وباعتباره نظاماً قانونياً يتضمن جملة من الحقوق والواجبات . وقد نشأت فكرة  
 الحياد أصلاً في البحار حيث كانت تعتبر ظرفية أو مؤقتة بمواجهة الحياد الدائم الذي  
 كانت ترتضيه إحدى الدول بموجب معاهدة تفرض عليها الإلتزام بالحياد التام أثناء  
 الحروب وبعدم المشروع بأي حوب عدوانية من جهتها<sup>(42)</sup> . وتقضي واجبات الدولة  
 المحايدة بالامتناع عن تقديم أية مساعدة لأي من أطراف النزاع ، وعدم التحيز إزاء أي  
 من الفرقاء المتنازعين . أما حقوق الدولة المحايدة فتتضمن عدم التعرض لأقليمها  
 وحرية علاقاتها التجارية مع جميع الفرقاء في النزاع وهذه الحرية خاصة بالحرب  
 البحرية .

(39) راجع : Mine S.Bacidi, l'action militaire franco-britannique en Egypte et le droit des Na-  
 tions Unies, Mélanges Gidel, p. 49.

(40) R. Pinto, l'affaire de Suez, Problèmes juridiques, A.F.D.I., 1956, p. 20.

(41) أمين هويدي ، أحداث في الأمن العربي ، دار الوحدة ، بيروت ، 1980 ، ص 29 .

(42) راجع رأينا حول هذا الموضوع في الفصل الثاني من الباب الثاني .

(42) راجع : Ch. Rousseau, Droit international public, 9<sup>e</sup> edit. Dalloz, 1979, p. 386.

إلا أن العلاقات الدولية المعاصرة تتجه نحو نوع من التحييد الدائم لمناطق متعددة من العالم ، برية وبحرية عبر إقامة ما يعرف حالياً إما بالمناطق المتروعة السلاح النووي (Zones exemptes d'armes nucléaires, ZEAN) أو بمناطق السلام (Zones de paix) . فما هي الأوضاع القانونية الحالية للبحار العربية وما هو أثر التحييد على الأمن العربي ؟

### الفرع الأول : الأوضاع القانونية الحالية

فما لا ريب فيه أن المسألة هنا تتناول تحديداً السفن الحربية التي عرّفها الفقرة الثانية من المادة الثامنة من إتفاقية جنيف لعام 1958 حول البحر الاقليمي والمنطقة الملاصقة ، ثم جاءت إتفاقية 1982 الخاصة بقانون البحار لتعرّفها في المادة 29 كما يلي : « ... تعتبر سفينة حربية » كل سفينة تشكل جزءاً من القوات المسلحة للدولة معينة وتحمل الشارات الخارجية المميزة للسفن العسكرية التابعة لجنسيتها ، والتي تكون موضوعة تحت قيادة ضابط بحرية في خدمة هذه الدول وسجل على لائحة الضباط أو على لائحة عائلية ، والتي يكون طاقمها خاضعاً لقواعد النظام العسكري » .

وقد أعطيت الدولة الساحلية بموجب المادة 30 من إتفاقية 1982 حق الطلب الى هذه السفن ، مغادرة مياهها الاقليمية فوراً إذا لم تحترم قوانينها وأنظمتها الخاصة بالمرور في بحرها الاقليمي أو إذا رفضت الطلب الموجه إليها بهذا الخصوص . وتكون دولة العلم مسؤولة عن أية أضرار تسببها السفن الحربية أو أية سفينة أخرى مستخدمة لغايات غير تجارية ، نتيجة لعدم مراعاتها قوانين وأنظمة الدولة الساحلية الخاصة بالمرور في المياه الاقليمية أو لاحكام إتفاقية 1982 أو لقواعد القانون الدولي الأخرى ( المادة 31 من الاتفاقية ) .

وبمن الجدير بالذكر أن الدائم شارك فرضت منذ عام 1976 على البواخر الحربية الأجنبية وعلى تلك التي ليس لها نشاط تجاري ، أن تعلم السلطات الدائمكية مسبقاً ببيئتها في العبور<sup>(43)</sup> .

ولذا كانت الدول العربية واسرائيل تتذرع بحق الدفاع المشروع وحرية الملاحة لأجساد التبرير القانوني لعملياتها في البحار العربية ، فإن التدقيق في النص المخصوص القانوني يكشف بطلان مزاعمها ، وكم نحن مقصرون في الاعتماد على أحكام القانون الدولي لحماية أمننا ومصالحنا الاستراتيجية والاقتصادية .

1 - إن التذرع بحق الدفاع المشروع عن النفس (légitime défense) المخصوص

(43) ردمت في : Laurent Lucchini p.22 ، المرجع المذكور .

عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة لا يستقيم إلا في حال تعرض الدولة لاعتداء مسلح . والحقيقة أن هذه العمليات تندرج تحت مبدأ « الدفاع الذاتي » أو الحماية الذاتية (Autoprotection) ، وهي نظرية ذات أصول بريطانية<sup>(44)</sup> ، ولكنها تتناقض مع أحكام القانون الدولي المعاصر .

2 - إن حرية الملاحة البحرية هي حرية التجارة والمواصلات . وإذا كان وجود الاساطيل الحربية في المياه الدولية أمر يمكن تبريره إلا أن عملياتها العسكرية غير قابلة للتبرير ، ذلك أن المادة 88 من إتفاقية 1982 الخاصة بقانون البحار كانت بلغة وحاسمة إذ قضت « بأن أعالي البحار تستخدم لغايات سلمية » . فضلاً عن أن الفقرة الثانية من المادة 58 من الاتفاقية نفسها ، نصت كذلك وبوضوح كامل على تطبيق أحكام المادة 88 على المنطقة الاقتصادية الخشيرة وهي بالطبع جزء من أعالي البحار<sup>(45)</sup> . كما أن المادة 221 / 2 من الاتفاقية أعطت الدول الساحلية حق اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة فيما وراء مياهها الإقليمية ، لحماية شواطئها أو مصانعها المرتبطة من أخطار التلوث .

إلا أن هذه المواد القانونية تعتبر أحكاماً عامة تقتض آفاق التحييد والاستعمال السلمي للبحار ، هذه الآفاق التي ما تزال بحاجة إلى التبلور عبر مزيد من الاتفاقات الدولية والإقليمية القادرة على تكريس هذا التوجه وجعل البحار وبخاصة بحارنا العربية مناطق سلام .

#### الفقرة الأولى : الاتفاقات الشاقلة

إن أهم معاهدة في هذا المجال هي معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها ( معاهدة قاع البحار ) ، التي تم التوصل إليها عام 1971 ودخلت حيز التنفيذ في 18 آذار 1972<sup>(46)</sup> . وينص من المادة الأولى في فقرتها الثانية أن الحظر الخاص بالأسلحة والمنشآت والتسهيلات اللازمة لوضع مثل هذه الأسلحة لا يطبق « لا على الدولة الساحلية ولا على أعالي البحار الواقعة تحت مياهها الإقليمية » أي أن هذا الحظر يطبق خارج مسافة تمتد 12 ميلاً من الشاطئ .

إلا أن هذه المعاهدة لم تشمل الأسلحة التقليدية التي يمكن أن تكون أحياناً أخطر

(44) راجع : C. John Colombos, Le droit international de la mer, Paris, Pedone, 1952 .

(45) نذكر بأن اعتداد المنطقة الاقتصادية الخشيرة في البحار العربية لا يقي خارج سيادة الدول العربية شيئاً يذكر من للنسب البحري سواء في المتوسط أو في غيره .

(46) يمكن الاطلاع على النص الفرنسي للمد الاتفاقية في مجلة R.G.D.I.P. 1971 ، ص 378 - 391 .

من بعض الأسلحة النووية الصغيرة ، وبخاصة إذا استعملت في هجوم من البحر باتجاه البر أو ضد بواخر النقل ، الأمر الذي يعني أن هذه المعاهدة لا تهدف إلى نزع السلاح الشامل لقاع البحار وإنما هي تقتصر على نزع السلاح النووي فقط .

يضاف إلى ذلك أن التعابير المستخدمة في المعاهدة ، وبالتحديد في الفقرة الأولى من المادة الأولى تؤدي إلى تضييق المدى الذي تشملته هذه المعاهدة . فاستعمال كلمات مثل « إنشاء أو وضع » (installer ou placer) يجب أن يفسر ، استناداً إلى تصريح المندوب الأميركي الذي لم يواجه بأي اعتراض من قبل المندوب السوفياتي ، بأن الأسلحة القادرة على الابتعاد الذاتي عن وجه القاع لا تنطبق عليها أحكام هذه المعاهدة ، أي أنه يشترط « الثبات » في المنشآت<sup>(47)</sup> . فالخواص والآليات والمنصات المتحركة لا يشعلها الخطر . وثمة شرط آخر لكي يسري الخطر على هذه المنشآت هو أن تكون مخصصة لحمل الأسلحة النووية أو أجزاء متممة لها ، الأمر الذي يعني أن المنشآت المخصصة للأسلحة التقليدية لا يشعلها الخطر حتى وإن كانت قابلة للاستعمال النووي .

ومن البديهي أن هذه المعاهدة تشمل «بحارنا العربية» وهي تشكل خطوة على طريق الأمن العربي الذي تبحث عنه . رغم ما يعنيه من نقص ، يمكن العمل على معالجته في معاهدات أو قرارات دولية وإقليمية . ولهذا تشير إلى الاتفاقيات التي تمنا في هذا المضمار بقليل ارتباطها بعالم البحار .

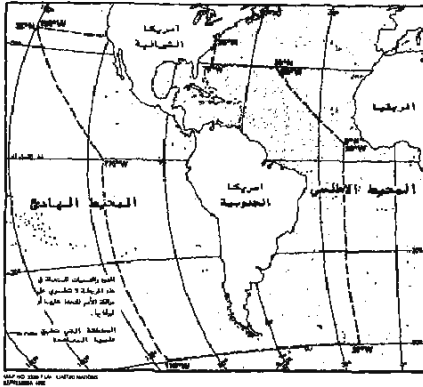
1 - معاهدة المنطقة المتجمدة الجنوبية (L'Antarctique) المعقودة عام 1959 والتي تنص على جعل المنطقة المتجمدة الجنوبية منزوعة السلاح ، وهي أول معاهدة تضع في حيز التطبيق فكرة منطقة خالية من الأسلحة النووية ، التي طبقت فيما بعد على قاع البحار والنضاء الخارجي وأمريكا اللاتينية . كما تحظر هذه المعاهدة إجراء أي مناورات عسكرية في المنطقة المتجمدة الجنوبية وإجراء تجارب على الأسلحة وبناء المنشآت أو التخلص من الفضلات المشعة التي تنبع عن النشاطات العسكرية<sup>(48)</sup> . وتنص المادة السادسة من المعاهدة على أن هذا الخطر يشعل المنطقة الواقعة جنوب خط العرض الجنوبي 60 ، بما فيها المسطح الجليدي . وتضيف أن أيّاً من أحكام هذه المعاهدة لا يمس ممارسة الحقوق المعترف بها في أعالي البحار الواقعة ضمن هذه المنطقة . فهل هذا يعني أن النشاطات العسكرية في أعالي البحار الواقعة ضمن هذه المنطقة تبقى مسموحاً بها إلا تلك التي حظرتها معاهدة قاع البحار ؟ نحن نعتقد أن هذه النشاطات

(47) المرجع المذكور : p. 73 - Maurizio Mercini .

(48) الاسم المصطلح ونزع السلاح 1945 - 1985 ، صحيفة الوقائع الممد 42 .



المطقة التي ستطبق فيها معاهدة تلاتيلولكو  
عند بدء نفاذها التام



ملاحظة : الجزء القاري من أراضي الولايات المتحدة ومياها الإقليمية مستبعدان صراحة من منطقة التطبيق .

المصدر : وقائع نزع السلاح ، العدد 68 ، الأمم المتحدة ، تشرين الأول 1989 ، ص 15  
تقضي بمنع تركيز واختبار أو نشر منصات الإطلاق الثابتة أو المتحركة وهي ملتصقة في القاع والمخصصة للصواريخ العابرة القارات أو المتحركة ، ومنع تركيزها في أعماق البحار أو في باطن أرضها بما فيها منطقة البحر الإقليمي والمياه الداخلية ( المادة 9 ، الفقرة الأولى ، البند ب )<sup>(53)</sup> .

القرة الثانية : البحر المتوسط والمحيط الهندي متطقتا ملام

إن الحديث عن البحر المتوسط والمحيط الهندي يشمل بالطبع المنطقة البحرية الممتدة بينهما إذ أن البحر الأحمر ليس سوى ذراع للمتوسط تربطه ببحر العرب والخليج

(53) المرجع السابق ، ص 95 .



العربي اللذين يعتبران من الناحية الاستراتيجية جزءاً لا يتجزأ من المحيط الهندي ، ذلك أن القراوات والمسامي القائمة لتحويل المحيط الهندي الى منطقة سلام تشمل هاتين المنطقتين العربيتين .

١ - إن الحديث عن تحويل البحر المتوسط الى منطقة سلام ليس جديداً لكنه بقي رهاناً كبيراً بسبب موقعه الاستراتيجي بصفته مكاناً للاتصال وللمعبر ، وبفعل التنافس الدولي فيه وحوله والصراعات الاقليمية بين دول هذا المحرّض ، بدءاً من الصراع العربي الاسرائيلي مروراً بالتزاعزات التركية اليونانية وانتهاء بالتنافس السياسي والايدولوجي بين دول اوروبا الشرقية ودول اوروبا الغربية الواقعة على ساحل المتوسط .

وبالفعل كانت الدول الاشتراكية الواقعة شباك المتوسط اول من طرح فكرة تحويل هذا البحر الى منطقة سلام ، وذلك منذ عام 1957 عندما اقترحت رومانيا مدعوة من الاتحاد السوفياتي ، الدعوة الى مؤتمر لتحويل البلقان الى منطقة سلام<sup>(54)</sup> .

وفي عام 1963 تقدم الاتحاد السوفياتي باقتراح جديد شمل البحر المتوسط بكامله لاقى تأييد بعض الدول العربية ولا سيما الجزائر والجمهورية العربية المتحدة ( مصر ) ، التي طالبت بإلغاء جميع القواعد العسكرية الأجنبية في حوض المتوسط ، إلا أن الدول الغربية عارضته وبخاصة الولايات المتحدة ، التي اعتبرت أن هذا الاقتراح يعدو أنه « يهدف بصورة شاحصة الى تغيير التوازن العسكري القائم ، على حساب الولايات المتحدة وحلفائها »<sup>(55)</sup> .

ولم يعد هذا المشروع الى التداول إلا في مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر عام 1973 ثم في قمة كولومبو عام 1976 ، بحيث اعتبر « إنشاء منطقة سلام في المتوسط أحد أهداف حركة عدم الانحياز ، وكان المقصود إبعاد المتوسط عن صراعات الشرق والغرب »<sup>(56)</sup> .

ولم يتدخل الأمم المتحدة في هذا الشأن إلا في الدورة الرابعة والثلاثين المنعقدة عام 1979 ، عبر القرار 34 / 100 حول تطبيق الاعلان الخاص بتدعيم الأمن الدولي ،

(54) O.N.U., Etude de tous les aspects du désarmement régional, 1980, A/ 35/ 416, p. 11.

(55) Document on désarmement, 1983, Département d'Etat, P.P. 242- 243 in A/ 35/ 416, pp. 81 et 117.

(56) Sandra Soupek, Zones exemptes d'armes nucléaires et Zones de paix dans le tiers, monde, (56) R.G.D.I.P., 1984/1, p. 126.

الذي أيد القرار المتخذ في المؤتمر السادس لعدم الانحياز المتخذ في هاغنا (كوبا) علم 1979 ، القاضي بتشجيع تحويل المتوسط الى « منطقة سلام وتعاون »<sup>(57)</sup> .

وما زالت مسألة تحويل المتوسط الى منطقة سلام مطروحة على المستوى الدولي وإن كانت تتخذ أبعاداً وأهدافاً متضاربة أحياناً . وبالفعل ما زال الاتحاد السوفياتي يولي اهتماماً خاصاً بهذا الموضوع حيث قدم السيد غورباتشوف سلسلة من المقترحات حول الشرق الأوسط نورد ما يتصل منها بموضوعنا :

أ - في آذار 1986 طالب غورباتشوف بعقد مؤتمر إقليمي لدول البحر الأبيض المتوسط على غرار مؤتمر الأمن الأوروبي لبحث الأمن في المنطقة ، وأعرب عن استعداد بلاده لسحب أسطولها من البحر المتوسط شريطة أن تقوم الولايات المتحدة بالخطوة نفسها .

ب - في نيسان 1986 أعلن الاتحاد السوفياتي أنه سيأمر كامل حقوقه في الملاحة الجوية والبحرية الحرة في البحر الأبيض المتوسط ودان الغاوة الأميركية على ليبيا<sup>(58)</sup> .

2 - يعتبر البعض أن المحيط الهندي تحول فجأة الى « القلب الجديد لعالم اليوم »<sup>(59)</sup> بسبب وضعه الاستراتيجي الخاص وتنوع المصالح المحيطة به ، الأمر الذي جعل تحويله منطقة سلام يساهم في خفض التوترات العالمية ويدعم السلام والأمن الدوليين .

قفي السلاسل عشر من كانون الأول 1971 صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 26/ 2832 بصيغة إعلان خاص يجعل المحيط الهندي منطقة « سلام »<sup>(60)</sup> . ومن الجدير بالذكر أن منطقة المحيط الهندي باتت واسعة ومتنوعة جداً ، بحيث تشمل أستراليا وأفريقيا الجنوبية والشاطئ الأفريقي على المحيط والمحيط العربي والبحر الأحمر والقارة الهندية الداخلية والقسم المحيطي من جنوب شرقي آسيا<sup>(61)</sup> . ومن الطبيعي أن هذا التوسع والتشعب ليس عنصراً مساعداً في عملية تحويل المحيط الى

(57) راجع : Doc. O.N.U. A/34/ 542, Annexe, Section I, par. 93.

ورد في : Sandra Szurek المرجع السابق نفسه .

(58) حسن الملكيم ، السياسة السوفياتية تجاه الخليج في عهد غورباتشوف ، مجلة المستقبل العربي 7 / 1989 ، ص 130 .

(59) M.R.D Jelili, L'Océan indien, Que sais-je ? n° 1746, P.U.F., 1978, p. 3

(60) تم تبني هذا الإعلان بأكثرية 81 صوتاً ضد صفر وامتناع 55 عضواً عن التصويت .

(61) المرجع المذكور : Sandra Szurek, p. 160 .

منطقة سلام . وهكذا فإن « اللجنة الخاصة بالمحيط الهندي » التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1972 بموجب القرار 27/2992 والتي كانت تضم 15 عضواً باتت تضم حالياً 47 عضواً يمثلون للدول الساحلية والداخلية في المنطقة ، والمتعاملين الرئيسيين للمحيط الهندي والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن<sup>(62)</sup> .

ينبغي هذا الاعلان بوقف التدهور ومنع زيادة الوجود العسكري للقوى الكبرى في المحيط الهندي كمرحلة أولى ( البند 2 ، الفقرة أ ، من القرار ) . وفي مرحلة ثانية يصار إلى « إلغاء القواعد والمنشآت العسكرية وخدمات الدعم اللوجستي والأسلحة النووية والأسلحة ذات التدمير الشامل وكل مظاهر الوجود العسكري للقوى الكبرى في المحيط الهندي ( البند 2 الفقرة ب ) . لكن المفاوضات الأميركية - السوفياتية التي بدأت عام 1977 حول هذه المواضيع لم تؤد إلى أي نتيجة . ويبدو أن الولايات المتحدة تسعى إلى منطقة سلام تشمل المدى البحري للمحيط وأقاليم الدول الساحلية وكذلك الدول الداخلية في المنطقة . وإذا كان موقف الاتحاد السوفياتي مرناً بالنسبة لانتعاش المنطقة التي تشملها هذه العملية ، إلا أنه أيدي تفضيله لاتباع سياسة مرحلية تبدأ بالمعركة إلى وضع 1977 - 1978 ، ثم تجميد القوى البحرية والجوية للقريتين في المنطقة ، وأخيراً تخفيض هذا الوجود العسكري<sup>(63)</sup> .

ولا بد من الإشارة إلى السياسة السوفياتية الحالية المزيدة لإنشاء منطقة سلام في

(62) تضم هذه اللجنة 29 ممثلاً للدول النامية ، 21 دولة غربية ، 7 دول اشتراكية . ومن بين هذه الدول تمثل الدول العربية في هذه اللجنة بالدول التالية : العراق واليمن منذ 1972 ( القرار 2992 ع ) ، الصومال منذ 1974 ( القرار 3559 / ب ) ، إيران واليمن الديمقراطية منذ 1977 (A.G.Ns. 32/88) ، مصر والسودان وبيجوري (A.G. 36s. 34/ 80 B) منذ 1979 .

(63) H. Labrousse, L'Océan indien, zone de paix, in le droit international et les armes, (63) S.F.D.I., colloque de Montpellier, 3-5 Juin 1982, Paris, Pedone, 1983, p. 274-277.

إلا أن تطوراً جديداً حصل في الدورة الأولى من اجتماعات اللجنة الخاصة بالمحيط الهندي عام 1990 عندما وصفت الولايات المتحدة الأميركية الاعلان الخاص بجعل المحيط الهندي منطقة سلام الصالح عام 1971 ، بأن الزمن قد تجاوز ، وقالت أن مسيرة إقامة منطقة سلام في المحيط الهندي ليست قابلة للحياة إذا استمرت في الاستناد إلى أحكام هذا الاعلان .

كما أعرب رئيس هذه اللجنة في الدورة المذكورة عن قلقه العميق من قرار الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بالانسحاب من اللجنة ومن استنواؤ مشاركة دولتين غربيين فقط في أعمال اللجنة . ( لم يذكر اسم الدولتين الغربيتين المستعرتين ) .

Désarmement, Bulletin, n° 3, 1990, Publié par le Département des affaires de désarmement de l'ONU, p. 14.



الامرائية في المتوسط والبحر الاحمر تحديداً ، واخيراً وليس آخراً أزمة الخليج الحالية الناجمة عن احتلال العراق للكويت والحرب التي شنت على العراق .

### الفرع الثاني : التحديد والأمن العربي

إن إتفاقيه 1982 الخاصة بقانون البحار لم تعرض كما ظهر معنا حتى الآن الى الاستعمالات العسكرية للبحار لأن هذه الاتفاقية كانت في رأينا تعبيراً عن تطلعات العالم الثالث وعن توافق دول العالم الثالث ، ولم تكن تعبيراً عن تطلعات العالم المتقدم الذي تحكم في دوله روح التنافس للسيطرة على المحيطات والبحار والاستعاضة الاستراتيجية بالمياه عن اليابسة ، « حيث ان المياه تنمر أكثر من 70,7٪ من سطح الكرة الأرضية ، . . . . »<sup>(65)</sup> وان أكثر أعمال سباق التسلح التكنولوجي كثافة كان في البحر خلال السبعينات والثمانينات . وفي الوقت الذي عارض فيه كثير من أبناء أوروبا الغربية نشر 464 صاروخ « كروز » في قواعد أرضية ، وقامت مسيرات احتجاج على ذلك ، فإن نشر آلاف صواريخ كروز على سفن وغواصات الولايات المتحدة يجري دون احتجاجات شعبية على ذلك . ولا شك أن الدول التي لها سواحل على البحار والمحيطات وكذا الجزر هي أكثر المناطق المعرضة للخطر بالإعطار النووي<sup>(66)</sup> ، وهي الأكثر عرضة للتهديد بالاحتلال والقمع أو على الأقل بانتهاك سيادتها على إقليمها البري وعلى المياه التي تشملها هذه السيادة . ويضيف اللواء طلعت مسلم : « دعوني أذكركم أن طول السواحل العربية يزيد عن 12 ألف كيلومتر وان الوطن العربي يشرف على أربعة من أهم الممرات البحرية في العالم »<sup>(67)</sup> .

من هنا تطرح مسألة أهمية نزع السلاح في البحار بالنسبة للامن العربي وإمكان استخدام الجرف القاري بالنسبة للدول الساحلية .

### المفكرة الأولى : نزع السلاح

يكفي أن نلقي نظرة سريعة على حجم التسلح النووي البحري الاميريكي والسوفييتي لنندرك مدى أهمية إنشاء منطقة « سلام وحرية وحياد » في البحر المتوسط والمحيط الهندي وامتداداتها . « فالولايات المتحدة الاميريكية تملك 408 صواريخ بحرية نووية لما 6820 رأساً نووياً طاقاتها التدميرية المتوسطة حوالي 485 ميغا طن . وأن عدد الرؤوس النووية البحرية الاميريكية تمثل 7,3٪ من مجموع رؤوسها النووية ، وبشكل

(65) الندوة الدولية حول « الشرق الأوسط والبحر المتوسط منطلقان خالفتان من السلاح النووي » عرض خالد الفيشاري ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، كانون الثاني ، 1988 ، العدد 23 - 24 ص 289 .

(66) المصدر السابق ، نجد للاسفة أن طول السواحل العربية يبلغ 17 ألف كلم تقريباً .

28٪ من الطاقة التدميرية للقوة النووية الأميركية . فإذا أضفنا إلى ذلك 316 طوربيداً نووياً ، و 1120 قذيفة أعماق نووية و 666 طائرة لها قدرة نووية تعمل على حاملات الطائرات ، لأمرتنا حجم الخطر النووي البحري الأميركي . يقابل ذلك أن الاتحاد السوفياتي يملك 1257 صاروخاً بحرياً نووياً لها 3011 رأساً نووياً قوتها التدميرية 1257 ميغا طن ، ويمثل 33٪ من مجموع الصواريخ النووية السوفياتية ، يضاف إلى ذلك 280 قذيفة أعماق نووية و 702 طوربيد نووي ضد الغواصات ، الأمر الذي يكشف حجم الخطر النووي السوفياتي<sup>(67)</sup> .

من هنا ليس كافياً الحديث عن التزام الدول المحيطة بهذه المنطقة البحرية بالامتناع عن تصنيع أو إقتناء أو السباح بوجود أسلحة أو منشآت نووية ، في ما يعرف بالمناطق المنزوعة السلاح النووي (Zones exemptes d'armes nucléaires) لأن الخطر الأساسي في هذه المنطقة والتهديد الضلعي لامتيا لا يأتي من الدول الاقليمية ، دون إهمال الخطر الاسرائيلي وتحديداً خطرها النووي ، وإنما من القوى الكبرى وبالتحديد الدول النووية المعادية لشعبنا والمناهضة لتقدمنا . هذا مع العلم أن منطقتي المتوسط والمحيط الهندي وامتداداتها بمران اليوم أكثر البحار في العالم كثافة في الأسلحة النووية نتيجة لكثافة الاساطيل الاجنبية المتواجدة رداً على الأوضاع السياسية المضطربة وخوفاً على الثروات التي تزخر بها هذه المنطقة .

#### الفقرة الثانية : استخدام الجرف القاري

إن الحديث عن تحديد « البحار العربية » وبصورة أشمل تحديد المتوسط والمحيط الهندي وامتداداتها لا يمكن أن يشمل المياه الاقليمية للدول الساحلية ، باعتبار أن هذه المياه تعتبر جزءاً لا يتجزأ من إقليم الدولة ويقع تحت سيادتها المطلقة والشاملة ، لكن السؤال يبقى مطروحاً بالنسبة للجرف القاري . فإتفاقية 1958 وإتفاقية 1982 إعتبرت للدولة الساحلية « بحقوق السيادة » على الجرف القاري في ما يتعلق باستكشاف واستغلال موارده الطبيعية ( المادة 77 ) ، وهكذا فإن الدولة الساحلية تتمتع فيه بحقوق حصريّة تقتصر على الجوانب الاقتصادية دون أي حق في مطالبات أخرى أو تملك فعل . أما النشاطات العسكرية فلا تتناولها هذه الأحكام<sup>(68)</sup> ، فضلاً عن النص العام في المادة

(67) المصدر السابق ، ص 289 - 290 .

(68) وراجع : Brown, Edward D., Arms control in hydrospace: Legal Aspects, Washington, Woodrow Wilson international center for Scholars, 1971, p. 22.

وردت في : Patrizio Merzani, p. 66 مرجع مفكور سابقاً .

301 من إتفاقية 1982 الذي قضى باستعمال البحار لغايات سلمية . وإذا كان لنا أن نسترشد بمحاولة إعطاء البحار ، فإننا نعتقد أن الدولة الساحلية تبقى حرة في استعمال جرفها القاري بنفسها حتى مدى إثني عشر ميلاً بحرياً وهي المسافة المعترف بها دولياً في إتفاقية 1982 كمندى للبحر الاتليمي .

وفي حال طالبت الدولة الساحلية بمياه إقليمية تمتد أكثر من 12 ميلاً فإن حقوقها الخاصة على جرفها القاري تبقى محصورة بالمسافة المذكورة المقررة في إتفاقية 1982 ، أما إذا اكتفت بمياه إقليمية أنصر من 12 ميلاً فإن حقوقها على جرفها القاري يمكن أن تشمل هذه المسافة بصرف النظر عن المدى الذي تقرره لمياهها الإقليمية .

ويبقى أن نقول أن إنشاء منطقة « سلام وحرية وحياد » يهدف الى تحقيق الامن العربي عبر أبعاد الاصاطيل والقواعد الأجنبية عن بحارتنا ، دون المساس بحق الدول العربية في تأكيد سيادتها وممارسة حقوقها المشروعة استناداً الى أحكام القانون الدولي العام . هذا على صعيد الامن العسكري ولكن ماذا على صعيد الامن الاقتصادي ؟





## الفصل الثاني

# البحار والتنمية العربية

تَمَّ لا ريب فيه أن إتفاقية عام 1982 الخاصة بقانون البحار بحكومة بهاجس التنمية ، وذلك يبدو جلياً سواء في إقرارها للمنطقة الاقتصادية الحصرية حتى مسافة مئتي ميل بحري التي تتمتع بها الدولة الساحلية ، أو في تكريسها للمنطقة الدولية (La Zone) باعتبارها إرثاً مشتركاً للبشرية (L'héritage commun de l'humanité) الذي يضع في خدمة التنمية كتلة هائلة من الموارد المعدنية تكفي العالم لسنوات طويلة<sup>(1)</sup> ، فضلاً عن الثروة الحية المتجددة التي تزخر بها مياه البحار وبخاصة المياه القريبة ضيقاً من الشواطئ .

ويبدو أن هذا المنحى التنموي لاتفاقية عام 1982 كان من القاعات السائدة لدى جميع الدول سواء منها المتخلفة أو المتقدمة ، كما يؤكد ذلك تصريح مندوب الولايات المتحدة الأمريكية لدى اللجنة الخاصة بأعمال البحار الذي قال « أن النظام الدولي لا يهدف فقط إلى حماية مصالح الدول النامية وإنما مصالح الدول المتقدمة

(1) مكان البحار :

المعدن النكمية	مصر الاستهلاك
- الألومنيوم 40 بليون طن	يكني العالم 20 ألف عام ، احتياطات اليابسة تكفي 100 عام
- الفخيز 350 مليون طن	يكني العالم 400 عام ، احتياطات اليابسة تكفي 100 عام
- النحاس 7,9 بليون طن	يكني العالم 200 ألف سنة ، احتياطات اليابسة تكفي 40 عاماً
- النيكل 14,7 بليون طن	يكني العالم 200 ألف سنة ، احتياطات اليابسة تكفي 40 عاماً
- الكوبالت 5,2 بليون طن	

هذه بالإضافة الى المكان الغني بالهيدروكربونات الموجودة في أحواض المحيطات .

المصادر : Levy, F.S.P. Les ressources minérales des fonds marins internationaux, Revue française de l'énergie, 1972, N°243, p. 417- 427.

كذلك ، عبر إشاعة مناخ آمن للاستثمارات المالية والتقنية<sup>(2)</sup> .

إلا أن هذا الارتكاز المشترك للبشرية الذي يسيق أساماً في تناول الدول الكبرى لمدة طويلة على الأرجح ، وإن تم ذلك في إطار التنظيم الذي وضعته إتفاقية 1982 الخاصة بقانون البحار ، لم يحل دون الدول الساحلية وحاجتها للاحتفاظ بمناطق بحرية خاصة تتمكن عبرها من التبرؤ بعملية التنمية الخاصة بها .

فالمياه الداخلية والبحر الاقليمي حيث تمارس الدولة الساحلية سيادتها كاملة غير منقوصة ، رغم الارتفاق المعروف بالمرور عبر الضار في المياه الاقليمية ، بتميزان عن القسم الممتد الى ما وراءها حتى مسافة مئتي ميل بحري حيث تمارس هذه الدولة سيادة متخصصة ، تسمح لها بحماية مواردها الحية والطبيعية والصيدان التابعين لها . وإذا كانت هذه المنطقة ذات سمة دفاعية فإن التنظيم الاقليمي لهذه المناطق بين مجموعة دولية إقليمية يتخذ السمة الانتاجية الهادفة الى تنمية المنطقة المعنية<sup>(3)</sup> .

ومن البديهي أن التقدم الذي تشهده الأنظمة القانونية لا يقوم فقط ، على حد قول الأستاذ جورج سل (G. Scelle) ، على إعلان المساواة النظرية أي المساواة القانونية ، وإنما على إلغاء التفاوت الواقعي (inégalité de fait) بين الدول ، في حدود الممكن<sup>(4)</sup> ، وذلك عبر وضع الأحكام القانونية التي تؤمن الحماية اللازمة للثروات البحرية وطرق استغلالها المجدية سواء في المناطق الخاضعة للسيادة أو في المناطق الدولية التي تعتبر إرثاً إنسانياً مشتركاً أي البعد التنموي . أما المسألة الخاصة التي نعتينا نحن في هذا البحث فهي كيفية الاستفادة من هذه الأحكام لتأمين التنمية العربية تحقيقاً للأمن القومي ، أي الأداة التنموية .

### القسم الأول : البعد التنموي

لقد تعاطت إتفاقية عام 1982 الخاصة بقانون البحار مع الثروة البحرية على أساس قاعدتين تحدهما البعد التنموي الذي سيطر على أحكامها . الأولى تقوم على مبدأ الحماية الممنوحة للدولة الساحلية في استغلال ثروات البحر والحفاظ عليها والحؤول دون

---

Le fond des mers, héritage commun de l'humanité et le développement, par R.J. Dupuy. (2)  
Colloque d'Aix-en-provence, pays en voie de développement et transformation du droit international, p. 244.

(3) المرجع السابق ، ص 251 .

(4) ردمت في : Piquemal, Fond des mers, Patrimoine commun de l'humanité, Nice, 1973, p. 30-

متناسقة الأجانب لمواطنيها في نشاطاتهم البحرية . أما الثانية فتقوم على مبدأ التضامن العالمي وحسب الدول المتخلفة في الاستفادة من استغلال الثروات الكامنة في أعماق أعالي البحار حيث يمكن ترجمة المساواة القانونية النظرية بين الدول الى مساواة واقعية و في حدود الممكن . وهكذا فإن مبدأ « الحماية » تتمتع به الدول الساحلية في المياه الخاضعة للسيادة ، في حين يتجلى مبدأ « التضامن العالمي » في منطقة أعالي البحار .

#### المقرر الأول : حول المياه الخاضعة للسيادة

ثمة نوعان من المياه الخاضعة للسيادة : النوع الأول هو تلك المياه الخاضعة للسيادة المطلقة للدولة الساحلية تمارس عليها سلطاتها كما تمارسها على إقليمها البري دون أي تمييز بينهما ، أما النوع الثاني فهو تلك المياه التي تمارس عليها الدولة الساحلية سيادة وطنية أو متخصصة فرضتها مقتضيات الحماية للثروات البحرية الحية وغير الحية لايفاقها في تصرف أبنائها دون غيرهم ، إلا إذا ارتضت أن يشاركها الآخرون استغلال هذه الموارد وفقاً للشروط التي تراها مناسبة . فما هي أوضاع المياه الخاضعة للسيادة المطلقة ، وما هي أوضاع المياه الخاضعة للسيادة الوطنية ؟

##### الفقرة الأولى : السيادة المطلقة

من المتعارف عليه منذ وقت طويل أن الدولة الساحلية يمكنها أن تمارس في مياهها الداخلية وبحرها الاقليمية عدداً معيناً من حقوق السيادة ، سواء على المياه أو قاع البحر أو باطن أرضه وكذلك على الفضاء الذي يعلو هاتين المنطقتين .

وهكذا اعتبرت المادة 19 من إتفاقية عام 1982 أن السفينة الأجنبية التي تقوم بالصيد أو الأبحاث العلمية أو تتشغل أي أجسام أو تسيء الى منشآت الدولة الساحلية ، تكون قد مسّت بسلام ونظام وأمن هذه الدولة ، وبذلك لا يعود يعتبر عبور هذه السفينة غير ضار ، ويحق للدولة الساحلية منعه . وبالتالي فإن الدولة المعنية تتمتع بحق وضع القوانين والأنظمة الآيلة الى المحافظة على موارد البحر الحية وحماية حق الصيد لمواطنيها وكذلك النشاطات الخاصة بالبحث العلمي والهيدروغرافيا ( المادة 21 من الاتفاقية ) .

كما تمارس الدولة الساحلية حقوق السيادة على جرفها القاري من أجل البحث عن الموارد الطبيعية واستغلالها . وقد أثيرت المادة 77 من الاتفاقية أن هذه الحقوق هي حقوق حصرية بمعنى أنه لا يحق لأحد ممارسة أي نشاط على هذا الجرف حتى وإن لم تعتمد الدولة الساحلية الى التقييد فيه واستغلال موارده . ومن الجدير بالذكر هنا أن الموارد المقصودة في هذه المادة هي الموارد المعدنية والموارد الأخرى غير الحية الكامنة في أعماق البحر أو في باطن أرضه ، وكذلك الكائنات الحية المستقرة في القاع أو تحته .

ويشمل هذا الحق الحصري تنظيم أعمال التققيب والترخيص بها في الجرف القاري ، أياً تكن الغايات المتوخاة من ذلك ( المادة 81 من الاتفاقية ) .

ومن المعروف أن هذه المنطقة من « البحار العربية » بإمكانها أن تساهم بصورة فعالة في عملية التنمية العربية إذا ما أحسن استغلال مواردها الحية وغير الحية التي تزخر بها .

هذا مع العلم أن بعض البلدان العربية وبخاصة الخليجية منها تستغل بعض الموارد المعدنية الكامنة في هذه المنطقة عبر الشركات الأجنبية التي تقب عن البيترول وتستغله في الجرف القاري التابع لهذه الدول في المشاريع المعروفة باسم : الأوف شور ( off shore ) ، إلا أن استغلال الموارد الحية أو ما يمكن وصفه بالثروة المتجددة في هذه المنطقة ما زال متخلفاً أو هو عرضة لنهب من قبل الدول الأجنبية الكبيرة والصغيرة على السواء . فلو أخذنا على سبيل المثال المياه الإقليمية المغربية بالتحديد لوجدنا ثمة ما يقرب من ألف سفينة إسبانية تقوم بالصيد في هذه المنطقة ، يضاف إليها عدد مماثل تقريباً من السفن التابعة لدول السوق الأوروبية المشتركة<sup>(5)</sup> . هذا مع العلم أن اقتصاد جزر الكناري وبعض مناطق أندلوسيا في إسبانيا يرتبط بهذه الصناعة .

بالإضافة الى ذلك نجد دول المجموعة الأوروبية تقيم العديد من المشروعات في موريتانيا لتنمية صيد الأسماك ، عبر منشآت الجديدة على الساحل الموريتاني وإدخال أساطيل الصيد الأجنبية وإلى حد ما تحديث وسائل الصيد الوطنية . وبالفعل تحول نتيجة لذلك ، مرفأ نواجيو الى مركز اقتصادي هام آمن ما يقرب من 69 ألف طن من الأسماك عام 1986 ، وأنفذ الموريتانيين من الموت جوعاً خلال فترة الجفاف<sup>(6)</sup> .

ومن البديهي أن البلاد العربية تمتلك مسافات شاسعة من المياه الداخلية والاقليمية التي تمارس عليها سيادتها الكاملة ولا ينازعها فيها منازع ، والتي يمكن أن تستغل ثرواتها المتجددة وغير المتجددة الكامنة فيها ضمن خطة تنمية عربية مشتركة تفي الإنسان العربي لخطر الجوع وتنتشله من وهدة التخلف الذي يعاني منه حالياً .

#### الفقرة الثانية : السيادة الوظيفية

لقد كرسّت اتفاقية عام 1982 الخاصة بقانون البحار إنشاء المنطقة الاقتصادية

(5) راجع : R.G.D.I.P., Chronique des faits, 1984/1, p. 231 .

هذا مع العلم أن أسطول الصيد البحري الإسباني يتجاوز 17000 بطننة .

(6) إذاعة لندن ، برنامج حول العالم العربي ، 10 آب 1989 .

الحصرية حتى مسافة مئتي ميل بحري اعتباراً من الخط الذي يبدأ منه قلمس البحر الاقليمي . ومن الغريب أن أكثرية الدول الساحلية أعلنت عن مدّ سلطتها في أعالي البحار الى مسافة مئتي ميل بحري معلنة إياها منطقة اقتصادية حصرية ما عدا الدول الثرية التي لم تقدم على إقامة هذه المنطقة سوى سبع منها فقط هي اليمن الديمقراطي وجيبوتي وموريتانيا والمغرب وعمان ومصر والصومال<sup>(7)</sup> . هذا مع العلم أن إيران أعلنت منطقة صيد مداهم لحسون ميلاً بحرياً<sup>(8)</sup> .

يجب للدول الساحلية ممارسة حقوق السيادة في ما يتعلق بالاستكشاف والاستغلال والمحافظة والإدارة إزاء الموارد الطبيعية الحية أو غير الحية الكامنة في المياه وفي أعالي البحار وفي باطن أرضها ، كما تمارس الحقوق نفسها في ما يتعلق بالأنشطة الأخرى الآيلة الى استكشاف هذه المنطقة واستغلالها لغايات اقتصادية ، مثل إنتاج الطاقة اعتماداً على المياه أو التيارات المائية أو الرياح<sup>(9)</sup> . إلا أنها تستطيع تطبيق قوانينها في ما يتعلق بالأنشطة البحرية التي تقيمها في هذه المنطقة وبالبعث العلمي البحري وحماية البيئة البحرية والمحافظة عليها .

كما يجب للدولة الساحلية أن تحدد الحجم المقبول للصيد البحري في المنطقة الاقتصادية الحصرية فيما يتعلق بالموارد الحية ، وبالتالي فإنها تتخذ التدابير المناسبة لمنع الاستغلال المفرط الذي يسيء الى المحافظة على هذه الموارد . وتفرض المادة 61 من اتفاقية 1982 على الدولة الساحلية أن تتعاون مع المنظمات الدولية المختصة سواء كانت إقليمية أو منطوقية أو عالمية بالشكل الذي يخدم هذه الغاية أي المحافظة على الموارد الحية .

هذا مع العلم أن الغاية الأساسية التي يجب أن تسعى إليها الدولة الساحلية هي تشجيع الاستغلال الأمثل للموارد الحية الكامنة في المنطقة الاقتصادية الحصرية دون الاسماء الى المبادئ المذكورة أعلاه ( المادة 62 من الاتفاقية ) . كما قضت هذه المادة بأنه ينبغي على الدولة الساحلية أن تحدد طاقتها على استغلال الموارد الحية الكامنة في المنطقة الاقتصادية الحصرية . وإذا تبين لها أن هذه الطاقة أدنى من إمكانات الاستغلال الأمثل الوارد أعلاه ، فإنه ينبغي لها الترخيص للدول أخرى استغلال الموارد الحية الكامنة في منطقها الاقتصادية الحصرية عبر اتفاقات أو ترتيبات مطابقة لاحكام الاتفاقية بحيث

Law of the sea, Bulletin, N° 15, Nov. 1990, p. 29-38

(7)

(8) المرجع السابق ، ص 53 .

(9) راجع المادة 56 من اتفاقية 1982 .

تعطى الافضلية للدول المحرومة من الشواطئ ، أو تلك التي تملك شواطئ ضيقة أو غير ملائمة للصيد البحري<sup>(10)</sup> .

وهكذا نرى كيف أن إتفاقية عام 1982 الخاصة بقانون البحار تتيح إمكان الاستغلال الأمثل للموارد الحية الموجودة في المنطقة الاقتصادية الحصرية ، وفي ما يتعداها عبر المنظمات الإقليمية ( المادة 64 من الاتفاقية ) أعلنت بعين الاعتبار أوضاع الدول التي لا تملك شواطئ بحرية أو أن شواطئها غير ملائمة للصيد البحري .

إن المنظومة العربية مدعوة إلى التعاون عبر جامعة الدول العربية ، تطبيقاً لأحكام اتفاقية 1982 الخاصة بقانون البحار ، من أجل استغلال ثروات البحار الهائلة التي تزخر بها بحارنا العربية منبحة بذلك الفرصة للدول العربية التي لا تملك شواطئ أو هي تملك شواطئ ضيقة مثل الأردن والعراق على سبيل المثال ، إمكان الاستفادة من موارد البحار الحية ، فساهم في تدعيم التعاون والتكامل العربيين وكذلك الأمن العربي .

#### الفرع الثاني : في أعالي البحار

إن المياه المعروفة بأعالي البحار هي المنطقة البحرية التي تقع خارج المنطقة الاقتصادية الحصرية والبحر الإقليمي والمياه الداخلية لدولة معينة ، والمياه الأريخيلية لدولة تتكون من أرخبيل<sup>(11)</sup> . وهكذا يبدو واضحاً أن منطقة أعالي البحار تقلصت كثيراً عما كانت عليه في ظل أحكام اتفاقيات جنيف لعام 1958 التي لم تعرف على سبيل المثال المنطقة الاقتصادية الحصرية . وثمة إمكان للاستفادة من الحريات التي ضمنتها إتفاقية عام 1982 في مياه أعالي البحار ، ومن التنظيم الجديد لقاع أعالي البحار الذي يعرف بالمنطقة الدولية .

#### الفقرة الأولى : الحقوق المائية :

إن منطقة أعالي البحار مفتوحة لجميع الدول دون استثناء سواء كانت دولاً ساحلية أو لم تكن ، حيث تمارس جميعها حرية مطلقة دون تمييز بينها من الناحية القانونية . فحرية الملاحة وحرية التحليق وحرية الصيد البحري وحرية البحث العلمي وحرية مد الكابلات والأنابيب وحرية بناء الجزر الاصطناعية وإقامة المنشآت الأخرى لأغراض سلمية ، مضمونة لجميع الدول التي ترغب أو تستطيع الاستفادة من هذه

(10) راجع المادة 62 في فقرتها الثانية من إتفاقية 1982 .

(11) المادة 86 من إتفاقية 1982 .

الحريات وفقاً لاحكام اتفاقية عام 1982 الخاصة بقانون البحار . يبقى أن تتوفر التية  
والامكانيات لممارسة هذه الحقوق التي يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تحقيق التكامل  
الاقتصادي العربي والتنمية العربية والمساهمة في تعزيز الأمن الاستراتيجي والاقتصادي  
العربيين .

بالاضافة الى ذلك تفرض إتفاقية عام 1982 على جميع الدول ، إتخاذ التدابير التي  
يمكن أن تكون ضرورية للمحافظة على الموارد الحية في أعالي البحار ، إزاء مواطنها أو  
أن تتعاون مع دول أخرى في إتخاذ مثل هذه التدابير ( المادة 112 ) . وعليها من أجل  
تحقيق هذه الغاية أن تتعاون في ما بينها لإنشاء منظمات إقليمية أو أضعق ، خاصة بالصيد  
البحري ( المادة 118 ) ، تقوم بتحديد الكميات والأنواع المسموح صيدها ، وتعمل  
على تبادل المعلومات العلمية والاحصاءات المتوفرة حول نشاطات الصيد البحري ، إما  
بواسطة المنظمات الدولية المختصة أو بواسطة المنظمات الإقليمية القائمة .

كل هذه الأحكام تدفعنا الى الاعتقاد بأن الدول العربية المنضوية في ظل منظمة  
إقليمية هي جامعة الدول العربية يمكنها الاستفادة من مياه البحار المحيطة بها عبر تنظيم  
تعاونها تحقيقاً لتطلعات شعورها في التنمية والتكامل والأمن بكل أبعادها الاستراتيجية  
خاصة وأنها في معظمها دول بحرية يمكنها إذا شاءت أن تعد سيطرتها في مياه أعالي البحار  
إنطلاقاً من مياهها الإقليمية والمناطق الاقتصادية الحصرية التي تكرست في القانون وفي  
الواقع الدولي الحالي .

#### الفقرة الثانية : المنطقة الدولية (La Zone)

تشمل هذه المنطقة قاع البحار وباطن أرضها في ما يتعدى الجرف القاري للسواحل  
الساحلية وتتنازل كل الموارد المعدنية الصلبة أو السائلة أو الغازية الكائنة في أعماق البحار  
أو في باطن أرضها ، بما فيها الكتل المعدنية المختلطة (Nodules polymétalliques) .  
وهذه المنطقة مستقلة ومميزة تماماً عن مياه أعالي البحار وأجوائها ، ولا يمكن للحقوق  
الممنوحة أو الممارسة فيها أن تؤثر على النظام القانوني لهذه المياه والأجواء<sup>(12)</sup> .

وهذه المنطقة ومواردها هي إرث إنساني مشترك ( المادة 136 من الاتفاقية )  
« يضع في متناول التنمية كتلة من الموارد متخصصة ومستقلة »<sup>(13)</sup> . ومن الجدير بالذكر

(12) راجع المادة 125 من إتفاقية عام 1982 .

وكذلك : G. de la chambre, réforme du droit, de la mer, revue défense nationale, Juin 1977, p. 31 à 33.

(13) المرجع المذكور سابقاً . René-Jean Dupuy, le fond des mers héritage communs... p. 241.

أن هذا الإرث الانساني المشترك يتم بثلاثة معايير تساهم في تعريفه هي :

- ١ - الملكية المشتركة وإدارة المنطقة الدولية من قبل جميع الدول .
- 2 - عدم عتلك المنطقة أو أي جزء منها من قبل أي كان سواء كان دولة أو فرداً أو منظمة أو مؤسسة .
- 3 - التوزيع المنصف للفوائد التي توفرها المنطقة الدولية بين جميع البلدان مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات الدول النامية ومصالحها الخاصة<sup>(١٤)</sup> .

ومن أجل ذلك أنشأت إتفاقية عام 1982 الخاصة بقانون البحار سلطة دولية تدعى «L'Autorité» تقوم بالإشراف على استغلال موارد المنطقة الدولية أو باستغلالها بنفسها لما فيه مصلحة الانسانية جمعاء ، « عبر تأمين التنمية المتناسقة للاقتصاد العالمي والتوسع التوازن للتجارة الدولية ودفع عملية التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية الشاملة لجميع الدول ، وبصورة خاصة للدول النامية . . . »<sup>(١٥)</sup> . علماً أن « السلطة الدولية » تقوم بنشاطاتها المباشرة في المنطقة الدولية ، بواسطة المشروع (L'Entreprise) .

ومن التوجهات الاساسية التي ينبغي لها أن تحكم عمل « السلطة الدولية » ، إعطاء جميع الدول الأعضاء بمعدل عن أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية أو وضعها الجغرافي ، أكبر إمكانات المساهمة في استقلال موارد المنطقة الدولية ، والجوئل دون احتكار النشاطات الجارية فيها ( المادة 150 الفقرة ز ) . ونحن نعتقد أن أهم ما يمكن الاستفادة منه في هذا المجال هو نقل التكنولوجيا المتطورة للدول النامية والمقصود هنا دولنا العربية عبر « السلطة الدولية » التي يقتضي بها أن تتخذ التدابير الضرورية :

- أ - للحصول على التقنيات والمعارف العلمية الخاصة بالنشاطات الجارية في المنطقة الدولية .
- ب - لتسهيل وتشجيع نقل هذه التقنيات والمعارف العلمية للدول النامية ، بشكل يسمح لجميع الدول الأعضاء بالاستفادة منها .
- ج - لتأمين تعاون « السلطة الدولية » والدول الأعضاء من أجل تسهيل حصول الدول النامية على التقنيات المناسبة وفقاً لظرائق وشروط عائلة ومعقولة .
- د - لتحقيق مشاركة فعالة بالنشاطات الجارية في المنطقة الدولية وكذلك حصول موظفي

(١٤) المرجع المذكور : Piquemal, fond des mers patrimoine commun de l'humanité, p. 29.

(١٥) المادة 150 من إتفاقية عام 1982 الخاصة بقانون البحار .



« المشروع » وأبناء الدول النامية على تأهيل مناسب حول العلوم والتقنيات البحرية<sup>(16)</sup>.

ومن الواضح أن هذا الارتفاع الانساني المشترك يقدم إمكانات هائلة للتنمية ، فضلاً عن أنه يعتبر عنصر مساهمة في السلام العالمي ، خاصة وأن المادة 141 من إتفاقية عام 1982 تخصص المنطقة الدولية بالأغراض السلمية بصورة حصرية<sup>(17)</sup> . وبالتالي يقتضي بالدول العربية إتخاذ التدابير اللازمة لإدراج هذا الارتفاع الانساني المشترك في استراتيجية تنموية شاملة لأقطارها ترسخ تكاملها وأمنها . ولكن يبقى سؤال مهم حول الوسيلة أو الاداة لتحقيق هذه التنمية .

### القسم الثاني الادارة التنموية

يقول تقرير لوكالة « رويتر » نشر في نهاية عام 1988<sup>(18)</sup> ، « أن العرب قد يعانون من المجاعة بعد حوالي عشرة أعوام إذا استمر الاتجاه الحالي للنمو السكاني والزراعة في الدول العربية » . وقد صدر هذا التقرير على أثر مؤتمر خاص عقد في الشارقة في تلك الفترة ، ضم العديد من رجال السياسة والاقتصاد في المنطقة . وأضاف التقرير أن استهلاك المواد الغذائية في العالم العربي يزيد سنوياً بنسبة 7/2 تقريباً في حين يزيد انتاجنا بنحو 2/2 فقط . ورأى التقرير أن الاختفاق في استغلال الموارد بشكل جيد والذي يرجع غالباً لقلة التعليم والاعتماد على الوسائل التقليدية ، عقبة رئيسية أمام زيادة الانتاج .

وقال مدير المشروعات في فرع مكتب تسويق الاسماك العربي في البحرين « وأن صناعة صيد الاسماك في الدول العربية تمكس هذه المشاكل ، إذ يبلغ الوزن الاجمالي للأسماك التي يصطادها قرويون بنظفون للصيد في قوارب خشبية لم تتغير منذ ألف سنة 4,1 مليون طن في العام »<sup>(19)</sup> . ( أنظر الجدول المرفق ) .

وقد دفع ذلك المؤثرين الى التحذير من أنه « ما لم تبدأ الدول العربية في التعاون لزيادة الانتاج فإن الدول الفقيرة منها ستواجه فواتير استيراد ضخمة قد تهدد في نهاية الأمر أمن المنطقة »<sup>(20)</sup> .

(16) راجع الملحق 194 من إتفاقية عام 1982 الخاصة بعلوم البحار .

(17) راجع كذلك : Piquemal. p. 69. المرجع المذكور .

(18) راجع جريدة « السفير » في 30 / 12 / 1988 .

(19) (20) المرجع السابق .



لذلك نرى أنه لا بد من سياسة متكاملة عربية ، تقوم على التعاون بين الدول العربية لإنشاء الأجهزة والادوات المتخصصة التي تتولى عملية التنمية ولا سيما في المجال البحري .

### المفرد الأول : التكامل العربي

يقول أحد الباحثين أنه « لا يرى عرجاً من الوضع العربي الراهن إلا عن طريق التعاون والتكامل الاقتصادي ، المبني على تبادل المصالح بين الاقطار العربية ، في إطار من الاتفاق السياسي على وجهة المصير والأمن والتنمية في الوطن العربي »<sup>(21)</sup> . كما دعت التوصيات الصادرة عن الاجتماع البرلماني الذي عقد في دمشق خلال شهر أيلول من عام 1989 إلى « توظيف المال النفطى لتطوير القاعدة الاقتصادية العربية وتمويل مشروعات التكامل الانمائي الخاص بالسكان والموارد البيئية »<sup>(22)</sup> ، إذ لا بد من الاعتراف « أن الجزء الأكبر من القوى البشرية العربية في الوطن العربي لم يزل يعاني سوء التغذية بل المجاعات أحياناً ، ويعاني انتشار الأمراض المترتبة والمعيشة في بيئة ملوثة وغير صحية ، ومن الأمية ، وتردي المستوى التعليمي . وأن تنمية عربية مستقلة تستند إلى الاعتماد الجماعي على النفس لا بد من أن تجعل معالجة هذه الأوضاع هدفاً أساسياً لها »<sup>(23)</sup> . ويضيف المؤلف نفسه في مكان آخر أن التنمية العربية المستقلة لا بد من أن تستهدف اعتماد العرب على أنفسهم كبديل لاعتمادهم على الخارج ، والاتجاه إلى تكوين اقتصاد عربي متماثل ومتكامل كبديل لاندماج كل قطر عربي على حدة في الاقتصاد العالمي ، . . . . . وإلى بناء القاعدة المادية لتحقيق الأمن القومي العربي وتوفير الغذاء للشعوب العربية ، وإن تنجح مثل هذه التنمية بصفة عامة إلى الوفاء بالهواجات الأساسية المادية والروحية لكل الاقطار العربية لا إلى إثراء الأقلية وتهميش الأغلبية »<sup>(24)</sup> .

من هنا تطرح مسائل التمييز بين النمو والتنمية وكيفية تحويل البحار العربية إلى طريق لهذه التنمية .

(21) علي أحمد عتيقة ، الطاقة والتنمية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 122 ، 1989 / 4 ص 45 .

(22) جريدة « السفير » في 27 أيلول 1989 .

(23) إبراهيم سعد الدين عبد الله ، دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي : قضايا عامة ونظرة

مستقبلية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 127 ، 1989 / 9 ، ص 29 .

(24) المرجع السابق ، ص 19 - 20 .

## الفقرة الأولى : بين النمو والتنمية

تأ لا ريب فيه أن النمو شرط ضروري للتنمية لكنه ، ليس شرطاً كافياً ، والدليل أن النمو الذي عرفته بعض البلدان العربية النفطية وغير النفطية لم يسمح لها بردم حوة التخلف والتأخر التي تفصلها عن البلدان الغنية . وهذا يثبت بوضوح أن النمو والتنمية رغم أنهما متشابهان إلا أنهما لا يتماثلان فالنمو يقاس بمعايير كمية وإجمالية مثل الانتاج الوطني غير المصافي أو الانتاج القطاعي ، في حين تقاس التنمية فضلاً عن ذلك ، بمعايير نوعية .

ومن البديهي القول إذن أن النمو يكون إقتصادياً . فزيادة الانتاج القومي لا تعني بالضرورة أن الصحة العامة والتعليم والأمن قد تحققت أو يمكن الركون الى التغيير فيها . لمجرد تحقيق الزيادة المذكورة في الانتاج القومي . وفي حين أن النمو ذو بعد واحد فإن التنمية متعددة الأبعاد وتنطوي على فكرة التقدم وتحسن الأوضاع العامة والرفاه للمواطنين<sup>(25)</sup> .

وهكذا فإن التنمية ليست ، على حد قول أحد الباحثين ، « مجرد عملية تراكم كمي موجب في الناتج القومي الاجمالي ، وإن كان ذلك مقبولاً في دول العالم المتقدم لأنها حققت ما عداها ، فهو غير مقبول في دول العالم النامي تجاوزاً . والتنمية ليست تنمية اقتصادية فقط لكنها نقلة حضارية ، اقتصادية ، اجتماعية تضمن استمرار حالة التقدم الذاتي بفعل تغير إرادي وواع »<sup>(26)</sup> . ويضيف الباحث نفسه أن « التنمية لا يمكن أن تكون قطرية للمغالبية المظلمى من الاقطار العربية ، ومرحلياً .. على الأقل .. يفترض أن يكون نتاج برامج التنمية القطرية في اتجاه مزيد من الاندماج العربي وليس العكس . وأهم مؤشراتنا هو ذلك التحول النوعي في الإنسان هدفها ووسيلتها ، وضمان أمنه القومي والجماعي حاضراً ، والأعم إطمئنانه الى البناء الاجتماعي عليه في مستقبله »<sup>(27)</sup> .

من هنا لا بد من خلق الظروف المؤاتية لتحقيق التنمية العربية لتوفير ضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي عبر « إعادة صياغة محركات التنمية في إطار محيط إنمائي عربي تكاملي (Espace de développement) ، وعلى أساس موقع جديد من

(25) H. Thierry et autres, Droit international public, édit. Montchrestien, Paris, 1975, (راجع : p. 507-508).

(26) جاسم خالد السعدون ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ، مجلة المسجل العربي ، العدد 120 ، 1989 / 2 ، ص 73 .

(27) المرجع السابق .

التقسيم الدولي للعمل ، موقع غير خاضع لمتطلبات التراكم الرأسمالي في الدول الصناعية ، بل مرتبط ببناء الهياكل الداخلية المتشابكة والمتوازنة للاقتصادات العربية»<sup>(28)</sup> . ونحن نعتقد أن البحار العربية يمكن أن تشكل متطوفاً متميزاً في إطار التنمية العربية التكاملية .

#### الفقرة الثانية : البحار العربية طريق الى التنمية

لا بد من التذكير أولاً أن البلدان العربية هي دول بحرية ، يبلغ طول سواحلها ما يزيد عن 17 ألف كيلومتر تمتد على شواطئ البحرين المتوسط والاحمر والمحيطين الاطلسي والهندى وكذلك الخليج العربي . وهذه الشواطئ توفر إمكانات هائلة للصيد البحري انطلاقاً من المياه الداخلية والالتصيرية والمناطق الاقتصادية المحصرية وصولاً الى أعالي البحار ، فضلاً عن الامكانيات التي يتيحها التعاون العربي للمشاركة في استثمار المنطقة الدولية . كما يسمح هذا التعاون بتجاوز الوضع الحرفي للصيد البحري في العالم العربي وتحويله الى صناعة متطورة تستفيد من التكنولوجيا الحديثة ومن المعلومات الوفيرة حول فروع الانتاج السمكي والمعادن الكامنة في قاع البحار وباطن أرضها . وعندها يمكن « جمع الامكانيات المبعثرة بين البلاد العربية وتوحيدها والسياس باتنقافها بحرية من أجل الاستفادة من مزاياها ، لتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الثروة المائية للدول العربية بأقصى كفاءة ممكنة »<sup>(29)</sup> .

وتكتسب البحار أهمية متزايدة على صعيد التنمية محلياً ، خاصة إذا علمنا أن الوطن العربي يحتاج حسب بعض التقديرات الى حوالي 250 مليار دولار لتغطية ثمن مستورداته من المواد الغذائية حتى عام 2000<sup>(30)</sup> ، في حين أن أقل من عشر هذا المبلغ يكفي لتحقيق المشاريع المطلوبة لاستغلال الموارد الحية وغير الحية للبحار العربية . وهذه العملية تعفي الدول العربية من الاقتراض من الخارج الذي يتم بشروط ثقيلة ، « بينما يقوم التمويل العربي المحلي لدى بعض الدول العربية بتمويل مصادر التمويل الخارجية والدولية بشروط سهلة وميسرة »<sup>(31)</sup> . وعلى سبيل المثال اقترضت الدول العربية خلال

(28) كمال حمدان ، التنمية والامن الغذائي ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 1 ، عوز 1981 ، ص 280 .

(29) د . محمد سمير مصطفى ، المشكلة الغذائية في الوطن العربي ، واقعاً ومستقبلاً ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 6 ، آذار 1979 ، ص 99 .

(30) راجع : جسيم خالد السعلون ، المرجع المذكور ، ص 65 .

(31) أمين هويدي ، فجوة الأمن القومي العربي ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 1 ، عوز 1981 ، ص 52 .

الاعوام 1971 - 1977 من الأسواق المالية حوالي 16,5 مليار دولار في الفترة نفسها التي تراكمت فيها لأقطار الفائض العربية 160 مليار دولار في عام 1978 خارج الوطن العربي . . . ولا شك أن جزءاً هاماً من هذه الأموال المقترضة في السوق الدولية هي أموال عربية المصدر<sup>(32)</sup> . ليس ثمة مفارقة في ذلك ، يمكننا معالجتها بواسطة المشاريع التكاملية الاستثمارية العربية التي توفر العمل والغذاء والتقدم لشعوبنا العربية وتلغي التبعية الاقتصادية للسوق الرأسمالية .

ومن الجدير بالذكر أن الاهتمام بالبحار العربية واستغلال ثرواتها الحية وغير الحية يدفع عطية الانتعاج العربي خطوات الى الامام ، فتحول البحار العربية من « أداة فصل » الى « أداة وصل » عبر تحقيق الأمن الاقتصادي والاستراتيجي للدول العربية كافة<sup>(33)</sup> .

### الفصل الثاني : أبعاد التعاون العربي

إن التعاون العربي ضرورة ملحة للبقاء بعد ما ثبت لنا أن التنمية القطرية حتى وإن حققت بعض النجاحات إلا أنها تبقى قاصرة ومعاقة ، لأن الأمن العربي لا يمكن أن يتجزأ ، ولأن المستقبل هو للوحدات الكبيرة التي تتمتع بمساحات جغرافية واسعة وبأسواق عريضة . فكيف يمكن تنظيم هذا التعاون وبخاصة في مجال البحار ، وما هو تأثير خطط التنمية على الأمن العربي ؟

#### الفقرة الأولى : تنظيم التعاون

من المؤكد أن التعاون العربي ليس جديداً ، فقد رصد الدكتور يوسف عبد الله الصايغ ستة اتجاهات للتعاون العربي المشترك تركز على ثلاثة منها :

- الاتجاه الأول : المؤسسات العربية ذات المهام الدوائية والاستشارية والتنسيقية ، منها مركز الانماء الصناعي للدول العربية ومنظمة العمل العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . . . الخ .

---

(32) عبد الحسن زلزلة ، التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 21 ، تشرين الثاني 1980 ، ص 74 .

(33) صرح الرئيس الأميركي السابق فورد « أن الرسالة الأميركية تقسم في ما تقسم سلباً من فزع جديد وذا طابع سلبي سلمي سيهي ألا وهو الغذاء » .

وحدث لدى د . بشير محمد الزيناتي ، مشكلة الغذاء والأمن الغذائي العربي ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العددان 21 - 22 ، تموز - تشرين الأول 1987 ، ص 194 .

- الاتجاه الثاني : مؤسسات قطاع التمويل الائتماني ، منها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومصرف التنمية الاسلامي. والصندوق السعودي للتنمية ، وصندوق أبوظبي للتنمية الاقتصادية العربية . . . الخ .

- الاتجاه الثالث : مؤسسات القطاع الاقتصادي المشتركة خارج قطاع النفط ، منها شركة البوتاس العربية وشركة إعادة الضمان العربية ، وشركة التعدين العربية والشركة العربية للزراعة الحيوانية ، وفي آخر السلسلة شركة الاسماك العربية التي تقرر انشاؤها منذ فترة وجيزة ولكنها لم تر النور بعد<sup>(24)</sup> .

إلا أن هذا التعاون العربي معتبر بالاجمال لأنه يفتقر الى ثلاثة أمور جوهرية أهمها :

أ- الخطة الائتمانية الاندماجية الشاملة التي تنشأ في إطارها المشاريع العربية الائتمانية المشتركة .

ب- غياب الإرادة السياسية التوحيدية وتغليب المصالح القطرية الضيقة على المصالح العربية .

ج- غياب السلطات التقريرية والتنفيذية المستقلة عن السلطات القطرية كما هي الحال في العديد من المنظمات الدولية والاقليمية الاخرى سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي .

لكننا ، رغم ما ذكرناه من أسباب الإعاقة ، فإننا نعتقد أن المصالح الاقتصادية المشتركة كفيلة في النهاية بخلق الإرادة السياسية التوحيدية . وانطلاقاً من ذلك ، نرى أن إنشاء شركة الاسماك العربية لا يلبي التطلعات والطموحات الائتمانية العربية ولا يستجيب وحده للأفاق الهائلة التي يفتحها عالم البحار ، الأمر الذي يقضي بإنشاء مجلس أعلى للبحار تستند إليه كل النشاطات السلمية التي يطرحها علينا عالم البحار تحقيقاً لمصلحتنا القومية واستناداً الى إتفاقية عام 1982 الخاصة بقانون البحار .

---

(24) د . يوسف عبد الله المايح ، الاندماج الاقتصادي العربي وفكرة السلة الوطنية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 6 ، آذار 1979 ، ص 30 - 31 .

أما الاتجاهات الثلاثة الأخرى التي رصدها البحث فهي : تنقل قوة العمل العربية عبر الحدود القطرية ، ومؤسسات التدريب القومية ( الألاحية ، الغابلية ، التخطيط . . ) ، والائتمانات الموزعة بمرحلة للوزراء العرب .

ونقترح أن يتكوّن « المجلس الأعلى للبحار » من جميع الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية دون استثناء ، وأن يتم تشكيل هيئة تنفيذية عليا تتمثل فيها الدول العربية الاعضاء كل واحدة منها بعضو واحد ، على أن تكون هذه الهيئة هي السلطة العليا التي تقرر وتنفذ سياسة « المجلس الأعلى للبحار » بالاستقلال عن الدول الاعضاء وبما يخدم المصلحة القومية المشتركة . ويمكن لهذه الهيئة تأطير نشاطها بوامضة حيثات وأجهزة يتم إنشاؤها وفقاً للحاجات والمطلبات ، منها الأمانة العامة ، وهيئة التخطيط والتنسيق ، ومؤسسة الاستثمار واللجنة التحكيمية<sup>(35)</sup> .

وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن تنشئ التعاون العربي من تعثره ، وصولاً الى تحقيق الأمن العربي عبر التنمية المشتركة .

#### الفقرة الثانية : التنمية والأمن

إن استغلال الثروات البحرية في إطار من التعاون والتكامل يمكن أن يضعنا على الطريق الصحيح للخروج من التخلف الذي نعاني منه البنى العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المقرن بالتفاوت وسوء التوزيع بين القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية ، وكذلك من التبعية القطرية والقومية للنظام الرأسمالي العالمي<sup>(36)</sup> .

ولا بد من الإشارة إلى أن استمرار التخلف والتبعية في الوطن العربي يزيدان من التشردم والتفتت العربيين لارتباط المصلحة القطرية بالاقتصاد الرأسمالي العالمي بصورة أكبر بكثير من ارتباطها بالاقتصاد العربية الأخرى ، الأمر الذي يهدد المصلحة القومية العليا لحساب المصلحة القطرية المزعومة ، ذلك أن السياسات الاقتصادية القطرية عمقت « الارتباط بالغرب حتى الانعلاج في نظامه الاقتصادي بما يعنيه من تبعية واستغلال » ، في حين أن الارتباط بين الانظار العربية . . . يولد الاستقلال ويمنع الاستغلال<sup>(37)</sup> .

من هنا فإن الاستغلال المشترك للامكانات البشرية والموارد الاقتصادية والمالية في إطار من المشاريع المشتركة والاعتماد الجماعي على الذات ، وبخاصة في إطار الاستفادة

---

(35) انظر المشروع المقترح للمجلس الأعلى للبحار في الملحق رقم 7 .

(36) راجع : د . د . عبد الوهاب حيد رشيد ، المرجع المذكور ، ص 75 .

(37) د . إسماعيل صبري عبد الله ، نحر جامعة اقتصادية عربية ، الجامعة العربية ، الموسم الثقافي الأول ، الجزء الأول ، القاهرة ، 1977 ، ص 85 .



من الثروات البحرية الكامنة ، يؤدي الى تحقيق التحرر القومي المنشود وتطوير البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، في الاتجاه الذي يمحض هذه الأمة ضد الاخطار المحدقة بها على جميع المستويات سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وحضارياً .

وقد يكون من المفيد الاشارة هنا إلى أن « الزيادة الحاصلة في الدخول العربية التي اقترنت بالتطورات النفطية ، لا زالت بعيدة عن مستوياتها في الدول المتقدمة ، حيث بقي متوسط الدخل الفردي على المستوى العربي عام 1989 بحدود 38,7٪ من مستواه في أقل دول السوق الأوروبية تطوراً ( إيطاليا ) . بينما لم يتجاوز الدخل المحل الاجمالي على المستوى العربي 13,2٪ من الدخل الاجمالي المحلي في الولايات المتحدة »<sup>(38)</sup> . هذا بالإضافة الى التفاوت الصارخ في المداخل الفردي بين الاقطار العربية ، إذ بلغ أعلى دخل فردي بحدود 118 أمثال أدنى دخل فردي في الوطن العربي ،<sup>(39)</sup> .

ويخلص الباحث نفسه الى أن استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك « تطلق من رفض الواقع الحالي للتخلف والتبعية والتجزئة من خلال الاستغلال المشترك للموارد المتاحة في إطار التنمية المشتركة باتجاه الوحدة ، وتهدف الى تحرير الانسان وتحقيق الأمن القومي ( الفكري والغذائي والتكنولوجي ) باتجاه إقامة نظام اقتصادي عربي جديده يتسم بالتكامل في إطار التنمية المشتركة والمناسبة »<sup>(40)</sup> .

وهكذا فإن التنمية التي يمكن أن يوفرها استغلال الثروات البحرية ، المقترن بالتوزيع العادل ، والتكامل ، هي الطريق الأمثل الى الأمن القومي ، سواء الأمن الداخلي أو الأمن الخارجي . فلا أمن ولا بقاء مع الفقر والتخلف والتفاوت ، وليس ثمة أمل في إلغاء الفقر والتخلف والتفاوت إلا عبر التنمية الذاتية .

(38) راجع د . عبد الوهاب حيد رشيد ، المرجع المذكور ، ص 203 .

(39) المرجع السابق ، ص 104 ، وأضاف : بلغ أعلى دخل فردي 32950 دولاراً في كل من الامارات وقطر ، مقابل أدنى دخل فردي في الصومال البالغ 280 دولاراً .

(40) المرجع السابق ، ص 716 .



## الخاتمة

لقد ثبت لدينا ، من خلال هذه الدراسة ، أن إتفاقية عام 1982 الخاصة بقانون البحار ، تحمل الكثير من المضامين الجديدة حول النظام الدولي للبحار ، خاصة وأن دول العالم الثالث ومن يحملون رايها لعبوا دوراً أساسياً في وضع أحكامها وإيرازها في حيز الموجود . وهذه الاتفاقية ، وإن لم تصبح نافذة من الناحية القانونية<sup>(1)</sup> ، إلا أنها ، فضلاً عن كونها كانت تكريساً لواقع بات قائماً في عالم البحار في جوانب كثيرة منها ، فقد أصبحت هي الأداة القانونية الوحيدة المعتمدة في عالم البحار ، والدليل على ذلك تطبيق الأحكام المتعلقة بالمنطقة الدولية من قبل الدول الكبرى ومنها الهند والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة واليابان التي لم توافق أصلاً عليها<sup>(2)</sup> ، بالإضافة الى الاعلان الصادر عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول بعض نقاط القانون الدولي المتعلقة بالاستعمالات التقليدية للبحر ، وبخاصة الملاحه ، حيث ورد ما يلي : « أن الحكومتين تستوحيان أحكام إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة عام 1982 التي تقنن

- 
- (1) بلغ عدد الدول المصادقة على الاتفاقية 43 دولة حتى أيار 1990 ، علماً أنها بحاجة الى تصديق 60 دولة لتصبح نافذة . ( انظر جدول الدول التي أودعت وتلقى التصديق في الملحق رقم 2 ) .  
(2) بناء على القرار رقم 2 الصادر عن المؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول قانون البحر ، أقرت الدول التالية مستعمرين رواداً للمنطقة الدولية :

الهند في 27 آب 1987 ، لوزنسا واليابان والاتحاد السوفياتي في 17 كانون الأول 1987 ، كما يعطي القرار نفسه صفة المستعمرين الرواد لأربع مجسمات متعلقة بالجنسية مؤلفة من شركات تسمى الى إحدى الدول التالية أو بعضها أو هي تحت إشرافها الفعل أو إشراف مواطنيها : بلجيكا ، كندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، إيطاليا ، اليابان ، هولندا ، ألمانيا ، بريطانيا .  
يجدر الإشارة إلى أنه يجب على الدولة أو المجموعات المذكورة أن تستثمر على الأقل 30 مليون دولار أمريكي ، وأن تركز على الأقل 10٪ من هذا المبلغ لاستكشاف وتحديد وتقييم قطاع معين من المنطقة الدولية في قاع البحر .

بصورة عامة القانون الدولي والممارسة الدولية فيما يتعلق بالاستعمالات التقليدية للبحر ، والتي تقيم توازناً عادلاً بين مصالح جميع الدول . وهما يعترفان بضرورة تشجيع جميع الدول على تحقيق الانسجام بين قانونها الداخلي وأنظمتها وممارساتها وبين أحكام الاتفاقية (3) .

كما ثبت لدينا أن أحكام الاتفاقية يمكن أن تخدم الأمن العربي المهدد باستمرار من البحر إذا أحسن العمل بها واستغلت كل الجوانب القانونية التي تؤكد حق الدول الساحلية في حماية أمنها ونظامها وسلامها من كل المخاطر التي تتهددها عبر البحار وبواسطتها .

هذا فضلاً عن البعد الأمني الذي اتسمت به الاتفاقية والذي يمكن أن يكون إحدى الوسائل التنموية والأمنية للوطن العربي ، إذا عرفت الدول العربية كيف تستفيد من تلك الأحكام وكيف تتعامل على خصوصياتها ومتناسباتها بما فيه مصلحتها العليا وبقاها وأمنها القومي الذي لم تعد القطرية تشكل أية حصانة وأية ضمانة له ، يقول فرد هاليداي ، رئيس دائرة العلاقات الدولية في جامعة لندن : « لا أعتقد أنه قدّر معظم دول العالم الثالث أن تبقى فقيرة . فمن الممكن إنجاز الكثير ، وهذا يعتمد على المشاركة الاجتماعية والاقتصادية . لكن يجب أن لا يساء استغلالها بحيث تصبح لفائدة الأغنياء أو النظام الذي هو تحت سيطرة الشركات الأجنبية . صحيح أن أهم مشاكل العالم الثالث سببها الغرب ، لكن هنالك مشاكل كثيرة أخرى تتحمل مسؤوليتها دول وشعوب العالم الثالث » (4) .

وهذه الدراسة كان مهماً أن تفتح الأعين العربية على ما يدور حولها ، وعلى الامكانيات المتاحة ، وعلى مخاطر التخلف عن مواكب العصر بتطوراته السريعة وقدراته الماثلة ، لكي تتمكن هذه الأمة من استعمال اللغة العصرية في مخاطبة نفسها ومخاطبة الآخرين ، لتتفاهم مع نفسها بطريقة أفضل وتقرّر التحديدات المحيطة بنا من كل صوب ، بدءاً من الخطر الإسرائيلي الذي يعرف كيف يستغل الامكانيات المتاحة ، وانتهاء بالقوى الدولية المعادية التي تستطيع سبائنا وأرضنا وبحرنا على حساب رفاه شعوبنا وأمننا ومصيرنا .

وإذا كانت « آليات النظام الرأسمالي العالمي » وهي تعمل حينئذٍ من أجل تدويل

Bulletin du droit de la mer, Numéro spécial II, Avril 1988, N.U., p. 1

(3)

Bulletin du droit de la mer, N° 34, Déc. 1989, N.U., p. 12.

(4) « السيرة » ، في 17 / 10 / 90 : حوار مع فرد هاليداي ، ص 11 .

الحياة الاقتصادية في كل بلد من بلاد العالم ، لا تثل عتصراً مؤثراً لقيام دول وطنية جديدة<sup>(5)</sup> ، فإن الوطن العربي بثرواته الهائلة وإمكاناته البشرية والمالية الضخمة وطاقاته العلمية ووحدته الجغرافية يملك فرصة نادرة لتحقيق تكامله الاقتصادي وبناء دولته الوطنية الموحدة القادرة على الاستجابة لتحديات العصر ، والمشاركة الفعالة في مسيرة التقدم العالمي ، وبخاصة إذا عرف العرب كيف يستفيدون من « القارء الأسود » الذي انطلق من قممهم ، دون علمهم ، فالب عليهم الأعداء وأتاح لهم فرصة نادرة لخوض معارك التحرير وتحقيق الأمال في الوحدة والاشتراكية<sup>(6)</sup> .

من هنا يقتضي أن تعطى بحارنا العربية بعض الاهتمام واعتبار غيراتها « إرثاً عربياً مشتركاً » يستغل لما فيه مصلحة الجميع وغير الجميع ونقدم الجميع ، حتى لا يقى مصيرها في أيدي الآخرين كما هي حال ثرواتنا الأرضية التي سامت في تعميق التخلف والتبعية . ولا يمكن اعتبار العالم آمناً ما دام فيه استقطاب للراء والفقر على الصعيدين الوطني والدولي<sup>(7)</sup> .

فلتكن هذه الدراسة منطلقاً لشعارين كبيرين هما :

- 1 - تجسيد البحار العربية عسكرياً وجعلها مناطق سلام ، خدمة لآمننا القومي وللسلام العالمي .
- 2 - اعتبار ثروات البحار العربية وإرثاً عربياً مشتركاً .

---

(5) د . فؤاد مرسى ، « الرأسمالية تجلد نفسها » سلسلة عالم المعرفة ، يصارها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، آذار 1990 ، ص 144 .

(6) د . محمد المنجد ، ندوة ناصر الفكرية الثالثة ، ألفت في الجهة العربية ، أمانة الإعلام والثقافة ، الاتحاد الاشتراكي العربي ، ص 21 ، عقدت الندوة بتاريخ 12 / 1 / 1980 .

(7) المؤتمر الدولي المنعق بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، نيويورك 24 آب - 11 أيلول ، 1987 ، الوثيقة الختامية ، الأمم المتحدة نيويورك 1987 ، ص 5 .

## الملحق رقم : 1

### إتفاقية 1982 الخاصة بقانون البحار

#### أ- ملخص تاريخي

في عام 1967 ناقشت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة لأول مرة فكرة « الأرض الإنساني المشترك » في إطار بحثها مسألة استعمال أعماق البحار والمحيطات لغايات سلمية فقط . ثم أنشأت الجمعية العامة لجنة دائمة لهذا الغرض عرفت باسم « لجنة الأعماق البحرية » أو « لجنة الاستعمالات السلمية لأعماق البحار والمحيطات » فيما وراء المناطق الخاضعة للقوانين الوطنية ، مؤلفة من 35 عضواً رفع عددهم إلى 41 في العام التالي .

وفي عام 1970 تبنت الجمعية العامة إعلاناً للمبادئ بموجب القرار رقم 2749 / 25 ، أعلنت فيه أن « أعماق البحار والمحيطات وكذلك باطن أرضها ، فيما وراء المناطق الخاضعة للقوانين الوطنية . . . وموارد هذه المنطقة هي إرث إنساني مشترك ، ولا يمكن أن تكون غرضاً للملك بأي وسيلة كانت من قبل الدول أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين » . كما أعلن في هذا القرار ضرورة اقتصاص استعمال هذه المنطقة لنشاطات سلمية من قبل جميع الدول . . . دون تمييز بينها .

وفي عام 1973 دعي المؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول قانون البحار وفقاً للقرار رقم 3067 / 28 الصادر عن الجمعية العامة . وعندما تبين عدم إمكانية اعتماد الطرق التقليدية في التصويت على القرار لتحقيق الأهداف المرجوة ، بسبب وجود تناقض صارخ بين مصالح الأطراف المختلفة ، حول مسائل ذات أهمية كبرى ، تقرر اعتماد طريقة الإجماع الضمني (Consensus) كطريقة رئيسية لاتخاذ القرارات .

ومن الأمور البارزة في هذا المؤتمر أن الدول المشاركة لم تنقسم إلى مجموعات

إقليمية أو ميساسية تقليدية ، ولكنها تجمعت في مواجهة قضايا عديدة لحماية مصالح معينة بالذات . وهكذا انضم المشاركون بين مجموعة الدول الساحلية التي كانت ترغب في وضع نظام قانوني يسمح لها بإدارة الموارد الحية والمعدنية العائدة لاختصاصها الوطني ، والمحافظة عليها ، وبين مجموعة الدول الأروحيية التي كانت تريد أن يتم الاعتراف بالظلم الجديد للحياه الأروحيية ، وبين مجموعة الدول المحرومة من السواحل التي كانت تريد أن يتم تبني قواعد عامة في القانون الدولي تضمن لها حق العبور الى البحر ومنه وكذلك حق الوصول الى الموارد الحية للدول المجاورة ، وبين مجموعة الدول الصناعية التي كانت تهتم بتأمين وصولها الى الموارد المعدنية الكامنة في أعماق البحار فيما وراء المناطق الخاضعة للاختصاص الوطني ، وبين مجموعة الدول التي تنتج هذه المعادن في أراضيها التي ترغب في الحصول على ضمانات بأن لا يؤدي استخراج المعادن من أعماق البحار الى الاضرار بها أو إلى إقامة استكثارات واقعية ، وبين مجموعة الدول النامية التي تريد وضع العلوم والتقنيات البحرية التي يملكها البعض في خدمة الجميع ، وبين مجموعة الدول ذات السواحل المشرقة على المضائق التي تريد الاطمئنان الى أن حرية المرور في هذه المضائق لن تؤدي إلى الاضرار بالبيئة البحرية أو إلى تهديد أمنها الوطني ، مع قناعة الجميع بضرورة حماية حرية الملاحة والتجارة والاتصالات ، وصون البيئة البحرية من مخاطر التلوث ، ومنع الاستغلال الفوضوي للموارد غير المتجددة . .

وبعد عمل دؤوب وطويل استمر ما يقرب من عشر سنوات تم التوصل الى اتفاقية متكاملة لقانون البحار طرحت على التصويت في 30 نيسان 1982 ، فاقترنت بأكثرية 130 صوتاً ، ضد أربع أصوات ، وامتناع 17 دولة عن التصويت . إلا أن الملاحظ أن العديد من الدول الممتنعة عن التصويت وقعت على الاتفاقية فيما بعد .

اختتم المؤتمر الثالث للبحار أعماله في 10 كانون الأول 1982 بانتهاء اجتماعات الدورة الأخيرة المنعقدة في جامايكا ، حيث افتتح التوقيع على الاتفاقية وحازت في اليوم الأول ( أي 10 / 12 / 1982 ) على 119 توقيعاً ، منها 117 دولة وكيانين مشاركين هما جزر الكوك و لجنة الأمم المتحدة لنابيا . كما تم التوقيع على البيان النهائي للمؤتمر من الموقعين على الاتفاقية أنفسهم مضافاً اليهم ثلاثة وعشرين دولة ( منها مثلاً ، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا الغربية ومن الدول العربية الاردن وعمان وليبيا ) و كيان واحد ( النيبال الهولندية - إقليم تحت الوصاية ) ومنظمة إقليمية واحدة ( المجموعة الاقتصادية الأوروبية ) وأربع حركات تحرير ( منظمة التحرير الفلسطينية ، المؤتمر الإفريقي الوطني لجنوب إفريقيا ، المؤتمر الإفريقي لآزانيا ، منظمة شعب جنوب أفريقيا ( SWAPO ) .

## ب - محتويات الاتفاقية وخطوطها الكبرى

تتضمن الاتفاقية 320 مادة موزعة على 17 قسماً تعالج مختلف الجوانب القانونية للبحار ، مضافاً إليها 9 ملاحق تتعلق بأمور تفصيلية .

- 1 - القسم الأول يحتوي على مقدمة تحدد استعمال التعابير ونطاق تطبيقها . ( المادة الأولى ) .
- 2 - القسم الثاني يحتوي على الأحكام المتعلقة بالبحر الاقليمي والمنطقة الملاصقة ، ويتناول قضايا عرض المياه الاقليمية وخطوط الأساس والمرور غير الضار والأحكام المطبقة على السفن التجارية والحربية ، وأخيراً قضية المنطقة الملاصقة . ( المواد 2 الى 33 ) .
- 3 - القسم الثالث يعالج مسألة المضايق المستخدمة للملاحة الدولية محدداً الفرق بين المرور العابر والمرور غير الضار فيها . ( المواد 34 الى 45 ) .
- 4 - القسم الرابع ينظم وضع الدول الارخبيلية التي بات بإمكانها اعتماد خطوط أساس تربط بين النقاط القصوى للجزر الواقعة على أطراف الارخبيل ، مع بعض التحديدات بالنسبة لمساحة المياه مقارنة بمساحة الأراضي ( راجع المادة 47 وما يليها من الاتفاقية ) . ( المواد 46 الى 54 ) .
- 5 - القسم الخامس يتناول المنطقة الاقتصادية الخصرية ( المواد 55 الى 75 ) .
- 6 - القسم السادس يعالج مسألة الجرف القاري ( المواد 76 الى 85 ) .
- 7 - القسم السابع الخاص بأعالي البحار ويحتوي على الأحكام الخاصة بالملاحة في مياه أعالي البحار وبالمحافظة على الموارد الحية فيها وكيفية إدارتها . ( المواد 86 الى 120 ) .
- 8 - القسم الثامن الخاص بنظام الجزر . ( المادة 121 ) .
- 9 - القسم التاسع يتناول البحار المغلقة أو نصف المغلقة وضرورة التعاون بين الدول الشاطئية لهذه البحار . ( المادتان 122 و 123 ) .
- 10 - القسم العاشر يعالج حق الدول المحرومة من السواحل في الوصول الى البحر ومنه وحرية العبور وذلك بإقامة مناطق حرة وإقرار تسهيلات جمركية . ( المواد 124 الى 132 ) .
- 11 - القسم الحادي عشر يتناول أوضاع المنطقة الدولية وكيفية استثمار مواردها والأحكام المتعلقة بالسلطة الدولية وكيفية حل الخلافات وإعطاء الآراء الاستشارية . ( المواد 133 الى 191 ) .



- 12 - القسم الثاني عشر يختص بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها عبر تنظيم التعاون العالمي والاقليمي بهذا الشأن . ( المواد 192 الى 237 ) .
- 13 - القسم الثالث عشر ينظم نشاطات البحث العلمي البحري متناولاً التعاون الدولي والسلوك الخاص بالبحث العلمي البحري وكيفية إقامة منشآت وآلات البحث العلمي في البيئة البحرية . ( المواد 238 الى 265 ) .
- 14 - القسم الرابع عشر يعالج مسألة تطور التقنية البحرية ونقلها مشدداً على التعاون العالمي بهذا الشأن وعلى إقامة مراكز وطنية وإقليمية للبحث العلمي والتقنية البحرية وعلى التعاون بين المنظمات الدولية . ( المواد 266 الى 278 ) :
- 15 - القسم الخامس عشر يتناول تسوية النزاعات والأصول الإلزامية المؤدية الى قرارات الرامية والاستثناءات على ذلك . ( المواد 279 الى 299 ) .
- 16 - القسم السادس عشر ينص على بعض الأحكام العامة الواجب الأخذ بها في قانون البحار مثل اعتياد النوايا الحسنة واستعمال البحار لغايات سلمية ونشر المعلومات . . . . ( المواد 300 الى 304 ) .
- 17 - القسم السابع عشر يحتوي على الأحكام النهائية الخاصة بالتوقيع والمصادقة والانضمام والتفويض والتعديلات والمودع لديه . . . الخ . ( المواد 305 الى 320 ) .

أما الملاحق فهي التالية :

- الملحق الأول ويتناول أنواع الأسماك المهاجرة .
  - الملحق الثاني ويتعلق بتشكيل لجنة خاصة بتحديد مدى الجرف القاري .
  - الملحق الثالث ويتضمن أحكاماً أساسية لتنظيم عمليات التنقيب والاستكشاف والاستغلال .
  - الملحق الرابع ويتضمن نظام « المشروع » .
  - الملحق الخامس ويتضمن الأحكام المتعلقة بالتوفيق .
  - الملحق السادس ويحتوي على نظام المحكمة الدولية لقانون البحار .
  - الملحق السابع ويتعلق بالتحكيم .
  - الملحق الثامن وينظم عملية التحكيم الخاص .
  - الملحق التاسع ويحتوي على الأحكام الخاصة بمشاركة المنظمات الدولية .
- وقد أدرجت الاتفاقية بلربعة قرارات صادرة عن المؤتمر هي :
- القرار الأول يتعلق بإنشاء لجنة تحضيرية للسلطة الدولية الخاصة بأعماق البحار

- وللمحكمة الدولية الخاصة بقانون البحار .
- القرار الثاني يتعلق بالاستشارات التحضيرية في النشاطات الأولية الخاصة باستخراج المعادن من قاع البحار والمحيطات .
- القرار الثالث يقضي بتطبيق أحكام الاتفاقية على شعوب الأقاليم المستعمرة أو التي لم تنل استقلالها الناجز من أجل تحقيق إزدهارها ونموها .
- القرار الرابع يعطي حركات التحرر الوطني حق التوقيع على البيان الختامي للمؤتمر الثالث لقانون البحار بصفتها مراقبة .
- تجدر الإشارة الى أن هذه الاتفاقية تصبح نافذة بعد إثني عشر شهراً من إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام رقم ستين . وكل دولة تصادق على هذه الاتفاقية أو تنضم إليها بعد هذا التاريخ تصبح الاتفاقية نافذة بالنسبة لها في اليوم الثلاثين الذي يلي إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام . ( المادة 308 من الاتفاقية ) .
- هذه الاتفاقية لم تصبح نافذة بعد لأن عدد الدول المصادقة عليها لم يصل بعد الى العدد المطلوب . حتى شهر حزيران 1992 بلغ عدد الدول المصادقة على الاتفاقية 49 دولة .

الدول التي صادقت على إتفاقية 1982 حتى نيسان 1991  
بالتسلسل التاريخي والتوزيع الجغرافي

الدولة	التاريخ	المنطقة الجغرافية
1 - فيجي	10 كانون الأول 1982	آسيا
2 - زامبيا	7 آذار 1983	أفريقيا
3 - المكسيك	18 آذار 1983	أمريكا اللاتينية / الكاريبي
4 - جامايكا	21 آذار 1983	أمريكا اللاتينية / الكاريبي
5 - إثيوبيا	18 نيسان 1983	أفريقيا
6 - غانا	7 حزيران 1983	أفريقيا
7 - الباهاما	29 تموز 1983	أمريكا اللاتينية / الكاريبي
8 - بلز	13 آب 1983	أمريكا اللاتينية / الكاريبي
9 - مصر*	26 آب 1983	أفريقيا
10 - ساحل العاج	26 آذار 1984	أفريقيا
11 - الفلبين	8 أيار 1984	آسيا
12 - غامبيا	22 أيار 1984	أفريقيا
13 - كوبا	15 آب 1984	أمريكا اللاتينية / الكاريبي
14 - السنغال	25 تشرين الأول 1984	أفريقيا
15 - السودان*	23 كانون الثاني 1985	أفريقيا
16 - سانت لوسيا	27 آذار 1985	أمريكا اللاتينية / الكاريبي
17 - التوغو	16 نيسان 1985	أفريقيا
18 - تونس*	24 نيسان 1985	أفريقيا
19 - البحرين*	30 أيار 1985	آسيا
20 - إسبانيا	21 حزيران 1985	أوروبا الغربية وغيرها
21 - مالي	16 تموز 1985	أفريقيا
22 - العراق*	30 تموز 1985	آسيا
23 - غينيا	6 أيلول 1985	أفريقيا

الدولة	التاريخ	المنطقة الجغرافية
24 - تانزانيا	30 أيلول 1985	أفريقيا
25 - الكاميرون	19 تشرين الثاني 1985	أفريقيا
26 - أندونيسيا	3 شباط 1986	آسيا
27 - ترينيداد وتوباغو	25 نيسان 1986	أمريكا اللاتينية / الكاريبي
28 - الكويت*	2 أيار 1986	آسيا
29 - يوغوسلافيا	5 أيار 1986	أوروبا الشرقية
30 - نيجيريا	14 آب 1986	أفريقيا
31 - غينيا - بيساو	25 آب 1986	أفريقيا
32 - الباراغواي	26 أيلول 1986	أمريكا اللاتينية / الكاريبي
33 - اليمن الديمقراطي*	21 تموز 1987	آسيا
34 - الرأس الأخضر	10 آب 1987	أفريقيا
35 - ساو تومي وبرنسيب	3 تشرين الثاني 1987	أفريقيا
36 - قبرص	12 كانون الأول 1988	آسيا
37 - البرازيل	22 كانون الأول 1988	أمريكا اللاتينية / الكاريبي
38 - أنتيغا وبربودا	2 شباط 1989	أمريكا اللاتينية / الكاريبي
39 - زائير	17 شباط 1989	أفريقيا
40 - كينيا	2 آذار 1989	أفريقيا
41 - الصومال*	24 تموز 1989	أفريقيا
42 - عمان*	17 آب 1989	آسيا
43 - بوتسوانا	2 أيار 1990	أفريقيا
44 - أوغندا	9 تشرين الثاني 1990	أفريقيا
45 - أنغولا	5 كانون الأول 1990	أفريقيا
46 - غرينادا	25 نيسان 1991	أمريكا اللاتينية - الكاريبي
47 - ميكرونيزيا	29 نيسان 1991	آسيا

نشير إلى أن عدد الدول الموقعة على الاتفاقية 159 دولة

تصبح الاتفاقية نافذة بعد تصديق 60 دولة عليها .

(\*) - النجمة تشير إلى الدول المرعية .

المصدر : Law of the sea Bulletin, N° 15, May 1990, Office for Ocean Affairs and the law of the sea, N.U., p. 7.

### ملحق رقم : - 3

#### جدول بأوضاع الدول الساحلية (أ)

الدول	تاريخ المساعدة من 1982	معرض المياه الداخلية	معرض المنطقة الاصطناعية	معرض المنطقة <sup>(1)</sup> الاصطناعية البحرية	معرض منطقة <sup>(1)</sup> الصيد	الحرف القروي
الجزيرة	12					200 م / الاستغلال
الجزائر	12				200	
كندا	90 / 12 / 5	20				200 م / حافة الجرف
أنتيغا وبربودا الأرجنتين	89 / 2 / 2	12	24	200	200	200 م / الاستغلال
أستراليا		3			200	200 م / الاستغلال
• بيلما	83 / 7 / 25	3			200	200 م / الاستغلال
• البحرين	83 / 5 / 30	3				حافة الجرف
بنغلاديش		12	18	200		
باربادوس		12		200		

- أ- يستند هذا الجدول إلى التسميات البحرية لـ 144 دولة ساحلية. كما يتم إحصاؤها في 34 كانون الأول 1989
- (5) الدول التي أثار إليها قضية هي تلك التي حافظت على إقليمية 1982 .
- (1) معرض المنطقة الاصطناعية ومنطقة الصيد بالمكش البحرية .

[illegible]



[illegible]



الدول	تاريخ المساعدة حتى 1982	معرض الكمية	معرض المنطقة	معرض المنطقة	معرض منطقة	الجرف الثاني
• العراق	85/7/30	12				
إسرائيل		12			700	
إسرائيل		12				م 200 / الإحتلال
• إيطاليا		12				م 200 / الإحتلال
• ألمانيا	85/3/21	12				م 200 / الإحتلال
اليان (ج)		12			200	
الأردن		3				
• كينيا	89/8/2	22			200	م الإحتلال
كمبوديا		12			200	
كوت ديفوار	86/5/2	12				
لبنان	1	12				
ليبيا		200				
• ليبيا		12				
مدغشقر		12			200	م الإحتلال
ماليزيا		12			200	م الإحتلال

(ج) عرض الكمية الاقتصادية في البلدان 3 أشكال في بعض المناطق المتعددة .

المدول	تاريخ المصادقة مل 1982	معرض اليه الأكاديمية	معرض المنطقة الامتدة	معرض المنطقة الاقتصادية المصرية	معرض منطقة السيد	الجوف الثاني
الماليف (د) مطاط موريتانيا موريتانيس * الكينج	83/3/18	12	24	200	25	200 م / الاستغلال حالة الجوف م / 200 حالة الجوف م / 200 حالة الجوف م / 200
موناكو الغرب موريشيوس ساندار (دوربا) زرد		12	24	200	200	200 م / حاك الجوف 200
مونتينا نوريطدا يكلو لنوا * نيجيريا البرنج	86/8/14	12		200	200	200 م / الاستغلال حالة الجوف م / 200
		30		200	200	200 م / الاستغلال 200

(د) الماليف تطالب بمطابقة الخصائص المصرية يتم الاتفاق عليها مع الدول المجاورة



الأول	تاريخ المصادقة من 1982	مرض الوباء الإحصائية	مرض الطفلة الاصابة	مرض الطفلة الاقتصادية	مرض الطفلة الاصابة	الحرف الثاني
• ساقوق، وزر نسبي الجمعية الجمعية • السعال • سعال • سعال	87/11/3 54/10/25	12 12 12 12	18 24	200 200 200	200 200 200	حالة الحرف 200 م / حالة الحرف 200 م / حالة الحرف 200 م /
• ساقوق • سعال • سعال	3	3				
• سعال • سعال • سعال	87/11/24	12 12 12		200 200 200	200 200 200	200 مل سعال 200 م / 200 م / 200 م /
• سعال • سعال • سعال	12	12		200	200	200 م / 200 م / 200 م /
• سعال • سعال • سعال	35/11/23	12 12 12	24 18	200 200	200 200	200 م / 200 م / 200 م /
• سعال • سعال • سعال	35	35	41			200 م / 200 م / 200 م /

الدول	تاريخ المصادقة على الاتفاقية 1982	حرض المياه اللائيحة	حرض الطاقة اللامعة	حرض الطاقة الاقتصادية البحرية	حرض منطقة الصيد	المخلفات الطاري
تايلاند		12	200	200	200 م/ الاستغلال	
• الكويت	83/4/16	30	200	200	200 م/ الاستغلال	
• ليبيا		12	200	200	200 م/ الاستغلال	
• تونداو زواياطي	86/4/25	12	24	200	200 م/ الاستغلال	
• تونس	85/4/24	12				
تركيا (ج)		6		12		
• بنغلاديش		12	24	200	200 م/ الاستغلال	
• بوركينا		12		200	200 م/ الاستغلال	
• الاتحاد السوفياتي		12		200	200 م/ الاستغلال	
• الامارات العربية المتحدة (ج)		3			حقوق الملقود مع الدول المجاورة أو خط الوسط	
• المملكة المتحدة		12		200	200 م/ الاستغلال	
• تانزانيا	85/3/30	12		200	200 م/ الاستغلال	
• الولايات المتحدة الاميركية		12	12	200	200 م/ الاستغلال	
• اندونيسيا		200			200 م/ حقل الحرف	
• موريتانيا		12	24	200	200 م/ حقل الحرف	

(ج) تركية تطبيق مساق 12 حقلًا بحريًا في المتوسط والبحر الاسود .  
(ح) الحادق مطلق مساق 12 حقلًا بحريًا .



ملحق رقم : - 4

ملخص بأوضاع المناطق البحرية

المنطقة الملاصقة		البحر الاقليمي	
عدد الدول	العرض (بالميل البحري)	عدد الدول	العرض (بالميل البحري)
1	6	10	3
7	12	2	4
4	78	4	6
32	24	11	12
		1	20
		2	30
		1	35
		1	50
		12	200
الجرف الناري		المنطقة الاقتصادية الخصرية	
عدد الدول	المعيار	عدد الدول	العرض (بالميل البحري)
	- حتى عمق 200 م بالإضافة إلى إمكانية الاستغلال (200 م / الاستغلال)	79	200
42	- حتى مسافة 200 ميل بحري بالإضافة إلى حافة الجرف (200 م / حافة الجرف)	1	مطلوبة بالاتفاق
27	الجرف	1	خط الوسط
1	- حافة الجرف		
4	- إمكان الاستغلال		
	- حتى مسافة 200 ميل بحري أو 100 ميل بحري اعتباراً من حافة 2500 م (200 / حافة)		
2			

		منطقة الصيد	
		عدد الدول	العرض (بالميل البحري)
1	- حتى مسافة 200 / 350	2	12
	ميل بحري 200 /	1	25
	( 350	1	50
	- حتى مسافة 200 ميل		
6	بحري		
		16	200
		5	حتى خط الوسط

المصدر : Law of the sea Bulletin, N° 15, May 1990, Office for Ocean Affairs and the law of the sea, U.N.p. 39-40.



## أهم إتفاقيات الحماية ضد التلوث التي تشارك فيها الاقطار العربية

1 - إتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط ضد التلوث

Convention pour la protection de la mer Méditerranée contre la pollution.

- عدد الدول المشاركة : 18

- الدول العربية المشاركة : الجزائر ، مصر ، ليبيا ، لبنان ، المغرب ، سوريا ، تونس .

- تاريخ نفاذها : 12 شباط 1978 .

---

2 - الاتفاقية الخاصة بحماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن مصادر برية .

Protocole relatif à la protection de la mer Méditerranée contre la pollution  
d'origine tellurique.

- عدد الدول المشاركة : 11

- الدول العربية المشاركة : الجزائر ، مصر ، المغرب ، تونس .

- تاريخ نفاذها : 17 حزيران 1983 .

---

3 - إتفاقية الكويت الإقليمية حول التعاون لحماية البيئة البحرية ضد التلوث .

Convention régionale de Koweït sur la coopération pour la protection du  
milieu marin contre la pollution.

- عدد الدول المشاركة : 8

- الدول العربية المشاركة : السعودية ، البحرين ، الامارات المتحدة ، العراق ،

الكويت ، عمان ، قطر ، إيران .

- تاريخ نفاذها : أول تموز 1979 .

---

4 - الاتفاقية الاقليمية للمحافظة على البيئة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن ،  
( إتفاقية جدة ) .

Convention régional pour la conservation du milieu marin de la mer Rouge  
et du golfe d'Aden.

- عدد الدول المشتركة : 4

- الدول العربية المشاركة : السعودية ، فلسطين ، السودان ، اليمن .

- تاريخ نفاذها : 20 آب 1985 .

---

5 - الاتفاقية الخاصة بالتعاون الاقليمي لمكافحة التلوث من الزيوت والمواد الضارة  
الاخرى في حالات الطوارئ .

Protocole concernant la coopération régionale dans la lutte contre la pollution  
par les hydrocarbures et autres substances nuisibles en cas de situation  
critique.

- عدد الدول المشتركة : 4

- الدول العربية المشاركة : السعودية ، فلسطين ، السودان ، اليمن .

- تاريخ نفاذها : 20 آب 1985 .

---

6 - الاتفاقية الخاصة بحماية البحار ضد التلوث الناجم عن تصريف النفايات والمواد  
الاخرى .

Convention sur la prévention de la pollution des mers resultants d'immersion  
de déchets et autres matières (Conv. de Londres sur immersion).

- عدد الدول المشتركة : 63 .

- الدول العربية المشاركة : الامارات المتحدة ، ليبيا ، الاردن ، المغرب ، عمان ،  
تونس .

- تاريخ نفاذها : 30 آب 1975 .

---

7 - الاتفاقية الخاصة بحماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن عمليات التصريف  
التي تقوم بها السفن والطائرات .

Protocole relatif à la prévention de la pollution de la mer Méditerranée par  
les opérations d'immersion effectuées par les navires et aéronefs.

- عدد الدول المشتركة : 18

- الدول العربية المشاركة : الجزائر ، مصر ، ليبيا ، لبنان ، المغرب ، سوريا ، تونس .  
- تاريخ نفاذها : 12 شباط 1978 .

8 - الاتفاقية الدولية حول التدخل في أعالي البحار أثناء الحوادث التي نجم عنها أو قد  
ينجم عنها تلوث من الزهوت .

Convention internationale sur l'intervention en haute mer en cas d'accident  
entraînant ou pouvant entraîner une pollution par les hydrocarbures.

- عدد الدول المشتركة : 54 .

- الدول العربية المشاركة : الامارات المتحدة ، الكويت ، لبنان ، المغرب ، عمان ،  
قطر ، سوريا ، تونس ، اليمن .  
- تاريخ نفاذها : 6 أيار 1975 .

المصدر : Le droit de la mer, Protection et Préservation du milieu marin, Bureau des Affaires  
maritimes et du droit de la mer N.U. New York, 1990.

## ملحق رقم : - 6

### الوضع العالمي للصيد البحري ، باستثناء الحيتان والطحالب ( 1985 - 1987 )

( بـلايين الأطنان )			
1987	1986	1985	
48,4	48,8	43,8	- البلدان النامية كلها . . . . .
36,4	38,2	34,5	- البلدان النامية ذات الاقتصاد الحر . . . . .
13,9	15,9	13,7	- أمريكا اللاتينية . . . . .
4,0	3,7	3,4	- أفريقيا . . . . .
1,4	1,3	1,3	- الشرق الأدنى . . . . .
16,7	17,0	15,9	- الشرق الأقصى . . . . .
12,0	10,6	9,4	- البلدان الآسيوية ذات الاقتصاد الموجه . . . . .
44,3	43,6	42,2	- البلدان المصنعة كلها . . . . .
31,9	31,0	30,3	- البلدان المصنعة ذات الاقتصاد الحر . . . . .
7,2	6,5	6,2	- أمريكا الشمالية . . . . .
11,3	11,4	11,7	- أوروبا الغربية . . . . .
0,6	0,5	0,5	- أوقيانوسيا . . . . .
12,8	12,6	12,0	- اليابان وأفريقيا الجنوبية وإسرائيل . . . . .
12,5	12,6	11,8	- أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي
92,7	92,4	86,0	- المجموع العالمي . . . . .

المصدر : F.A.O. La situation mondiale de l'alimentation et de l'agriculture, 1989, p. 26.

## مشروع المجلس الأعلى للبحار

تشكل الدول العربية في ما بينها مجلساً أعلى للبحار ، وتعتبر جميع الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية حكماً أعضاء عاملين فيه .

والمهام الاساسية لهذا المجلس هي :

- 1 - تيسير النشاطات البحرية السلمية للدول العربية .
- 2 - إنشاء الأجهزة والمؤسسات الضرورية للقيام بالنشاطات البحرية السلمية ، وحماية البيئة البحرية .
- 3 - إستغلال الثروات البحرية الحية وغير الحية الكامنة في المياه الداخلية والأقليمية والمناطق الاقتصادية المحيطة التابعة للدول العربية وفي قاعها وباطن أرضها ، على أساس « كرتها إرثاً عربياً مشتركاً » .
- 4 - تأمين المشاركة العربية في نشاطات السلطة الدولية «L'Autorité» والمشروع «L'entreprise» في استثمار واستغلال المنطقة الدولية «La Zone» ، وفقاً لأحكام اتفاقية عام 1982 الخاصة بقانون البحار .
- 5 - التنسيق مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية العامة والمتخصصة في كل ما يتعلق بالنشاطات البحرية السلمية وحماية البيئة البحرية .

ويقوم هذا المجلس بتنفيذ مهامه وفقاً للأحكام التالية :

القسم الأول : تكوين المجلس الأعلى للبحار

أولاً : يتكون المجلس الأعلى للبحار من :

- 1 - الهيئة التنفيذية العليا .
- 2 - الأمانة العامة .

3 - هيئة التخطيط والتنسيق .

4 - مؤسسة الاستشار .

5 - اللجنة التحكيمية .

ثانياً : تكون الدول الأعضاء في المجلس متساوية دون تمييز فيما بينها سواء لجهة المساحة أو عدد السكان أو الثروة أو خلافه .

ثالثاً : يعتبر المجلس الأعلى للبحار تنظيمياً إقليمياً ثانوياً ، يضم الدول العربية كافة ، الأعضاء في جامعة الدول العربية دون إستثناء أو تمييز .

رابعاً : يتمتع المجلس الأعلى للبحار بشخصية معنوية مستقلة مالياً وإدارياً ، ويحق له المثل أمام المحاكم المحلية والدولية والهيئات التحكيمية ، بصفة مدع أو مدعى عليه .

خامساً : يشغل المجلس الأعلى للبحار مركزاً له في مدينة . . . . ويمكن نقل هذا المركز إلى أي مدينة عربية أخرى ، بقرار تتخذه الهيئة التنفيذية العليا بأكثرية ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء .

#### القسم الثاني : الهيئة التنفيذية العليا

سابعاً : تعتبر الهيئة التنفيذية العليا هي السلطة العليا في المجلس ، وتتمتع باستقلال كامل ، وبشخصية معنوية متميزة عن الدول الأعضاء .

سابعاً : تضع الهيئة التنفيذية العليا ، سياسة المجلس الأعلى للبحار ، بما يتفق والمصلحة العليا للدول العربية ، وتشرف على تنفيذ هذه السياسة بواسطة الأجهزة التنفيذية الخاصة .

ثامناً : تقوم الهيئة التنفيذية العليا بإدارة واستغلال الموارد الحية وغير الحية الكامنة في مياه البحار وفي قاعها وفي باطن أرضها ، وكذلك المحافظة عليها وحمايتها من أي إسراف في الاستغلال .

كما تؤمن المشاركة العربية في النشاطات البحرية الجارية في المنطقة الدولية .

تاسعاً : تعمل الهيئة التنفيذية العليا على حماية الموارد الحية وغير الحية الكامنة في مياه البحار العربية من النشاطات الأجنبية ، وحماية حق المواطنين العرب في هذه الموارد . كما تسهر على حماية البيئة البحرية من التلوث وأي مخاطر أخرى .

عاشراً : يحق للهيئة التنفيذية العليا إجراء عقود استثمار وتنظيمها مع الدول

الأخرى ، مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق وإمكانات الدول العربية وحقوق وإمكانات مواطنيها .

حادي عشر : تعمل الهيئة التنفيذية العليا على استغلال واستثمار الثروات البحرية الحية وغير الحية بواسطة مؤسسة الاستثمار التابعة لها .

ثاني عشر : تحدد الهيئة التنفيذية العليا حقوق وواجبات الدول الاعضاء وفقاً لأنصبتهم في المشاركة ، وبناء لحظية تنمية عربية شاملة وبالشكل الذي يخدم عملية التنمية هذه .

ثالث عشر : تراعى الهيئة التنفيذية في عملها حقوق الدول العربية الأكثر فقراً لقد الفجوة القائمة حالياً بين الدول العربية الغنية والفقيرة .

رابع عشر : تعمل الهيئة التنفيذية العليا على تطوير عملها وعمل مؤسساتها وبصورة خاصة مؤسسة الاستثمار ، بواسطة التطوير الدائم للتكنولوجيا وعمليات التحويل المستمر لعناصر الأجهزة والمؤسسات التابعة لها .

خامس عشر : تعقد الهيئة التنفيذية العليا اجتماعاً دورياً كل ثلاثة أشهر ويمكن أن تعقد اجتماعات استثنائية كلما دعت الحاجة وبناء الدعوة موجهة من ثلث أعضائها .

#### القسم الثالث : الأمانة العامة

سادس عشر : تتألف الأمانة العامة من الأمين العام ومن الموظفين التابعين له .

سابع عشر : يعتبر الأمين العام الموظف الأعلى في الأمانة ، ويعين من قبل الهيئة التنفيذية العليا ، من بين الأشخاص المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة في مجال النشاط البحري .

يعين الأمين العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

ثامن عشر : يحضر الأمين العام اجتماعات الهيئة التنفيذية العليا ويساهم في مناقشتها دون حق التصويت .

تاسع عشر : ينظم الأمين العام الأمانة العامة وفقاً للحاجات والالتقاء مع الهيئة التنفيذية العليا .

ويكون من مهام الأمانة التنسيق بين مختلف الأجهزة والمؤسسات التابعة للمجلس الأعلى للبحار .

عشرون : يرفع الأمين العام تقريراً عن أوضاع المجلس الأعلى للبحار ، الى الهيئة التنفيذية العليا كل ستة أشهر ، مضمناً إياه الأوضاع والحاجات والاقتراحات .

واحد وعشرون : يشرف الأمين العام على أعمال أجهزة ومؤسسات المجلس الاعلى للبحار ، بصفته ممثلاً للهيئة التنفيذية العليا ، ويكون بتصرف هذه الهيئة خلال فترات انعقادها .

إثنان وعشرون : يراعى في وظائف الامانة العامة التوزيع الجغرافي العادل قدر الامكان ودون الحاق الضرر بعمل المجلس ، ويعتبر العاملون في الامانة العامة مستقلين استقلالاً تاماً عن دوائهم .

#### القسم الرابع : هيئة التخطيط والتنسيق

ثلاثة وعشرون : تشكل هيئة التخطيط والتنسيق من عشرة خبراء يتوزعون على الشكل التالي :

- 1 - خبيران في القضايا القانونية ، وبخاصة في قانون البحار .
- 2 - خبيران في قضايا الصيد البحري .
- 3 - ثلاثة خبراء في الثروات المعدنية والسائلة والغازية .
- 4 - خبير في العلوم البحرية .
- 5 - خبير في التقنيات البحرية .
- 6 - خبير في مسائل الطاقة .

يراعى في تعيينهم التوزيع الجغرافي قدر الامكان ويتم تعيينهم من قبل الهيئة التنفيذية العليا لمدة سنتين قابلتين للتجديد .

أربع وعشرون : يعتبر الخبراء المذكورون في البند السابق موظفين متفرغين لدى المجلس الاعلى للبحار . ويعقنون اجتماعاتهم في مقر المجلس

خامس وعشرون : تقوم هيئة التخطيط والتنسيق بإجراء الدراسات والابحاث اللازمة للكشف عن الثروات الحية وغير الحية الكامنة في مياه البحار العربية .

كما تقوم بالدراسات والابحاث اللازمة لتأمين أفضل استغلال للثروات البحرية وفقاً لأحكام القانون الدولي ، وبما يخدم خطط التنمية العربية .

كما تتخذ التدابير اللازمة لتنسيق نشاطات المجلس الاعلى للبحار مع نشاطات « السلطة الدولية » و « المشروع » الخاصين بالمنطقة الدولية .

سادس وعشرون : يمكن لهيئة التخطيط والتنسيق الاستعانة بمن تشاء من الخبراء ، والاختصاصيين لتحقيق دراساتها وأبحاثها حول النشاطات البحرية .



سابع وعشرون : ترع هيئة التخطيط والتنسيق نتائج أبحاثها ودراساتها الى الامين العام .

ثامن وعشرون : يمكن للهيئة التنفيذية ، وللامين العام ، تكليف هيئة التخطيط والتنسيق القيام بأبحاث ودراسات محددة تتعلق بالنشاطات البحرية . كما تكلف الهيئة بوضع التنظيمات الضرورية لعمل أجهزة ومؤسسات المجلس الأعلى للبحار ، ولا تصيب هذه التنظيمات نافذة إلا بعد موافقة الهيئة التنفيذية العليا عليها .

#### القسم الخامس : مؤسسة الاستثمار

تاسع وعشرون : ينشأ في المجلس الأعلى للبحار مؤسسة تدعى « مؤسسة الاستثمار » ، يعهد اليها بالأعمال التنفيذية على صعيد استغلال الثروات البحرية . ثلاثون : تتولى مؤسسة الاستثمار استغلال الثروات البحرية الحية وغير الحية وفقاً للخطة الموضوعة من قبل هيئة التخطيط والتنسيق والموافق عليها من قبل الهيئة التنفيذية العليا .

واحد وثلاثون : يتم تنظيم أوضاع مؤسسة الاستثمار وفقاً للمتطلبات ، وبإله لقرارات تتخذها الهيئة التنفيذية العليا .

إثنان وثلاثون : ترتبط مؤسسة الاستثمار بالهيئة التنفيذية العليا بواسطة الأمين العام ثلاث وثلاثون : يحق لمؤسسة الاستثمار اقتطاع نسبة مئوية من إنتاجها بموافقة الهيئة التنفيذية العليا ، لتأمين استمرارياتها وتطورها الدائم وتلبية الحاجات الفنية الجديدة .

أربع وثلاثون : يوضع عائد المؤسسة بكامله أساساً تحت تصرف الهيئة التنفيذية العليا التي تتولى إدارته وتوزيعه بالشكل الذي تتفق عليه وتراه مناسباً .

#### القسم السادس : اللجنة التحكيمية

خامس وثلاثون : يتم تشكيل اللجنة التحكيمية للنظر بالنزاعات التي قد تطرأ سواء بين الدول الأعضاء أو بين المجلس الأعلى للبحار وبين الدول الأخرى والمؤسسات الخاصة والأفراد المعنين ، وفي كل ما يتعلق بتفسير أو تنفيذ هذا النظام .

سادس وثلاثون : تكون اللجنة التحكيمية هي المرجع الوحيد بالنسبة للعاملين في أجهزة ومؤسسات المجلس الأعلى للبحار .

سابع وثلاثون : تتألف اللجنة التحكيمية من ثلاثة محكمين يختارون من لائحة

المحكمين التي تعدها الامانة العامة بالتوافق مع الهيئة التنفيذية العليا .  
ثامن وثلاثون : يراعى في تشكيل اللجنة التحكيمية الاختصاصات المختلفة وفقاً لكل حالة .

تاسع وثلاثون : تطبق اللجنة التحكيمية التحكيم المطلق مراعية مبادئ الانصاف والعدالة . وتتخذ قراراتها بالاكثريّة المطلقة ، كما يمكنها الاستعانة بالخبراء عند الضرورة .

أربعون : تعقد اللجنة التحكيمية جلساتها في مقر المجلس الأعلى للبحار ويمكنها عند الاقتضاء نقل مكان اجتماعاتها إلى أي مكان آخر تقتضيه الحالة .  
واحد وأربعون : يمكن لفرقاء آخرين غير المذكورين في المادتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين اعتماد هذه اللجنة لحل خلافاتهم ، شرط الحصول على موافقة الهيئة التنفيذية العليا .

#### القسم السابع : أحكام ختامية .

إثنان وأربعون : يصبح هذا النظام نافذاً اعتباراً من تاريخ التصديق عليه من جميع الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية .  
ثلاث وأربعون : يتم الاتفاق على طريقة التمويل لهذا المجلس ولنشاطاته في الهيئة التنفيذية العليا .

أربع وأربعون : يمكن إجراء التعديلات على هذا النظام بعد مرور خمس سنوات على تطبيقه ، وبعدھا كليا اقتضت الحاجة ، من قبل الهيئة التنفيذية العليا وبأكثرية ثلاثة أرباع الاعضاء ، وعندھا تكون هذه التعديلات ملزمة لجميع الاعضاء .

## المراجع

- د . محمد صفى الدين أبو العز ، توازن القوى في البحر المتوسط ، المستقبل العربي ، العدد 7 ، أيار 1979 .
- سعد الدين إبراهيم ، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ، المستقبل العربي ، العدد 62 ، 1984 .
- د . حسن الابراهيم ، الخليج والوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد 66 ، 1984 .
- د . عبد الحميد إبراهيمي ، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتلالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت 1980 .
- د . أحمد يوسف أحمد ، نحو استراتيجية عربية لمواجهة المآزق الراهن ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 6 - 7 ، كانون الثاني 1983 .
- محمد سيد أحمد ، حول تحولات مفهوم الأمن العربي خلال السبعينات ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد الأول ، تموز 1981 .
- محمد سيد أحمد ، هل يتحقق الأمن للأمة العربية بالارتداد عن « النظام العربي » إلى « النظام الشرق أوسطي » ؟ مجلة شؤون عربية ، العدد 35 ، كانون الثاني 1984 .
- د . رفعت السيد أحمد ، الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان ، دراسة في تطور المفهوم ، مجلة شؤون عربية ، العدد 35 ، كانون الثاني 1984 .
- د . رفعت سيد أحمد ، حرب المعلومات والأمن العربي ، مجلة استراتيجيا ، العدد 94 ، كانون الأول 1989 .
- د . صادق الأسود ، تهديدات الأمن القومي العربي في إبحر المتوسط ، مجلة شؤون عربية ، العدد 46 ، حزيران 1986 .

- المقدم الميثم الأيوبي ، إشكاليات بناء الأمن القومي العربي ، مجلة الوحدة ، العدد 28 ، كانون الثاني 1987 .
- عبد الرضا أسمرى ، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأميركية أثناء وبعد الحرب العراقية الإيرانية ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، السنة الثانية ، العدد 1 ، 1989 .
- محمد محمود الامام ، التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين ، مجلة المستقبل العربي ، آب 1990 ، ص 36 وما يليها .
- سمير أمين ، الفوتان العظميان والأمن القومي العربي ، مجلة الوحدة ، العدد 28 ، كانون الثاني 1987 .
- محمد محمود الامام ، التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين ، مجلة المستقبل العربي ، آب 1990 .
- مدحت أيوب ، التبعية وتهديد الأمن القومي العربي ، مجلة الوحدة ، العدد 28 ، كانون الثاني 1987 .
- المقدم الميثم الأيوبي ، الأمن القومي العربي والوحدة العربية ، مجلة شؤون عربية ، العدد 43 ، أيلول 1985 .
- عبد القادر بعمري ، البيئة البحرية للبحر الأحمر والخليج العربي ، المجلة العربية للعلوم ، السنة الأولى ، العدد 2 ، أيلول 1983 .
- حسن البصري ، مشكلات أمن الخليج في الثمانينات ، الدفاع العربي ، السنة الثالثة ، العدد 11 ، آب 1979 ، ص 16 .. 19 .
- د . ميرفت بلوي ، تجرية الصنلوق العربي للائماء الاقصادي والاجتماعي في محمد واعداد المشروعات العربية المفتوحة ، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، الدوحة 1982 .
- وفيق بركات ، النشاط العسكري لحلف شمال الاطلسي في مسرح عمليات البحر الأبيض المتوسط ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 23 - 24 ، كانون الثاني - نيسان 1988 .
- يعقوب پروين ، سياسة الدول الاميرالية في منطقة البحر المتوسط ، دار نشر « نالوكا » ، موسكو 1984 ، عرض د . مجدي عمار ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 25 ، تموز 1988 ، ص 319 .
- عبد الاله بلقزيز ، الأمن القومي العربي ، مصادر التهديد وسبل الحياة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، عمان منتدى الفكر العربي ، 1989 .

- أندويه بومز ، مدخل الى الاستراتيجية ، ترجمة هيئة الاستعلامات ، العدد 699 ، القاهرة د. ت .
- د . عفيف الهوني ، الوحدة العربية : تأصيل للهوية الحضارية وضمانة للأمن القومي وضرورة للتنمية الشاملة ، مجلة شؤون عربية ، العدد 43 ، أيلول 1985 .
- د . عصام الدين جلال ، الأمن العربي : القضية المنسية ، المستقبل العربي ، العدد 52 ، حزيران 1983 .
- د . أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 117 ، 1987 .
- د . أسامة الغزالي حرب ، أمن الخليج والأمن القومي العربي ، مجلة شؤون عربية ، العدد 35 ، كانون الثاني 1984 .
- د . أسامة الغزالي حرب ومحمد السعيد إدريس ، الأمن والصراع في الخليج العربي ، السياسة الدولية ، العدد 62 ، تشرين الأول 1980 .
- إيليا حريق ، العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بيروت ، دار المشرق والمغرب 1983 .
- كمال حداد ، التنمية والأمن الغذائي ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد الأول ، تموز 1981 .
- د . محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية وأهماتها التكاملية والتنافرية ، الطبعة الأولى ، بيروت 1980 .
- فاروق حمودة ، الأمن الجوي العربي ، مجلة الساحة ، عدد 28 ، كانون الثاني 1987 .
- محمود خليل ، النظام الدولي والأمن القومي العربي ، المنار ، عدد 39 / 40 ، 1988 .
- محمود خليل ، الأمن القومي العربي والبريمتويكا ، مجلة استراتيجية ، العدد 93 ، تشرين الثاني 1989 .
- محمود علي الداود ، أمن المحيط الهندي وتأثيره على أمن الخليج العربي ، مجلة الخليج العربي ، المجلد 11 ، العدد 1 ، 1979 ، ص 9-20 .
- اللواء الركن خضر الدهراوي ، الأهمية الاستراتيجية للممرات البحرية ، مجلة استراتيجية ، العدد 100 ، حزيران 1990 ، والعدد 101 ، تموز- آب 1990 .
- أكرم ديري ، الهيثم الأبوي ، نحو استراتيجية عربية جديدة ، بيروت ، دار البقعة .
- معتمد راشد ، نحو استراتيجية عربية للتنمية ، الموقف العربي ، السنة الثانية ،

- العدد 15 ، تموز 1978 ، ص 85 - 91 .
- د. يحيى رجب ، الأحكام القانونية الدولية للملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز ، المستقبل العربي ، العدد 52 ، نيسان 1984 .
- د. عبد الوهاب حيد وشيد ، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت 1985 .
- د. محمد الرميحي ، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1975 .
- جيلدا زخيا وفريق العلوم المتكاملة ، مشكلة التلوث في البحر الأبيض المتوسط ، منشورات معهد الإنماء العربي ، 84 .
- عبد الحسن زلزلة ، التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات ، المستقبل العربي ، العدد 21 ، تشرين الثاني 1980 .
- أسيد زهرة ، استراتيجية القانونين الأعظم وقضايا الأمن في الخليج ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 2 ، تشرين الأول 1981 .
- د. عطا محمد صالح زهرة ، إتفاق التحالف الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 63 ، 1984 .
- جاسم خالد السعدون ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 120 ، 2 / 1989 ، ص 6 وما يليها .
- د. محمد السيد سعيد ، حول نظرية الاندماج العربي ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 29 ، تموز 1989 ، ص 191 وما يليها .
- إلياس شوافي ، في مفهوم اسرائيل لما تسمحيه الأمن القومي ، شؤون فلسطينية ، العدد 125 نيسان 1982 ، ص ص 20 - 32 .
- د. ناديا الشيشيني ، الرقابة الحكومية على استخدام واستيراد التكنولوجيا في الاقطار العربية ، دراسة مقارنة ، المستقبل العربي ، العدد 61 ، آذار 1984 .
- د. يوسف عيد الله صايغ ، الاندماج الاقتصادي العربي وخريفة السياحة الوطنية ، المستقبل العربي ، العدد 6 ، آذار 1979 .
- يزيد صايغ ، العرب والتحديات البحرية ، مجلة شؤون عربية ، العدد 46 ، حزيران 1986 .
- محمد الصوفي ، البناء الحقوقي للنظام العربي ، عناصر من أجل بلورة الأمن القومي العربي ، مجلة الوحدة ، العدد 28 ، كانون الثاني 1987 .
- نادية محمد طاحون ، الصراع الدولي بمنطقة الخليج العربي مع التركيز على فترة ما بعد

- الحرب الثانية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1978 .
- د . علاء طاهر ، نظرية الأمن القومي الاسرائيلي ، مجلة الوحدة ، العدد 28 ، كانون الثاني 1987 .
- د . فوزي محمد طائيل ، الصحافة الجديدة للأمن الأوروبي وانعكاساتها على الأمن العربي ، مجلة استراتيجية ، العدد 97 ، آذار 1990 .
- د . غالب عامر ، الأمن القومي العربي وتحديات الاحداث ، مجلة الوحدة ، العدد 28 ، كانون الثاني 1987 .
- د . إسماعيل صبري عبد الله ، نحو جماعة اقتصادية عربية ، الجامعة العربية ، الموسم الثقافي الأول ، الجزء الأول ، القاهرة 1977 .
- د . إبراهيم سعد الدين عبد الله ، دور الدولة في النشاط الاقتصادي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 127 ، 9 / 1989 ، ص 4 وما يليها .
- د . جمال عبده ، البعد العسكري للأمن القومي العربي ، مجلة استراتيجية ، العدد 89 - 90 ، تموز - آب 1989 .
- د . أسامة عبد الرحمن ، الانسان العربي والتنمية : حقوق الانسان ركيزة محورية لأي إنطلاقة تنموية ، مجلة المستقبل العربي ، كانون الثاني 1990 .
- د . عبد الله بن حسن العبادي ، قضايا التنمية في بلدان الخليج العربي ، منظور نقدي ، مجلة المستقبل العربي ، تشرين الأول 1990 .
- د . يحيى محمد زكي عبد المتجلي ، الاختيارات المتاحة أمام الاقطار العربية لمقابلة التهديد النووي الاسرائيلي ، مجلة شؤون عربية ، العدد 35 ، كانون الثاني 1984 .
- د . قاسم الحنطة ، الأمن القومي العربي والوحدة القومية ، مجلة الوحدة ، العدد 28 ، كانون الثاني 1987 .
- د . علي أحمد عتيقة ، الطاقة والتنمية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد 122 ، 4 / 1989 .
- د . محمود عزمي ، حديث في الاستراتيجية ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد الأول ، تموز 1981 .
- د . صلاح العقاد ، الاستثمار والبترول في الخليج العربي ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 8 ، حزيران 1966 .
- د . عبد المعطي محمد عساف ، التكنولوجيا والتنمية في البلدان العربية النامية ، المجلة العربية للمعلوم ، السنة الأولى ، العدد 1 ، تشرين الثاني 1982 .

- حسن العلّك ، السياسة السوفياتية تجاه الخليج في عهد غورباتشوف ، المستقبل العربي ، 7 / 1989 ، العدد 125 ، ص 124 وما يليها .
- حسن العلّك ، «مسألة الأمن في الخليج : رؤية قومية» ، الوحدة ، السنة الخامسة ، العدد 53 ، شباط 1989 .
- خالد تحسين علي ، أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 123 - 5 / 1989 ، ص 99 .
- ناجي علوش ، الجغرافية الطبيعية للوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد 7 ، أيار 1979 .
- ناجي علوش ، العرب والأمن القومي المفقود ، مجلة الوحدة ، العدد 28 ، كانون الثاني 1987 .
- حسن عوض ، محاولات التكامل الاقليمي في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد 121 ، 3 / 1989 ، ص 68 .
- د . إبراهيم العيسوي ، قياس التبعية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1989 .
- د . محمد عبد الشفيع عيسى ، التبعية التكنولوجية في الوطن العربي : المفهوم العام والتطبيق العملي ، المستقبل العربي ، العدد 61 ، آذار 1984 .
- د . محمد عبد الشفيع عيسى ، التبعية التكنولوجية في الوطن العربي ، المفهوم العام والتطبيق العملي ، المستقبل العربي ، العدد 61 ، آذار 1984 .
- اللواء عادل عزت عياد ، دور البحار في العلاقات الدولية سلباً وحرباً ، مجلة استراتيجية ، العدد 98 ، نيسان 1990 .
- د . محمد طلعت الغنيمي ، القانون الدولي البحري في ابعاده الجديدة ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1975 .
- د . محمد علي الفزا ، مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الاقتصادية العالمية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت 1986 .
- عوني فرسخ ، حول التاريخ واليهودية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 51 ، أيار 1983 .
- د . محمد رضا فودة ، مشكلات الأمن الأفريقي وأثرها على الأمن العربي ، مجلة استراتيجية ، العدد 95 ، كانون الثاني 1990 .
- مصطفى الفيلالي ، التجمعات الاقليمية العربية ، مجلة المستقبل العربي ، آب 1990 ، ص 24 وما يليها .



- صبحي القاسم ، نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية ، شؤون عربية ، العدد 35 ، كانون الثاني 1984 .
- صبحي القاسم ، الأمن الغذائي في الوطن العربي ، قضايا ورسائل ، مجلة «عالم الفكر» ، العدد 2 ، المجلد 18 .
- خالد محمد القاسمي ، الخليج العربي في السياسات الدولية ، الطبعة الأولى ، الكويت ، 1986 .
- خالد محمد القاسمي ، الأمن القومي في منطقة الخليج ، إقليمياً وعربياً ودولياً ، مجلة الوحدة ، العدد 28 ، كانون الثاني 1987 .
- يسرى قنديل ، العلاقات الاسرائيلية - الأيوبية وتأثيرها على الأمن القومي العربي ، مجلة استراتيجيا ، العدد 98 ، نيسان 1990 .
- التواعد والتسهيلات الممنعة لدعم العمليات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط ( تقرير ) مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد الأول ، تموز 1981 .
- جان ماري كروزاتي ، حوار حول جغرافية البحر الأبيض المتوسط ، مجلة استراتيجيا ، العدد 91 - 92 ، أيلول - تشرين الأول 1989 .
- غادة كنفاني ، نظرية الأمن الإسرائيلي 1973 - 1983 ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، ع 10 ، كانون الثاني 1984 .
- علي خليفة الكواري ، دور المشروعات العامة في التنمية ، عالم المعرفة ، العدد 42 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت 1981 .
- د . هيثم الكبياتي ، الأمن القومي وجامعة الدول العربية ، مجلة الوحدة ، العدد 28 ، كانون الثاني 1987 .
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبنا المشترك ، ترجمة محمد كامل عارف ، سلسلة عالم المعرفة ، 742 ، إصدار للمجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ، تشرين الأول 1989 .
- د . محمد المجذوب ، معيار العروبة في عضوية جامعة الدول العربية ، المستقبل العربي ، العدد 5 ، كانون الثاني 1979 .
- د . محمد المجذوب ، النفط في الحياة العربية ، ندوة ناصر الفكرية الثالثة ، أمانة الاعلام والثقافة - الاتحاد الاشتراكي العربي ( لم يذكر تاريخ انعقادها أو تاريخ نشر الكتاب ) .
- د . محمد المجذوب ، الخليجان التاريخي وسيادة الدول ، جريدة «المستقبل» ، 1981/8/22 .

- د . محمد المجذوب ، مناورات الاسطول السادس الأمريكي في خليج سرت وقواعد القانون الدولي ، مجلة دراسات عربية ، عدد تموز 1983 .
- مجموعة من الباحثين ، مستقبل الخليج العربي واستراتيجية العمل العربي المشترك ، شؤون عربية ، العدد 32 ، تشرين الأول 1983 .
- مطيع المختار ، تأملات في اشكالية الأمن الاقتصادي العربي ، مجلة الوحدة ، العدد 28 ، كانون الثاني 1987 .
- د . محمد رضا محرم ، تعريب التكنولوجيا ، المستقبل العربي ، العدد 61 ، آذار 1984 .
- كامل سليمان محمد ، الثروة السمكية وأهميتها في مواجهة المشاكل الاقتصادية الغذائية في الوطن العربي ، « المهندس الزراعي العربي » ، السنة الثانية ، العدد 6 ، 1982 .
- د . عبد النعم المشاط ، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 54 ، 1983 .
- د . عبد النعم المشاط ، الأزمة الراحنة للأمن القومي العربي ، الفكر الاستراتيجي العربي ، عدد 6 - 7 ، كانون الثاني 1983 .
- د . عبد النعم المشاط ، تحليل ظاهرة الأمن القومي ، مجلة استراتيجيا ، عدد 52 ، حزيران 1986 .
- د . عبد النعم المشاط ، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر ، القاهرة ، دار الموقف العربي ، 1989 .
- د . محمد مصالحة ، مسألة الأمن العربي بين المفاهيم والواقع والنصوص ، مجلة شؤون عربية ، العدد 35 ، كانون الثاني 1984 .
- د . محمد سمير مصطفى ، المشكلة الغذائية في الوطن العربي واقعاً ومستقبلاً ، المستقبل العربي ، العدد 6 ، آذار 1979 .
- جميل مطر ، علي الدين هلال ، النظام الاقليمي العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 1980 .
- روبرتو مكدمارا ، جوهر الأمن ، ترجمة يونس شاعين ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970 .
- ندوة البحر الأحمر في التاريخ ، تعليق محمود توفيق محمود ، المستقبل العربي ، العدد 8 ، تموز 1979 .
- الندوة الدولية حول الشرق الأوسط والبحر المتوسط منطقتان خاليتان من السلاح

- التوحي ، عرض خالد الفيشاوي ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العددان 23 - 24 ، كانون الثاني - نيسان 1988 ، ص 281 وما يليها .
- ندوة السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي ، عرض حسن الحاج محمد ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 120 ، 2 / 1989 ، ص 161 .
- ندوة « قضية وحوار : رؤية للنظام الاقليمي العربي . . . الواقع والطموح » عرض حسن أبو طالب ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 121 - 3 / 1989 ، ص 170 .
- ندوة حول : الأمن القومي العربي مفهوماً وواقعاً ، مجلة الوحدة ، العدد 28 ، كانون الثاني 1987 ، ص 171 وما يليها .
- خلدون حسن النقيب ، إطار استراتيجي مقترح للتنمية العربية ، المستقبل العربي العدد 129 ، 11 / 1989 .
- جو شفاط حركاي ، خواطر في نظرية الأمن القومي ، ملف امن إسرائيل في الثمانينات ، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1980 .
- د . علي الدين هلال ، الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الاحمر ، المستقبل العربي ، العدد 9 ، أيلول 1979 .
- د . علي الدين هلال ، مصر وأمن الخليج ، مشكلة منظور النور المزدوج ، المستقبل العربي ، العدد 62 ، 1984 .
- د . علي الدين هلال ، مفهوم الاستراتيجية في العلوم الاجتماعية ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، عدد 4 ، نيسان 1982 .
- د . علي الدين هلال ، الأمن القومي العربي ، دراسة في الأصول ، شؤون عربية ، العدد 35 ، كانون الثاني 1984 .
- د . علي الدين هلال ، الأبعاد السياسية والاجتماعية لنقل التكنولوجيا في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد 37 ، آذار 1982 .
- أمين مويدي ، البحر المتوسط في عملية التوازن الدولي ، المستقبل العربي ، العدد 8 ، تموز 1979 .
- أمين مويدي ، أحاديث في الأمن العربي ، دار الوحدة ، بيروت ، 1980 .
- أمين مويدي ، فجوة الأمن القومي العربي ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد الأول ، تموز 1987 .
- أمين مويدي ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي ، بيروت ، دار الطليعة ، 1975 .

- أمين هويدي ، كينجور وإدارة الصراع العالمي ، بيروت ، دار الطليعة ، 1979 .
- د . بشير محمد الويفاني ، مشكلة الغذاء والأمن الغذائي العربي وآفاقه حتى عام 2000 ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العددان 21 - 22 ، حموز - تشرين الأول 1987 ، ص 193 وما يليها .

صحف :

Le Monde diplomatique -

- جريدة السفير

- جريدة الحياة

مجلات :

- دراسات عربية

- المستقبل العربي

- الفكر الاستراتيجي العربي

- إستراتيجية

وثائق :

- وثائق الأمم المتحدة :

قرارات ، إتفاقات ، معاهدات ،

- Alexander , L.M . Baseline délimitation and maritime boundaries , Virginia Journal of International law , 23: 503- 526 , 1983 .
- Alford (Jonathan) , Some reflexions on technology and Seapower , International Journal , 1983 . vol . 38 .
- S . Amin et F . Yachir , La Méditerranée dans le monde: Les enjeux de la transnationalisation dans la région méditerranéenne , Paris: La Découverte , 1988 .
- Amin , Sayed Hassan , International and Legal problems of the Gulf , American-Arab Affairs , n° 5 , Summer 1983 , pp . 112- 113 .
- Anderson , Philip W . , le plus grand danger , le Monde dip . déc . 1986 .
- G . Apollis , l'emprise maritime de l'Etat côtier , édit . Pedone , 1981 .
- Le grand Atlas de la mer Encyclopédia . Universalis , Albin Michel , 1983 .
- Daniel Bardonnet et M . Virally , le nouveau droit international de la mer , ouvrage collectif , Paris , édit . A . Pedone 1983 .
- Beurrier et Cadenat , Intérêts économiques de la mer , R.G .D .I .P . , 1974 N° 3 .
- Beurrier et Cadenat , La France et le droit de la mer , R.G .D .I .P . , 1975 , N° 4 .

- V. J. Beer-Gabel , « L'exploitation du fond des mers dans l'intérêt de l'humanité » , R. G. D. I. P. , 1977 , P. 167- 230 .
- R. Bierzanek , la nature juridique de la haute mer , R. G. D. I. P. , 1961 .
- D. Bardonnet , la dénonciation par le gouvernement sénégalais de la convention sur la mer territoriale et la zone contiguë et de la convention sur la pêche et la conservation des ressources biologiques de la haute mer , en date du 29 Avril 1958 , à Genève , A. F. D. I. , 1972 .
- Ph. Boisson , la sécurité en mer , édité , Grafik foto , Dunkerque 1980 .
- B. Bollecker-Stern , L'Affaire des essais nucléaires devant la C. I. J. , A. F. D. I. , 1974 .
- Bouchez L. J. , The regime of Bays in International law , Leyder , 1964 .
- M. Bourquin , les baies historiques , Mélanges Sauser-Hall , Neuchâtel , 1952 .
- Brilliard (Ph) , Théorie des systèmes et relations internationales , Bruxelles , édité , Etablissement E. Bruylant , 1977 .
- Brown , Neville , Military Uses of the Ocean floor , in *Pacem in Maribus* , Proceedings of the conference . . . Malta , Royal University of Malta Press , 1971 , Vol. I .
- Brown (E. D) , Arms control in hydrospace: Legal Aspects , Washington , Woodrow Wilson International center for Scholars , 1971 .
- Bulletin du droit de la mer , ONU , N° 10 , Nov. 1987 - N° 11 , July , 1988 . Numéro spécial II , Avril 1988 .
- Caffische , la révision du droit de la mer , A. S. D. I. , Vol. XXIV , 1973 .
- J. Castaneda , la position des Etats latino-américains , S. F. D. I. , Colloque de Montpellier , 1972 .
- L. Cavaré , les problèmes juridiques posés par la pollution des eaux maritimes , R. G. D. I. P. , 1964 , N° 3 .
- G. de la charrière , Réforme du droit de la mer , Défense Nationale , Juin 1977 .
- G. Chourouki , la mer confisquée , Seuil , l'histoire immédiate , Paris , 1979 .
- M. Chaoul , la sécurité dans le Golfe Arabo-Persique , Cahiers de la Fondation pour les études de Défense Nationale , n° 12 .
- R. Ghurehili et W. Lowe , The law of the sea Manchester 1983 .
- Clausewitz , K. Von , On war , Translated by J. J. Gaham 1908 , London , Routledge , 1966 .
- Colliard , C. A. , Le fond des mers , A. Collin , Paris , 1971 .
- C. A. Colliard , Institutions des relations internationales , Précis Dalloz , 7<sup>e</sup> édité , Paris 1978 .

- Colombos C. John, Le droit international de la mer, Paris, Pedone, 1952.
- Collins, Joh M., Grand Strategy, Maryland, U.S. Naval Institute Press, 1973.
- Colloque de Bordeaux, Régionalisme et universalisme dans le droit international contemporain, éd. Pedone, 1977.
- Colloque de Montpellier, 1972, : Actualités du droit de la mer, S.F.D.I., Paris 1973.
- A. H. Cordesman «The Gulf and the West: Strategic relations and Military realities», Arab Affairs: Vol. 1 n° 8, Winter 1988- 1989.
- Darius, Robert G., John W. Amos, and Ralph H. Magnus, (eds), Gulf Security into the 1980'S, Stanford, ca., : Hoover Institution Press 1984.
- E. Decaux, l'arrêt de la C.I.J. du 24 Juin 1982 dans l'affaire du plateau continental Tunisie-Libye, A.F.D.I., 1982, pp. 357- 391.
- Devrienne (M. P.), Le M. - O. au XXe siècle, Paris, A. Collin, 1980.
- Dipla (Haritimi), le régime juridique des îles dans le droit de la mer, Paris 1984, P.U.F.
- Djalili (M.R.) Le Golfe persique Problèmes et perspectives, Paris, Jurisprudence générale Dalloz, 1978.
- Djalili (M.R.), l'Océan Indien, Que sais-je? n° 1746, P.U.F., 1978.
- Djalili (M.R.) et Kappeler (D), la situation militaire des pays de l'océan Indien, Politique étrangère, n° 5, 1977.
- Doumenge F., L'essor de la pêche maritime dans les mers tropicales, 1960, 13, Les cahiers d'Outre-Mer.
- R. J. Dupuy, l'Océan partagé, édit. Pedone, Paris, 1979.
- R. J. Dupuy «Le fond des mers, héritage commun de l'humanité et le développement, S.F.D.I., Colloque d'Aix-en-Provence, Paris, 1973.
- Dupuy et Piquemal, Actualités du droit de la mer, Paris, Pedone, 1973.
- R. J. Dupuy, «Droit de la mer et communauté internationale», Mélanges offerts à Paul Reuter, le droit international: Unité et diversité, édit. A. Pedone, Paris, 1981.
- El-Faleh Abdallah S., Paradoxes stratégiques et lutte d'influence en Méditerranée, Etudes internationales, N9, oct-déc. 1983 pp. 13- 25.
- Encassee, Hélène Carrère d', La politique Soviétique au Moyen-Orient 1955- 1975, Cahiers de la fondation nationale de sciences politiques, Paris, 1975.
- Etude complète de la question des zones exemptes d'armes nucléaires sous tous ses aspects, Rapport spécial du comité du désarmement, New York, Nations Unies, 1976. 104 p. n° de vente 1976. I. 7.
- Feldman Shai, Israeli Nuclear Deterrence: A Strategy for the 1980'S, New York, Columbia University Press, 1982.
- O. De Ferron, le droit international de la mer, Genève 1958 T. I et 2.

- Fischer, Georges, la dénucléarisation des fonds marins, in: Droit nucléaire et droit océanique, Actes du colloque de l'Université de Paris-I, 12 et 13 Juin 1973, Paris, Economica 1977, pp. 156-166.
- Fontaine André, les limites de la paix Americana, Panorama de l'actualité, Vol 7, n° 31 été 1983 pp. 13-20.
- Foster J., Power and Security, Lexington, Mass.: Lexington Books, 1976.
- T.M. Franck, The decision of the I.C.J. in the nuclear test cases, A.J.I.L., 1975.
- Freidmann, Wolfgang, Selden, Redevious, Towards, Partition of the Sea, AJIL, Vol. 65.
- M.F. Furet, Le désarmement nucléaire, Paris, Pedone, 1973.
- Guillard (J.C.), l'intervention sous-marine: un ensemble de techniques en pleine évolution, Défense nationale, Août-sept. 1979, pp. 111-124.
- L. De Castine, la mer patrimoniale, R.G.D.I.P., 1975, N° 2.
- G. Gidel, la mer territoriale et la zone contiguë, R.C.A.D.I., 1934, II.
- G. Gidel, Explosion nucléaires expérimentales et liberté de la haute mer, Mélanges Spiropoulos, Bonn 1957.
- E. Giraud, l'interdiction du recours à la force: la théorie et la pratique des Nations Unies, R.G.D.I.P., 1963, p. 501.
- M.R. Guillaud, Anatomie d'un monstre marin, Droit maritime français, déc. 1983.
- J.F. Guilhaudis, les zones exemptes d'armes nucléaires, Arès, Défense et Sécurité, 1977.
- Hanks Robert J., The U.S. Military Presence in the Middle East, Problems and Prospects, American-Arab Affairs, n° Summer 1983, pp. 106-108.
- A. Hewedy, Militarization and Security in the Middle East: Its Impacts on Development and Democracy, Tokyo, United Nations University, 1989.
- The International Institute for Strategic Studies, The Middle East and the International Systems, London, the Institute 1975.
- Jagota, S.P., Maritime boundary, R.C.A.D.I., 171: 81-223, 1981.
- Janis, Mark W., Dispute Settlement in the law of the Sea conference: The military Activities Exception, Ocean Development and International law, vol. 4, 1977, pp. 51-65.
- Jordan, (Arnos), and Taylor (William), American National Security Policy and Process, Baltimore and London, the Johns Hopkins University Press, 1981.
- Kaupi, Mark V. and R. Craig Nation (eds), the Soviet Union and the

- Middle East in the 1980's: *The Middle East Journal*: Vol. 38, n° 2, Spring 1984.
- Kent H. S. K., The Historical Origins of the three miles limit, 48 A. J. I. L., 1954.
  - Klein (Jean), l'utilisation des fonds marins et le désarmement, *Politique étrangère*, vol. 35, 1970, pp. 405- 438.
  - Labouz Marie-Françoise «L'Affaire du plateau continental Tuniso-Libyen, l'arrêt de cour internationale de justice, *Maghreb-Machrek*, n° 101, Juillet-septembre, 1983, pp. 46- 65.
  - H. Labrousse, les problèmes militaires du nouveau droit de la mer, Colloque sur la gestion des ressources pour l'humanité: le droit de la mer, Académie du droit international, 1981.
  - H. Labrousse, l'Océan indien, zone de paix, in le droit international et les armes, S. F. D. I., colloque de Montpellier, 3- 5 Juin, 1982, Paris, Pedone, 1983.
  - H. Labrousse, le droit de la mer, problèmes économiques et stratégiques, Paris, Fondation pour les études de défense nationale, 1977.
  - P. Lacoste, Stratégie navale: guerre ou dissuasion? *Dossiers Fernand Nathan*, 1981.
  - R. Lapidoth, les détroits en droit international, Paris, 1972.
  - R. Lapidoth, le passage par le détroit de Tiran, R. G. D. I. P., 1969, N 1.
  - La pradele et politis, *Recueil des arbitrages internationaux*, T. 1.
  - Lapiere (J. W.), l'analyse des systèmes politiques, Paris, P. U. F., Col. sup. 1973.
  - Larson (David L.), Security, Désarmement and the law of the Sea, *Marine Policy*, January 1979, vol 3n° 1.
  - Levy (Jean-Pierre), la conférence des Nations Unies sur le droit de la mer, Paris, 1983, édit. A. Pedone.
  - Levy, F. S. P., les ressources minérales des fonds marins internationaux, *Revue française de l'énergie*, 1972, N° 243.
  - Lippmann (W.), U. S. Foreign Policy, *Shield of the Republic* (Boston, Illas: Little, Brown, 1943).
  - L. Lucchini, les opérations militaires en mer en temps de paix, R. G. D. I. P., 1984/1, T. 88.
  - L. Lucchini et M. Voelkel, les Etat et la mer: Le nationalisme maritime, *Documentation française*, 1978, n° 4451- 4452.
  - L. Lucchini, Apropos de l'Amoco Cadiz. La lutte contre la pollution des mers, A. F. D. I., 1978.
  - Malek C., La théorie dite des «baies historiques», *Revue de droit international pour le M.-O.*, 1957.
  - Mansour, Antoine, l'économie israélienne. Le militarisme et l'expansion-



- nisme comme solution à la crise, peuples méditerranéens, n° 25, Octobre-Décembre 1983, pp. 47- 62.
- Marffy, Annick de, Le nouveau régime de la recherche scientifique, in: la gestion des ressources..., R.C.A.D.I., Colloque 1981.
  - Mc Dougal M.S. and Burke W.T., The public order of Oceans, A contemporary International law of the Sea, 1962.
  - Mc Namara, the Essence of Security, Reflections in office, New York: Harper and Row 1968.
  - Y. van der Mensbrugghe, le pouvoir de police des Etats en haute mer, Revue belge de droit international, 1975.
  - Y. Van Der Mensbrugghe, les garanties de la liberté de navigation dans le canal de Suez, Paris, 1964.
  - Y. Van Der Mensbrugghe, «Les canaux et détroits dans le droit de la mer actuelle», dans l'ouvrage collectif droit de la mer, Paris, 1977, p. 181-225.
  - Merciai (Patrio) la démilitarisation des fonds marins, R.G.D.I.P., 1984/ 1, T. 88.
  - H. Moineville, Mutation du sous-marin et stratégie navale, défense Nationale, oct. 1980.
  - D. Montaz, les ressources biologiques de l'Océan Indien: un nouvel enjeu économique, Revue iranienne des relations internationales, n° 8, 1976.
  - D. Montaz, vers un nouveau régime des pêcheries adjacentes, R.G.D.I.P., 1974.
  - D. Montaz, Question des détroits à la 3<sup>e</sup> conférence, A.D.F.I., 1974.
  - F. Monconduit, l'affaire du plateau continental de la mer du Nord, A.F.D.I., 1969.
  - Moodie Michael, Alvin J. Cottrell, Géopolitics and Maritime Power, The Washington Papers N° 87, 1981.
  - Morin, Jacques-Yvan, le progrès technique, la pollution et l'évolution récente du droit de la mer au Canada, particulièrement à l'égard de l'Arctique, Annuaire canadien, du droit international, A.C.D.I., vol. 4, 1970, pp. 158- 248.
  - Morris, Michael A., Military Aspects of the Exclusive Economie Zone, Ocean Yearbook, vol. 3, 1982, pp. 320- 348.
  - Nations Unies, Traités multilatéraux relatif au droit de la mer, New York, 1986.
  - Norris and Harring, Political Géographie, London: A bell and Howell, company 1980.
  - J. A. Obicru: the international status of the Suez canal, La haye 1970.
  - O'Connell (D.P.), International law of the sea, vol, II, Oxford, 1984, (Clarendon Press).

- O'Connell (D.P.), International law and contemporary naval operations , B.Y.B. L.L. 1970 p. 19 .
- O'Connell (D.P.), The influence of law on Sea Power , Manchester , Manchester University Press , 1975 .
- Odeen , Philip A. , Organizeng National Security , International Security , Vol. 5 , N° 1 , (Summer 1980) pp. 111- 129 .
- O'Neil , Robert (ed) , Prospects for Security in the Mediterranean , Hamden , Conn. : Shoe String Press , 1989 .
- Oxman , Bernard H. , The Third United Nations conference on the law of the sea: the Ninth session(1980), A.J.I.L. , vol. 75 , 1981 .
- Oxman B.H. , le régime des navires de guerre dans le cadre de la convention des N.U. sur le droit de la mer , A.F.D.I. , 1982 , pp. 811- 850 .
- Proscius , Mourir pour Hormuz , Politique internationale n° 12 .
- Perspectives du droit de la mer à l'issue de la 3<sup>e</sup> conférence des N.U. , (S.F.D.I. , Colloque de Rouen 1983) Paris , 1984 .
- E. Peyroux , les Etats africains et le droit de la mer , R.G.D.I.P. , 1974 , N° 3 .
- R. Pinto l'affaire de Suez , Problèmes juridiques , A.F.D.I. , 1956 .
- A. Piquemul , le fond des mers , patrimoine commun de l'humanité , Nice , 1973 .
- Plascov , Avi , Security in the Persian Gulf , Modernization , political Developpment and Stability , Political science Quarterly , Vol. 98 , n° 3 , 1983 .
- Pontavice (Emmanuel du) et Cordier (Patricia) , la mer et le droit , T. 1 , Droit de la mer , Problèmes actuels , Paris , 1984 .
- J. P. Quéneudec , Zone économique exclusive et forces aéronavales , Colloque , sur la gestion des ressources pour l'humanité: le droit de la mer , Académie de droit international , 1981 .
- J. P. Quéneudec , la Zone économique , R.G.D.I.P. , 1975/2 .
- J. P. Quéneudec , La remise en cause du droit de la mer , Colloque de Montpellier de la S.F.D.I. , Paris , Pedone , 1975 .
- J.P. Quéneudec , Conventions maritimes internationales , Paris , Pedone , 1979 .
- Robinson , David R. , The Treaty of Tlatelolco and the United States: A latin American Nuclear Free zone , A.J.I.L. , vol. 64 , 1970; pp. 283-309 .
- R.Rodière et M. Rémond- Gouilloud , la mer , droit des hommes ou proie des Etats , état , Pedone , Paris , 1980 .
- Rondot , Philippe , le Proche-Orient à la recherche de la paix ,1973- 1982 , Paris , edit. , PUF , 1982 .

- Rondot (P) , Le théâtre d'opération du Golfe , in *Défense Nouvelle* ,  
Aout-Sept. 1980 .
- Rondot (P) , La guerre du Golfe in *Défense Nationale* , Juin 1981 .
- D . Rosenberg , le principe de souveraineté des Etats sur leurs ressources  
naturelles , Paris , 1983 .
- Ch . Rousseau , Droit international public , 9<sup>e</sup> edit . , Dalloz , Paris ,  
1979 .
- Ch . Rousseau , Droit international public , T . 4 , Sirey , Paris , 1980 .
- J . Saksena , «La pénétration américaine-Soviétique dans l'Océan Indien?  
L'Océan Indien: Zone de paix , zone de guerre?» *Politique étrangère* , n°  
1 , 1976 .
- Georges Scelle , «Plateau continental et droit international» ,  
*R . G . D . I . P .* , 1955 , N°1 .
- A . Siegfried , les canaux internationaux et les grandes routes maritimes  
mondiales , R . C . A . D . I . , 1949 (1) P . 5- 72 .
- N . Singh , *International Maritime law conventions* , Londres , Stevens ,  
1983 , Vol . 1 à 4 .
- Spiegel , Steven L . , (ed) , «The Middle East and the Western Alliance» ,  
*American- Arab Affairs* , n° 5 , Summer 1983 pp . 101- 104 .
- Steven J . Rosen , «Nuclearization and stability in the Middle East » , *The  
Jerusalem Journal of International relations* , vol . 1 , n° 33 , 1976 .
- Stork , Joe , «The carter doctrine and U . S . Bases in the Middle East» ,  
*Merip reports* n° 80 , sept . 1980 .
- Szurek (Sandra) , «Zones exemptes d'armes nucléaires et zones de paix  
dans le tiers monde» , *R . G . D . I . P .* , 1984/1 , T . 88 .
- F . Thibaut , le continent américain et le droit de la mer , *R . G . D . I . P .* ,  
1973 , n° 3 .
- H . Thierry et autres , *Droit international public* , édit . , Montchrétien ,  
Paris . 1975 .
- A . Toffler , *Futur shock* , Bantam books Inc . New York , 1972 .
- Tmger and Kronenberg eds , *National Security and American society;  
Theory , Process and policy* , 1973 .
- T . Treves , la notion d'utilisation des espaces marins à des fins pacifiques  
dans le nouveau droit de la mer; *A . F . D . I .* , 1980 .
- T . Treves , principe du consentement et recherche scientifique dans le  
nouveau droit de la mer *R . G . D . I . P .* , 1980 , pp . 253- 267 .
- Ch . Vallée , le plateau continental dans le droit positif actuel , Paris ,  
Pedone , 1971 .
- D . Vignes , Notes sur la terminaison des travaux de la 3<sup>e</sup> conférence sur le  
droit de la mer et sur la portée des textes adoptés , *A . F . D . I .* , 1982 ,  
pp . 794- 810 .

- Ch. de Visscher , Problèmes de confins en droit international public , Paris , 1969 .
- M. Voelkel , la non-nucléarisation des fonds marins , Défense nationale , nov. 1972 , pp. 1632- 1643 .
- M. Voelkel , Utilisation du fond de la mer , A.F.D.I. , 1968 , p. 719.
- Yergen (Daniel) . Shattered Peace , the Origins of the Coldwar and the National security state . (Boston , Mass Houghton Mifflin 1978) .
- Wilkes (Owen) , Ocean Based Nuclair Deterrent forces and Anti-submarine Warfare , Ocean year book vol. 2 , 1981 pp. 250- 269 .
- A. T. Wilson , the Persian Gulf , George Allen and Unwin , L.T.D. , Londres , 1928 .
- F. Wodé , Intérêts économiques et le droit de la mer , R.G.D.I.P. , 1976 .
- Zedalis , (Rex J.) , Military Installations , Structures and devices on the Continental Shelf: A response , A.J.I.L. , vol. 75 , 1981 , pp. 926- 933 .
- Zorgbibe (Ch) , la Méditerranée sans les Grands , Paris , P.U.F. , Perspectives internationales 1980 .

## فهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة .....	7
أولاً: مفهوم الأمن .....	9
ثانياً: الأمن العربي وقانون البحار .....	14
<b>الباب الأول: المياه الإقليمية وملحقاتها</b>	
الفصل الأول: المياه الإقليمية والأمن .....	23
القسم الأول: البحر المفتوح والبحر المغلق .....	24
الفرع الأول: البحار وجذلية الحرية الاستتار .....	24
الفرع الثاني: الضرورة والبحر الإقليمي .....	29
القسم الثاني: مدى الرقابة الوطنية .....	32
الفرع الأول: تطور مدى الرقابة .....	33
الفرع الثاني: القيمة القانونية للقرارات المنفردة .....	39
الفرع الثالث: المرور البريء أو غير الضار .....	36
الفصل الثاني: المنطقة الاقتصادية والأمن .....	47
القسم الأول: الصيد البحري .....	48
الفرع الأول: الضرورة الاقتصادية .....	48
الفرع الثاني: المنطقة الاقتصادية المحصورة .....	56
القسم الثاني: الجرف القاري .....	62
الفرع الأول: الوضع القانوني للجرف القاري .....	65
الفرع الثاني: حقوق الدولة الساحلية .....	69
الفصل الثالث: أخطار التلوث والأمن .....	79
القسم الأول: الأبحاث العلمية .....	80
الفرع الأول: أغراض البحث العلمي .....	80
الفرع الثاني: أساليب البحث العلمي .....	85
القسم الثاني: خطر التلوث .....	89
الفرع الأول: مصادر التلوث .....	90
الفرع الثاني: التلوث وحرية الملاحة .....	95

## الباب الثاني : المضائق والخلجان ونظرية الأمن

103	الفصل الأول : نظام المضائق
104	القسم الأول : المبدأ العام
106	الفرع الأول : المرور العابر
108	الفرع الثاني : المرور غير العابر في المضائق
111	القسم الثاني : المضائق العربية
112	الفرع الأول : الوضع القانوني - السياسي
119	الفرع الثاني : الوضع الأمني
123	الفصل الثاني : نظام الخلجان
124	القسم الأول : الخلجان والقانون
125	الفرع الأول : لمحة تاريخية
128	الفرع الثاني : الوضع القانوني الحالي للخلجان
133	القسم الثاني : الخلجان العربية والأمن
133	الفرع الأول : خليج صرت
140	الفرع الثاني : الخليج العربي
149	الفرع الثالث : خليج العقبة والأمن

## الباب الثالث : الاستعمال السلمي للبحار

153	الفصل الأول : تحديد البحار العربية
155	القسم الأول : البعد العسكري لهذا التحديد
155	الفرع الأول : الأهمية الاستراتيجية للبحار العربية
164	الفرع الثاني : القواعد والتسهيلات البحرية
169	الفرع الثالث : العمليات العسكرية في البحار
171	القسم الثاني : الأبعاد القانونية لهذا التحديد
172	الفرع الأول : الأوضاع القانونية الحالية
181	الفرع الثاني : التحديد والأمن العربي
185	الفصل الثاني : البحار والتنمية العربية
186	القسم الأول : البعد التنموي
187	الفرع الأول : حول المياه الخاضعة للسيادة
190	الفرع الثاني : في أعالي البحار

193	المقسم الثاني: الإدارة التنموية
195	الفرع الأول: التكامل العربي
198	الفرع الثاني: أبعاد التعاون العربي
203	الخاتمة

## الملاحق

- 1 - ملخص لاتفاقية عام 1982 الخاصة بقانون البحار . . . . . 206
- 2 - الدول التي صادقت على اتفاقية 1982 . . . . . 211
- 3 - جدول بأوضاع الدول الساحلية . . . . . 213
- 4 - ملخص بأوضاع المناطق البحرية . . . . . 223
- 5 - أهم اتفاقيات الحماية ضد التلوث . . . . . 225
- 6 - الوضع العالمي للصيد البحري . . . . . 228
- 7 - مشروع المجلس الاعلى للبحار . . . . . 229

1993/12/489







## هذا الكتاب

يشكل هذا الكتاب إطلالة هادئة على اتفاقية عام 1982 الخاصة بالتنظيم القانوني الجديد للبحار الذي أقر في نهاية المؤتمر الثالث للبحار الذي عقد برعاية الأمم المتحدة . ورغم أن هذه الاتفاقية لم تصبح بعد نافذة لأنها تنتظر المصادقة عليها من ستين دولة الأمر الذي لم يتحقق بعد ، لكنها أصبحت مقبولة بالإجماع على الصعيد العالمي . وقد حاولنا في هذا الكتاب البحث عن الجوانب التي تخدم الأمن العربي أو يمكن الاستفادة منها لتحقيق هذا الأمن، خاصة وأن الوطن العربي يملك شواطئ طويلة على أهم بحار العالم من الأطلسي إلى المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب والخليج العربي . وتبين معنا أن هذه البحار يمكن أن تكون عامل وصل وأمن بدل كونها الآن عامل فصل وتهديد ، إذا عرفت هذه الأمة كيف تستفيد من بحارها على الصعيدين الاستراتيجي والاقتصادي . إنها دعوة لتسخير البحار في خدمة الإنسان العربي وتحقيق التنمية الحقيقية من خلال الاستغلال الرشيد لثروات البحار تحت شعار « الإرث العربي المشترك » وتوحيد بحارنا وجعلها منطقة سلام .



